اللسانيّات العربيّة

Allisaniyat Al Arabiyah
مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الملك
عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية
العدد ٢ ذو القعدة ١٤٣٦هـ سبتمبر ٢٠١٥م

كلمة المركز

ينشط مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية في مجالات متعددة لتحقيق أهدافه، ويجمع بين برامجه وأنشطته اجتهاده في دعم الجهات اللغوية المماثلة في أعمالها النوعية، والعمل على التكامل معها وتتميم جهود الآخرين في خدمة العربية من خلال إطلاق الأعمال والمبادرات والبرامج في المجالات التي لا تعمل فيها الجهات الأخرى.

وتبعاً لذلك، ففقد وضع المركز في برامجه للنشر العلمي عددا من المشروعات، بعضها يستقبل فيه بحوث الباحثين، وفق أطر علمية محددة، وبعضها يستكتب فيه العلماء في عنوانات يختارها بعناية، ورسم لمسارات الإصدارات سلاسل ذات أهداف طويلة المدى تتكامل فيما بينها.

وضمن اهتمام المركز ببرنامج النشر يصدر هذه المجلة المحكّمة (اللسانيات العربية) كما يعمل على إصدار مجلات أخرى في مجالات علمية دقيقة أخرى، مثل (التخطيط اللغوي، وتعليمية اللغة العربية)، حيث تصدر الأولى قريباً بإذن الله بينما يجري وضع التصورات للمجلة الثانية، وقد زادت حماسة المركز إلى هذا الاتجاه لِما بلغه من أصداء إيجابية، واحتفاء بالغ في الوسط العلميِ بالعدد الأول من مجلة (اللسانيات العربية) التي نحتفي بصدور عددها الثاني.

وتتقدم الأمانة العامة بالشكر والتقدير لمن أسهموا في تأسيس هذه المجلة، ولسعادة رئيس تحريرها، وهيئة التحرير، وجميع الباحثين الذين تواصلوا معها بغرض النشر، أو الإفادة المتبادلة.

ويسعد المركز بتواصل السادة والسيدات من العلماء والباحثين مع برامج المركز وأنشطته، ويدعوهم إلى الاطلاع على إصدارات المركز والجديد فيها في موقعه الإلكتروني.

وفق الله الجميع، وسدد الجهود، وأعان على قضاء بعض حق العربية.

الأمين العام

د. عبدالله بن صالح الوشمي





مجلة علمية فصلية محكمة

العدد الثاني - ذو القعدة ١٤٣٦هـ - سبتمبر ٢٠١٥



الإسهامات

ترسل البحوث باسم رئيس التحرير

ص.ب ٢٩٨٨ الرياض ١٨٤٥٢

المملكة العربية العسودية

هاتف ٤٧٢١٥٦٩٨ – فاكس ٤٧٥٢٣٦٩

www.kaica.org.sa

للاشتراكات السنوية

مراسلة بريد المجلة

arabiclisa@kaica.org.sa



قواعد النشر بالمجلة:

تنشر المجلة البحوث الرصينة المتعلقة بقضايا اللغة العربية واللسانيات العربية باللغة العربية، مع إمكان النشر باللغتين الإنجليزية والفرنسية وإحدى اللغات العالمية الأخرى؛ إذا رأت هيئة التحرير أهمية ذلك في خدمة اللغة العربية.

تنشر البحوث في المجلة بعد أن تخضع لفحص لجنة تحكيم من ذوي الاختصاص؛ للتقييم وإبداء الرأي في صلاحيتها للنشر أو عدمها.

لا تلتزم المجلة بردِّ ما يصلها من مشاركات إلى أصحابها، سواءً نُشِرتْ أم لم تُنْشر.

يُشترط في المشاركات المعدَّة للنشر في المجلة أن تُرسَل مطبوعةً ومصححةً على أقراص حاسوبية (CD) ، أو من خلال البريد الإلكتروني للمجلة.

أن لا تقل صفحات المشاركة عن عشرين صفحة، ولا تزيد عن أربعين صفحة من الحجم العادي ((A4) .

يُراعى في تنسيق خط المشاركات المرسلة إلى المجلة الالتزام بالآتي:

في متن النص يُستخدم الخط (Traditional Arabic) عادي (حجم١٦).

في الهوامش يُستخدم الخط (Traditional Arabic) عادي (حجم١٢).

في العناوين الرئيسة يُستخدم الخط (Traditional Arabic) غامق (حجم ١٨).

في العناوين الفرعية يُستخدم الخط (Traditional Arabic) غامق (حجم ١٦)

تُكْتَب الإحالات العلمية والتعليقات جميعها بعد المشاركة مباشرةً، وفق تسلسل ورودها في المشاركة، مع التزام وضع أرقام الصفحات.

تُكْتَب معلومات المصادر والمراجع مفصلةً في آخر المشاركة في قائمة خاصة بها ، وفق الهيئة الآتية: المؤلف (الاسم الأخير، الاسم الأول ثم الثاني)، عنوان المصدر أو المرجع، اسم المحقق أو المترجم، الطبعة، معلومات النشر (بلد النشر: اسم الناشر، سنة النشر).

يُرفق الباحث ملخصاً لبحثه في حدود (٢٠٠كلمة) باللغة العربية واللغة الإنجليزية، وإن كانت المشاركة مكتوبةً بالإنجليزية أو الفرنسية أو غيرهما، فعلية إرفاق ملخص مشاركته باللغة العربية فقط.

يشترط في المشاركة المقدّمة ألَّا تكون منشورةً أو قُدّمت للنَّشر في أيِّ وسيلة نشر أخرى، كما يلتزم الباحث بعدم إرسال مشاركته إلى أيِّ جهة أخرى للنشر حتى يصله رد المجلة.

يحق للباحث أن ينشر بحثه في مكان آخر بعد نشره في (مجلة اللسانيات العربية) بعد مرور سنة بشرط أن يشير إلى ذلك.

يخبر أصحاب المشاركات الواردة بوصولها إلى المجلة خلال أسبوع من تسلمها.

يخبر أصحاب المشاركات بقرار لجنة التحكيم بصلاحيتها للنشر أو عدمها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ وصولها لإدارة التحرير.

قرارات هيئة التحرير بشأن المشاركة المقدمة إلى المجلة نهائية، وتحتفظ الهيئة بحقها في عدم الإفصاح عن مبررات قراراتها.

أن يلتزم الباحث تعديل البحث في ضوء ملحوظات المحكّمين وفق التقارير المرسلة إليه، وموافاة المجلة بنسخة معدلة في مدة لا تتجاوز ٣٠ يوماً من تاريخ إرسالها إليه.

- أحكام عامة:

الآراء والمعلومات الواردة في البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن رأي أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية أو المجلة، ويتحمل مؤلفوها المسؤولية كاملةً عن صحة المعلومات والاستنتاجات ودقتها.

يراعى في أوليَّة النشر في المجلة تاريخ تسلم البحث وتاريخ قرار التحكيم وتنوع موضوع المشاركات.

ترتيب البحوث في المجلة يخضع لاعتبارات فنية.

يرسل الكاتب الذي لم يسبق له الكتابة في المجلة مع بحثه سيرته الذاتية والعلمية مختصرةً وعنوان مراسلته.

تُرْسَل إلى الباحث (٥نسخٍ) من العدد الذي شارك فيه، و(٢٠مستلةً) من بحثه أو دراسته.

لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد إرساله إلى لجنة التحكيم إلا لأسباب تقتنع بها إدارة التحرير، وللمجلة مطالبة الباحث بدفع النفقات المالية المترتبة على إجراءات التحكيم إذا أصرَّ الباحث على طلبه بسحب مشاركته وعدم متابعة إجراءات نشرها، ولم تقتنع إدارة التحرير بمبررات طلبه.

خطوات النشر في المجلة:

تكون المراسلة موجهة لإدارة تحرير المجلة بالأمانة العامة للمركز على البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة أو على صندوق بريدها.

يقوم رئيس التحرير بإشعار صاحب المشاركة بوصولها.

تعرض المشاركات في اجتماع هيئة التحرير بعد حذف أسماء المشاركين وعناوينهم وكل ما يدل عليهم ؛ توخياً للحيادية والعدالة.

في حال قبولها المبدئي يتم إرسالها مع خطاب مذيل باسم رئيس التحرير إلى الفاحص الذي قررته هيئة التحرير، ويُنبَّه إلى ضرورة الرَّد خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ تسلُّمه خطاب التحكيم.

تعرض النتيجة على هيئة التحرير في اللقاء الدوري ، ثم يُبلّغ صاحب المشاركة بالنتيجة قبولاً أو اعتذاراً عن عدم القبول مرفقاً معها تعديلات الفاحص.

بعد وصول المشاركة المعدَّلة تُعرض على هيئة التحرير، وفي حال الإقرار يرسل للباحث خطاب الموافقة على النشر ويبلغ بالوقت المتوقع لنشر مشاركته.

صفحتها

مجلة تختص بالدراسات والبحوث التي تعنى باللسانيات العربية والمدارس اللسانية المختلفة وعلاقتها باللغة العربية وتنشر المشاركات التي تتناول اللسانيات النظرية منها والتطبيقية مثل الأصوات والتراكيب وتحليل النص وتحليل الخطاب والتداولية وكذلك علم اللغة النفسي وعلم اللغة الاجتماعي بفروعهما المختلفة وجوانبهما النظرية والتطبيقية ، كما تهتم بتعليم اللغات لأهلها وللناطقين بها من غير أهلها واكتساب اللغة الأولى والثانية والتخطيط اللغوي واختبارات اللغة ودراسات الترجمة والمدونات اللغوية.

محتويات



المقدمة

صدر العددُ الأولُ من مجلة (اللسانيات العربية)، التي يُصدِرها مركزُ الملك عبد الله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، التابعُ لوزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. وقد وصَل إلى عدَد كبير جدًّا من القُراء والهيئات الأكاديمية ورَقيًّا ورَقميًّا، وكان أثرُه طيِّباً؛ بحسب ما بلغنا من عدد من اللسانيين، وما كتب من ثناء على مضمونه وتنظيمه. فنحمد اللّه على ذلك، ثم نشكر الزملاء الذين أسهموا بدراساتهم في إخراجه، وكانوا سبباً في نجاحه.

وهذا هو العددُ الثاني من المجلة الذي حوَى دراساتٍ لسانيةً جمعت بين الأصالَة والمعاصَرة، وبين النظرية والتطبيق، بما يتَّفق مع طبيعة لغتنا العربية، ويُيَسِّر نشرها وتعلّمها وتعليمها على أسس علمية سليمة، بعد أن مرّت هذه الدراساتُ بمراحِل من التَّمحيص والتَّحكيم العلمي الدقيق، والتأكّد من ارتباطها بتخصُّص المجلة.

ولارتباط المجلة بمركز الملك عبد اللّه بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الذي امتدّت خدماتُه إلى أنحاء مختلفة من العالم؛ فإنها تمنَح الناشرين فيها فرَصاً للتعريف بهم وببحوثهم في عدَد كبير من الهيئات والمؤسسات المعنِيّة باللغة العربية من جامعات ومعاهد ومراكز وأقسام علمية، داخل الأقطار العربية وخارجها.

وهيئة التحرير، إذ تقدِّم لقرائها العددَ الثانيَ من هذه المجلة، تشكر الزملاءَ الباحثين الذين أسهموا بدراساتهم في إخراج هذا العدَد، وتأمُل أن يستَمِر عطاؤهم، وأن يسهم زملاءُ آخرون في الأعداد القادمة. واللّه الموفق والهادي، إلى سواء السبيل.

رئيس التحرير

أ. د. عبد العزيز بن إبراهيم العصيلي

أثر المطابقة في توجيه بناء الجملة في العربية

* د. حسن محمد علي ازروال

الرموز المستعملة:

ف = الفعل؛ س = نائب الفاعل؛ س٠ = الفاعل؛ س١ = المفعول به؛ س٢ = المفعول به الثاني؛ س م = الاسم المبتدأ؛ س خ = الاسم الخبر؛ ح = حرف (حرف جر)؛ س مج = الاسم المجرور؛ [+/ - ...] = إضافة أو حذف سمة؛ ضم = ضمير؛ ز = الزمن؛ د = الدور.

تقديم لا بد منه:

تحاول هذه المقالة حل إشكال البناء/ (التمثيل) العاملي في الجمل الاسمية (الابتدائية) التي خبرها جملة فعلية بواسطة المطابقة* قصد تفادي الحرج الذي يقع فيه الباحث اللساني عندما يبدأ بفحص* الإعراب بالتركيز على الزمن: إن صعود الاسم / المبتدأ إلى الزمن في الجمل الابتدائية يدفع، في بعض الأحيان، إلى البحث عن حل آخر تسميه التحاليل التوليدية «الحل الأخير»* لإنقاذ البنية من الانهيار* في مثل:

١ -	أ. أفلح المؤمنون	*ب. المؤمنون أفلح	ج. المؤمنون أفلحوا

ولا يمكن إنقاذ البنية (١ . *ب) من الانهيار، حسب التحليل الوارد في هذه المقالة، إلا بتدخل المطابقة التي تخصص للاسمين الأول والثاني العناصر (نفسها) المنتقاة من

(أستاذ الديداكتيك: المركز الجهوي لمهن التربية)

عقد عجرة★ المطابقة، ثم تبني جسرا يضمن عبور الإعراب (العلامة الإعرابية) بين هذين الاسمين تحت تأثير العلاقة التركيبية (التفاعل التطابقي). صحيح أن الزمن قوة إعرابية★ يسند★ إعراب الرفع إلى الفاعل من داخل الفعل؛ لكن بنيات التبعية غير التامة والتامة (الجمل الابتدائية وجمل مختلف التوابع) تتأثر بعملية التسريب★ التي تهيكلها المطابقة من خلال جسر الانتقال المرن للإعراب من الاسم الأول إلى الاسم الثاني؛ وهذا ما يجعل الإعراب نتاج المطابقة وليس عقدة من عقدها كما يعتقد النحاة؛ وعليه، تحلل هذه المقالة الجملة الابتدائية بخبر فعلي، وتنفتح على جمل أخرى تخدم هذا التحليل حيث ستفحص العلاقة الإعرابية التطابقية بين الاسم الأول من جهة، والاسم الثاني (ما يشغل محله وفق شرط المحلية) من جهة أخرى؛ والعلاقة الإعرابية الزمنية بين الفعل وفاعله من داخل محل الاسم الثاني (الخبر) وفق الإعراب الداخلي★. وتُلامس هذه المقالة أنواعا أخرى من الخبر التي تعين التحليل على تحقيق أهدافه طلبا لحصر الموضوع من جهة، واحتراما لأهمية حالات الخبر المتنوعة والجمل الأخرى التي تحتاج إلى دراسات مستقلة من جهة ثانية.

تقديم افتراضي:

إن تحديد هوية الجملة الاسمية (الابتدائية) التي خبرها جملة فعلية يستلزم تحليلا يستفيد من المطابقة وخصائصها؛ وهكذا سنفترض أن الاسم المبتدأ لا يملك ما يُسوّغ رفعه مما يفتح المجال أمام احتمالات متعددة، وأن المطابقة تكون في الاسم قوية (تامة أو غير تامة) وتكون في الفعل ضعيفة؛ وسنفترض أيضا أن موقع خبر الجملة الاسمية (الابتدائية) قد تشغله جملة فعلية تشكل إعرابا داخليا، وأن الضمير له دور مهم في تمييز هذا النوع من الجمل الاسمية (الابتدائية)؛ كما سنفترض أخيرا أن الجملة الاسمية (الابتدائية) التي خبرها جملة فعلية تملك دورين إعرابيين على الأقل. وسنجمع كل ما يرتبط بهذا التحليل لتوضيح اشتغال المطابقة وأثرها في الجمل الاسمية (الابتدائية) التي خبرها جملة فعلية. وتدخل هذه التوضيحات والافتراضات في مبحث التركيب في تناول اللغة العربية لسانيا، وتروم إلقاء الضوء على إشكال كبير يرتبط بأهمية تحديد المسار الذي سيسلكه التحليل في أثناء النظر إلى الجمل الاسمية (الابتدائية) التي خبرها جملة فعلية بتعميمه لاحقا على أنواع أخرى من جمل اللغة العربية.

طرح الإشكال:

يتعلق الجزء الأول من الإشكال بنوعية الجملة الابتدائية التي خبرها جملة فعلية من خلال تساؤلين:

هل الجملة الابتدائية (التي تتضمن خبرا فعليا في الاستعمال العاملي)، هي جملة ذات بناء/ (تمثيل) عاملي: س م. س خ (الاسم المبتدأ الذي يجاور الاسم الخبر)؟ هل هي ذات بناء/ (تمثيل) عاملي: س٠. ف. س١ (تقديم الفاعل على الفعل والمفعول)؟ ثم نضيف التساؤل التالي: هل سنقر بما ذهبت إليه التحليلات التوليدية التي تتعامل مع بنية سطحية ذات بناء/ (تمثيل) عاملي : ف. س٠. س١، وبنية عميقة ذات بناء/ (تمثيل) عاملي : س٠. ف. س١ (تقديم الفاعل على الفعل والمفعول)؟ وسنتبنى تصورات النحو العربي التي دافعت بالخصوص عن ارتباط الفعل بفاعل واحد، وتقدّم الفعل عن فاعله؛ ونستثني التصورات الأخرى التي ترى إمكان تقدم الفاعل.

يرتبط الجزء الثاني من الإشكال باللجوء إلى المطابقة للدفاع عن تصورات النحو العربي التي تجعل الفاعل لا يتقدم على فعله:

تنقسم المطابقة عموما إلى مطابقة ضعيفة (فقيرة) تحدث بين الفعل وفاعله بدليل أن الجمع بين كلمتين مثل: «جاء» و«الأولاد» في جملة فعلية هو جمع بين [+مفرد] (مثلا) في الكلمة الأولى من جهة، و[+جمع] في الكلمة الثانية من جهة ثانية؛ ومطابقة قوية (غنية) تحدث في الجملة الاسمية بين المبتدأ والخبر أو في جمل التوابع: فالمطابقة في الجملة الاسمية بين المبتدأ والخبر هي مطابقة قوية غير تامة ما دام أن المبتدأ لا يحمل سوى ما يدل على الرفع فقط ويحاول أن يسربه إلى الخبر، والمطابقة في جمل التوابع تسرب الرفع والنصب والجر، فيسمى هذا النوع من المطابقة بالمطابقة القوية التامة. وعندما نطبق روائز* المطابقة على جمل اسمية (ابتدائية) ذات خبر عبارة عن جملة فعلية، نتساءل: ما نوع التطابق الذي حدث في هذه الجمل؟ ومن ثم يحيل التطابق القوي على الجمل الاسمية، ويحيل التطابق الضعيف على الجمل الفعلية.

يفسر الجزء الثالث من الإشكال ما يسمى بالبطاقة النحوية باستعمال عجرة المطابقة التي هي حزمة عليا تتكون من العقد التي تتكون بدورها من عناصر متنوعة كما في الجدول الفعلي:

عجرة المطابقة

عقدة الشخص			عقدة العدد			عقدة الجنس	
١	٢	٣	مفرد	مثنى	جمع	مذكر	مؤنث

فنحصل على بطاقة نحوية فعلية، هي:

الضمير: الشخص: العدد:

الجنس: الزمن

الإعراب: إسناد إعراب الرفع للفاعل.

والجدول الاسمي:

عجرة المطابقة

عقدة الشخص			عقدة العدد			عقدة الجنس		عقدة التعيين	
١	٢	٣	مفرد	مثنى	جمع	مذكر	مؤنث	معرفة	نكرة

فنحصل على بطاقة نحوية اسمية، هي:

الشخص: العدد: الجنس:

التعيين: الإعراب: تسريب إعراب الرفع للخبر.

يكمن الهدف من استحضار هذا الجانب التقني الذي ترسم ملامحه البطاقات النحوية في مراقبة طرفي العملية الإسنادية (فعل/ فاعل) و(مبتدأ/ خبره جملة فعلية) قصد فحص العناصر التي انتقاها كل طرف للخروج بخلاصات تحدد نوع التطابق.

حدود الدراسة من خلال معنى المعرفة النحوية:

يطلب النحوي التركيب الإسنادي لأن غرضه الألفاظ لاستعمال الإعراب، ولا يطلبه للمعاني والمقاصد؛ هناك فرق بين من يُريد وصف شكل اللغة ومن يُريد استخراج معانيها ومقاصدها. ويبدو أن النسق النحوي قد أوجده النحاة وهم واعون تماما أنهم يبحثون في شكل اللغة لأن النحوي يهتم بالجمل مُوضحا أحكامها اللفظية في إطار نظرية العمل وما يرتبط بها من إعراب؛ لهذا يميز النحاة بين البناءات اللفظية موضوع دراستهم ومُناظراتهم، ومقاصد هذه البناءات موضوع المُفسرين والمُتكلمين والفلاسفة والمناطقة... الخ؛ فقد ميز الزجاجي بدقة بين اتجاهين في النحو، يهتم أحدهما بالبناءات اللفظية للجمل والآخر بمقاصدها، يقول: «الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به؛ هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنما قلنا في كلام العرب، لأنه له نقصد وعليه نتكلم، ولأن المناطقة وبعض النحويين قد حدوه حدا خارجا عن أوضاع النحو فقالوا: «الاسم صوت موضوع دال على معنى غير مقرون بزمان». وليس هذا من ألفاظ النحويين. وهو صحيح على أوضاع المناطقة لأن غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحويين غير صحيح لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء، لأن من الحروف ما لا يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان، نحو «إن» و«لكن» وما أشبه ذلك» [(١)]؛ ويقترح الزجاجي تعريف الاسم تعريفا نحويا يجعله فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيِّزهما؛ وعلى الرغم من أنه لم يتحدث عن البناءات اللفظية للجمل فإنه يذكر «مقاييس النحو وأوضاعه»، ثم يأتي بعكس هذا الكلام إذا خرج الاسم عن تعريفه النحوي فيكون الحد «خُروجا عن أوضاع النحو». ولا يفوت الزجاجي أن يتهم المارقين المُمارسين لهذا الخُروج: بعض النحاة والمناطقة. ويحسم الزجاجي النقاش عندما قال: «لأن غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا»؛ ويتعلق الحسم في أنه لا يُخطئ المناطقة في أمور تتعلق بصناعتهم، لكن إذا أرادوا أن يخلطوا مفاهيم هذه الصناعة بمفاهيم صناعة علم النحو تحدث مُغالطات صارخة، وتكون النتيجة لحن تعريف المناطقة للاسم من زاوية علم النحو لأنهم يحدّون الاسم في بعض الحالات بحد الحرف، الشيء الذي لا تقبله الصناعة النحوية.

يجب التمييز بين البناءات اللفظية التي تدخل في باب الصناعة النحوية* لا غير، والمعاني التي تدخل في باب المقصود من تنظيم العبارة. نُورد رأي ابن جني في مسألة

ضبط النسق النحوي، يقول: «ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلا في المعنى، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء، لسقط صداع هذا المضعوف السؤال»[٢]؛ ويقصد ابن جني سُؤال الطائفة التي تُريد معرفة هوية الفاعل والمفعول فتلصق بهما تمثلات لا علاقة لها بالنحو. ويقوم ابن جني بتصحيح أوهام الآخرين مُميزا في ذلك بين دلالة ما يصدر عن الفعل وما ينسحب عليه ذلك الفعل من جهة، وموضع ما أتى بعد الفعل من جهة ثانية؛ وهكذا يتم التمييز بين الفاعل المعنوي والفاعل النحوي. ويُؤكد ابن هشام هذا الخيار المُرتبط بضرورة معرفة النسق النحوي، يقول: «الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفا بدون معطوف عليه، أو معمولا بدون عامل، ... وأما قوله في نحو: («... سَرَابيلَ تَقيكُمُ الحَرَّ...» النحل: ٨١): إن التقدير: والبرد، ونحو: («وتلكَ نِعْمةٌ تمُنّهَا عليّ أنْ عبّدْتَ بني إسرائيل» الشعراء: ٢٢). إن التقدير: ولم تعبدني، ففضول في فن النحو وإنما ذلك للمفسر، وكذا قولهم: يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه ونحو: ذلك، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جريا على عادتهم ...»[٣]. ويُلزم ابن هشام النحاة بالنظر في الأمور بما اقتضته الصناعة النحوية، ويأمرهم بالابتعاد عن «الفضول في فن النحو» لأنه سيُخرجهم من دائرة النظر في التراكيب إلى دائرة التفسير، وليس عمل النحوي مثل عمل المُفسر؛ ولهذا يجب ألاّ نتحدث مثلا عن حذف الفاعل في النحو بما ليس في عمل النحو، فكلما تطفل النحوي على غير صناعته، سقط في البيان، الشيء الذي دفع بابن هشام إلى الابتعاد عن كل ما يُسيء إلى العمل النحوي وصناعته. وتتمسك هذه المقالة بروح المعرفة النحوية التي تتناول البناءات اللفظية للجمل (الدراسة التركيبية في اللسانيات) دون تجاوز ذلك إلى مقاصدها ...الخ؛ وبالفعل، فقد سعى هذا الإسهام إلى تقفي آثار مسارات عدة في شكل افتراضات في أثناء التحليل (وهي موجودة في فقرة: تقديم افتراضي)، وتحلتْ بالواقعية عندما نظرت إلى المنطق الذي يهيكل حيثيات كثيرة نظرة تركيبية تعاونية؛ وقد أفضى هذا المنطق إلى أن يكون بدوره جزءا من الحل اللساني في تحليل الجمل الاسمية (الابتدائية) التي خبرها جملة فعلية.

تحديد متن الدراسة:

هل ستتعامل التحليلات الواردة في هذه المقالة مع النص أو الخطاب؟ هل ستتعامل، بالمقابل، مع متن يتكون من جمل متعددة لا يربطها سوى السياق التركيبي الذي تنتمي إليه؟

أ) المتن في تصور المدرسة التوزيعية [٤]:

يسعى تحليل الخطاب إلى إبعاد دراسة علائق الثقافة باللغة (إبعاد دراسة ما هو خارج لساني)؛ وبتجاوز حدود لسانيات الجملة باستحداث تقنيات تضبط التحليل إلى المكونات المباشرة؛ وهكذا يدرس التحليل نمطا من التوزيع في تأليفات تهم خطابا يحتوي على جمل متتالية منطوقة أو مكتوبة من قبل فرد أو جماعة، ويستهدف استخراج بنية خاصة توضح تأليفات الجمل فيما بينها وتوضح وضعية الخطاب باعتماد إجراءات تركز على خطاطات التكرار الصوري؛ فكل ملفوظ مسهب هو متن مغلق يتطلب التحليل إلى المكونات المباشرة؛ غير أن التحليل الموجود في هذه المقالة (الذي يتناول الجملة الاسمية (الابتدائية) التي خبرها جملة فعلية) لا يتعامل مع الخطاب أو النص كما تبنته المدرسة التوزيعية لأن الهدف غير مرتبط باختزال النصوص إلى بنى قاعدية أو تحليلها (النصوص) من خلال الجمل التي تشكلها.

ب) المتن في تصور المدرسة التوليدية:

إن القاسم المشترك الذي يربط بين الدراسات التوليدية المختلفة هو الاعتماد على روائز لغوية في شكل جمل قابلة للمقارنة في إطار علاقات ثنائية أو أكثر؛ وهكذا تظهر جمل جديدة كلما تطور التحليل (لا المتن المسهب والمغلق الذي تبنته التوزيعية) ومنطق الاستدلال. ويوافق المتن الموجود في هذه المقالة جوهر ما تعتمده الدراسات التوليدية من خلال تناول العلاقة التركيبية بين الجمل.

تأطير نظري: البناء العاملي والاستعمال العاملي.

البناء العاملي:

يُشكل البناء العاملي الشق الأول من التنظير للجملة عامليا، فهو بناء مُجرد

ومنطقي يستدعي التعرف على بنية تركيب اللغة العربية. ومن بين تمثيلات هذا البناء في الجملة الفعلية:

أ) ف س٠.	ج) ف س٠ ح س مج.	هـ) ف س٠ س١ ح س مج.
ب) ف س٠ س١.	د) ف س٠ س١ س٢.	و) ف س.

وتُعبِّر هذه التمثيلات عن بُنى منطقية وتجريدية للجملة الفعلية العربية. فإذا كان التمثيل الأول يُفيد أن الفعل لازم، فإن باقي التمثيلات تُفيد أن الفعل مُتعدٍّ إما إلى مفعول به أو بالحرف أو إلى مفعولين أو إلى مفعول به يُفصَل عن اسم آخر بالحرف؛ ويبقى التمثيل الأخير يُفيد الانتقال من الجملة المبنية للمعلوم إلى الجملة المبنية للمجهول؛ ورغم ذلك، قد لا تُشكل هذه العينة المُقترحة لائحة مُغلقة لجميع تمثيلات الجملة الفعلية في اللغة العربية مما يُوجب الحذر. إن البناء العاملي يقبل جملا، وإن كان بعضها لاحنا، مثل:

٢) أ . قاتل زيد عمرا.
*ب . تقاتل زيد عمرا.

٣) أ . اطلع التلميذ على دروسه.
*ب . طلع التلميذ على دروسه.

تنتمي المجموعة الأولى من هذه الجمل إلى التمثيل (أو البناء) أعلاه (ب) الذي يتضمن إمكان حُدوث الترتيب المُجرد والمنطقي (ف س٠ س١) في التراكيب العربية؛ وتنتمي المجموعة الثانية إلى التمثيل (أو البناء) أعلاه (ج) الذي يتضمن إمكان حُدوث الترتيب المُجرد والمنطقي (ف س٠ ح س١)؛ وتكون النتيجة وضع جمل صحيحة وجمل لاحنة على قدم المساواة داخل البناء العاملي.

لاستعمال العاملي:

إذا كان البناء العاملي يهتم بتجريد الجمل العربية وبعملها المنطقي فقط، فإن الاستعمال العاملي جُزء من قدرة مُستعمل اللغة التي تقبل جملا مُعينة وترفض أخرى على الرغم من أن بناءاتها المنطقية قد تكون ثابتة أو صحيحة، ويحتكم الاستعمال

العاملي إلى معيار الصواب والخطأ في التراكيب مما يُؤدي إلى تصنيف الجمل إلى جُمل مقبولة وأخرى لاحنة تماما؛ فتخضع المسألة برُمتها لحدس المُتكلم المُستمع ومُستعمل اللغة العربية الذي يكون مطالبا باستمرار بمُراقبة التراكيب وتحليلها وفق التأثير والتأثر بين البناء العاملي من جهة والاستعمال العاملي من جهة ثانية: ربط التعليل★ التركيبي بحلول تفسيرية معقولة (حديثة)، والاستفادة من نقاشات النحاة العرب؛ ويعني هذا الأمر الاحتكام إلى ضرورة تأمل التمثيلات التركيبية بطرح سؤالين يولدهما ما يسمى بالخبر الفعلي (الجملة) الذي يسد مسد الخبر الاسمي (المفرد): ما نوع البناء/ (التمثيل) العاملي الذي يوافق الجملة الابتدائية (التي تتضمن خبرا فعليا) في الاستعمال العاملي؟ وما هي النتائج المترتبة عن ذلك؟

الرتبة في النحو العربي:

تحدث سيبويه عن احتياج الفعل للاسم[٥]، وعن العلاقة الإسنادية[٦] بين طرفين لا يُغني واحد منها عن الآخر[٧]، ثم عن الابتداء باعتباره أول أحوال الاسم[٨]... الخ؛ فاللغة سلسلة مُنظمة تفرض الحديث عن الرتبة؛ قد تتقدم حلقة (أو بعض حلقات) هذه السلسلة أو تتأخر فتشهد سليقة المتكلم العربي أن الكلام فيه حراك. وإذا كان احتياج الفعل إلى الاسم يدخل في تكوين الجمل الفعلية، وإذا كان الابتداء باعتباره أول أحوال الاسم يدخل في تكوين الجمل الاسمية، فإن العلاقة الإسنادية تشمل الجُمل الفعلية والجُمل الاسمية في مقامات رُتبية تحفظ للمكون (المكونات) المتنقل حُقوقه في حال الحراك أو التقديم والتأخير: قد يرغب المكون (عنصر من الجملة) في الاحتفاظ بوظيفته في حال الحراك، و قد يُغير هذه الوظيفة؛ وبهذا تتدخل الرُّتبة لتحديد نية المكون[٩] (العنصر) وسُلوكه داخل التركيب. وتنقسم الرُّتبة عند النحاة إلى قسمين: رُتبة محفوظة: «[...] لو اختلت لاختل التركيب باختلالها [...]»[١٠].. وتخص الرتبة المحفوظة أنواعا مُختلفة من تراكيب العربية: تقدّم الموصول على الصلة والموصوف على الصفة وتأخّر البيان على المبين والمعطوف بالنسق على المعطوف عليه والتوكيد على المؤكد والبدل على المبدل والتمييز على الفعل، وتقدم الفعل على الفاعل أو نائب الفاعل... إلخ؛ ورُتبة غير محفوظة: مثل رُتبة الفاعل والمفعول به، ورُتبة الضمير والمرجع، ورُتبة الفاعل والتمييز بعد نعم، ورُتبة المفعول

به والفعل، ورُتبة المُبتدأ والخبر...إلخ. إن الرتبة إما أن تكون مُتحركة أو أن تكون مُتحجرة: فإذا كانت مكونات الجملة تقبل التحويل أو النقل، فهي تدخل ضمن النوع الأول، مثل العلاقة الرتبية النسقية [فعل + فاعل + مفعول] التي يمكن تغييرها إلى أنساق أخرى مُحوَّلة، مثل [مفعول + فعل + فاعل] أو [فعل + مفعول + فاعل]. أما إذا كانت مُكونات الجملة لا تقبل التقديم والتأخير، فهي تدخل ضمن النوع الثاني: إن تغير الرتبة النسقية [فعل + فاعل] إلى رتبة نسقية أخرى محولة، مثل: [فاعل + فعل] سيؤدي إلى تغير وظائف المُكونات، فتنتقل من جمل فعلية إلى جمل اسمية هي [مبتدأ + خبر].

مدخل إلى توضيح الإشكال:

أ) في الإعراب:

٤) أ . زيد جالس	ب . جلس زيد	ج . زيد جلس

إعراب المبتدأ للفظة «زيد» في المثال (٤. أ):

إن كلمة «زيد» تُعبِّر عن الرفع بالابتداء قياسا على استشهاد سيبويه المرتبط بهذه الحالة من الرفع في أمثلة أخرى، يقول: «واعلم أن الاسم أول [أحواله] الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه. وذلك أنك إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ، إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت: رأيتُ عبدَ الله منطلقًا، أو قلت: كانَ عبدُ الله منطلقًا، أو مررتُ بعبدِ الله منطلقاً، فالمبتدأ أول جزء كما أن الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة»(١١)؛ لقد كان سيبويه يتحدث عن مميزات المبتدأ؛ وهكذا يسير ابن جني في الطريق نفسه الذي سلكه سيبويه متحدثا أيضا عن مميزات المبتدأ: «وهو كل اسم، ابتدأته، وعريته من العوامل اللفظية، وعرضته لها، وجعلته أولا لثان، يكون الثاني خبرا عن الأول. ومسندا إليه. وهو مرفوع بالابتداء. تقول: زيدٌ قائمٌ. ومحمدٌ منطلقٌ. فـ (زيد) و(محمد) مرفوعان بالابتداء، وما بعدهما خبر عنهما» (١٢). فالنوع الأول من الرفع ليس سوى رفع المبتدأ؛ لهذا يمكن القول

إن الرفع حدث بواسطة الابتداء الذي تحكم في الحالة الأولى. وبرهن سيبويه على أهمية الرفع بالابتداء عندما لا يتقدم الاسمَ عاملٌ يعمل فيه، فقال: «من زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغي أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم، ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم» (١٣).

إعراب الفاعل للفظة «زيد» في المثال (٤. ب):

أما الرفع في الحالة الثانية، فقد تحقق في الاسم «زيد» في المثال (٤. ب)؛ لقد أتت الكلمة فاعلا مرفوعا يتصدرها فعل ماض. يقول ابن جني شارحا ظاهرة الفاعل النحوية: «اعلم أن الفاعل – عند أهل العربية– كل اسم، ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه. والواجب وغير الواجب في ذلك سواء. تقول في الواجب: قامَ زيدٌ. وفي غير الواجب: ما قعدَ بِشرٌ. [وهل يقومُ زيدٌ]» (١٤). فالفاعل في العربية هو كل اسم ذكِر بعد فعل، وحدثتَ بالفعل عنه، وأسندته إليه. لقد تحقق رفع الفاعل بعامل شكل صلب النظرية العاملية عند سيبويه، ويختلف عن الرفع بالابتداء الذي هو مجرد من كل عامل.

تركيب:

يكمن كنه النحو والإعراب والعمل في تنقل المواضع والحيزات؛ فكيف يُمكن لعلم النحو أن يكون مفتاحا مرنا لقراءة التراكيب؟ يرتبط العمل بالجملة «والجملة ضرب من الفضاء الرحب تدور فيه حركة بين العوامل والمعمولات. وخلالها تتولد المركبات والمعاني الوظيفية المتنوعة نحو: الفاعلية والمفعولية: الحدث والمكان والزمان والآلة والمصاحبة والعدد والنوع والسبب والغاية والهيئة والرغمية والإخراج والاستثناء وهي معان ذات مقابل في الوحدات المبنية والأدوات والمشتقات. فمعنى الفاعل موجود في اسم الفاعل وفي وظيفة الفاعلية وفي المبهمات المبنية وأسماء الاستفهام وغير ذلك. ويمكن أن نطبق الإجراء النحوي نفسه على سائر الصيغ النحوية القائمة على ضرب من التكرار لمدلولها في الاشتقاق والإعراب والبناء والوظائف النحوية. ولعل الصيغة التي تكون منطق النظرية العاملية والمعاني النحوية هو المصدر باعتباره اسم الجنس الجامع لكل المفاهيم النحوية وقد اختزلت في صيغة مفردة» (١٥). إن الجملة هي فضاء رحب تدور فيه حركة بين العوامل والمعمولات لأن الكلمات تدخل في علاقات ترابطية تقود إلى النسقية.

يُذكّر سيبويه بخصائص الجملة الفعلية والجملة الاسمية، قائلا: «ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاما، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: اللهُ إلهُنا، وعبدُ الله أخونا»[١٦]؛ استغنى الاسم في المثال (٤. أ) أعلاه عن الفعل، ولم يستغن الفعل في المثال (٤. ب) عن الفاعل (الاسم)؛ فقد ابتدأ سيبويه هذا التمييز قائلا: «فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهبُ عبدُ الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن لَلاسم الأول بد من الآخر في الابتداء»[١٧]. فإذا كانَ الابتداء في المثال (٤. ج) يعمل في المبتدأ، فإن الفعل في المثال نفسه يعمل في الفاعل؛ إذن هل ما كان معمولا يصح أن يكون عاملا؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف نفسر تداخل مجالين عاملين؟ يدخل الفعل في علاقة بنائية مع الفاعل، وإذا بني هو على اسم يكون خبرا كما في المثال (٤. ج)؛ وهكذا يحتفظ الابتداء بالمجال العاملي نفسه سواء تضمن خبرا اسميا أو فعليا، ثم ينتهي عندما تنتهي حدوده ليفسح المجال أمام ابتداء آخر.

ب) في الابتداء:

يضع محمد شكري العراقي الحسيني فرضيات العمل التي تتعلق بالابتداء، يقول: «تقوم الفرضية الأولى على اعتبار النحو السيبويهي نحوا موضعيا، بمعنى أن المواضع فيه أولية إذ تشكل الأصل الأول للتحليل والتقعيد النحوي. تنظم المواضع داخل مجال عاملي فتلحقها العلامات الإعرابية بغض النظر عن نوع وعدد الكلم التي تحل فيها. العلاقة بين المواضع علاقة بنائية كما هو الحال بين موضع الاسم المبتدأ وموضع الخبر المبني عليه، وبين موضع الفعل وموضع الاسم المبني عليه أي الفاعل، وهذه هي الفرضية الثانية. أما الفرضية الثالثة فمؤداها أن الابتداء لا يعمل إلا في مجال عاملي معين وينتهي عمله بابتداء مجال عاملي جديد.»[١٨]؛ وبهذا يكون محمد شكري العراقي الحسيني قد يتحدث عن الروابط الإسنادية في الجمل الاسمية والجمل الفعلية وعن العلاقات العاملية بواسطة مفهوم البناء الذي يستعمله سيبويه، ويَفترضُ هذا البناء وجود عامل ومعمول أو مُسند ومُسند إليه.

ويُسوغ ابن جني تقديم الخبر (الذي هو من عائلة المرفوعات) على المبتدإ قائلا: «وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه، لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له (المبتدأ والابتداء) جميعا، فلم

يتقدم الخبر عليهما معا، وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ. فهذا (لاينتقض). لكنه على قول أبي الحسن مرفوع بالمبتدإ وحده، ولو كان كذلك لم يجز تقديمه على المبتدإ»[١٩].

ويقول سيبويه محللا مقولة الاسم: «واعلم أن الاسم أول [أحواله] الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه. وذلك أنك إذا قلت عبدُ الله منطلقٌ إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت: رأيتُ عبدَ الله منطلقًا، أو قلت: كانَ عبدُ اللهَ منطلقاً، أو مررتُ بعبدِ الله منطلقًا، فالمبتدأ أول جزء كما أن الواحد أول العدد، والنكرةَ قبل المعرفة»[٢٠]. لقد ناقش َسيبويه الأسبقية الوجودية لمقولة الاسم، ثم قدم أمثلة متنوعة تكسر هذه الأسبقية.. ويفيد الاستشهاد في توضيح أن الحركة هي ناتج عمل عامل في معموله إذ لو كانت تؤثر مستقلة في الكلمة لما أعربت إعرابين مختلفين. رُفعت كلمة «عبد الله» في المثالين: عبدُ الله منطلق / كان عبدُ الله منطلقا، مما يؤكد أن الرفع ليس مبررا في الابتداء وإلا اعتُبر الفاعل مبتدأ... إلخ. يكون المبتدأ مرفوعا، ثم يدخل عليه ما يجعله مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، وتكون النتيجة أن ما كان سابقا في الوجود يُصبح متأخرا لأنه انتُزعت منه صفة عامل وألصقت به صفة معمول. إن السابق في الوجود المبتدأ في جملة (عبدُ الله منطلق)؛ والمتأخر في الوجود المبتدأ (عبدُ الله) في الجملة التي تصدرتها (كان) (كان عبدُ الله منطلقا)، أو المبتدأ (عبد الله) في الجملة التي تصدرتها إن (إن عبدَ الله منطلق)، أو المبتدأ (عبدُ الله) في الجملة الإضافية (قميص عبدِ الله المنطلق)...الخ. ويقول سيبويه محللا هذه المرة مقولة الفعل: «من زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغي أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم، ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم»[٢١]؛ وإذا كان المبتدأ مرفوعا، فما العامل في رفعه؟ إن المبتدأ هو أول الكلام، لكن الابتداء منطقة توجد قبله وتؤثر فيه.. يَعْبر تأثير هذه المنطقة المبتدأ ليصل إلى الخبر في بعض الكتب النحوية التي تقول إن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معا.

ج) في المجال العاملي:

يتحدد المجال العاملي في الجمل الاسمية بالاسم المبتدأ وقبله الابتداء (المنطقة الأمامية: يُرفع المبتدأ بالابتداء، ويُرفع الخبر بالابتداء والمبتدأ)، ثم المبني عليه. ولم

يحدد سيبويه «المبني عليه» وإن كانت الأمثلة التي يوردها تدل على اسميته. إن ترك «المبني عليه» عاما إشارة قوية إلى أنه قد يكون اسما أو فعلا:

٤) أ . زيدٌ جالس
ج . زيدٌ جلس

٥) أ . إن تأتني آتك وإذن أكرمُـك.
ب . إن تأتني آتك وإذن أكرمَـك.

فلا فرق في الاسم المبتدأ والمبني عليه أن يكون واحدا من الجملتين (المكررتين) في (٤ أ–ج)؛ فإذا ارتبط الاستغناء أو عدمه بتمام الكلام، فلا بد من أن الكلام مرتب ترتيبا موضعيا معينا؛ وستكون الحصيلة أن المجال لا يتحدد إلا بربطه بالعمل الذي تؤطره مسألة الانتشار في الزمان والمكان، أو العلاقة الإسنادية البنائية.

أشرنا أعلاه في حالة المبتدأ إلى أن الحركة الإعرابية ناتج فعل عامل في معموله. وإذا كان الأمر كذلك، ستكون رائزا مهما في توضيح الدخول في مجال عاملي معين ورفض مجال عاملي آخر: أي أنها تصلح لإبراز أن المجال العاملي قد انتهى ليبدأ مجال آخر أو أن المجال العاملي مستمر لم ينقطع؛ وهذا ما وضحه سيبويه عندما كان يشرح المثالين (٥ أ–ب): تدخل «أكرمُـك» المرفوعة في المثال (٥ .أ) في المجال العاملي بواسطة العطف والمشاركة العاملية؛ وتقطع «أكرمَـك» المنصوبة في المثال (٥. ب) المجال العاملي لانتفاء هذه المشاركة.

يُفسر المثالان (٤. أ) و(٤. ج) العلاقة بين الابتداء والمبتدأ؛ غير أن المثال (٤. ج) يُظهر إشكالا آخر: فإذا كان الابتداء في المثال (٤. ج) يعمل في المبتدإ، فإن الفعل في المثال نفسه يعمل في الفاعل؛ إذن نكرر السؤالين السابقين، فنقول: هل ما كان معمولا يصح أن يكون عاملا؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف نفسر تداخل مجالين عامليين؟ يدخل الفعل في علاقة بنائية مع الفاعل، ويكون خبرا إذا بني على اسم كما في المثال (٤. ج)؛ فيحتفظ الابتداء بالمجال العاملي نفسه سواء تضمن خبرا اسميا أو فعليا، ثم ينتهي عندما تنتهي حدوده ليفسح المجال أمام ابتداء آخر. «وعلامة ذلك ظهور علامة جديدة نتعرف عليها انطلاقا من علامة إعرابية جديدة كما هو الشأن في المثال (٥. ب) ، أو ببعض «الوسائط» مثل الفاء والواو وأم وإذا وغيرها» [٢٢]؛ وهكذا سنتبنى، في هذه المقالة، تصور النحاة العرب.

المحلية النحوية:

عند تأمل الأمثلة التالية:

٤) أ. زيدٌ جالس ج. زيدٌ جلس	٦) عمرو زيد كاتبُـه.

سنلاحظ أن هذه الجمل ترجع إلى نمط التمثيل: س م. س خ (س م: المبتدأ/ س خ: الخبر)؛ وعلى هذا الأساس، نفهم ما يقصده النحاة من عبارات «سد مسد» أو «في محل»...الخ:

٧) س م. ف. س٠؛ حيث: ف. س٠ = س خ.	١٠) س م١. س م٢. س خ٢؛ حيث: [س م٢. س خ٢ = س خ١]/ إذن: س م. س خ.
٨) لا يتقدم الفاعل على الفعل أبدا.	١١) في الدار زيد.
٩) س م. ف. س٠؛ حيث: [ف. س٠ = س خ]/ إذن: س م. س خ.	١٢) ح. س مج. س م؛ حيث: [ح. س مج = س خ]/ إذن: س م. س خ. (ح = حرف جر/ س مج. = اسم مجرور).

فتمثيل الجملة (٤. ج) هو (٧) حيث حل التمثيل الجزئي (ف. س٠) في (٧) محل (س خ) أو سد مسده؛ وهكذا تعدّ الجملة (٤. أ) جملة مثالية لا تطرح مشاكل لأن الخبر فيها يطابق التمثيل (س م. س خ)، وتطرح الجملة (٤. ج) مشكل التقديم أو الرتبة مما يستدعي قيدا ينسجم مع مبادئ النظرية العاملية، هو القيد (٨)؛ وعليه، نحصل على التمثيل الممتد للجملة (٤. أ) في (٩)، ونحصل على التمثيل الممتد للجملة (٦) في (١٠)؛ وستكون النتيجة أن الجمل الابتدائية تُختزل في تمثيل أصلي واحد، هو: س م. س خ. أما بالنسبة إلى الخبر الذي يكون عبارة عن جار ومجرور، فإنه يتقدم على المبتدأ في مثل الجملة، (١١)، ونحصل على التمثيل الممتد للجملة

(١١) في (١٢) لتظهر الهوية الاسمية للجمل أعلاه بتمثيلاتها (خرق القيد (٨))؛ ولنتأمل الأمثلة:

٤) أ . زيدٌ جالس	١٤) أ . اصطلح الخصمان. *ب . اصطلحا الخصمان. *ج . أفلحوا المؤمنون.
*١٣) زيدٌ جلس	
١) ج. قال تعالى: («أفلح المؤمنون»: المؤمنون:٠١).	

فالجملة (٤. أ) جملة اسمية لا تخضع للقيد (٨) لأن رتبتها: س م. س خ [٢٣]؛ والجملة *(١٣) جملة لاحنة (الوصف) لأنها ذات رتبة: ف. س٠؛ فإذا تقدم الفاعل على فعله خرج عن أن يكون فاعلا لأنه حينئذ سيغير وظيفته النحوية إلى مبتدأ، ويستلزم في الوقت ذاته تقدير الضمير المستتر، فتكون الجملة اسمية (وهذا ما سندافع عنه في التحاليل القادمة). ولا تلحق فعل الفاعل الظاهر (المثنى أو الجمع) علامة التثنية ولا الجمع، ويجري الفعل مع الفاعل (في المثنى أو الجمع) كما يجري مع الفاعل (المفرد) لأن الفعل لا يُسنَد إلا إلى فاعل واحد، فتقبل الجملتان (١٤. أ) و(١. ج)، ولا تقبل الجملتان (١٤. *ب) و١٤. *ج)؛ وهي روائز مهمة تشرح كيف أن الفاعل يغير وظيفته إلى مبتدأ إذا تقدم على الفعل ويستحدث مكانه فاعلا عبارة عن ضمير[٢٤].

رأي النحاة العرب:

١٥) الحمد لله (الحمد واجب)	١٧) الفارس فوق الجواد (أي راكب)
١٦) الورقاء مغردة فوق الشجرة	١٨) الورقاء تغرد فوق الشجرة

حين يُقدر متعلق المحذوف لكل من الظرف والجار والمجرور وصفا، يكون الخبر من قبيل المفرد مثل الجملة (١٥)؛ وإذا دل هذا المتعلق المحذوف على وجود مطلق كـ (يكون وكائن) وما شاكلها، وجب حذفه لفقدان الفائدة من ذكره، أما إذا دل

على وجود مقيد بصفة، وجب ذكره، نحو الجملة (١٦)؛ وما لم يدل عليه دليل، نحو الجملة (١٧)، فيحذف. وما المانع من نقل الاسم إلى الفعل، كما في الجملة (١٨)؛ إذن هناك تناظر بين الاسم والفعل [٢٥] في تأويل متعلق المحذوف للظرف والجار والمجرور، ولا يمكن أن نفهم هذا التناظر إلا باللجوء إلى نظرية الإعراب العاملية التي تؤمن بكون الإعراب المحلي يندرج ضمن فروعها؛ وهكذا تدل عبارات: «سد مسد» أو «في محل» ...الخ، على تناظرات تركيبية صورية؛ فتسد الجملة الفعلية مسد الخبر، أو تحل محله:

٤) ج . زيدٌ جلس ← س م. ف. س٠؛ حيث: ف. س٠ = س خ/ إذن: س م. س خ.

وهذا مما يفسر التوزيع التكاملي بين الاسم (المفرد) في الجملة (١٦) والفعل (الجملة) في الجملة (١٨).

إعراب التجرد أم إعراب الابتداء:

يقول الرحالي: «يعد إعراب الرفع في اللغة العربية إعراب تجرد، كما بين ذلك الفاسي الفهري (١٩٩٠). ويعدّ الإعراب الذي يحمله المبتدأ في (١٩) إعراب تجرد، على الرغم من أن الجملة الاسمية تملك بنية وظيفية تتضمن إسقاطا للزمن:

١٩) هندٌ حزينةٌ.

ويتميز هذا الإعراب بكونه يزول بدخول العوامل البنيوية، كما في (٢٠) التي يأخذ فيها المبتدأ إعراب النصب بواسطة إنّ:

٢٠) أ. إن هندا حزينةٌ.

ب. ظننت هنداً حزينةٌ.

ويذهب الفاسي الفهري (١٩٩٠) إلى أن إعراب الخبر في (١٩) و(٢٠.أ) إعراب تجرد كذلك. ويعدّ بالمقابل أن النصب الذي تحمله الصفة الحملية في (٢٠.ب) إعرابا محوريا، وهو إعراب نجده مع ليس كذلك في (٢١):

٢١) ليست هندٌ حزينة.

[...] إعراب الرفع في العربية إعراب تجرد، [...] إعراب الاسم المتقدم في (٢٢) إعراب تجرد كذلك:

٢٢) هندٌ جاءت.

[...] هذا الإعراب لا تنطبق عليه عمليات الفحص، [...]. غير [...] أن إعراب النصب الذي تحمله الصفة في (٢٠.ب) و(٢٠.أ)، ليس إعرابا دلاليا. [٢٦]».

يوضح الفاسي الفهري والرحالي إعراب التجرد الذي ليس إعرابا بنيويا؛ فالتجرد يزول، في كثير من الحالات، بدخول عامل بنيوي كما هو مبين في (٢٠). ويقرن الرحالي إعراب التجرد بإسقاط الزمن؛ لكن واقعية التحليل تتعرض للخطر عندما نعلم أن بعض التحليلات التوليدية تؤمن بما يلي: افتراض مقولة فارغة للزمن في الجمل الاسمية يظهر أثرها التركيبي في صورة الرفع الذي تسنده إلى المبتدأ. وتكون المقولة الفارغة غير ملحوظة تركيبيا، عكس المقولة الملحوظة تركيبيا؛ فالأولى غير متحققة صواتيا والثانية لها تحقق صواتي عند الخرج. ويقترب مفهوم التجرد التوليدي من مفهوم الابتداء العاملي لأنهما يتفقان (تقريبا [٢٧]) في كون التجرد أو الابتداء يزولان بدخول العوامل البنيوية؛ وهكذا يُمكن تعديل مفهوم الابتداء العاملي في كونه ليس عامل إعراب، كما يقر بذلك النحاة، بل هو نتيجة عدم ظهور عامل بنيوي يعمل في المبتدأ: يعدّ الرفع الذي يحمله المبتدأ وجها (علامة) إعرابيا يؤكد حقيقة تركيبية لا تصدر إلا عن نشاط تركيبي (وهذا ما سنعالجه لاحقا من خلال البطاقة النحوية). إن دخول عامل بنيوي (إنّ) على الجملة الابتدائية دليلا على أن أصل الكلام بعد (إنّ) هو: س م. س خ:

٤) ج. زيد جلس.	٢٣) أ. إن زيدا جلس (يجلس). ب. إن هندا جاءت.	*٢٤) أ. إن جلس زيدا (أو زيد). ب. إن جاءت هند (أو هندا).
٢٢) هندٌ جاءت.		

وعندما نأخذ الجملتين (٤) و(٢٢)، فندخل العامل (إنّ) عليهما كما في (٢٣ أ-ب)، سيتضح لحن جمل أخرى مثل الجملتين (*٢٤ أ-ب)؛ الأمر الذي يدل على أن (إنّ) لا تدخل على تمثيل: (س٠ . ف)، بل تدخل على تمثيل: (س م. ف. س٠)، حيث: [ف.س٠ = س خ]/ إذن: (س م. س خ)؛ وبدليل حدوث التوزيع التكاملي بين خبر الجملة (٤. ج) الفعلي وخبر الجملة (٤. أ) الاسمي مما يقود أيضا إلى إدخال (إن) على الجملة (٤. أ) وعدم إمكان إدخالها على الجملة:

*٢٥) إن جالسا زيد (أو: جالس زيدا).

إن العامل البنيوي يمنع تقدم خبر (إنّ) على اسمها، فتكون النتيجة:

٢٦)

* [إن] ف. س٠.	* [إن] س٠. ف.	[إن] س م. س خ (قد يكون الخبر مفردا أو جملة).

إن الجملة بعد (إن) و(كان) هي جملة ابتدائية (تُستثنى من ذلك الجملة بعد (كان) التامة)؛ ففي الأمثلة:

٢٧) أ. ظننت زيدٌ قائمٌ. ب. زيدٌ قائمٌ ظننتُ.	٢٨) ظننتُ سعيدا.	٣٠) ف. س٠. س١. س٢.
	٢٩) ف. س٠ (ضم). س١.	

يكمن المشكل الذي تطرحه الجمل التي تضم (ظن) أنها في الوقت الذي تُظهر فيه المبتدأ والخبر بواسطة إلغاء العمل في مثل (٢٧ أ–ب)، فهي تدمجهما عندما تتحول إلى فعل تام في مثل (٢٨) بتمثيل (٢٩): نستعمل الجملة (٢٨) في حال اتهام شخص بشيء ما؛ وإذا نصبت (ظن) مفعولين، سيكون البناء العاملي لمثل هذه الجمل التمثيل (٣٠) ويكون أصل س١ وس٢، هو: س م. س خ.

روائز الابتداء:

لنتأمل الأمثلة:

٣١) أ. زينب هل أدخلتها؟ *ب. زينب هل أدخلت؟	٣٥) أ– س م. [هل]. ف. س٠ (ضم). ضم (عائد على المبتدأ المتقدم)؟. (ضم = ضمير). *ب– س م. [هل]. ف. س٠ (ضم)؟.
٣٢) زينبَ أدخل محمد.	٣٦) أ. درسٌ في النحو، رأيت الأستاذ الذي شرحه. *ب. درسا في النحو، رأيت الأستاذ الذي شرح. ج. رأيت الأستاذ الذي شرح درسا في النحو.
٣٣) أدخل محمد زينب.	
*٣٤) هل أدخلتها زينب؟	

فحين ننطق الجملتين (٣١ أ-*ب)، يرتبط العنصر المتنقل إلى قبل الاستفهام، في جملة الاستفهام بالضمير، ولا يشبه هذا التنقل الذي يرتبط بنسخة ضميرية في جملة (٣٢) حيث يمكن إعادة الرتبة إلى أصلها، فنستعمل الجملة (٣٣) ولا نستعمل، في أثناء استعادة رتبة الجملة (٣١.أ)، الجملة (*٣٤). إن الإفراغ الضميري في (٣١.أ) في الموقع المجاور للفعل في (أدخلتها) هو إعفاء للمكون (زينب) من مهامه بسبب دخول بعض العناصر في ما يمكن تسميته بشجار المكونات وإخلاء المواقع: انتقل المكون (زينب) إلى موقع يتصدر الاستفهام وترك في مكانه ضميرا مرتبطا بالفعل (الهاء) في جملة (٣١.أ) مما يدل على لحن الجملة *(٣١.ب) التي تخلصت من هذا الضمير؛ لكن الجملة *(٣٤) تجمع بين الضمير والعنصر الذي كان من قبل متنقلا (تجمعهما في مواقع متجاورة)، فأدى هذا الأمر إلى اللحن حيث يجب إعادة العنصر إلى الموقع الذي انتقل إليه. ونضع للجملتين في (٣١ أ-*ب) التمثيلين (٣٥ أ-*ب)؛ ويعود الفرق بين التمثيلين، إذا قارنا بينهما، إلى اختفاء الضمير العائد على المبتدأ في *(٣٥.ب)، فقاد إلى لحنه. ونظير ذلك الجمل الموصولة، في (٣٦ أ-*ب-ج). ولا يُغلق الفاعل في الجملة (٣٣) مجال التنقل بدليل تنقل المفعول إلى موقع قبل الفعل في الجملة (٣٢)، أما الجملة *(٣٦.ب) فهي لاحنة بسبب أن التركيب معقد يستدعي إدخال تعديلات عليه في حال ما إذا أردنا احترام القيد الجزيري*؛ وهكذا لا يمكن للمفعول المقترن بالجار والمجرور أن يتقدم إلى موقع أمامي في التركيب دون أن نربط الفعل بضمير عائد على المفعول المتنقل الذي يفضل الرفع على النصب كما في الجملة (٣٦.أ).

التطابق والجمل الابتدائية:

٤) ب . جلس زيد ج . زيد جلس	١) أ- أفلح المؤمنون *ب- المؤمنون أفلح ج- المؤمنون أفلحوا
٣٧) جاءت هندُ .	
٢٢) هندٌ جاءت.	*٣٨) المؤمنون أفلحوا المؤمنون.

لنتأمل الجملتين المكررتين (٤ ب-ج) حيث تتضمن الجملة (٤. ب) تطابقا خفيا؛ لكن تحريك البطاقة النحوية، تُظهر أن الصائت القصير الذي يرتبط بسين (جلس) هو

علامة تطابقية لأن الفعل الماضي يكون دائما مبنيا على السكون [٢٨] لشبهه الجذر؛ ولهذا فإن ما نعتقده تطابقا خفيا هو تمويه لغوي لا يتكشف إلا بدراسة الفعل دراسة عميقة؛ غير أن التطابق يكون أكثر ظهورا بالانتقال من الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية، في مثل (٣٧) و(٢٢)؛ ويحرك التطابق العدد بصفة عامة في مثل (١ أ-*ب-ج)؛ وما يدعم فرضية أن (المؤمنون) مبتدأ في الجملة (١. ج)، استقلاليتها بواسطة التطابق لأن الاحتفاظ بالتطابق العددي مع تغيير المواقع التركيبية للجملة (١. أ) يجعلنا أمام الجملة اللاحنة (١. *ب)؛ وهكذا تكون جمل التطابق روائز مهمة في فهم الخبر الفعلي: يركز التطابق، في الفاعل المتقدم على الفعل (المبتدأ وخبره الفعلي)، على العدد، وسيكون تطابقا إجباريا في النحو المعياري العربي؛ ويسمى التطابق العددي، حسب الاتجاه التوليدي، تطابقا قويا، أما التطابق في الجنس فهو تطابق ضعيف. والتطابق القوي هو الذي يمنح مبتدأ مرتبطا بضمير يُعوض الفاعل المتقدم؛ ويدخل الضمير في توزيع تكاملي مع الاسم بعد الفعل، لكن سرعان ما يتحول هذا التوزيع التكاملي إلى توزيع إجباري عندما يحتل الاسم بعد الفعل الموقع قبل الفعل مما يفسر لحن (*٣٨)؛ ولا يمكن نقل الفعل (بتطابقه الضعيف/ الفقير) إلى التطابق الغني لأنه يؤدي كذلك إلى لحن (١ *ب) لأن وضع [+ جمع] في الاسم إلى جانب [+ مفرد] في الفعل أمر غير مقبول في هذا المجال في الجملة اللاحنة (١. *ب)؛ بل يجب وضع [+ جمع] في الاسم إلى جانب [+ جمع] في الفعل كما في الجملة (١. ج)، وفي الوقت ذاته يجب تجنب وضع [+ جمع] في الاسم إلى جانب [+ مفرد] في الفعل في الجملة (١. *ب). إن لحن الجملة *(٣٨) يقوي آراء النحاة التي ترى أن لكل فعل فاعلا ولا يوجد فعل دون فاعل، وأن الفاعل يدخل في توزيع تكاملي مع الضمير لأن ظهورهما في الموقع نفسه يقود إلى الحشو (ليس الضمير هو العدد في هذا المقام). وتذهب بعض تحليلات التوليدية إلى تأييد هذا الرأي: يرتبط المبتدأ بضمير يعود عليه، وتفسر هذه المسألة بصعود الفعل إلى الزمن، وبصعود الفاعل إلى مخصص الزمن؛ أما الضمير فيولد في مخصص الفعل مما يطرح مسألة التطابق.

البطاقة النحوية:

تملك اللغة العربية رتبة (فعل. فاعل. مفعول)، ويرتبط الفاعل بالفعل ارتباطا لصيقا إلى درجة أنه لا ينتقل إلى الموقع قبل الفعل إلا بوجود شرط ضميري يمكنه



من تغيير وظيفته النحوية؛ أما المفعول فينتقل إلى الموقع قبل الفعل دون هذا الشرط مما يؤكد أن الفعل في اللغة العربية يملك سمة قوية هي: [+ رفع] خصوصا إذا علمنا أن الفعل إما أن يكون لازما، أو متعديا؛ وبهذا لا يمكن الحديث عن نقل الفاعل دون أن يخلف هذا النقل وراءه ضميرا لأن البطاقة النحوية للفعل تتحفز للتطابق مع ما قبلها، وتتحرك للاشتغال في ما بعدها حيث يتضح لماذا لا يمكن تكرار الاسم نفسه قبل الفعل وبعده في الوقت ذاته، في مثل (*٣٨)، ويجب أن نختار أحد الاستعمالين حتى نزيل لحن هذا المثال: أن نختار استعمال جملة فعلية تحرك عقد المطابقة (التي تشكل، في اجتماعها، الزمن (الذي يسند الإعراب)) التي تتفاعل مع الفاعل؛ أو أن نختار استعمال جملة اسمية يُحرك فعلها عقد المطابقة باستثناء الإعراب الذي لن يسنده للاسم المرفوع في الموقع قبل هذا الفعل، وإنما إلى ما يُعوض هذا الاسم المرفوع المنقول (أي: إلى الضمير)؛ فيتحول الفاعل المتقدم على الفعل إلى مبتدأ حيث لا يمكن للفعل أن يسند الإعراب نفسه في موقعين مختلفين؛ وفي الأمثلة:

*٣٩) زيدا ضرب عمرو زيدا.

٤٠) *خرجتُ: فعل ماض، والتاء فاعل.
*خرجوا: فعل ماض، وواو الجماعة فاعل.

يتقدم المفعول على الفعل والفاعل معا دون أن يسند الفعل إعرابين في موقعين مختلفين. وإذا تقدم المفعول وأسند الفعل إعرابين كما في الجملة *(٣٩)، يُفترض تصحيح اللحن ضرورة بحذف الموقع قبل الفعل أو حذف الموقع بعد الفعل والفاعل. ويتفق المثالان *(٣٨) و*(٣٩) في ضرورة تطبيق الحل الأول لإزالة اللحن مع ضرورة التمييز بين التمثيلين: (ف. س٠. س١.) و(ف. س٠.)؛ فالجمل التي هي من نمط (ف. س٠.) تستدعي مراعاة شروط التطابق حينما نطبق الحل الأول على الجملة *(٣٨): نحذف الموقع قبل الفعل؛ ثم نقوم بمراقبة وضع التطابق لتجنب اللحن وفق مقتضيات التطابق الضعيف أما حذف الموقع الثاني بعد الفعل (لأن المفعول غير موجود) فهو حذف يراعي التطابق القوي؛ وهكذا يبدو أن إزالة لحن *(٣٩) لا يخلق مشكلا في أثناء تطبيق إحدى عمليتي الحذف، وعلى العكس، يطرح الحذف إشكال التطابق في *(٣٨).

يشترك التمثيلان (ف. س٠. س١.) و(ف. س٠.) في حضور الفاعل لأن الفعل يملك سمة [+ رفع]؛ ثم يُعوض الضمير الفاعل في العربية (ولادة الضمير) بعد النقل (مثلا) من موقع إلى موقع آخر أمام الفعل. أما المفعول فينتقل حاملا معه موقعه بدليل عدم حدوث ضرر تركيبي في أثناء تنقله. وتبرز، من خلال هذا التحليل، فرضية مهمة تقول إن الضمير المولود يسار الفعل غير منظور تدل عليه عقد التطابق (الشخص/ الجنس/ العدد) مجتمعة؛ ولهذا لا يجب أن نخلط بين العدد والضمير أو بين الشخص والضمير أو الجنس والضمير، حين يُعرب الفعل أو الاسم في النحو العربي في *(٤٠)؛ وعندما ننتقل من التطابق الفقير في الجملة (١. أ) إلى التطابق القوي في الجملة (١. ج)، تحاول البطاقة النحوية أن تعيد ترتيب نفسها من جديد استعدادا لولادة الضمير.

علاقة الفعل والمفعول في تحاليل الابتداء:

يقول ابن مالك:

الأصـل في الفاعـل أن يتصلا	والأصل في المفعول أن ينفصلا.
وقد يُجـاء بخلاف الأصـل	وقد يجيء المفعول قبل الفعـل[٢٩].

يتنقل المفعول بحرية في التركيب باستثناء حالات وجوب تقدم الفاعل وحالات وجوب تقدم المفعول، فيظهر أن علاقته بالفعل هي علاقة ثانوية تدل عليها روائز متعددة: يحرك الفعل، عندما يدخل التركيب، بطاقته النحوية، وتبدأ عقد المطابقة في اقتراح العناصر المناسبة التي ستكون عماد العلاقة البنيوية بين هذا الفعل وما يليه في التركيب: تختار البطاقة ما يناسبها من عناصر في عقدة الشخص وعقدة الجنس وعقدة العدد، ثم تجتمع هذه العناصر لتشكيل الزمن والضمير، ثم يُسند الزمن الرفع للفاعل؛ غير أن التساؤل الذي يطرح نفسه، هو: لماذا يحصل المفعول على إعراب النصب؟ إن تطابقات الفعل مع الفاعل واضحة:

٤١) أ. ضربت هند زيدا.
ب. ضرب زيد هندا.

٤٣) أ. زيدا ضربت هند.
ب. هندا ضرب زيد.

٤٤)*أ. زيدا ضرب هند.	٤٢)*أ. ضرب هندٌ زيدا.
*ب. هندا ضربت زيد.	*ب. ضربت زيدٌ هندا.

نستعمل المثالين (٤١ أ-ب) للدلالة على أن الفعل في الجملة الأولى ارتبط بهند (المؤنث)، والفعل في الجملة الثانية ارتبط بزيد (المذكر)؛ غير أن هذا الأمر يُوضح، في الجملتين معا، عدم تأثر المفعول به بعقد البطاقة النحوية للمطابقة؛ وإذا تغير الارتباط بالمؤنث والمذكر في (٤٢ *أ-*ب)، فإن لحن الجملة *(٤٢.أ) يعود إلى عدم حضور المطابقة المرتبطة بالأنثى، وحضورها في غير مكانها في *(٤٢.ب). وعند تطبيق النقل على المثالين في (٤١)، نحصل على جمل هي (٤٣ أ-ب). ولا نستعمل الجملتين (٤٤ *أ-*ب) إلا إذا أردنا تصحيح لحن الجملتين بتحويل المفعول به المتقدم إلى مبتدأ، وتحويل الفاعل إلى مفعول به، ثم استحداث موقع بين الفعل والمفعول على شكل ضمير يصبح فاعلا؛ وهكذا يتمسك الفعل دائما بالموقع الذي يوجد أمامه (موقع الفاعل)؛ ويلاحظ أن تطابق الفعل والمفعول به، بتحريك البطاقة النحوية، أمر ضعيف جدا لأن موقع المفعول هو موقع مستقل [٣٠]. وتذهب بعض التحاليل التوليدية إلى الرأي نفسه (تقريبا)، عندما جعلت الفعل يصعد إلى رأس الزمن، ويصعد الفاعل إلى مخصص الزمن ليتلقى إعراب الرفع، أما المفعول به فيبقى في موقعه محكوما بنسق المكملية دون صعود. ويعود هذا السلوك اللغوي إلى البطاقة النحوية التي تعتبر موقع الفاعل بعد الفعل موقعا ضروريا لا يملك خيار أن يُلغى، وإذا حدث أن تقدم الفاعل على الفعل تضطر البطاقة النحوية إلى السيطرة على الفراغ، لا بتكرار الفاعل نفسه، وإنما بضمير يعود على المبتدأ، ويقوم في الوقت ذاته بدور الفاعل لإرضاء الإعراب في بطاقة الفعل النحوية التي تسند الرفع ضرورة. ونخلص إلى أن المثالين في (٤١) يوضحان استقلالية المفعول لأن عناصر عقد المطابقة في البطاقة النحوية في الفعل غير معنية بالمفعول، ونمثل لذلك بعناصر المطابقة بين الفعل والمفعول في جملة واضحة مثل:

٤٥) قال زيد: النساء ضربنني بعنف.

٤٦) الفعل (ضربن) = الشخص: ٠٣؛ الجنس: مؤنث؛ العدد: جمع/ المفعول (الضمير) = الشخص: ٠١؛ الجنس: مذكر؛ العدد: مفرد.

يقود الاختلاف الحاصل بين عنصرين من عناصر المطابقة إلى لحن بعض تراكيب في اللغة العربية، مثل اللحن الذي حدث في الجملة:

١٤) *ج . أفلحوا المؤمنون.

غير أن الجملة (٤٥) ليست لاحنة وإن حدث الاختلاف في عناصر عقد المطابقة لأن إجراء المطابقة بين الفعل والمفعول الضمير أمر غير ضروري بسبب استقلالية المفعول كما هو مبين في (٤٦)؛ ولهذا لا يتأثر المفعول كثيرا بالزمن المولد في البطاقة النحوية للفعل، فلا يصل إليه إلا ضعيفا[٣١] مما يفسر كيف أن الفعل يسند الرفع للفاعل والنصب للمفعول (أي: لماذا لا يُرفع المفعول بدوره؟)؛ وكيف (قد) يكون الفعل في العربية لازما (وتحتاج هذه المسألة إلى دراسة متأنية)؛ وكيف يؤثر الاسم في الاسم بعناصر عقد المطابقة المنتقاة عندما يدخلان التركيب لأن الزمن في الاسم ضعيف أو منعدم؛ وكيف أيضا يؤثر الفعل في الاسم (أو الضمير) لأن عناصر عقد المطابقة المنتقاة تولّد الزمن الذي يُسكل قوة إعرابية تسند الرفع من اليمين إلى اليسار؛ وأخيرا كيف أن الموقع قبل الفعل مستحدث بوظيفة نحوية أخرى لا تعني الفاعل في أثناء التنقل.

فرضية اللاتناظر:

قد تظهر وقائع لغوية تبرز لا تناظر التطابق بين الفعل والاسم الذي يحتل موقعا أماميا (المبتدأ):

٤٧) البنات سافر أبوهن.	٤٩) البنات مسافرٌ أبوهن.
٤٨) أ. البنات سافرن. ب. البنات. ج. سافر أبو البنات.	٥٠) أ... س م. ف. س٠. مج. حيث [ف. س٠. مج] = س خ، إذن: س م. س خ. ب... س م١. س م٢. س خ٢. حيث [س م٢. س خ٢] = س خ١، إذن: س م. س خ.

يوضح المثال (٤٧) انعدام التطابق بين الاسم (المبتدأ) «البنات» والفعل «سافر»؛ وقد تحقق اللاتطابق من خلال جعل عنصرين مختلفين من عقدة العدد متجاورين: البنات [+ جمع]/ سافر [+ مفرد]؛ ويذهب السعيدي إلى القول: «ولتفسير حمل البؤرة إعراب الرفع ننطلق من فرضية نتمنى صحتها، وهي أن إعراب الرفع الملازم للأسماء إعراب أساس (Basic) يميز إعراب الأسماء ويعتمد نقطة بداية تصريف الأسماء إعرابا إلى النصب والجر، ويشابه في ذلك سمة [+ مفرد] من سمات تطابق

العدد التي تمكن الأسماء من المرور من المفرد إلى المثنى إلى الجمع [...]. زيادة على كون إعراب الرفع إعراب أساس في الأسماء، فإن مسبب هذا الإعراب نادرا ما يتحقق صواتيا، ويكون في أغلب الحالات مجردا، أما عامل الجر أو عامل النصب فيشترط فيهما التحقق الصواتي مثل حروف الجر «من» و»الباء» وأدوات النصب مثل: «إن» و»أن».» [٣٢]. يتضمن الاستشهاد المشاكل التي تعترض بنيات الابتداء؛ فعندما يصل التحليل إلى طريق مسدود تكثر الافتراضات، وهذا أمر منطقي؛ لكن انتقاد النحاة القدماء من جوانب متعددة بدعوى عدم علميتها يستلزم الحذر لأن تكرار المنطق نفسه الذي ننتقد من خلاله الآخرين أمر لن يكون حينئذ مقبولا: فما هو الدليل اللغوي الذي يجعل إعراب الرفع في الأسماء إعراب أصل ننطلق منه إلى إعراب النصب والجر؟ ولماذا نربط دائما الجمل الابتدائية بعوامل تدخل عليها مثل «كان» أو «إن»...الخ؟ ألسنا أمام نمطين من الجمل (ابتدائية وغير ابتدائية) يختار المتكلم منهما ما يشاء؟ ولماذا نعدّ إعراب الرفع في المبتدأ إعراب تجرد أو إعرابا غير متحقق صواتيا؟ وهذا بعد غير واقعي في التحليل لأن المقولة الوظيفية المسؤولة عن هذا الإعراب لا يُوفرها التحليل بسبب عدم وجودها في الأصل؛ ورغم ذلك نؤاخذ النحاة القدماء، حين يتحدثون عن عامل الابتداء في رفع المبتدأ، بنعت تحليلهم بالتحليل الميتافيزيقي. ويقترح السعيدي في الاستشهاد، إضافة إلى اختلاف التحاليل التوليدية، حل هذا الإشكال بواسطة البؤرة التي هي مكون قاعدي يحمل سمة [+ رفع] الملازمة لها في غياب مسبب للنصب؛ وهكذا سيعلو المركب (بؤ) مركب (ز) الذي يعلو بدوره المركب (ف): ينتقل (أبو) في المثال (٤٧) من مخصص المركب الفعلي إلى مخصص المركب الزمني ثم يُفترض أن ينتقل إلى مخصص مركب البؤرة؛ لكن هذا الانتقال يؤكد عدم مقبولية إخراج الفاعل من المركب الفعلي، فيظهر في مخصص البؤرة (البنات) حيث يكون مستعدا للصعود إلى مخصص المصدري لتلقي إعراب النصب إن دخل على الجملة ما يستلزم ذلك مثل دخول العامل البنيوي (إن) عليها.

ترتبط التحاليل التي نتبناها في هذه المقالة بالبطاقة النحوية لتحديد ما يطرأ على التركيب من تغيير خفي في غالب الأحيان؛ وعليه، يمكن إعادة ترتيب الجملة (٤٧) باستعمال الجمل (٤٨ أ–ب–ج): يدخل التركيب (٤٧) ضمن ما يسمى بالجمل

الكبرى التي تظهر بوضوح في الجمل الاسمية في أثناء استبدال الفعل في (٤٧) بالاسم في إطار التوزيع التكاملي في الجملة (٤٩)، وتنتمي الجملة (٤٧) إلى التمثيل (٥٠ أ) والجملة (٤٩) إلى التمثيل (٥٠ ب). إن أصل هذين التمثيلين هو: (س م. س خ)؛ وتُفسر الأمثلة الواردة في (٤٨) استقلاليته عما بعده لأنها تبين ما يُقصد بخطية اللغة وعدم خطيتها في الوقت نفسه: يقوم الاسم قبل الفعل في (٤٨.أ) بتشغيل البطاقة النحوية من خلال إجراء التطابق مما يولد إعراب الرفع في موقع الخبر بعد المبتدأ مباشرة إذا كان هذا الموقع يحتله اسم كما في (٤٩)، أما إذا احتله فعل كما في (٤٧) فإن البطاقة النحوية تعمل في المحل من خلال الذي قام باحتلاله؛ فالتطابق الحاصل في (٤٨.أ) يُراعي خطية عمل مكون أول في مكون ثان مجاور؛ لكن سرعان ما ظهرت مكونات أخرى جعلت المكون الثاني يهتم بجملة داخلية تطلب منه بإلحاح أن يُسند لها إعرابا داخليا؛ وبهذا تطفو إلى السطح جملة كبرى ذات قسمين يفرضان محو التطابق القوي في (٤٨.أ) لصالح تطابق آخر في (سافر أبوهن) يكون ضعيفا، في الغالب الأعم، لأن بطاقة الفعل تعمل في ما بعدها (الفاعل) مما يُوضح إمكان استقلال (٤٨.ب) و(٤٨.ج) عن (٤٧)؛ فيلتفت الفعل في (٤٧) إلى الجملة الصغرى (التي يشكل رأسها) التي تفرض عليه ضرورة تشغيل البطاقة النحوية من خلال التطابق المحقق للزمن حيث نلاحظ رفع الفاعل (أبو)؛ فنستنتج أن الجملتين الفرعيتين (٤٨.ب) و(٤٨.ج) لا يُمكن أن تستمرا في الانفصال بموجب اختفاء التطابق الذي كان يربطهما قبل ظهور مكونات جديدة في التركيب (٤٧)؛ وهذا ما يفسر المحلية (سد مسد/ في محل) في التمثيلين (٥٠.أ. ب). ولا يجب أن نعتبر المحلية فلسفة لغوية أو مسألة ميتافيزيقية، بل هي مبدأ علمي يقوم على الخلفية العلمية الرياضية للغة عند إحلال مكون (أو مكونات) مكان آخر في إطار ما يسمى بعلاقات التوزيع التكاملي في النظرية التوزيعية التي تهتم بالبنية الرياضية للغة.

وينظر أحمد مخوخ إلى الجملة (١. *ب) على أساس أنها جملة محولة عن الجملة (١. أ)؛ ويمكن أن تُنقد الجملة (١. *ب) بإضافة علامة التطابق العددي (الجمع)؛ ويتم اللجوء إلى هذه الوسيلة كآخر حل last resort لإنقاذ البنية واحترام التطابق (الفاسي ١٩٩٣) الذي يفسر التطابق الضميري. ويقول: «ومما يثير الانتباه أن النحاة القدامى قدموا للجملة (٦.ج) [٣٣] تفسيرا مغايرا تماما. فبالنسبة إليهم، ليس هناك علاقة تركيبية

بين هذه الجملة (٦. ج) والتي يتصدرها الفعل؛ بالإضافة، فإنهم يعتبرون المركب الاسمي الذي تبدأ به الجملة «مبتدأ» مصطلح غامض لأنه يُطلق على مفاهيم متباينة (المتوكل ١٩٨٨، ص.١٠٩). وهذا المبتدأ – في نظرهم – مولد قاعديا في المكان الذي يظهر فيه على السطح، ويسند له إعراب الرفع بالابتداء أو ربما هناك عامل معنوي مسؤول عن هذه العملية. وهذا التفسير يؤدي حتما إلى الاستنتاج بأن الضمير المتصل بالفعل (ـــ وا) هو الفاعل المنطقي للجملة، مما يجعله يحمل إعراب الرفع (انظر عقال ١٩٩٢). لكن هذا التحليل، رغم كفايته الوصفية، يواجه مشكلتين أساسيتين: أولا، على مستوى اكتساب اللغة، كيف يمكن إقناع المتعلم أن الجمل من قبيل (٦.أ) [٣٤] و(٦.ج) مستقلة بعضها عن البعض ولو أنها تفيد نفس المعنى؟ ثانيا، لماذا يُسند للضمير المتصل في (٦.ج) وظيفة الفاعل ووظيفة التطابق في (١٦) [٣٥]؟» [٣٦]. ويمكن الرد على انتقادات أحمد مخوخ حسب التحليلات المتنوعة داخل هذه المقالة:

– لم يعد المبتدأ، هذا المركب الاسمي الذي تبتدئ به الجملة، مصطلحا غامضا.

– سيكون من الطبيعي أن يولد هذا المبتدأ قاعديا في المكان الذي يظهر فيه على السطح؛ وقد أظهرت التحليلات أن نقل الفاعل إلى الموقع قبل الفعل يقود حتما إلى تغيير الوظيفة النحوية.

– عندما يُسند إلى المبتدأ إعراب الرفع بالابتداء، في عرف النحاة، فلأنهم لم يضعوا اليد على تفسير منطقي لهذا الأمر؛ ولم تكن اللسانيات الحديثة في منأى عن هذا المشكل لأنها بدورها تتحدث عن إعراب التجرد / عدم وجود ما يدل على الزمن في أغلب المبتدآت / تأثير إعرابي غير متحقق صواتيا...الخ.

– الاعتراف بالكفاية الوصفية لتحاليل النحاة في هذا المجال؛ غير أن إضافة التحليل بالبطاقة النحوية، كما ورد في المقال، سيعمق هذا الاعتراف (الانتقال من الوصف إلى التفسير).

– أدرجت المقالة التحليل بالبطاقة النحوية حتى ينتقل (هذا التحليل) من منطق الوصف إلى منطق التفسير، وبيّنت كيف أن عناصر عقدة العدد في عجرة المطابقة تحدد بدقة الضمير عن اللاصقة العددية؛ وعلى هذا الأساس، يُرجح أن تكون عناصر عقد المطابقة مجتمعة في بطاقة معطاة لمكون عامل (المبتدأ مثلا، أو الفعل)، هي ما يشكل الضمير؛ ولهذا فاللاصقة في فعل الجملة (١. ج) – التي هي (ـ وا)– ليست فاعلا

ضميرا، وإنما لاصقة عددية؛ إذن عندما ينتقل الفاعل من موقعه الأصلي إلى موقع يسبق الفعل، فإننا ننتقل من جملة مستقلة إلى جملة أخرى مستقلة: وحالما يبدأ انتقال الفاعل، يولد الضمير يسار الفعل حيث يملأ موقع الفاعل وتظهر مقولة جديدة بحكم الإعراب الجديد الذي يُسند إليها قبل الفعل، هي مقولة: المبتدأ.

نتيجة التحليل:

هل سنقر بما ذهبت إليه التحليلات التوليدية التي تتعامل مع بنية سطحية ذات بناء/ (تمثيل) عاملي: ف. س٠. س١، وبنية عميقة ذات بناء/ (تمثيل) عاملي : س٠. ف. س١ (تقديم الفاعل على الفعل والمفعول)؟ وما نوع البناء/ (التمثيل) العاملي الذي يوافق الجملة الابتدائية (التي تتضمن خبرا فعليا) في الاستعمال العاملي؟ لا يُقر تحليل هذه المقالة بوجود بنية عميقة وبنية سطحية، بل يؤكد وجود نمطين مستقلين من البناء/ التمثيل، هما:(ف. س٠. س١)، و(س.م + ف. س٠؛ حيث: [ف. س٠] = س.خ/ إذن: س.م + س.خ)؛ ويعني هذا الأمر لحن البناء/ التمثيل الثالث: * س٠. ف. س١ (تقديم الفاعل على الفعل والمفعول)؛ وهكذا يتفق تحليل هذه المقالة مع تحليل الاتجاه النحوي العربي الذي يرى أن البناء الأول هو عبارة عن جملة فعلية؛ أما البناء الثاني، فهو جملة اسمية ذات خبر يتكون من جملة فعلية؛ غير أن البناء الثالث لا وجود له.

البطاقة النحوية والقوة الإعرابية والدور الإعرابي:

سنبدأ بأمثلة مكررة، هي:

٤)

أ . زيدٌ جالس	ج . زيدٌ جلس

إن الفرق بين خبر الجملتين يقود إلى استعمال بطاقة واحدة في تحليل (٤. أ)، وبطاقتين في تحليل (٤. ج):

٥١)

زيدٌ:		جالسٌ.
الشخص:	٠٣.	

العدد:	مفرد.	
الجنس:	مذكر.	
التعيين:	معرف علم.	
الإعراب:	تسريب إعراب الرفع للخبر.	

(٥٢

زيدٌ:		جلس.	
الشخص:	٠٣.	الضمير:	هو
العدد:	مفرد.	الشخص:	٠٣.
الجنس:	مذكر.	العدد:	مفرد.
التعيين:	معرف علم.	الجنس:	مذكر.
الإعراب:	تسريب إعراب الرفع للخبر.	الزمن:	الماضي
		الإعراب:	إسناد إعراب الرفع للضمير الفاعل.

يوجد الفرق بين (٥١) و(٥٢) في كون التركيب (٤. أ) يملك قوة إعرابية واحدة تستلزم بطاقة نحوية واحدة يُسرب، من خلالها، المبتدأ للخبر إعراب الرفع؛ بينما يملك التركيب (٤. ج) قوتين إعرابيتين يُسرب، من خلال القوة الأولى، المبتدأ للخبر إعراب الرفع، ويُسند، من خلال القوة الثانية، الفعل للفاعل (الضمير) إعراب الرفع؛ وهذا ما تم توضيحه عند التمييز بين قوة إعرابية أولى (تسريب إعراب الرفع للخبر في (٤. ج)) وقوة إعرابية ثانية (إسناد الفعل إعراب الرفع للفاعل (الضمير) من داخل الجملة في (٤. ج))؛ غير أن تسريب إعراب الرفع للخبر في (٤. ج) يكون مشروطا بالمحلية التي تعتبر إعراب الفعل بمنزلة إعراب مؤقت يشغل مكان أو محل المكون الأصلي الذي هو الخبر الاسمي؛ وسيكون التركيب عبارة عن الامتداد

الحاصل بين مكونات الجملة عن طريق تشغيل البطاقات النحوية الصادرة عن القوى الإعرابية؛ ومتى انعدمت القوة الإعرابية – في نقطة معينة من التركيب– تنعدم البطاقة النحوية كذلك، وهو ما يستشرف نهاية التركيب (التنبؤ بنهاية التركيب) خصوصا إذا لم يحضر الإعراب الحر المرتبط بالحرف (إعراب الحروف). إن كل من أراد أن يعود إلى الإعراب العاملي، يسهل عليه سبر أغوار الجملة (٤. ج)، فنقول في إعراب مكوناتها عامليا:

٥٣) زيد: مبتدأ مرفوع، وعلامة (وجه) الرفع هي الضم في آخره؛ وجلس: فعل ماض؛ والفاعل متشكل من اجتماع عناصر عقد عجرة المطابقة (انظر بطاقة الفعل النحوية في (٥٢))؛ والجملة الفعلية في محل خبر المبتدأ الذي تسرب إليه الرفع من بطاقة المبتدأ بدليل وجود علاقة التساوي التركيبي بين الخبر الذي هو جملة فعلية في (٤. ج)، والخبر الاسمي (المفرد) في (٤. أ)؛ ثم إن الفهم الرياضي للمحلية النحوية في:

٧) س م. ف. س٠؛ حيث: ف. س٠ = س خ/ (إذن: س م. س خ)

يجعل [ف. س٠] = [س خ] مما يؤدي إلى توزيع تكاملي يشرح كيف أن أحد الخبرين بعد المكون «زيد» يظهر ويختفي الآخر تجنبا للحن في:

٥٤)

×أ. زيد جالس جلس	×ب. زيد جلس جالس

كيف يتسرب الإعراب إلى الخبر ببطاقة المبتدأ مع ابتعاد العلاقة؟ يتكون الخبر الفعلي من الجملة [ف. س٠] التي تخلق إعرابا داخليا بواسطة بطاقة الفعل النحوية؛ غير أن علاقة التساوي والتوزيع التكاملي بين الخبرين [س خ] في (٤. أ) و[ف. س٠] في (٤. ج) يقتضي ارتفاع المحل بغض النظر عن المكون (المكونات) الذي يشغله؛ ويبدو أن بطاقة الاسم النحوية تتحفز للقيام بتسريب الإعراب في الحالة التي تصطدم ببطاقة ثانية (لاسم آخر) تحمل عناصر عقد عجرة المطابقة المنتقاة نفسها؛ وهكذا نحصل على نتيجتين تتطلبان في الواقع دراسة مستفيضة؛ وترتبط الأولى بكون النظرية العاملية العربية هي نظرية محلية تأخذ بعين الاعتبار الرتب المحفوظة وغير المحفوظة، والثانية بكون العلامة الإعرابية (الإعراب) ليست عنصرا من عقد عجرة

المطابقة في البطاقة النحوية للاسم، بل تكتفي هذه البطاقة بتيسير نقلها (العلامة) من الاسم الأول إلى الاسم الثاني خلافا لما نجد في تراكيب الإضافة التي تتضمن مضافا إليه يكون دائما مجرورا حيث تكون بطاقة المضاف النحوية غير مفعلة؛ إلا أنه يصعب تحديد مصدر حركة الرفع في المبتدأ، ويسهل تفسير كيف تُنقل منه إلى الخبر.

ما معنى التنبؤ بنهاية التركيب؟ سنلاحظ أن المثالين (٤. أ) و(٤. ج) يتضمنان مكونات تملك بطاقات نحوية كما هو مبين في (٥١) و(٥٢)؛ غير أن الجملة (٤. أ) تحتوي على بطاقة واحدة تفسر نوع العمل فيها الذي هو عبارة عن قوة واحدة (بطاقة واحدة) تُخبر عن العمل البسيط الذي سينتهي بسرعة لأنه محدود؛ في حين، تحتوي الجملة (٤. ج) على قوتين (بطاقتين) تُخبران عن العمل المركب الذي سيكون ممتدا (مضاعفا):

٥٥) زيد الفاضل جلس.	٥٩) أ. استقدم الخليفة الشاعرَ. ب. قدمَ الشاعرُ.
٥٦) [زيد (بطاقة) [الفاضل [جلس (بطاقة) [ضم].	
*٥٧) أ. زيد الفضلاء جلس. ب. زيد الفاضل جلسوا.	٦٠) أ. حزنتْ الأميرةُ. ب. أحزن الخليفة الأميرةَ.
٥٨) يجلس زيد الفاضل.	

ويمكن أن نحصل على أكثر من دور نحوي في بطاقتين، في مثل الجملة (٥٥): دور أول في البطاقة الأولى للمكون «زيد» الذي يربطه بالمكون «الفاضل» في إطار علاقة المطابقة الاسمية: تابع/ متبوع، ودور ثان في البطاقة الأولى للمكون «زيد» الذي يربطه بالمركب الفعلي الجزئي «جلس» في إطار علاقة المطابقة الاسمية المحلية: س م. س خ، ودور ثالث في البطاقة الثانية للمكون «جلس» الذي يربطه بالفاعل المستتر في إطار علاقة المطابقة الفعلية: ف. س٠؛ ويصف هذه البطاقات التمثيل (٥٦) الذي يوضح بأن الأمر يتعلق ببطاقتين نحويتين فقط يملك الاسم واحدة والفعل أخرى؛ لكن الوقائع اللغوية تؤكد أن البطاقة الواحدة في الاسم «زيد» في (٥٦) تملك دورين نحويين، وإذا لم نعر الاهتمام إلا لدور واحد في الاسم

«زيد» في (٥٦) قد نقع في اللحن [٣٧] في الجملتين (٥٧ *أ-*ب) الذي كان سببه اشتغال جزء من بطاقة المكون «زيد»؛ فقد رُبط المكون «زيد» بالمكون «جلس» فقط في (*٥٧.أ)، ورُبط المكون «زيد» بالمكون «الفاضل» فقط في (*٥٧. ب)؛ والواجب أن يُربط المكون «زيد» بالمكونين معا «الفاضل» و«جلس». ولا يحمل المكون «الفاضل» بطاقة نحوية، الشيء الذي يجعله متأثرا فقط وليس مؤثرا مما يُخبر بنهاية التركيب؛ بل يقود ظهور مكون آخر يحمل بطاقة نحوية، مثل المكون «جلس» في الجملة (٥٥)، إلى التمديد من فيزيائية التركيب لأن البطاقة النحوية تحتاج إلى مكون آخر تعمل من خلاله على إسناد الإعراب أو تسريبه. ويمكن للفاعل أن يصبح قوة إعرابية عندما يحمل بطاقة نحوية في مثل جملة (٥٨)، فيصبح المكون «الفاضل» تابعا لزيد من خلال بطاقة تطابقية اسمية تربطهما.

إذن نستطيع أن نميز بين عمل الفعل وعمل الاسم: يملك الفعل هوية مقولية خاصة تختلف عن هوية الاسم حيث يتمتع بـ[+ ف] [- س]، التي تمكنه، في أثناء دخوله التركيب، من تشكيل بطاقة نحوية تنتقي عناصر ملائمة من عقد عجرة المطابقة؛ ثم يتشكل الضمير والزمن في موازاة مع ذلك، فيكون الفعل جاهزا لإسناد الإعراب للفاعل الذي إن كان ظاهرا يُلغي الضمير.

أما الاسم فيملك هوية مقولية مغايرة للفعل حيث يتمتع بـ[- ف] [+ س]، التي تمكنه، في أثناء دخوله التركيب، من تشكيل بطاقة نحوية تنتقي عناصر ملائمة من عقد عجرة المطابقة؛ ولا يتشكل الضمير ولا الزمن من هذه العناصر المنتقاة، بل يشتغل الاسم بالمطابقة غير الزمنية؛ ثم نستخلص من هوية الفعل والاسم المقوليتين أن الإعراب الأساس في اللغة العربية يتم بطريقتين مختلفتين:

- طريقة الإسناد التي يتميز بها الفعل بفضل بطاقته النحوية التي تتضمن عنصر الزمن الذي يُؤثر بقوة في الفاعل فيرتفع؛ إلا أن توسط الفاعل بين الفعل والمفعول يُشكل حاجزا يُخفض من قوة الزمن فينتصب المفعول. وتدل روائز متعددة على هذا السلوك اللغوي في أثناء اتصال مفعول به معين بالفعل أو ابتعاد الفاعل عنه، فيرتفع الأول وينتصب الثاني وذلك إذا حل الفاعل محل المفعول ينتصب لبعده عن القوة الزمنية، أو إذا حل المفعول محل الفاعل يرتفع لقربه من القوة الزمنية، في الجملتين (٥٩ أ-ب) أو الجملتين (٦٠ أ-ب). إن الإعراب الذي يصدر عن الزمن في الفعل

هو إعراب إسناد، عكس الإعراب الذي يصدر عن الاسم الذي هو إعراب تسريب كما في الطريقة الثانية (التسريب)؛ ولهذا يُسند الفعل الرفع للفاعل والنصب للمفعول.

- طريقة التسريب التي يتميز بها الاسم لأنه يتضمن في بطاقته النحوية المطابقة الخالية من الزمن؛ فيحمل (الاسم) إعرابا معينا يحاول تسريبه إلى الاسم الذي يتطابق معه تركيبيا في مثل حالات الابتداء والتبعية.

إعراب بنيات تركيبية أخرى:

تقود تراكيب الإضافة، عند الجمع بين اسمين هما المضاف والمضاف إليه، إلى التوهم بأنها تنتمي إلى طريقة التسريب التي يتميز بها الاسم في علاقته التطابقية مع اسم آخر:

٦١) أ. كتاب الطالب.
ب. كتاب (ل) الطالب.

٦٢) أ. لم يخرج / لم يخرجوا.
ب. إن الرجل قادم / إن الرجال قادمون.

ويفصل حاجز بين المضاف والمضاف إليه فيُلغي دور البطاقة النحوية في (٦١ أ-ب)؛ وهذا ما يفسر دائما كون المضاف إليه مجرورا بسبب تعويض إعراب المطابقة الاسمية (التسريب) بإعراب الجر؛ إذن يمكن التمييز عموما بين إعراب البطاقة المرتبط بالإسناد في الفعل أو التسريب في الاسم، وإعراب الجر الذي يرتبط بالأثر الذي تُحدثه قوة الحروف الإعرابية؛ لأن الحرف المضمر أو الظاهر (في الإضافة)، والحرف الظاهر قبل الفعل أو الاسم، لا يملك بطاقة نحوية بسبب هويته المقولية التي هي من نوع [- ف][- س]، والتي تروزها وقائع لغوية متعددة في (٦٢ أ-ب)؛ فلا يوجد في (٦٢) ما يدل على إمكان استخراج عناصر من عقد عجرة المطابقة في الحرفين (لم) و(إن) لأنهما لا ينتقيان العناصر المناسبة في :

٦٣)

عجرة المطابقة:

عقدة الشخص			عقدة العدد			عقدة الجنس	
١	٢	٣	مفرد	مثنى	جمع	مذكر	مؤنث

ويواجه هذا التحليل مشكل الإضافة التي تتضمن رأسا مشتقا:

٦٤) أ. قدوم علي. ب. ضرْب زيد عمرا. ج. ظنّ ُ عمر هندا حزينة.	٦٧) أ. ضرْبُ عمر. ب. ضربُ فاطمة
٦٥) أ. قدِم علي. ب. ضربَ زيد عمرا. ج. ظنّ َ عمر هندا حزينة.	٦٨) أ. ضربَ عمرا ب. ضربه عمرا ج. ضُرب عمرو *د- ضربَ [هو] عمر
٦٦) أ. قدوم الرجال. ب. ضرْب النساء عمرا. ج. ظنّ ُ عائشة هندا حزينة.	

وهكذا نلاحظ أن رؤوس المركبات (٦٤ أ-ب-ج) تملك بنية محورية تجعلها تتشابه مع الرؤوس الفعلية في (٦٥ أ-ب-ج)؛ ويسهل اكتشاف كيف أن المصدر المضاف لا يتأثر بالمطابقة لأنه لا يتضرر عند تغيير الفاعل في (٦٦ أ-ب-ج)؛ ولا يحدث الضرر كذلك إذا أضيف المصدر إلى غير فاعله لأن المفعول سيتحول حينئذ إلى مضاف إليه في (٦٧ أ-ب): لم يحدث الضرر لأن تغيير عنصر المطابقة [+مذكر] لمكون «عمر» (غير الفاعل) في (٦٧- أ) بعنصر المطابقة [+مؤنث] لمكون «فاطمة» (غير الفاعل) في (٦٧- ب)، لم يتأثر بالمطابقة. ويعمل المصدر في (٦٦-أ) عمل الفعل اللازم «قدم» الذي لا يحتاج إلى مفعول به في (٦٥-أ)؛ غير أن حذف الفاعل في (٦٧- أ) قاد المفعول به إلى احتلال الموقع الذي كان الفاعل يحتله في (٦٥- ب)، فأصبح المكون «عمر» المنصوب مجرورا مما يقود إلى احتمالات، تمثلها الأمثلة (٦٨ أ-ب-ج-*د): نجد في الاحتمال الأول أن الفاعل جاء ضميرا مستترا في (٦٨- أ) تقديره «هو» في (٦٨- *د) مما يحول الجملة إلى (٦٨- ب)؛ لكن الجملة (٦٧- أ) لا تتضمن الضمير؛ وهكذا يسقط هذا الاحتمال بسبب غياب الضمير في (٦٧- أ) ولحن الجملة (٦٨- *د). ونجد في الاحتمال الثاني أن الحملة (٦٧- أ) ارتبطت بالجملة (٦٨- ج) مثلا التي هي جملة مبنية

للمجهول حسب تعبير النحاة، فحذف الفاعل ليعوض بالمفعول به الذي أصبح نائب الفاعل؛ وستكون النتيجة أن الجملة (٦٧- أ) هي جملة أثر مصدرها مباشرة في المكون الذي بعده ليأخذ دور الفاعل أو ما يقوم مقامه.

يبدو أن بطاقة المطابقة غير مفعلة بين (٦٤) و(٦٦) مما يمنع تسريب الإعراب ويفرض تحليل الإعراب الحر الذي لن يُقدم جديدا بالنسبة إلى التراكيب التي توضح بالخصوص ظهور المفعول المنصوب في (٦٤.ب.ج) و(٦٦.ب.ج) حيث تفترض وجود قوة زمنية تُسند الإعراب إلى شبكة محورية؛ غير أن هذا التحليل لا ينسجم مع ما ذهبت إليه هذه الدراسة لأن العمل قد يكون بواسطة البطاقة النحوية أو يكون حرا بالحرف؛ وهكذا نستنتج بأن المركبات الإضافية ذات رأس مشتق تُسند إعراب الجر للفاعل بواسطة الزمن الخارق للبطاقة النحوية، أي بواسطة زمن لا يمت بصلة إلى البطاقة النحوية (المطابقة)، فنستنتج أن الزمن الخارق للبطاقة النحوية يرتبط بشبكة محورية مشابهة لشبكة الفعل المحورية (إعراب الإسناد)؛ كما أن انعدام البطاقة النحوية يرتبط بشروط تشبه تلك التي رأيناها في الإضافة برأس جامد حيث يكون الفاعل دائما مجرورا:

٦٩) «حيث هو فاعل، هو مضاف إليه كذلك»،

ثم سنُطبق، وفق هذا القانون، إعرابا عامليا على الاسم المجرور بعد المشتق في (٦٤.ب)، هو:

٧٠) زيدٍ: فاعل مجرور: فاعل بفضل الشبكة المحورية التي يُحدثها الزمن، ومجرور بسبب انعدام البطاقة وتشابه التركيب مع الإضافة برأس جامد.

إذن لم يعتمد هذا التحليل التصور الذي يقول إن الفاعل يكون دائما مرفوعا، بل قد يأتي مجرورا كما هو مبرهن عليه في هذه الفقرة.

تتعدد نماذج احتكاك الاسم الأول باسم آخر (ثان) فتبرز افتراضات دراسة التركيب بطريقة مغايرة:

٧١) مات الرجل الحسن خلقـُه.	٧٤) أ.. مات الرجل الحسنة أخلاقه. ب.. ماتت المرأة الحسنة أخلاقها.	٧٧) أ.. الدار. ب.. داري.

*٧٨) الداري.	٧٥) أ.. ماتت المرأة الحسنة الخلق. ب.. ماتت المرأة الحسنة الأخلاق.	٧٢) أ.. مات الرجل حسن الخلق. ب.. مات الرجل الحسنُ الخلق.
٦٤) ب.. ضرب زيد عمرا.	٧٦) ضرب الرجل عمرا.	٧٣) حسُن خلقُ الرجل.

إن الأصل هو أن يسرب الاسم الأول للاسم الثاني الإعراب بواسطة المطابقة، وحين يحول حائل بين هذين الاسمين ينشأ الإعراب الحر لأن حرف الجر يقف سدا أمام المطابقة؛ وهذا ما يفسر ارتفاع المكون (خلق) في الجملة (٧١) بسبب تأثير المطابقة، وانجرار المكون (الخلق) في المثالين (٧٢ أ-ب)؛ وحين تتحول الصفة المشبهة في الأمثلة (٧١) و(٧٢) إلى فعل فهي تعمل في الفاعل في مثل (٧٣)؛ وهذا يدل على أن ارتفاع الفاعل في (٧٣) له علاقة بالمطابقة وإن كنا ركزنا على دور الزمن المركزي في الفعل في الرفع؛ غير أن هذا الأمر لم يحجب عن دراستنا دور المطابقة في الفعل حين قسمناها إلى مطابقة قوية وأخرى ضعيفة. ونظير ذلك أن المصدر العامل يسند إعراب الجر باستمرار لفاعله بسبب غياب المطابقة في (٦٤- ب) لأن المطابقة النحوية في المكون (ضرب: المصدر) لاغية أو غير مفعَّلة فنتج عن ذلك سلوك الجر الذي يبرر الإضافة برأس مشتق هو المصدر. وكلما تأملنا الأمثلة (٧٤ أ-ب) و(٧٥ أ-ب)، سنلاحظ أن فاعل الصفة في (٧٥) مرفوع، وفي (٧٦) مجرور مما يجعل البطاقة النحوية لـ (٧٥) تتسم بـ[+ رفع]، ويجعلها في (٧٦) تتسم بـ[- رفع] ما دامت البطاقة غير مفعَّلة أو حال بين اسمها والاسم الثاني حائل (حرف الجر المضمر). وفي المثال (٦٤ ب)، إذا وُضع المعرف بـ»ال» مكان (زيد)، نحصل على الجملة (٧٦)، ونكون قد أضفنا إلى الفاعل التعريف على غرار الصفة في (٧٥)؛ غير أن حالة الجر الدائم في فاعل المصدر المقترن بـ»ال» في (٧٦) أو فاعل المصدر الذي لا يتوفر على «ال» في (٦٤- ب)، تجعل «ال» للتعريف فقط. أما «ال» في الأمثلة (٧٤) و(٧٥) قد يكون لها ارتباط قوي بالمطابقة؛ لكن يلزم الحذر من المطابقة:

- حصل التطابق بين الفعل (مات/ ماتت) والمرأة في (٧٤) و(٧٥)، وكذا في

الأمثلة (٧١) و(٧٢) مما يجعل إعراب الرفع يؤثر في فاعل الصفة الذي لا يضم «ال»، أما فاعل الصفة الذي يضم «ال» يكون مجرورا.

- عند حصول «ال» في فاعل المصدر في (٧٦)، فهو للتعريف فقط؛ وهذا التعريف لم يحضر في فاعل المصدر في (٦٤- ب) رغم أن الفاعلين معا في المثالين مجروران دائما.

قد لا يعطي مثل هذا التحليل الأهمية لحرف الجر المضمر بين الصفة وفاعلها والمصدر وفاعله. إن المهم، في حالة الجر، أن البطاقة غير مفعلة أو ملغاة فتولدت سمة [- إعراب]. ويُطرح سؤال آخر: لماذا، حين يرتبط فاعل الصفة بمضاف إليه ضمير [٣٨]، يحذف «ال» في هذا الفاعل في الأمثلة (٧٤) و(٧٥)؟

يمكن الإقرار بصحة المثالين (٧٧ أ-ب)، ولحن المثال (*٧٨)؛ إذن: إن حذف «ال» من فاعل الصفة في حالة إضافته إلى ضمير هو أمر منطقي؛ فحضور الضمير (المضاف إليه)، يلغي «ال» في فاعل الصفة مما يجعل المجال مفتوحا أمام تأثير المطابقة التي تهيكل الزمن، فيخلق بدوره شبكة محورية للصفة المشبهة العاملة. وينعدم هذا التأثير (تأثير المطابقة) في فاعل المصدر الذي يكون دائما مجرورا بسمة [-إعراب]. إن فاعل الصفة يستعين بالضمير (المضاف إليه) لفسح المجال أمام تأثير المطابقة أو إغلاقه (الرفع أو الجر). والمطابقة في المثال (٧١) ليست خالصة، بل متولدة من تأثير الزمن: قوة الزمن الفعلية، من خلال البطاقة النحوية للفعل، ترفع الفاعل عن طريق الإسناد، ويؤثر الفاعل بدوره في الصفة من خلال البطاقة النحوية للاسم عن طريق التسريب؛ أما فاعل الصفة (خلقه) الملتحم بالضمير المضاف إليه فيتأثر بمطابقة الصفة (الحسن) بالفاعل (الرجل) الذي يحمل إعراب الرفع المتولد أصلا عن الزمن في الفعل (مات)؛ إذن فالمطابقة الاسمية في المثال (٧١) صنعها الزمن أصلا ليصل تأثير كل ذلك إلى فاعل الصفة المقترنة بالضمير.

ويواجه هذا التحليل كذلك مشكل آخر يرتبط بالإعراب الدخيل على الجمل الابتدائية بإضافة الفعل الرابط كان:

٧٩)

أ. زيد قوي.	ب. إن زيدا قوي.	ج. كان زيد قويا.
د. جاء زيد القوي.	هـ. استمر زيد قويا.	

عند مقارنة الأمثلة (أ) و(ب) و(ج)، نلاحظ كيف أن الإعراب المستعمل فيها يطرح مشكلا رئيسا: يسهل تطبيق البطاقة النحوية على المثال (أ) أو ما سميناه إعراب التسريب، ويمكن تطبيق الإعراب الحر على المثال (ب) لأن «إن» حرف، لا يملك بطاقة نحوية، أدخل تغييرات على الإعراب السابق المرتبط بالبطاقة النحوية. أما المثال (ج) فإنه يملك تحليلين:

+ إعراب بالبطاقة النحوية الفعلية، أو ما يسمى بإعراب الإسناد، التي ألغت العمل بالبطاقة النحوية الاسمية في (أ). وتوجد روائز متعددة تدل على هذا الأمر، من مثل قبول فعل الرابط كان أن يُعرب مثل إعراب الفعل «قال» فيتصرف إلى الماضي والمضارع والأمر، ويقبل نون التوكيد الثقيلة والخفيفة، ويقبل الجزم ...الخ؛ فهي روائز متعددة تجعله ينتمي إلى فئة الأفعال لأنه يملك مثلها بطاقة نحوية فعلية ترفع الفاعل، وتشتغل بالتطابق في:

٨٠) أ. الأولاد كانوا يمارسون الرياضة.

* ب. الأولاد كان يمارس الرياضة.

وعليه، يكون المكون «زيد» فاعلا، والمكون «قوي» مفعولا به في المثال (ج)، فيرتفع الفاعل ببطاقة الفعل «كان»، وينتصب المفعول لأن الزمن وصل إليه ضعيفا عبر وساطة الفاعل.

+ إعراب حر حيث إن الجملة (ج) تشبه الجملة (ب) ويصبح فعل الرابط «كان» يملك التأثير الذي نجده في الحرف «إن» (مع اختلاف في التأثير الإعرابي الذي يحدثانه)، والدليل هو المثال (د) الذي أدخل فعلا عاديا على المثال (أ) الذي يضم المبتدأ والخبر، فكانت النتيجة أن فقد الخبر وظيفته الأصلية ليصبح تابعا للفعل مما يؤكد أن «كان» لها وضع اعتباري خاص يجعلها تدخل على الجمل المكونة من المبتدأ والخبر؛ وإذا وُجد فعل آخر يستطيع أن يدخل على الجملة المكونة من المبتدأ والخبر، تكون له وضعية الفعل الرابط نفسه؛ إذن ستكون وظيفة «كان» أنها زمن يدخل على المبتدأ والخبر، ولا علاقة لهذا الزمن برفع الفاعل ونصب المفعول. ويطرح التحليل الأخير للفعل الرابط «كان» إمكان اعتبار هذا النوع من الأفعال مالكة لزمن خارق للبطاقة النحوية مثل ما رأينا في أمثلة (٦٤) و(٦٦) الإضافية التي يملك المضاف فيها زمنا خارقا للبطاقة النحوية؛ وينتمي إلى فئة الفعل الرابط «كان» كل فعل يدخل على المبتدأ والخبر.

ملحوظة: قد نتساءل: كيف يتسرب الإعراب في الجمل التي يتقدم فيها الخبر على الرابط «كان» واسمه؟

نستبعد الحديث عن إعراب التسريب وإعراب الإسناد ببطاقة نحوية فعلية نظرا لما ذُكر أعلاه. إن المرجح هو اعتماد ما يسمى الإعراب الحر بالزمن الخارق للبطاقة النحوية الذي يحدثه تأثير الرابط «كان» في موقع يملك رتبة محفوظة (موقع خبر «كان»)؛ فتقدم الخبر على الرابط «كان» واسمه يجعله يحمل معه موقعه وإعرابه دون أن يحدث تغيير في الجملة باستثناء ما نلاحظه من تقديم مكون معين.

تركيب عام:

إن وضع خاتمة تركيبية لهذا الجزء من الدراسة، يتطلب ضرورة توضيح العلاقة التي تربط النظرية العاملية بما تم إنجازه؛ وبتعبير آخر، يجب أن نجيب عن السؤال التالي: أين يتجلى البعد اللساني للنظرية العاملية النحوية (العربية) من خلال هذا الجزء من الدراسة؟ لعل الجميع يعلم الطريقة التي تشرح بها النظرية العاملية العلاقات التركيبية بين عناصر الجملة، ثم الطريقة التي تبين الإعراب في جانبه التقني؛ لكن الدراسة الحالية تتمع بمزايا، أهمها:

– الابتعاد عن الأدوات المركزية التي تُحلل بها اللسانيات المعاصرة التركيب؛ فهذه الدراسة مثلا لا تُؤمن بنظرية سَ (سين خط) التوليدية، ولا بعمليات الإصعاد لمكونات التركيب بهدف فحص الإعراب، ولا بالفحص نفسه...الخ.

– الانتباه إلى البنية الداخلية للتركيب التي تنتج عن العلاقات البنيوية بين مختلف المكونات مما يُعطي نفسا جديدا للنظرية العاملية بالمزج بين مراحل: الملاحظة والوصف والتفسير.

– إسناد الإعراب أو تسريبه إلى مكونات التركيب بواسطة البطاقة النحوية التي تُحافظ على دوره الرئيس في تسويغ عمليات النطق؛ ولا يُمكن لجميع مكونات التركيب أن تملك بطاقة نحوية خاصة بها، بل تملكها فقط المكونات التي تُشكل قوة إعرابية تضطر من خلالها إلى إسناد الإعراب أو تسريبه.

– اعتبار مكونات التركيب منتظمة بشكل خطي من خلال العلاقة البنيوية بينها؛ لكن البطاقة النحوية هي دليل على لا خطية التركيب عموما لأن المكونات التي تُعتبر

قوة إعرابية تستلزم معلومات لا خطية.

وهكذا نصل إلى اشتغال عاملي للنحو بمواصفات علمية لسانية حديثة برهن عليه ما تم إنجازه في هذه الدراسة؛ ولهذا يُحقق هذا النموذج كفايته الإعرابية من خلال قدرته على التعامل مع تراكيب متنوعة؛ فهذه بعض التحاليل البسيطة التي قاد إليها تأمل البطاقة النحوية وما ينتج عنها من إعراب بالإسناد أو إعراب بالتسريب، أو تلك التي قاد إليها تأمل الإعراب الحر؛ وكلما تعددت نقط وجود البطاقة النحوية والحروف التي تسند الإعراب الحر امتد التركيب وشغل مساحة فيزيائية مهمة، والعكس صحيح.

الهوامش:

(١) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق، مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٧٩:

تعتبر قولة: «لأن غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا» عصب هذا الاستشهاد. انظر: ص. ٤٣.

(٢) الخصائص، ابن جني (أبو الفتح عثمان)، تحقيق، محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦، ص. ١٨٦.

(٣) مغني اللبيب، ابن هشام (جمال الدين)، تحقيق، مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ١٩٩٨، ص. ٦١٥.

(٤) يرجى الاطلاع على المراجع التالية:

1) Dubois (jean),›grammaire structurale du français›, 1 nom et prénom, Paris, Larousse, 1965, 2 le verbe, paris, Larousse, 1967.

2) Gross, Maurice 1982, une classification des phrases figées du français, revue québécoise de linguistique, pp. 151-185, vol. 11, Nº 2, Montréal : presse de l'université du Québec à Montréal (UQAM).

3) Gross, Maurice, les phrases figées en français, (L'information grammaticale) 59, Paris, Année 1993, pp. 36-41(L›Information grammaticale, fondée en 1979 par le professeur Guy Serbat, publie quatre fascicules trimestriels consacrés aux questions de langue. Si la plus grande part des articles concerne le français ancien et moderne, la revue a pour vocation de s›intéresser à la diversité des langues, sous tous leurs aspects).

4) Gross, Maurice, Sur les phrases figées complexes du français, langue française, No 77, février 1988 (pp. 47-70).

5) Gross, M. 1968-77-90, Grammaire transformationnelle du français. Vol. 1, Syntaxe du verbe, Vol. 2, Syntaxe du nom, paris : Larousse, puis Cantilène, Distribution Distique, Vol. 3 : Syntaxe de l'adverbe, paris : ASSTRIL.

6) Gross, M. 1975, Méthodes en syntaxe- Régime des constructions complétives. Paris : Hermann.

7) Gross, Maurice, 1988, les limites de la phrase figée, langages 90, pp 7-22.

8) Harris, Zellig 1976, Notes du cours de syntaxe, paris : le Seuil.

9) Harris (Zellig s), Discourse Analysis, revue : language n° 28, 1952 (tra. Fran. Dans la revue langage n° 13, paris, didier-Larousse).

10) Harris (Zellig s), ‹mathematical structures of language›, New York, Wiley, 1968 (tra. Fran. Structures mathématiques du langage, paris, 1971.

11) Introduction à l'analyse textuelle, Robert Lafont et Françoise Gardes-Madray, collection, 'langue et langage' Larousse, 1976. Voir : l'analyse du discours selon la méthode distributionnelle ; p.p.26.40.

12) Revue Langages, n° 37, paris, Didier- Larousse, 1975.

(٥) الكتاب، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان)، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، الطبعة الثالثة، الجزء الأول، القاهرة ١٩٨٨، ص. ص. ٢٠. ٢١.

(٦) يمكن الاستئناس في تحديد الإسناد بمرجع:

علوم البلاغة، أحمد مصطفى المراغي، دار الكتب العلمية، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان ٢٠٠٢، ص. ٤٥.

(٧) الكتاب، سيبويه، مصدر مذكور، الجزء الأول، ص. ٢٣.

(٨) المصدر نفسه، الجزء الاول، ص. ٢٣.

(٩) حسبما إذا أراد عنصر من عناصر الجملة أن يغير وظيفته النحوية أو أن يحتفظ بها، فنقول: قام زيد ولا نقول: زيد قام، ونحن نقصد تقديم الفاعل لأن هذا التقديم يخرج الجملة من كونها فعلية إلى كونها اسمية؛ وبهذا نتحدث عن نية المكون أو العنصر وفق الوظيفة النحوية التي يرغب فيها.

(٠) تحدث تمام حسان عن الرتب وأمثلتها التي توجد في:

– اللغة العربية، معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ٢٠٠١، ص. ٢٠٧.

(١) الكتاب، سيبويه، الجزء الأول، مصدر مذكور، ص. ص. ٢٣. ٢٤.

(٢) اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق، حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٨٥، ص. ٧١.

(٣) الكتاب، سيبويه، الجزء الثالث، مصدر مذكور، ص. ١١.

(٤) اللمع في العربية، ابن جني، مصدر مذكور، ص. ٧٩.

(٥) نظرية العامل ودراسة التركيب، المنصف عاشور، صناعة المعنى وتأويل النص، مجلد ٨

(سلسلة الندوات)، أعمال ندوة قسم اللغة العربية من ٢٤ إلى ٢٧ أبريل ١٩٩١، جامعة تونس١، كلية الأدب منونة، ١٩٩٢، ص. ٦٥.

(٦) الكتاب، سيبويه، الجزء الأول، مصدر مذكور، ص. ٢١.

(٧) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. ٢٣.

(٨) مفهوم الابتداء عند سيبويه، محمد شكري العراقي الحسيني، مجلة، التواصل اللساني، المجلد الرابع، العدد الثاني ١٩٩٢، ص. ص. ٥٣. ٥٤.

(١٩) الخصائص، ابن جني، الجزء الثاني، مصدر مذكور، ص. ٣٨٧.

(٢٠) الكتاب، سيبويه، الجزء الأول، مصدر مذكور، ص. ص. ٢٣. ٢٤.

(٢١) المصدر نفسه، الجزء الثالث، ص. ١١.

(٢٢) للأمانة العلمية، استفدنا في هذا الطرح من أفكار محمد شكري العراقي الحسيني. ورغم كونه تحدث عن البعد العاملي للابتداء والبعد التكلمي، إلا أننا اكتفينا هنا بالبعد الأول؛ أنظر:

- مفهوم الابتداء عند سيبويه، محمد شكري العراقي الحسيني، مجلة، التواصل اللساني، مرجع مذكور، والقولة مأخوذة من الصفحة ٥٨.

(٢٣) كيف ستتعامل الدراسة مع مشكل آخر أجازه الكوفيون والأخفش أن المكون «زيد» في الجملة «في الدار زيد» يجوز أن يعرب فاعلا كما يجوز أن يعرب مبتدأ مؤخرا، في حين أوجب البصريون غير الأخفش ابتدائيته؛ فالجار والمجرور في الجملة العربية هنا متعلق بالفعل (استقر في الدار زيد) كما يراعي ما يدل عليه الظرف والجار والمجرور من الكون العام.

يبدو أن التقدير في هذا الموضع مناسبة لطرح تأويلات ترتبط بالموسوعة الثقافية للنحوي الذي يحاول جاهدا فهم سلوك ظاهرة لغوية معينة؛ غير أني ألاحظ أن حالة كون «زيد» في موضع المبتدأ أو الفاعل، يرجح تشغيل البطاقة النحوية الاسمية أو الفعلية أو هما معا لتجويز الرأيين؛ وبما أن منطق هذه المقالة يسير في اتجاه يوضح بناء الجملة الاسمية (الابتدائية)، سنلتزم بالتقدير الذي يجعل المكون «زيد» مبتدأ دون رفض التقدير الآخر الذي يجعله فاعلا.

وننبه القارئ إلى إشكال آخر يتعلق بالجملتين:

٤) ج. زيدٌ جلس.

*١٣) زيدٌ جلس.

إن الجملة (*١٣) ليست لاحنة من الناحية الاستعمالية والتركيبية؛ لكنها لاحنة من ناحية الوصف اللغوي الذي نتبناه في هذه المقالة؛ فهي جملة ذات بناء عاملي (س م + س خ)، وليست

جملة ذات بناء عاملي (س٠ + ف).

(٢٤) يلتبس الفاعل الضمير بعقد المطابقة، يقال في تاء خرجْتَ = التاء فاعل/ ويقال في ألف خرجَا = الألف فاعل...الخ، إلا أن هذه اللواصق الفعلية تدل على العدد والجنس والشخص؛ إذن يفترض أن نتحدث عن الضمير المستتر على أساس أن جميع عناصر عقد المطابقة المنتقاة تشكله. أما إذا كان ضميرا بارزا، فإن صورته النطقية تجعله واضحا فنشير إليه لا إلى عنصر من عناصر عقد المطابقة.

(٢٥) رغم أن التناظر حدث بين الاسم والفعل في الجملتين (١٦) و(١٨)، فإن موقع الخبر الاسمي يشغله الفعل وما يعمل فيه (الجملة).

(٢٦) الرحالي محمد، تركيب اللغة العربية، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء ٢٠٠٣، ص.٤٢.

(٢٧) المقصود من تعبير «تقريبا» أن التوليدية تضيف إلى التجرد بالمفهوم العاملي التجرد الذي يرتبط بخبر (٢٠.أ).

(٢٨) يكون الفعل الماضي دائما مبنيا على السكون لشبهه الجذر؛ غير أني سأقوم ببسط مثال واحد فقط لتقديم الحجة على ما أزعم، هو: «كتبَ»: «كتبْ» + [َ] (صائت قصير/ الفتحة)؛ فإذا أخذنا فعل «كتب» متصرفا إلى الماضي الغائب المفرد سنحصل على تصريف «كتبَ» الذي يتكون من شبه الجذر «كتبْ» + [َ] (صائت قصير/ الفتحة) التي تشكل جزءا من التطابق؛ فقد تم ابتلاع السكون لأن الصائت القصير في حاجة إلى تأليف صوتي يجمعه بالصامت الذي يحمل السكون في غير موضعه ما دام أن السكون لا يلتقي بالصائت القصير.

(٢٩) ابن مالك، متن الألفية، دار المعرفة، الدار البيضاء ٢٠٠١، ص. ١٤، والبيتان مرقمان بالعددين: ٢٣٧. و٢٣٨.

(٣٠) نستثني من هذا الأمر اتصال المفعول بالفاعل مباشرة مما يدل على التطابق الذي قد تفسره ظروف الفصل بين الفعل والفاعل في مثل: (جلت عاملةٌ المرمرَ/ جلت المرمرَ عاملةٌ/ جلا المرمرَ عاملةٌ). ستكون النتيجة أن المطابقة بين الفعل والمفعول في الجملة الثالثة هي مطابقة اختيارية بسبب وجود مطابقة أصلية بين الفعل والفاعل في الجملتين الأولى والثانية.

(٣١) تدل روائز المطابقة على أن علاقة الفعل بالمفعول هي علاقة ضعيفة، وهناك روائز أخرى تشير إلى هذه العلاقة الضعيفة؛ فعندما نؤكد أن قوة الزمن ترفع الفاعل وتصل ضعيفة إلى المفعول الذي ينصب، فإن الانتقال من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول يفسر ذلك: إن جملة تتكون من ف. س٠. س١. تتحول إلى جملة أخرى هي ف. س٠ (على أساس النيابة) مما يُظهر ارتفاع المفعول

الذي حل في محل الفاعل فاتصل بالزمن مباشرة من خلال الفعل.

(٣٢) السعيدي الحسن، المقولات الوظيفية في الجملة العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس / فاس، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم ١٠، الطبعة الأولى، فاس ٢٠٠٥، ص.٣٢٦.

(٣٣) هذه الجملة هي: (٦.ج) الأولاد فتحوا الباب.

(٣٤) وهذه الجملة هي: (٦. أ) فتح الأولاد الباب.

(٣٥) وهذه الجملة هي: (١٦) جاءت البنت.

(٣٦) مخوخ أحمد، العمليات التحويلية بين النحو العربي ونظرية المبادئ والبرامترات، مكانة الأنحاء التقليدية في اللسانيات الحديثة، سلسلة الندوات في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، سلسلة رقم ١٠/ ١٩٩٧، ص. ٩٠.

(٣٧) يمكن تجسيد هذه الأدوار الموجودة في التمثيل (٥٦) بدقة من خلال تعديل بسيط هو:

(٥٦) مكرر: [زيد (بطاقة) د٢ [الفاضل [يجتهد (بطاقة) د١ [ضم]. حيث الرمز (د٢) = دوران؛ والرمز (د١) = دور واحد.

(٣٨) هذه المعادلة هي [فاعل الصفة + الضمير] = [مضاف ومضاف إليه].

توضيح بعض المصطلحات

التطابق الاسمي:

يمكن القول إن الجملتين في (الرجلان الفاضلان يقومان/ رجلان فاضلان يقومان) سليمتان لأن المطابقة فيهما صحيحة؛ لكن قد تكون الجملة لاحنة بسبب غياب المطابقة في العدد في *(الرجلان الفاضل يقومان)، وغياب المطابقة في الجنس في *(الرجلان الفاضلتان يقومان)، وغياب المطابقة في التعيين في *(الرجلان فاضلان يقومان)، وغياب كل ذلك في *(الرجلان فاضلات أقوم) (نضيف غياب المطابقة، في المثال نفسه، بين المكونيين «الرجلان» و»أقوم» في الشخص).

الفحص:

إن الفحص في البرنامج الأدنوي اضطرار صرافي لفحص سمة رأس في مجال من مجالات الفحص، وللتأكد من حمل المخصص والفضلة سمات مناسبة للرأس قبل أو بعد النقل. ويقوم إجراء الفحص على فرضية فحص سمات مخصص في مقابل سمات المخصص التي في الرأس، أو فرضية فحص سمات

فضلة في مقابل سمات الفضلة التي في الرأس. ويقيد الفحص عموما مقيد بمبدأ الحل الأخير التالي: لا تنقل سمة ولا تصعدها لجذب (k) إلا إذا دخلت في علاقة فحص مع بطاقة فرعية لـ (k).

الحل الأخير:

إن أي خطوة في تحويل اشتقاق لن تكون مشروعة إلا إذا كانت ضرورية، ويرفض أي تحويل إن لم يكن مدفوعا بفحص، مثلا صعود مركب اسمي مرتبط بفحص الإعراب، وصعود فعل مرتبط بفحص الزمن والتطابق. ويفضل الحل الأخير النقل القصير على النقل الطويل لعدة أسباب مثل قيد التحتية، وقيد نقل الرأس في نموذج المبادئ والوسائط، وقيد العلوية في النقل القصير؛ وأسبقية الاشتقاق بنقل قصير في التقاطع داخل المستويين: الصورة الصواتية والصورة المنطقية.

انهيار البنية: إن فشل الاشتقاق في التقاطع في المستويين التمثيليين (الصورة الصواتية والصورة المنطقية)، يقود إلى انهيار البنية حسب التحاليل التوليدية.

عجرة المطابقة:

تنقسم عجرة المطابقة إلى حزمة أولى عليا عبارة عن مصفوفة تسمى العقد التي هي في الاسم (الشخص والجنس والعدد والتعيين)، وهي في الفعل (الشخص والجنس والعدد)؛ وحزمة ثانية دنيا عبارة عن مصفوفة تسمى عناصر التي هي في عقدة الشخص مثلا (١= المتكلم/ ٢= المخاطب/ ٣= الغائب) ...الخ.

قوة زمن الفعل وضعفه: لنتأمل المثال التالي:(ضُرب عمرو)؛ ثم سنقترح فرضية أن الزمن في الفعل يؤثر بشكل قوي على الفاعل: يُظهر البناء لغير الفاعل كيف أن حذف الفاعل (زيدا) في (ضرب زيد عمرا) قاد إلى رفع لفظة عمرا المنصوبة لأنها تحولت إلى موضع يسمح لها بالتأثر مباشرة بالزمن.

إعراب الإسناد وإعراب التسريب: يشتغل إعراب التسريب بالمطابقة القوية لأن العناصر المنتقاة من عقد عجرة المطابقة في بطاقة الاسم الأول هي العناصر نفسها الموجودة في بطاقة الاسم الثاني مما يسرب الإعراب بسهولة بين هذين الاسمين؛ ولا يشتغل إعراب الإسناد بالمطابقة لأنها ضعيفة في الفعل، بل تعمل قوة الزمن الفعلية على إسناد إعراب الرفع إلى الفاعل.

الإعراب الداخلي:

يكون الإعراب الرئيس محكوما بالمقولات النحوية الأساس في اللغة العربية مثل المبتدأ والخبر

والفعل والفاعل؛ أما الإعراب الداخلي، فهو إعراب ثانوي يُفسر شرط المحلية أو الإضافة أو التبعية. لنتأمل الجملة (زيد قام): يمكن أن نفهم من هذه الجملة أنها تتضمن إعرابا داخليا انطلاقا من حضور جملة فعلية (قام) في محل رفع خبر المبتدأ (زيد)؛ فقامت هذه الجملة الفعلية بإنتاج إعراب داخلي (الفعل: قام/ الفاعل: الضمير: هو).

الصناعة أو الصناعة النحوية:

مُصطلح الصناعة النحوية ورد كثيرا مُجردا غير موصوف في كتاب مغني اللبيب لابن هشام، وهو يدل عنده على معان مُتقاربة تصب في نهر واحد، مثل: القواعد اللفظية والتركيبية، في مُقابل المعنى، نحو قوله في حديثه عن الجهات العشر التي يقع فيها للمعربين مزالق واعتراضات: «الجهة الأولى: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى»، وقوله: «وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة» (المغني، ابن هشام، تحقيق، مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ١٩٩٨، ص. ٤٩٧)؛ أو النحو والإعراب: يقول: «وهذا إمام الصناعة سيبويه يسمي التوكيد صفة» (المصدر نفسه، ص.٥٤٠). إن الصناعة النحوية هي الوجه التطبيقي العملي لعلم النحو العربي، أي تنزيل القواعد على الشواهد والأمثلة وإعرابها بها، وتوخي أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المُستدل بها (الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تحقيق، محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ١٩٩٨، ص. ١٣).

الروائز في اللسانيات:

تصبح الظواهر اللغوية مجرد تقنيات للتمييز بين الجمل اللاحنة والجمل الصحيحة أو بين التعابير العادية والتعابير المسكوكة... الخ؛ وتوضع في خدمة التحليل اللساني. وتتحول ظاهرة التقديم والتأخير وظاهرة الحذف ... إلى تقنيات، ويسمي اللسانيون جميع هذه التقنيات روائز لا تبرز فعاليتها القوية إلا بواسطة المقارنات؛ لهذا لا يتحدد مثال إلا في علاقته على الأقل بمثال آخر مما يحقق المقارنة بين التراكيب.

التعليل (الذي يتوسط البناء العاملي والاستعمال العاملي):

يهتم التعليل العاملي التركيبي بالاحتمالات التركيبية التي هي مجموع المواقع التي تنشط العلاقات البنيوية بين المكونات؛ والاستعمال النهائي لهذه المواقع بشكل سليم وصحيح. ويكمن

الجزء الأهم من موضوع الدراسة في تناول الاحتمالات التركيبية، بمعنى إعادة النظر في جانب النسقية النحوية كما ورثناها عن النحاة؛ لأن التعليل لم يعد حججا ثابتة، بل أصبح ينبني انطلاقا من فرضيات خاضعة للاختبار؛ فإن وافقت هذه الفرضيات التفسير الجيد تكون مقبولة، وإن عارضته تستبدل بغيرها من الفرضيات.

القيد الجزيري:

لنتأمل المثال اللاحن ((*١) صديقي غفرتُ لِ)؛ يتضح أن القيد الجزيري يرتبط بمكونات تشكل جزيرة واحدة في التركيب حيث إن تحويل جزء منها (أو مكون) يؤدي إلى لحن التركيب برمته؛ وهكذا يمكن تجنب لحن المثال (*١) مثلا بنقل حرف الجر والاسم المجرور معا إلى موقع قبل الفعل والفاعل، فنقول: ((٢) لصديقي غفرت).

مكتبة المقالة:

ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦.

ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان ١٩٨٨ .

ابن مالك، متن الألفية، دار المعرفة، الدار البيضاء، المغرب ٢٠٠١.

ابن هشام (جمال الدين)، مغني اللبيب، تحقيق، مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ١٩٩٨.

الجرجاني (عبد القاهر)، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق، كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨٢.

الرحالي (محمد)، تركيب اللغة العربية، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء ٢٠٠٣.

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان)، الكتاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٨٨ .

السعيدي (الحسن)، المقولات الوظيفية في الجملة العربية، منشورات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس- فاس، رسائل وأطروحات، رقم ١٠. الطبعة الأولى، فاس ٢٠٠٥ .

السيوطي (جلال الدين)، الأشباه والنظائر، دون محقق، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ١٩٨٤ .

السيوطي (جلال الدين)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق، محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ١٩٩٨.

الفاسي الفهري (عبد القادر)، البناء الموازي، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء ١٩٩٠.

الفاسي الفهري (عبد القادر)، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، الطبعة الرابعة، الدار البيضاء ٢٠٠٠.

قباوة (فخر الدين)، المورد النحوي، دار الفكر، الطبعة الخامسة، دمشق ١٩٩٤.

قباوة (فخر الدين)، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٨١.

قبش (أحمد)، الكامل في النحو والصرف والإعراب، دار الجيل، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان ١٩٧٤.

المتوكل (أحمد)، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الأمان، مطبعة ومكتبة الأمنية، الرباط (دون تاريخ).

المتوكل (أحمد)، دراسات في نحو اللغة الوظيفي، دار الثقافة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء ١٩٨٦.

المتوكل (أحمد)، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء ١٩٨٥.

الدوريات:

التواصل اللساني، المجلد الرابع، العدد الثاني ١٩٩٢.

صناعة المعنى وتأويل النص، مجلد ٨ (سلسلة الندوات)، أعمال ندوة قسم اللغة العربية من ٢٤ إلى ٢٧ أبريل ١٩٩١، جامعة تونس١، كلية الأدب منونة، ١٩٩٢.

مكانة الأنحاء التقليدية في اللسانيات الحديثة، سلسلة الندوات في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، سلسلة رقم ١٠/ ١٩٩٧.

استثمار التراث العربي في ترجمة المصطلح اللساني

دراسة تطبيقية على المصطلح التداولي

* د.مختار درقاوي

ظهر إلى الساحة المعرفية علم جديد يدعى المصطلحية أو علم المصطلح Terminologie، ويعدّ من أحدث أفرع اللسانيات التطبيقية، إذ يتجه إلى بناء الأسس العلمية لوضع المصطلح والآليات الكفيلة بتوحيده، ويعنى بوضع نظرية للاصطلاح ومنهجية لوضع المصطلح ورصد تطوره، كما يهتم بتجميع المعلومات المرتبطة بالمصطلح، ويعمل على تقييسه عند الاقتضاء. ويعنى أيضا بدراسة علمية لتسمية المفاهيم التي تنتمي إلى ميادين مختصة ووظيفية من النشاط البشري، ويستعين لتحقيق ذلك بجهاز مفاهيمي، كالجذاذية الاصطلاحية Fichier Terminologique، وهي مسرد يدوي أو آلي يتألّف من جذاذات اصطلاحية مرتبة ترتيبا ألفبائيا أو تصنيفيا[١].

وهناك أيضا التقييم الاصطلاحي Pondération ويراد به تقييم لغوي لمصطلح ما حسب سلّم محدد من المعايير، منها جودة المصطلح ومدى ملاءمته للمفهوم، وقد يؤدي هذا إلى تقييس المصطلح؛ ويراد بالتقييس الاصطلاحي Normalisation Terminologique في المعنى العام عملية توحيد المصطلحات المتداولة لدى مجموعة معيّنة من الأشخاص، وهي عملية تقوم بمقتضاها هيئة رسمية بتفضيل مصطلح دون سواه، وذلك بعد دراسة الملفات الاصطلاحية التي تمّ إعدادها بدقّة[٢]. ويعدل رشاد الحمزاوي عن لفظ التقييس إلى لفظ التنميط، ويقصد به «اختيار شكل أو استعمال أو مصطلح لغوي دون غيره من الأشكال أو الاستعمالات أو المصطلحات السائدة في ميدان معيّن،

(قسم اللغة والأدب العربي جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف الجزائر)

وذلك بالاعتماد بالخصوص على مقاييس تعتبر شرط كفاية، نظرا إلى أنّ شرط اللزوم متوفر في طرق الوضع ومناهج الترجمة"[٣].

ويضع الحمزاوي للتنميط شروطا-وذلك بعد الاتفاق على سبل الوضع ومناهج الترجمة، وهذه الشروط هي:[٤]

- قوانين وقواعد منسجمة وموحدة، تطبّق على جميع المصطلحات دون استثناء.
- الترقيم، وذلك بإسناد أعداد لكل مصطلح لتمييزه من غيره، كما تميّز الأشياء بجودتها وإتقانها وقيمتها.
- السرعة في الاختيار، مثل السرعة المعتمدة لاختيار مادة مصنّعة دون أخرى.
- تجاوز طرق التوحيد إلى نتائج التنميط؛ لأنّ طرق التوحيد، مهما كان الاتفاق عليها، لا تكفي لضمان التنسيق والاتفاق.

ويعتقد الحمزاوي أنّ منهجية التنميط تعتمد أربعة مبادئ:[٥]

الاطراد أو الشيوع: ويقوم على رواج المصطلح بين مستعمليه من عامة الناس، أو من المتخصصين.

يسر التداول: وهو أن يكون اللفظ سهلا ييسّر التخاطب والتواصل، لذا يستحسن ألا يكون طويلا، أو مركبا من جملة، وألا يكون معقّد الشكل.

الملاءمة: وهي أن يلائم المصطلح المنقول المصطلح الأجنبي، ولا يتداخل مع غيره.

الحوافز: وهي كل ما يحفّز المستعمل على اختيار المصطلح بسهولة، ومن ذلك صيغته البسيطة- تركيبه الصرفي الواضح- الاشتقاق منه- تجنب الطول والغرابة، والحوشي، والنحت الغريب المعقّد.

ويضاف إلى الوعاء المصطلحي السالف الذكر جهاز مفاهيمي مهم يسهم في تيسير الأمر على المصطلحي Terminologue وعلى المؤسسة المصطلحية في أثناء تأدية مهامها، ونذكر من ذلك:[٦]

المخزون المصطلحي Fonds Terminologique:

هو مجموع المصطلحات المتداولة في مختلف الميادين والمعلومات الخاصة بها، والتي تضعها مؤسسة اصطلاحية رهن إشارة المستعمل وعلى ذمته.

البحث المصطلحاتي الموضوعاتي Terminologie Thématique:

يراد به رصد المصطلحات المستخدمة في الميادين المختصة حسب الموضوعات التي تنتسب إليها.

التحليل الاصطلاحي Analyse Terminologique:

هو تحليل غايته ضبط المفاهيم الخاصة بميدان معيّن ودراسة المصطلحات التي تدلّ عليها في سياقها، وكذلك دراسة العلاقات التي تربط بينها.

المقياس الاصطلاحي Paramètre Terminologique:

يعنى به كل معلومة من شأنها تدقيق نوعية المصطلح ومأتاه ومحتواه وتخدم الجذاذة المصطلحية، كسمات الاستعمال ورموز اللغة والتقييم، والرموز النحوية.

البحث المصطلحي Recherche Terminologique:

يعنى برصد المصطلحات المستخدمة في الميادين المختصة قصد تحضيرها وتقديمها في مرحلة أولى، أي قبل تقييسها، في شكل لفظ يساعد المستعمل على التواصل العلمي بشكل وظيفي.

التقسيم الاصطلاحي Découpage Terminologique:

هو عملية تحديد الوحدات المصطلحية التي يتضمّنها ملفوظ ما.

وقد عرف علم المصطلح في بنيته التكوينية قسمة ثنائية، إذ تفرّع إلى علم مصطلح عام وعلم مصطلح خاص. يتناول علم المصطلح العام طبيعة المفاهيم وخصائص المفاهيم، وعلاقات المفاهيم، ونظم المفاهيم، ووصف المفاهيم (التعريف والشرح)، وطبيعة المصطلحات، ومكوّنات المصطلحات، وعلاقاتها الممكنة واختصارات المصطلحات، والعلامات والرموز، وأنماط الكلمات (المصطلحات) وتوحيد المفاهيم والمصطلحات...أمّا علم المصطلح الخاص فيتضمّن تلك القواعد الخاصة بالمصطلحات في لغة مفردة، مثل اللغة العربية أو اللغة الفرنسية أو اللغة الألمانية. والتمييز بين علم المصطلح الخاص وعلم المصطلح العام يوازي التمييز بين علم اللغة العام وعلم اللغة الخاص[٧].

من طرائق وضع المصطلح تفعيل التراث العربي:

إن التسليم بقيمة الجهاز المصطلحي وعلمية المصطلح يجعلنا نثير قضية بالغة الأهمية أثارت جدلا كبيرا في الوسط المعرفي، وكان لها الانعكاس والأثر الكبيران في بناء المعادل والمكافئ المصطلحي؛ وتتمثل هذه القضية في استثمار التراث العربي بمختلف حقوله ومكوناته المعرفية في وضع مقابل للمصطلح الغربي، هل هو طريق منهجي محتذى يسهم في نقل المفاهيم الغربية بشكل واضح؟ أم هو حجر عثرة يحول دون استقامة الترجمة؟

في الحقيقة، يجد المتأمل في المنجز العربي الحديث والمعاصر أنّ البحوث الوازنة المقدّمة كشفت في نتائجها أنّ الموقف العربي عرف اتجاهين متباينين:

اتجاه يرى في العودة إلى الينابيع العربية القديمة إعاقة للنمو اللغوي وتكريسا للازدواجية اللغوية القائمة بين اللغة المكتوبة والحوارية، وبخاصة في ظل التطور المتسارع الذي يقدّم يوميا ما يزيد عن خمسين ألف لفظة علمية وحضارية؛ ولا غرابة والحال هذه أن نجد من علماء اللغة من يحذّر من أثر ازدواجية أخرى، إذ يقول القنيبي: ((ولا نبالغ إذا قلنا إنّ التلميذ التونسي يعاني من البلبلة المتأتية من ازدواجية اللغتين العربية والفرنسية))[٨].

نتيجة لذلك، ترسخ فكرة حتمية الابتعاد عن استعمال المصطلحات القديمة للتعبير عن مفاهيم جديدة، لأنّ توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة قد يفسد تمثّل المفهوم الجديد، وقد يحدث توهّما نتيجة إسقاطات ظرفية أو ذاتية. وانتهى الأمر بأصحاب هذا الاتجاه إلى تقرير أنّ البحث في الكتب القديمة قد انتهى عهده، وفيه عيوب كثيرة جدا، لأنّ مصطلحات القدماء تقوم على تصورات قُضي عليها من قديم، وإذا أردنا إحياءها من جديد كان الخلط واللّبس[٩].

والحق أننا إذا أمعنا التأمّل في حجج هؤلاء وجدنا فيها نظرا، فنحن لا نعرف إن كانت المصطلحات القديمة قد استعملت كلّها؛ وأمّا قيام المصطلحات القديمة على تصورات قضي عليها من قديم، فما نظن أنّ كل المصطلحات القديمة هي كذلك، ثمّ إنّنا عندما نلتزم مصطلح القدماء فلسنا ملزمين بطريقة فهمهم، ذلك أنّ المصطلحَ هو رمزٌ قبل أي شيء آخر وليس منهجَ بحث وعلم[١٠].

وهذا ما عبّر عنه فيلبر (١٩٨٧) في إطار تصور مستوحى من ووستر (١٩٧٩)،

حين قال إنّ الوحدة الاصطلاحية ((رمز اصطلاحي يمثل مفهوما يحدّد بدوره في مجال معرفي ما))[١١]، ويعد كوكوريك أنّ المفهوم الذي يكوّنه المصطلح عنصر لوضع متصل بدلالة مهنية، ويلاحظ أنّ المصطلح كلمة أو مجموعة كلمات ممعجمة يتم تثبيت معناها عن طريق الحد في إطار نسق منسجم من المفاهيم العلمية والتقنية[١٢].

وينتج عن هذه التحديدات خصائص متعددة تهم الوحدة الاصطلاحية، فهي أوّلا رمز (Symbole) ودليل لغوي، ويمكن أن تكون تعبيرا من قبيل: خطة إدماج المرأة في التنمية، أو مرض جنون البقر، أو رمزا مثل: H2O؛ فاللساني يتفحص مقابلات هذه التعابير في اللغة العامة، ولن يعتني بها اصطلاحيا؛ لأنّها وحدات هامشية لديه، هامشية لأنّها ذات مظهر عبر لساني Translinguistique أي خارج اللغة[١٣].

وعليه فإنّ المصطلح على قيمته وأهميته ليس وحده ما يوضّح النص العلمي، بل إنّ معنى ذلك المصطلح أو مفهومه هو الذي يوضّح ويبيّن، فالمصطلح اسم يرمز إلى المسمّى، لكنّه ليس هو إياه[١٤]، وإن إدراك دلالة المصطلح في سياق النص يقلل من الأثر السلبي لتعدّده؛ يقول جيرار بيتو: ((إنّ المعارف تسير حاليا في طريق الانغلاق الذي يجعلها قصرا على جماعات محصورة من الدارسين، وهؤلاء وحدهم هم الذين يعرفون ماذا تعني، ولا تهمّهم طريقة التعبير إلا قليلا))[١٥].

– وثمة اتجاه ثان يدعو إلى استثمار التراث، والتأصيل بالعودة إليه، فهو يمثل بالنسبة إلى أصحابه الوجه المشرق للعربية وتجربتها الرائدة، ونذكر من أنصار هذا الاتجاه:

محمود فهمي حجازي:

الذي يرى أنّ بعض المصطلحات التي تضمها المعجمات المتخصصة خالفت لسبب أو لآخر ما عرفه التراث اللغوي العربي من مصطلحات، وأغلب الظن أنّ تجنّب المصطلحات التراثية في كثير من الحالات لم يقم على أساس علمي، وضرب لذلك مثالين:[١٦]

الأوّل: كان النحاة قد قسّموا الأسماء المعربة إلى منصرفة وممنوعة من الصرف؛ وتتضح في النوع الأوّل ثلاث علامات إعرابية، وتظهر في النوع الثاني علامتان إعرابيتان، وقد وضع المستشرقون للاسم المنصرف مصطلح Tripote، ولا مبرّر

لإعادة ترجمته إلى العربية بمصطلح ثلاثي إعرابي،كما وضعوا للممنوع من الصرف مصطلح Diptote، ولا داعي لإعادة ترجمته بمصطلح ثنائي الصرف، والصواب أن نستثمر التراث فنقول: المنصرف Tripote، والممنوع من الصرف Diptote.

الثاني: يتعلق بتقسيم المصطلح، ويعدّ من التصنيفات الأساسية في التحليل النحوي؛ فقد استخدم سيبويه مصطلح الكلم عندما صنّف الكلمات إلى اسم وفعل وحرف، وحدّد فرقا أساسيا بين دلالة مصطلح الكلم ومصطلح الكلمة من جانب، ودلالة مصطلح الكلام من الجانب الآخر، ولا يجوز الخلط بينهما، من ثمّ لا يجوز ترجمة Major parts of speech على أنّها أنواع الكلام، والصواب هو باستثمار التراث، فنقول أنواع الكلم؛ قال سيبويه: ((هذا باب علْم ما الكلم من العربية، فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))[١٧]، فلم يقل: هذا باب علم ما الكلام، وإنّما: «ما الكلم»، وعلى هذا، يوظّف المصطلح التراثي ويترك لدلالته.

مازن الوعر:

رأى في معرض حديثه عن نظرية تشومسكي التحويلية التوليدية أنّه لا مندوحة من استثمار المصطلحات العربية التراثية في الترجمة، وبذلك نحقّق شيئين:

الأوّل: أنّنا لم ننقطع عن التراث، بل حاولنا استثماره.

والثاني: أنّنا ننقل المفاهيم اللسانية الغربية على نحو واضح وسليم ومفهوم[١٨].

أحمد محمد قدور:

يدعو إلى ضرورة تكييف المعطيات العلمية والمعرفية الغربية لتتنزل في درسنا منسجمة غير ناشزة، وألمح إلى أنّ فوضى المصطلحات مردّه توهّم بعضهم، وبخاصة العائدين من الدراسة في الخارج، أنّ البداية ينبغي أن تكون من الصفر، وهؤلاء أخطؤوا – من وجهة نظره – مرتين:[١٩]

الأولى: عندما لم يحسبوا للدرس العربي القديم حسابه.

والثانية: عندما تجاهلوا جهود الرواد من أهل الاختصاص خلال نصف قرن من الزمان وادّعوا لأنفسهم السبق.

بنعيسى أزاييط:

يرى في العودة إلى الينابيع الفكرية المرجعية وغيرها الحل الأمثل والضروري

لتحقيق استقامة الترجمة، ولتشغيل إوالية الوضع والابتكار المصطلح عليهما في ضوء المقاربة بين المقتضيات الإبستمولوجية للمصطلح، والمستلزمات الاصطلاحية المعاصرة، تركيبا وتفكيكا وتنظيرا وممارسة[٢٠] .

محمد محمد يونس علي:

يظهر موقفه من خلال المثال الذي ضربه في مؤلَّفه ((مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب))، ويتعلّق الأمر بمصطلح Pragmatics– Pragmatique، حيث يرى أنّ عددا من اللسانيين العرب يترجمه بالذرائعية حينا، وبالتداولية أو النفعية حينا آخر، وهي ترجمات غير موفقة – في نظره؛ لأنّ هذا المصطلح وهو إغريقي الأصل يفسّره الغربيون بأنّه علم الاستعمال The science of use الذي يتفق تماما مع مباحث الاستعمال المقابلة لما يعرف بالوضع عند علماء أصول الفقه والبلاغيين العرب القدماء[٢١].

مصطفى طاهر الحيادرة:

يفصح عن موقفه بعد ذكر أسباب الاختلاف في الترجمة التي أشار إليها مصطفى غلفان، والمجملة في خمس نقاط:

– اختلاف مصادر التكوين العلمي والمعرفي للسانيين العرب، وتوزعهم بين ثقافة فرنسية وإنجليزية وألمانية.

– التفاوت النظري والمنهجي بين المستوى العلمي للسانيين العرب.

– التطور المستمر للبحث اللساني العالمي، وظهور المزيد من المفاهيم. وهو ما يعني ضرورة توفير مصطلحات لسانية عربية جديدة.

– وجود تراث اصطلاحي نحوي ولغوي عربي، ينهل منه إما لسدّ حاجيات الطلب المتزايد وإما لالتباس الأمور على أصحابها.

– سيادة النزعة الفردية التي تتحول إلى نزعة قطرية في وضع المصطلح العربي المتخصص، وعدم الاكتراث برأي الآخر ولو كان صائبا[٢٢].

ويعقّب مصطفى طاهر الحيادرة على ذلك قائلا: ((إنّ الناظر فيما أجمله هذا الباحث يلحظ أن ثلاث نقاط تقع خارج السيطرة، لكن النقطتين الأخيرتين تتركان في النفس ألما، فبدلا من أن يستغل التراث اللغوي في خدمة المصطلح اللغوي،

نجده يتحوّل إلى عقبة تعيق العمل المصطلحي، وبدلا من تضافر الجهود في خدمة المصطلح نجد التناحر، والتباعد، وسيادة النزعة الفردية، وتغليب الأنا في العلوم المختلفة، ومن ضمنها المصطلح))[٢٣].

علي القاسمي:

أحد أهم رواد الدرس المصطلحي في العصر الحديث، وقد طرق موضوع المصطلح التراثي العربي من جهتي الإهمال والإعمال، وأجاب عن السؤال الذي يطرحه المثقف العربي: لمَ نلجأ إلى التراث في وضع المصطلحات الجديدة؟ أليس من الأسهل توليدها مباشرة دون الرجوع إلى التراث؟ ويرى القاسمي أنّ السائل قد يبدو محقّا في سؤاله ويظهر ما اقترحه لأوّل وهلة نهجا بسيطا من حيث تحقيقه، ولكنّ البساطة الحاليّة لا تُعَدّ سهولة حقيقية إذا ما أدّت إلى تعقيدات لاحقة وتسبّبت في صعوبات بعدية.

فإذا كانت اللغة تتوفّر على مصطلحات في تراثها، وعمدنا إلى إغفال تلك المصطلحات وإهمالها وعملنا على وضع مصطلحات جديدة تعبّر عن ذات المفاهيم التي تعبّر عنها تلك المصطلحات التراثية، فإنّ ذلك سيؤدّي إلى إحدى نتيجتين لا مفرّ منهما: إمّا انقطاع تواصل اللغة وانفصام استمراريتها، وإمّا ازدواجيّة مصطلحيّة لا تخدم غرضنا في التعبير الدقيق والتفاهم السريع[٢٤].

ويمكن تلخيص فوائد استخدام المصطلحات التراثية في وقتنا الحاضر في خمس فوائد:

- ربط حاضر اللغة بماضيها.
- توفير الجهد في البحث عن مصطلحات جديدة.
- سلامة المصطلح العربي التراثيّ وسهولته.
- تجنّب مخاطر الاقتراض اللغوي.
- الإسهام في توحيد المصطلح العلميّ العربيّ[٢٥].

وبعد ذلك ذكر القاسمي الوسائل التي تتبعها اللغة العربية في توليد المصطلحات وحصرها في ست، يعنينا منها – في سلم الترتيب- الوسيلة الأولى، وهي استثمار التراث. ولفت انتباهي في سياق البيان المعرفي تعقيبان الأوّل قوله: ((ومن العبث

إضاعة الوقت في وضع مصطلحات جديدة لهذه المفاهيم، كما أنّ من الأفضل استخدام المصطلحات ذاتها - أي التراثية- من أجل استمرارية العربية ووصل حاضرها بماضيها)[٢٦]، والثاني قوله في مبحث «إغفال التراث العلمي العربي»: ((المصطلحات العربية -يقصد التراثية- ليست معروفة للباحثين المعاصرين، وذلك لأسباب كثيرة، منها الانقطاع بين التراث والمعاصرة، ومنها أنّ معظم كتب التراث مازالت مخطوطة ولم تنشر وليست متوفرة في المكتبات العامة، وحتى لو نشرت فإنّ علماءنا الشباب يفضلون الرجوع إلى المصادر الحديثة))[٢٧].

الشاهد البوشيخي:

اقترح منهجية شاملة للاستفادة من التراث العربيّ المخطوط في توليد المصطلحات العلمية، وأجمل الخطوات المنهجية في الآتي:

الفهرسة: وضع معجم مفهرس للمخطوطات المطبوعة، وآخر للمخطوطات التي لم تطبع.

التصوير: تصوير جميع المخطوطات التي يشتمل عليها المعجم المفهرس.

التخزين: حفظ ما صُوّر من مخطوطات بأحدث تكنولوجيا المعلومات وتوفيرها حاسوبيا.

التصنيف: أي تصنيف المخطوطات المُصوّرة موضوعيا وزمانيّا ومكانيّا.

التوثيق: التثبت من صحة المخطوط ونسبته إلى مؤلّفه.

التحقيق: التأكّد من صحة المتن اللغويّ للمخطوط.

التكشيف: إعداد كشافات لمحتويات المخطوطات.

النشر: نشر المخطوطات ورقيّا وإلكترونيّا.

وبعد ذلك نحتاج إلى الإعداد العلميّ الشامل للمصطلحات التراثيّة، ويتمّ ذلك عبر الخطوات التالية:

الفهرسة: إعداد معجم مفهرس للمصطلحات في كلّ تخصّص من تخصّصات التراث.

التصنيف: تقسيم المصطلحات حسب مجالها العلميّ.

التعريف: تعريف المصطلحات غير المعرّفة، تعريفا لغويّا واصطلاحيّا.

التخزين: حفظ المصطلحات المعرّفة بالحاسوب.

النشر: إصدار المصطلحات المعرّفة ورقيّا وإلكترونيّا للاستفادة منها في توليد المصطلحات العلميّة الجديدة[٢٨].

في الحقيقة، لم تكن الدعوة إلى استثمار التراث في الترجمة حكرا على عدد من أعلام الوطن العربي بل ألفينا بعض المستشرقين يجهدون في متابعة ما وضعه القدماء من مصطلحات قصد توظيفها في دراساتهم،كما هي الحال مع هنري فليش، فقد وصف عبد الصبور شاهين جهوده بقوله: ((لم يشأ أن يلقى بتهمة التقصير جزافا بحق القدماء، بل شرع ينقّب في ثقافتهم عن مقابل هذه المصطلحات، واقتضاه ذلك أن يبذل جهدا جيدا في التعرف إلى مفاهيمهم، مستهدفا أن يثبت للمحدثين أنّ علماء العربية لم يغفلوا عن معالجة قضاياهم، بل واجهوها مواجهة علمية، ووضعوا لها ألقابها الصالحة للمفاهيم الحديثة))[٢٩] .

وبناء على ذلك، يضيف شاهين: ((إذا كان المستشرقون يبذلون هذه الجهود في سبيل لغة غير لغتهم، فمن الأجدر أن تتوجه جهود الباحثين إلى متابعة ما قدمه السلف من علمائنا، والاتكاء عليه في توفير ما يمكن أن يعيننا على حل هذا المشكل))[٣٠]، وإذا تعذّر الأمر في عدد من المصطلحات جاز الاجتهاد المؤسّس.

وينبغي أن يعلم أنّنا إذ نؤكّد ضرورة استثمار التراث العربي – ما أمكن ذلك– في الفعل الترجمي وبناء المكافئ، ننبّه في الآن نفسه إلى ضرورة الحذر عند التعاطي مع هذه المصطلحات فقد كان برجشتراسر مدركا للفروق بين مصطلحات تراثية والمصطلحات الحديثة، ولم يكن يُفِيد من المصطلح التراثي إلا عند يقينه من مطابقة المفهوم الجديد للمفهوم التراثي.

وعلى ذلك، فإنّ من المؤاخذات التي سجّلت على القرمادي وغيره المبالغة في الإفادة من المصطلحات التراثية على نحو يجعل القارئ يخلط بين مفهومين مختلفين، فكلمة «حرف» دالة في التراث على الرمز المكتوب والصوت المنطوق، فجعلها القرمادي ترجمة لكلمة Consonne في مقابل الحركة Voyelle، ومثل هذا اللبس قائم أيضا عند استعمال كلمة إدغام[٣١]. فدلالتها في التراث تجعلها للتعبير عن تغيّر صوتي ينتج عن صوت مشدّد مثل: اتّضح، اتّصل، أمّا مصطلح Assimilation فلا يقتصر على ما سبق، ولكنه يفيد تحوّل صوتين مختلفين نسبيا إلى صوتين متقاربين نسبيا أو متماثلين، مثل تحوّل الصيغة القياسية المفترضة «ازتهر» إلى ازدهر، وهذا

التغيّر لم يصفه النحاة العرب بأنّه إدغام، ولكنه مما يعبّر عنه بالتماثل أو المماثلة، ولهذا لا يجوز خلط مفهومين مختلفين في مصطلح واحد[٣٢].

العمل التطبيقي:

سنحاول في هذا الموضع ترجمة عدد من المصطلحات التداولية باستثمار التراث العربي، مع وضع أرضية معرفية نبيّن فيها دلالة المصطلح في السياقين الغربي والعربي.

١ – Présupposition : ترجم في عدد من المعجمات المتخصصة كالآتي:

المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية/ مكتب التنسيق والتعريب	معجم المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب/ دومينيك مانغونو/ تر:محمد يحياتن	معجم المصطلحات الألسنية د.مبارك مبارك قاموس اللسانيات / عبد السلام مسدي	معجم المصطلحات اللسانية / عبد القادر الفاسي الفهري
Présupposition لزوم(٣٣)	Présupposé الافتراض المسبق[٣٤]	Présupposition – تضمين، افتراض[٣٥] – افتراض[٣٦]	Présupposition تضمّن[٣٧]

وترجم لدى عدد من المتخصصين كالآتي:

صلاح إسماعيل	صابر الحباشة	سيف الدين دغفوس / ومحمد الشيباني	عبد القادر قنيني
اقتضاء[٣٨]	Présupposé مقتضى[٣٩]	Présupposition اقتضاء[٤٠]	Présupposition اقتضاء[٤١]

الترجمة الملائمة: الاقتضاء.

الأساس المعرفي للمصطلح:

ذهب آن روبول و جاك موشلار Anne Reboul – Jacques Moeschler إلى أنّ المسألة اللسانية التي كانت وراء تطوّر التداولية المندمجة هي الاقتضاء، وقد عرّفاه بأنّه ((المضمون الذي تبلّغه الجملة بكيفية غير صريحة))(٤٢)، ومثّلا له بعبارة «كفّ زيد عن ضرب زوجته»، التي تحيل بصريح العبارة على أنّ زيدا لا يضرب زوجته الآن (وهذا هو المحتوى المقرّر أو الإخبار)، كما أنّها تحيل بكيفية غير صريحة على أنّ زيدا ضرب زوجته فيما مضى (وهذا هو الاقتضاء)(٤٣).

وقد قدّم أوزوالد ديكرو Oswald Ducrot في أثناء مناقشته العلمية لمضامين التداولية تعريفا تداوليا مندمجا للاقتضاء، فليس الاقتضاء عنده ((هو ما يضمن استمرار الخطاب وحسب، بل إنّ القائل وهو ينتج عملا متضمّنا في القول إخباريا مثل «ملك فرنسا حكيم» ينجز بصفة ثانوية عملا متضمّنا في القول اقتضائيا؛ أي عملا مقنّنا اصطلاحيا في اللغة))(٤٤)، وأظهرت هذه التحليلات نتيجة مهمّة تتمثّل في انصراف اللسانيين آليا إلى وصف الأفعال التي قيل إنّها اقتضائية، ونقصد بذلك الأفعال التي تولّد نتائج أو تستلزمها، كما نجد سعيا دؤوبا من قبل الألسنيين نحو جرد للعبارات والتراكيب التي تولّد مثل هذه النتائج.

وقد استطاعت مقاربات ديكرو المنطقية – والتي هي في الحقيقة مستمدّة من آراء فريجه Frege وراسل Russell الفلسفية الاهتداء والنفاذ بوعي إلى مسألة الاقتضاء بعدّه آلية تداولية، لكن هذا الاهتداء كان عَقِبَ جدل رحب؛ ذلك أنّ الفكر اللساني تنازع في كون الاقتضاء يمثّل شرطا للمحتوى (الدلالة)، أم إنّه يمثّل شرطا للاستعمال (التداولية)، أي أننا إذا عرّفنا الاقتضاء بأنّه شرط للمحتوى، فهذا يصرف الذهن إلى اعتبار الاقتضاءات محتويات لا تحتكم في تحديدها إلى مبدأ صدق الجملة أو كذبها، فإذا قرّر بيار أنّ "ملك فرنسا حكيم"، فإنّ جملته تقتضي أنّه يوجد "ملك لفرنسا"، وسواء أكانت هذه الجملة صادقة أم كاذبة فإنّه بالإمكان أن نتبيّن أنّ اقتضاءها صادق دائما، وذلك لأسباب تعود إلى التماسك المنطقي cohérence (٤٥).

أمّا المدافعون عن اعتبار الاقتضاء شرطا للاستعمال، فيرون أنّ كلّ جملة نتلفّظ بها

ويكون اقتضاؤها كاذبا هي جملة لا معنى لها؛ أي لا يمكن وصفها بأنّها صادقة أو كاذبة؛ ومن تمّ خلص آن روبول وجاك موشلار إلى أنّ الموقف التداولي بالرغم من أنّه لم يقدّم حلا لمسألة الاقتضاء أكثر إقناعا من الموقف المنطقي، فإنه مع ذلك سجّل نجاحا كبيرا لأنّه جعل من الاقتضاء مسألة تداولية، ((فالاقتضاء هو ما ينبغي قبوله في التواصل حتّى يتسنّى للمخاطبين أن يتفاهموا))[٤٦].

ومن الذين استطاعوا منح الاقتضاء المفهوم نفسه المراد للأصوليين العرب المنظّر اللساني جرايس، فقد عرّفه بأنّه «شيء يعنيه المتكلّم ويوحي به ويقترحه ولا يكون جزءا ممّا تعنيه الجملة بصورة حرفية»[٤٧]، ويلتقي هذا التعريف بل يتناص كليّة مع التعريف الذي قدّمه علماء الأصول، ويمكن إدراك ذلك جيّدا من خلال المقاربة الواردة في الجدول الآتي:

الدبّوسي	جرايس	جاك موشلار وآن روبول
الاقتضاء: «زيادة على النص لم يتحقق معنى النص بدونها، فاقتضاها النص ليتحقّق معناه ولا يلغو»(٤٨).	الاقتضاء: شيء يعنيه المتكلّم ويوحي به ويقترحه ولا يكون جزءا ممّا تعنيه الجملة بصورة حرفية.	الاقتضاء: المضمون الذي تبلّغه الجملة بكيفيّة غير صريحة.

٢- Le sous entendu

قاموس اللسانيات / عبد السلام مسدي	معجم المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب مانغونو / تر:محمد يحياتن	- التداولية / فيليب بلانشيه / تر:صابر الحباشة - معجم المصطلحات الألسنية د. مبارك مبارك	لسانيات التلفّظ وتداولية الخطاب/ ذهبية حمو الحاج	- معجم المصطلحات اللسانية / عبد القادر الفاسي الفهري. -المفهوم من خلال الملفوظ الإشهاري / عز الدين الحاج

Le sous en-tendu	Le sous en-tendu	Le sous en-tendu	Le sous en-tendu	Le sous en-tendu
مقدّر [٤٩]	القول المضمر [٥٠]	مضمر [٥١] مضمر، مقدّر [٥٢]	قول مضمر [٥٣]	المفهوم [٥٤]

الترجمة الملائمة: المفهوم .

الأساس المعرفي للمصطلح:

يراد بالمفهوم في المدوّنة الأصولية العربية فهم غير المنطوق به من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده[٥٥]، كفهم تحريم الشتم والقتل والضرب من قوله تعالى:«ولا تقل لهما أفّ»[٥٦]، وأبدى الأصوليون في مورد الكلام عن قيمته اللسانية الإقحام الضمني لعنصر السياق على اعتبار أنّه عماد وسيرورة إنتاج المعنى.

وعند التعريج على مقترحات الفكر اللساني الحديث والمعاصر نجد إسهامات أخرى استطاع بعضها أن يتناص مع ما قدّمه الأصوليون وبعضها الآخر أن ينزاح، فديكرو – وهو أحد التداوليين والمناطقة- يصرّ على أن المفهوم Le sous entendu ذو طبيعة غير لسانية De nature extra linguistique بخلاف المقتضى Le présupposé الذي يعتبره عنصرا لسانيا صرفا[٥٧].

وفي هذا التوجّه الفكري إلحاح على أنّ إدراك المفهوم مرتبط بإدراج العناصر غير اللسانية التي من قبيل مقتضيات الحال، وهذا يسمح بفهم القصد المستتر وراء الملفوظ، وقد سبق تأكيد أنّ البناء التركيبي بمعزل عن السياق غير كاف ولا مجد لتجلية المفهوم، في حين أن السلوك نفسه كفيل بإدراك المقتضى.

وهذا بخلاف ما تمّ تقريره في المدوّنة الأصولية حيث نجد تأكيدا على الخاصية التخاطبية للاقتضاء، فإدراكه انطلاقا من المنطوق اللساني غير ممكن البتة، بل المخاطَب ملزم بإدراج لفظ لساني أو أكثر لفهم خطاب المتكلم، لأنّ الاقتضاء في نظرهم يحمل معنى غير مقول أو معلن عنه على المستوى التركيبي والمعجمي؛ أي أن الخطاب في صورته المنظومة يستتر خلفه المقصود.

ثمّ إنّ المفهوم عند ديكرو هو ما يمكننا من قول شيء دون أن نقوله أو أن نكون قد قلناه، فهناك مساحة مقصودة يجب أن يغطّيها المتلقي بصفاء ذهن واستيعاب شامل

سواء أكان مكتسبا أم فطريا لصور الخطاب الملفوظ الصادرة من المتلفّظ، والهدف من ذلك تجنّب اللحن الدلالي Agrammaticalité du sens الذي قد يصحب التواصل الكائن بين الباث والمتقبل[٥٨]

يأتي هذا التوجّه تأكيدا لحقيقة لا محيد عنها ترى أنّ المفهوم إحدى ضرورات المتقبّل المأمور والمطالب بسحبها وتصورها دون زلل ولا عوز استنادا إلى سيرورة خطابية Enchaînement discursive وبانتحاء نمط الاستدلال Une espèce de raisonnement [٥٩]، مع العلم أنّ السيرورة الخطابية ممّا يعين على اكتشافها وتأويلها السياق وحيثيات القول وعناصر أخرى تعتري الملفوظ.

بناء على هذا يمكن أن نخلص إلى أنّ الملفوظ يفقد اللغة وظيفتها السجالية Fonction Polémique بشرط إذا تمّ إقصاء السياق وإهماله[٦٠]، مع ضرورة الإلماح إلى أنّ هذه الوظيفة عِمادها وذروة سنامها المفهوم، لأنّه كاشف ومبيّن لها، في حين أننا – بحسب ديكرو– ندرك المقتضى، باعتباره مركوزا في البنية اللسانية والوحدة المعجمية للكلام، دون الحاجة إلى إعمال السياق، ممّا يجعله أقرب إلى الاقتضاء في الدرس الأصولي.

من تمّ يتبدّى أنّ المفهوم الذي يهبه ديكرو للاقتضاء هو المفهوم ذاته الذي يقدّمه علماء الأصول على اعتبار أنّه مدرك دون وساطة السياق، أمّا المفهوم بالمعنى الذي أراده ديكرو فهو قريب ويوازي مبدأ ثابتا في الدرس الأصولي، يسمّى المفهوم بقسميه الموافق والمخالف.

ولئن تمّ التأكيد عند من تبصّر التصوّر الأصولي للمعنى على تجذّر منطق اختلاف وجهات النظر وثبت الوعي بالدلالات الطارئة والحافة للركن الضارب في أبحاثهم –وأقصد بذلك المصطلح اللساني– فإنّ المنحى المعرفي الآني قد عرف السلوك نفسه أو اقتفى الطريق ذاته، ودليل ذلك ما طرحته اللسانية الفرنسية أوريكيوني Orechioni C.K التي أبدت بصريح العبارة اختلافها في نقاط حسّاسة مع ديكرو.

فقد عدّت المفهوم حدثا لغويا Acte de langage –في حين اعتبره ديكرو حدثا كلاميا Acte de parole اعتقادا منها أنّ الملفوظ وحده خارج وضعيات التخاطب قادر على إخراج المفهوم[٦١]، في الوقت الذي أكّد فيه ديكرو – فيما عرضناه آنفا– انتماءه إلى حقل الحدث الكلامي Acte de parole لأنّ فهمه وإدراكه مرتبط بعناصر غير

لسانية Les éléments extras linguistiques كالسياق.

واختلافها مع ديكرو شبيه بالاختلاف بين ابن حزم الأندلسي وباقي الأصوليين في التراث الإسلامي حول حجّية المفهوم بشقيه الموافق والمخالف، حيث سلك ابن حزم مسلكا مخالفا لما عليه جمهور الأصوليين، حين أنكر المفهوم كلية قناعة منه بـ ((أنّه لا يدلّ شيء مذكور على شيء لم يُذكر، وإنّ الذي لم يُذكر في هذا النص فإنّما ننتظر فيه نصّا آخر))(٦٢).

وزاد الأمر تأكيدا بقوله: ((إنّ الخطاب لا يُفهم منه إلّا ما قضى لفظُه فقط، وإنّ لكل قضيّة حكم اسمها فقط، وما عداه فغير محكوم له لا بوِفاقها ولا بخلافِها))(٦٣). من الواضح أنّ ابن حزم الأندلسي لا يؤمن بما وراء الخطاب من دلالات غير ملفوظة، وعدم إيمانه نابع من شعوره الشديد أنّ المتكلّم بإمكانه إبانة ذلك من خلال خطاب آخر، ومتى ما تمكّن ذلك فالبحث من وراء أبنية اللفظ غير مجد ولا مستساغ.

ولابدّ في نظره من الاكتفاء بما ينصّ عليه اللفظ دون تبحّر في الظلال الهامشية، لأنّ هذا التبحّر يستند إلى عناصر تخاطبية غير مسلّم بها، لكونها مضطربة ومتناقضة عند انفتاحها على مختلف الخطابات. يقول في سياق حديثه عن مفهوم المخالفة: ((لو كان قولكم حقّا إنّ الشيء إذا عُلّق بصفة ما دلّ على أنّ ما عداه بخلافه - لكان قول القائل: مات زيد كذبا؛ لأنّه كان يوجب على حكمهم أنّ غير زيد لم يمت وكذلك زيد كاتب، وكذلك محمد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، إذا كان ذلك يوجب ألّا يكون غيره رسول الله))(٦٤)، ثمّ آل البحث عنده إلى النتيجة الآتية: ((لو عمل بمفهوم المخالفة لهذه النصوص لأدّى ذلك إلى معان فاسدة تتناقض مع قواعد الشريعة ومقرّراتها الثابتة))(٦٥).

وفي العموم فإن ما تمّ ملامسته من تصوّر ديكرو وأريكيوني - بغض النظر عن الاختلاف الحاصل في المفاهيم الأساسية - إنما هي تصوّرات عامة لا تكفل بمفردها قراءة الخطاب، وهذا ما يجعل المقاربة الأصولية في مجال تحرير المعنى أنضج من المقاربة اللسانية الحديثة وأبعد عن الاختلاف، لا في التقسيم وإنّما في وظيفة المبادئ أو العناصر المقترحة، فهناك نجد دائما تفريقا بين ما يتمّ إدراكه بواسطة السياق وبين ما لا حاجة إلى السياق لإدراكه، كما نجد دائما عرضا تفصيليا يتمّ فيه إبراز المساحة الدلالية التي يتحرّك فيها كل مصطلح حتّى تلك التي نظن أنّها بمعنى

واحد، كالمنطوق غير الصريح والمفهوم والاقتضاء والتنبيه، ممّا هو مقرّر في علم أصول الفقه. أمّا ما تبنّاه ابن حزم فراجع إلى فكرة رئيسة في منظومته المعرفية مفادُها عدم إيمانه بالقياس، وسعيه الدائب إلى توطينها وتطبيقها على كل ما له صلة بها بما في ذلك المفهوم.

وقد أفضى هذا الإنباء الفكري والمعتقد الظاهري إلى عدم الإقرار بالدلالات المخبوءة، المشعر بها في الحقيقة ليس فقط من الخطاب الشرعي وإنّما حتّى من الخطابات المتداولة في البيئة العادية للمتكلمين، لذلك نلمس اتفاقا بين جمهور الأصوليين على عدّ المفهوم أحد المسوّغات التخاطبية الكفيلة بإبراز المعنى المقصود؛ وقد دفعهم هذا الأمر إلى نقد تصوّر ابن حزم وهدمه، وبخاصة تلك الفكرة التي أعلن فيها أنّ انفتاح المفهوم عند الممارسة الإجرائية والعملية يفضي إلى دلالات خاطئة. وكان هذا التوجّه محط نكير جمهور الأصوليين، ذلك أنّهم لم يفتحوا المجال الإجرائي للمفهوم كليّة، بل أحاطوه بضوابط وشروط متى ما توفّرت جاز صرف الذهن إلى ما وراء البناء الصوري للألفاظ من دلالات مسكوت عنها وغير مقولة ومعلنة على مستوى الخطاب المنطوق.

وقد تتضح المقاربة من خلال الجدول الآتي:

المفهوم عند الأصوليين (ابن الحاجب وغيره)	المفهوم عند ديكرو	المقاربة
المفهوم «ما دلّ عليه اللفظ لا في محل النطق»[٦٦].	«المفهوم هو ما يمكننا من قول شيء دون أن يقوله أو يكون قد قاله»[٦٧].	المفهوم هو ما يمكننا من قول شيء = ما دلّ عليه اللفظ. دون أن يقوله أو يكون قد قاله= لا في محل النطق.

وتجدر الإشارة في هذا الموضع إلى أنّ ترجمة بعضهم لـ مصطلح concept بـ المفهوم[٦٨]، تعدّ ترجمة غير موفقة، والصحيح أن يترجم بـ: التصوّر. فبعد الموازنة بين دلالة المصطلح في الدرس اللساني الحديث ودلالته في الدرس المنطقي في التراث العربي، تبيّن أنّ هناك اتفاقا في الحدّ - وإن اختلفت الألفاظ، ولا مشاحة في ذلك،

لأنّ العبرة بالمعنى. فالتصور عند المحدثين يراد به كل تمثيل رمزي ذو طبيعة لفظية له دلالة عامة توائم شيئا موجودا أو متصورا[٦٩]؛ والتصور عند القدماء هو حصول صورة الشيء في العقل، ويطلق ويراد به الأمر المقصود[٧٠] .

وعند إمعان النظر في الكتابات العربية الحديثة، تجد أكثر مما سلف ذكره، ومثال ذلك تعقيب صابر الحباشة على صاحب كتاب الحجاج في القرآن الكريم بجعله المفهوم مقابلا لكّل من notiong concept و sous-entendu. وهذا تحميل للفظة نفسها (مفهوم) أكثر من دلالة اصطلاحية ضمن العمل نفسه، وكان يحسن بالباحث أن يتجنّب هذا الاشتراك، عبر توليد مصطلح بديل واحد[٧١].

٣- Performatifs- Constatifs:

قاموس اللسانيات / عبد السلام مسدي	المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية/ مكتب التنسيق والتعريب	التداولية / فيليب بلانشيه/ تر:صابر الحباشة	التداولية اليوم/ تر:سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني	القراءة في الخطاب الأصولي / يحي رمضان
Performatifs- Constatifs مناجز تقريريّ[٧٢]	Performatifs- Constatifs إنجازي تقريري[٧٣]	Performatifs- Constatifs إنشائي/ إنجازي تسجيلي[٧٤]	Performatifs- Constatifs القول الإنشائي القول الوصفي[٧٥]	Performatifs- Constatifs الإنشاء الخبر[٧٦]

الترجمة الملائمة: الخبر والإنشاء.

الأساس المعرفي - الإبستمولوجي- للمصطلحين:

اعتبر الإسنوي- من علماء الأصول- الكلام كيانا مؤلّفا من «خبر وإنشاء» فقط[٧٧]، وهو تقسيم تجمعه قواسم مشتركة مع التصنيف الثنائي للكلام الذي انتهى إليه أوستن J.Austin صاحب نظرية أفعال الكلام. يميّز أوستن بين نوعين من الأفعال، الأفعال الإنشائية Performatifs، والأفعال الخبرية[٧٨] Constatifs، حيث تتميّز الأخيرة باحتمالها للصدق والكذب، ((هي أخبار تتمثل مهمتها في وصف الظواهر والمسارات

أو حالة الأشياء في الكون، ولهذه الأقوال (أو القضايا التي تعبّر عنها) خاصية تتمثل في كونها يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة))[٧٩]. أما الأولى - الإنشائية- فتختلف عنها، لأنّها توظّف لإنجاز فعل ما، وليس لأجل أن تقول شيئا ما يوصف بأنّه صادق أو كاذب[٨٠]؛ فعندما يقول شخص ما: ((أنكحك إحدى بناتي)) فهو في حال إنجاز فعل وليس في حال إخبار، لذلك نجد جون ليونز John Lyons يؤكّد أنّ هذه الأقوال - الإنشائية- ((ليس لها قيمة الحقيقة، إذ نستعملها لنصنع شيئا ما، لا لنقول إنّ شيئا ما صادق أو كاذب))[٨١].

وعلى الرغم من اختلاف الأرضية المعرفية لكل تصنيف سواء الأصولي أم اللساني - التداولي الحديث- فإنّ هذا لم يمنع من وجود نقاط ائتلاف تجمع التصنيفين معا، بل لاحظنا أنّ الائتلاف تعدّى السجلّ الاصطلاحي (الاتفاق في الأسماء: الخبر والإنشاء) إلى السجلّ الإفهامي (المراد من كل مصطلح). ويمكن أن نتبيّن ذلك من خلال التصورين الآتيين:

تصوّر الإسنوي:

يقول الإسنوي: ((والفرق بين الإنشاء والخبر من وجوه:

- **أحدها**: أنّ الإنشاء لا يحتمل التصديق والتكذيب، بخلاف الخبر.
- **الثاني**: أنّ الإنشاء لا يكون معناه إلّا مقارنا للفظ، بخلاف الخبر، فقد يتقدم وقد يتأخر.
- **الثالث**: الإنشاء هو الكلام الذي ليس له متعلق خارجي يتعلّق الحكم النفساني به بالمطابقة، وعدم المطابقة؛ بخلاف الخبر.
- **الرابع**: الإنشاء سبب لثبوت متعلقه، وأما الخبر فمُظهر له))[٨٢].

تصوّر جاك موشلار Jacque Moeschler:

يقول موشلار: ((يحصل تمييز الملفوظات الإنشائية (الإنجازية) عن الخبرية بما يأتي:

- إنّها غير قائمة على ثنائية الصدق والكذب...
- لا تنسب أو تعزى لنشاط القول، ولكن للفعل (تنجز فعلا).
- إنجاز هذا الفعل هو وظيفة عملية التلفظ «الفعل هو نتاج القول»))[٨٣]. ويمكن توضيح المقاربة من خلال الجدول الآتي:[٨٤]

الإسنوي	موشلار
١ – الإنشاء لا يحتمل الصدق والكذب بخلاف الخبر. ٢– ليس له متعلق خارجي يتعلق الحكم النفساني به بالمطابقة أو عدم المطابقة بخلاف الخبر.	١ – الأفعال الإنشائية لا تقيم بمصطلحي الصدق والكذب بخلاف الخبر.
٣– الإنشاء سبب لثبوت متعلّقه بخلاف الخبر الذي هو مظهر له. ٤– معناه لا يكون إلا مقارنا للفظ، بخلاف الخبر فإنّ معناه قد يتقدم عليه أو يتأخر.	٢– لا علاقة لها بالقول ولكن بالفعل (تنجز فعلا). ٣– إنجاز هذا الفعل هو وظيفة لعملية التلفظ (الفعل إذن هو منتج بواسطة القول).

٤ – Implicature:

من المصطلحات التداولية التي ترجمت بعدة ترجمات ،نذكر منها:

المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية/ مكتب التنسيق والتعريب	معجم المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب/ مانغونو / تر:محمد يحياتن	– معجم المصطلحات اللسانية / الفهري – قاموس اللسانيات/ المسدي	نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس/ صلاح إسماعيل
Implication ملازمة(٨٥)	Implicite الضمني(٨٦)	Implicature استلزام(٨٧) Implication استلزام(٨٨)	Implicature الاقتضاء(٨٩)

الترجمة الملائمة:

اللازم ،وهي ترجمة تدنو من مصطلح اللازم المقرّر في مدوّنات علماء المنطق والأصول،ولعل التقارب يدرك من خلال الجدول الآتي:

Implicature- **اللازم**	**اللازم لدى علماء المنطق**
علاقة منطقية تجمع بين قضيتين، فحين تكون أولاهما صحيحة فإنّ الثانية ستكون كذلك بالضرورة.	هو ما لا يمكن انفكاكه عن الملزوم، وهو الذي يلزم من تصوره تصور ملزومه٩٠ (العطار،د ط: ١/ ٣١٣).

- ويمكن قبول ترجمة المصطلح Implicature بالاستلزام أو الالتزام استنادا إلى دلالة الالتزام المقررة في المبحثين الأصولي والمنطقي.

وفي الجملة نخلص إلى الآتي:

- إنّ توظيف التراث المصطلحي العربي في الترجمة يظل محدودا، لم يفد منه إلّا عدد قليل من المتخصّصين الذين انفتحوا على ثقافة العصر بعد أن كان لهم سعة اطلاع في مادة التراث فيما له صلة بتخصصهم.

- ينبغي أن يعلم أنّه إذ نؤكّد ضرورة استثمار التراث العربي- ما أمكن إلى ذلك - في الفعل الترجمي وبناء المكافئ، ننبّه في الآن نفسه إلى ضرورة الحذر عند التعاطي مع هذه المصطلحات، فقد كان برجشتراسر مدركا للفروق بين مصطلحات تراثية والمصطلحات الحديثة ولم يكن يفيد من المصطلح التراثي إلا عند يقينه من مطابقة المفهوم الجديد للمفهوم التراثي.

- نلفي اختلافا كبيرا بين أصحاب المعجمات المتخصصة في ترجمة المصطلح الواحد، نحو مصطلح Présupposition الذي تُرجم:

المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية/ مكتب التنسيق والتعريب	ومعجم المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب/ دومينيك مانغونو/ تر:محمد يحياتن	ومعجم المصطلحات الألسنية د.مبارك مبارك قاموس اللسانيات / عبد السلام المسدي	ومعجم المصطلحات اللسانية/ عبد القادر الفاسي الفهري
بـ اللزوم	بـ:الافتراض المسبق	- تضمين،افتراض -افتراض	تضمّن

على حين نجد عددا من المتخصصين في ترجمة المؤلفات التداولية قد أجمعوا على مكافئ عربيّ واحد هو الاقتضاء.

صلاح إسماعيل	صابر الحباشة	سيف الدين دغفوس / ومحمد الشيباني	عبد القادر قنيني

اقتضاء	Présupposé مقتضى	Présupposition اقتضاء	Présupposition اقتضاء

فلم لا يستعين أصحاب المعجمات اللسانية المتخصصة بهذا الإجماع - الذي وافق التراث- والذي يطال عددا كبيرا من المصطلحات؟

– ندعو إلى تطبيق المقترح الذي تقدّم به الشاهد البوشيخي، وفي هذا الاقتراح منهجية شاملة للاستفادة من التراث العربيّ المخطوط في توليد المصطلحات العلمية، من خلال السير على مرحلتين: نتبع في المرحلة الأولى خطوات منهجية فاعلة، من فهرسة المخطوطات وتصويرها وتخزينها ثم تصنيفها وتوثيقها وتحقيقها ونشرها؛ ونقوم في المرحلة الثانية بإعداد علمي شامل للمصطلحات التراثيّة، بدءا من الفهرسة والتصنيف ثمّ التعريف والتخزين وأخيرا النشر عن طريق إصدار المصطلحات المعرّفة ورقيّا وإلكترونيّا للاستفادة منها في توليد المصطلحات العلميّة الجديدة.

– أخيرا، وإذا ما عجزنا عن إيجاد البديل التراثي، نلجأ إلى الوسائل الأخرى المتفق عليها في وضع المصطلح من: الاشتقاق، والمجاز، والترجمة، والتعريب، والنحت.

المصادر والمراجع:

الآمدي، علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، تعليق عبد الرزاق عفيفي. بيروت: المكتب الإسلامي ط٢ ، (١٤٠٢)

آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني . بيروت: دار الطليعة، (١٩٩٨)..

ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام. بيروت: دار الكتب العلمية، (د ت ط).

ابن عبد الشكور، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه. يتضمنه كتاب المستصفى للغزالي بيروت: دار الكتب العلمية.

الإيجي، مختصر المنتهى مع شرحه وحواشيه، طبعة مكتبة الكليات الأزهرية.

الباجي، أبو الوليد، المنهاج في ترتيب الحجاج.تح: عبد المجيد تركي. دار الغرب الإسلامي. ط٢، (١٩٨٧).

البخاري، عبد العزيز، كشف الأسرار. مصورة عن طبعة شركة الصحافة العثمانية (١٣٩٤).

بنعيسى، أزاييط، مداخلات لسانية مناهج ونماذج. المغرب: شركة الطباعة مكناس (٢٠٠٨).

البوشيخي، الشاهد، «مقترحات في منهجية الاستفادة من كتب التراث في وضع المصطلحات». مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد ٧٥، (٢٠٠٠).

التهانوي، محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. تح: علي دحرج. تقديم وإشراف رفيق العجم. لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، ط١، (١٩٩٦).

جمال الدين الإسنوي، نهاية السول في شرح منهاج الأصول. تحـ:شعبان محمد إسماعيل. بيروت: دار ابن حزم (١٩٩٩).

حامد القنيبي، «انتقاء الألفاظ والاتفاق على مقاييس»، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مجلد٤٥، (١٩٣٣)

الحباشة، صابر، قراءة نقدية في «الحجاج» في القرآن من خلال أهم مظاهره الأسلوبية. مجلة بلاغات، العدد٠٩، المغرب: المجلس البلدي لمدينة القصر الكبير (٢٠٠٩).

الحباشة، صابر، لسانيات الخطاب: الأسلوبية والتلفظ والتداولية. سورية: دار الحوار، ط١، (٢٠١٠).

حجازي، محمود فهمي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مصر: دار غريب للطباعة (١٩٩٥).

الحيادرة، مصطفى طاهر، من قضايا المصطلح اللغوي العربي. الأردن: عالم الكتب الحديث، ط١، (٢٠٠٣).

خالد الأشهب، المصطلح العربي البنية والتمثيل. ط١، الأردن: عالم الكتب الحديث (٢٠١١).

خسارة، ممدوح محمد، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية. دمشق: دار الفكر (٢٠٠٨).

خسارة، ممدوح محمد، التعريب والتنمية اللغوية. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، ط١، (١٩٩٤).

دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. تر:محمد يحياتن. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١ (٢٠٠٨).

ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، الجزائر: منشورات مختبر تحليل الخطاب، دار الأمل (٢٠٠٧).

رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه التراثي وبعده المعاصر، دمشق: دار الفكر (٢٠١٠).

سيبويه، الكتاب. تح: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣ (١٩٨٨).

سيرفوني، جان، الملفوظية. تر: قاسم المقداد. دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب (١٩٩٨).

صلاح، إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، القاهرة: الدار المصرية السعودية (٢٠٠٥).

عز الدين الحاج، المفهوم من خلال الملفوظ الإشهاري، الجزائر: منشورات مختبر تحليل الخطاب، دار الأمل،ع٢، (٢٠٠٧).

العطار، الحاشية على شرح جلال الدين المحلي، دار الكتب العلمية، بيروت.

غلفان، مصطفى، «المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات: أي مصطلح لأي لسانيات»، مجلة اللسان العربي، ع٤٦، (١٩٩٨).

الفاسي الفهري، عبد القادر، معجم المصطلحات اللسانية. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١ (٢٠٠٩).

الفاسي الفهري، عبد القادر، «المصطلح اللساني» ،مجلة اللسان العربي، الرباط ، مجلد٢٣، (١٩٨٣).

فان دايك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر:عبد القادر

قنيني. المغرب وبيروت: إفريقيا الشرق (٢٠٠٠).

فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان. تر: صابر الحباشة. سورية: دار الحوار، ط١، (٢٠٠٧).

القاسمي، علي، المصطلحية مقدمة في علم المصطلح. العراق: دائرة الشئون الثقافية (١٩٨٥).

القاسمي، علي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون (٢٠٠٨).

قدور، أحمد، مبادئ اللسانيات، دمشق: دار الفكر (١٩٩٩).

كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربية، تع: صالح القرمادي. تونس: نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، (١٩٦٦).

مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، بيروت: دار الفكر اللبناني ،ط١ (١٩٩٥).

محمد حسن، عبد العزيز، سوسير رائد علم اللغة الحديث، القاهرة: دار الفكر العربي (١٩٩٠).

المسدي، عبد السلام، قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب (١٩٨٤).

مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية إنجليزي- فرنسي- عربي، سلسلة المعاجم الموحدة رقم:٠١، الدار البيضاء: طبعة النجاح الجديد (٢٠٠٢).

هنري فليش، العربية الفصحى، تع:عبد الصبور شاهين. بيروت: دار المشرق، ط٢ (١٩٨٣).

الوعر، مازن، «تشومسكي»، مجلة الموقف الأدبي، العددان ٢١٢-٢١٣ (١٩٨٩).

يحي رمضان، القراءة في الخطاب الأصولي الاستراتيجية والإجراء، الأردن: عالم الكتب الحديث، ط١ (٢٠٠٧).

يونس علي، محمد محمد، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١ (٢٠٠٤).

J. Moeschler, Argumentation et conversation pour une analyse pragmatique du discours, (1985). Hatier-Credif.

J.L. Austin, Quand dire c’est Faire, Trad. par Gilles Lane, (1970). Seuil.

O. Ducrot, Le dire et le dit, (1984). Ed, Minuit.

Orechioni C.K, L implicite (1986). Ed, Armand Colin, Paris.

٣٣ - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية إنجليزي-فرنسي- عربي سلسلة المعاجم الموحدة رقم:٠١، الدار البيضاء: طبعة النجاح الجديد، (٢٠٠٢)، ص١١٨.

٣٤ - دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر:محمد يحياتن، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، (٢٠٠٨)، ص١٠٥.

٣٥ - مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، بيروت: دار الفكر اللبناني، ط١ (١٩٩٥)، ص٢٣٦.

٣٦ - عبد السلام مسدي، قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب،(١٩٨٤) ص١٩٢

٣٧ - عبد القادر الفاسي الفهري، معجم المصطلحات اللسانية، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، (٢٠٠٩)، ص٢٦٢.

٣٨ - صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، القاهرة: الدار المصرية السعودية، (٢٠٠٥)، ص٧٨-٨٠.

٣٩ - فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، سورية: دار الحوار ،ط١، (٢٠٠٧)، ص٢٠٧.

٤٠ - آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، بيروت: دار االطليعة، (١٩٩٨)، ص٢٥٩.

٤١ - فان دايك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر:عبد القادر قنيني، المغرب وبيروت: إفريقيا الشرق، (٢٠٠٠)، ص٣٤٢.

٤٨ - البخاري عبد العزيز، كشف الأسرار، مصورة عن طبعة شركة الصحافة العثمانية (١٣٩٤)، ١/ ٧٦.

٤٩ - عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص١٨٣.

٥٠ - دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب،تر:محمد يحياتن ص١١٩.

٥١ - فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، ص٢٠٧.

٥٢ - مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، ص٢٦٩.

٥٣ - ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، الجزائر: منشورات مختبر تحليل الخطاب دار الأمل، (٢٠٠٧)، ص١٩٢.

٥٤ - عبد القادر الفاسي الفهري، معجم المصطلحات اللسانية، ص٣٤٥. عز الدين الحاج، المفهوم من خلال الملفوظ الإشهاري، الجزائر: منشورات مختبر تحليل الخطاب دار الأمل،ع٢، (٢٠٠٧)، ص١٦٤.

٦٦ - الإيجي، مختصر المنتهى مع شرحه وحواشيه، طبعة مكتبة الكليات الأزهرية، ٢/ ١٧١.

٦٧ - O. Ducrot, Le dire et le dit. P20.

٧٢ – عبد السلام مسدي، قاموس اللسانيات، ص١٩٦-٢٣٣.

٧٣ – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية، ص٣٥-١٠٩.

٧٤ – فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، ص٢٠٩.

٧٥ – آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، ص٢٧١.

٧٦ – يحي رمضان، القراءة في الخطاب الأصولي الإستراتيجية والإجراء، الأردن: عالم الكتب الحديث، ط١، (٢٠٠٧)، ص٢٧٢-٢٧٣.

٨٥ – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية، ص٧٠.

٨٦ – دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب،تر:محمد يحياتن، ص٧١.

٨٧ – عبد القادر الفاسي الفهري، معجم المصطلحات اللسانية، ص١٤.

٨٨ – عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص٢١٥.

٨٩ – صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، ص٨٠.

٩٠ – العطار، الحاشية على شرح جلال الدين المحلي ،دار الكتب العلمية ،بيروت، ١/ ٣١٣.

(Endnotes)

١ – ينظر: مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية إنجليزي-فرنسي-عربي سلسلة المعاجم الموحدة رقم:٠١، طبعة النجاح الجديد ، الدار البيضاء ، سنة٢٠٠٢ ، ص١٥٠-١٥١

– ينظر: المصدر نفسه، ص١٥٠-١٥١

٣ – محمد رشاد الحمزاوي، المنهجية العربية لوضع المصطلحات من التوحيد إلى التنميط ،مجلة اللسان العربي، م٢٤ ، ١٩٨٥ ، ص٤٢.

٤ – المرجع نفسه ،ص٤٢.

٥ – المرجع نفسه ،ص٤٦.

وينظر: مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠٠٣، اربد، ٢/ ٣٦-٣٧-٣٨.

٦ – ينظر: مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية، ص١٥٠-١٥١.

٧ – محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص١٩-٢٠.

٨ – حامد القنيبي، «انتقاء الألفاظ والاتفاق على مقاييس»، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مجلد٤٥، (١٩٣٣)، ص١١٧.

٩ – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، «المصطلح اللساني»، مجلة اللسان العربي، الرباط مجلد٢٣، (١٩٨٣)، ص١٤٥.

١٠ – ينظر: ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دمشق: دار الفكر، (٢٠٠٨)، ص٣٤.

١١ – خالد الأشهب، المصطلح العربي البنية والتمثيل، الأردن: عالم الكتب الحديث ،ط١، (٢٠١١)، ص ٣٤.

١٢ – ينظر:المصدر نفسه، ص ٣٤

١٣ – ينظر:المصدر نفسه، ص ٣٤

١٤ – ممدوح محمد خسارة، التعريب والتنمية اللغوية، دمشق:الأهالي للطباعة والنشر.ط١. (١٩٩٤)، ص٢٠٩.

١٥ – جيرار بيتيو، المشكلات المعاصرة للغة العلمية، تر: حامد طاهر، مجلة مجمع القاهرة، ٢/ ١٥٨.

١٦ – محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مصر: دار غريب للطباعة مصر، (١٩٩٥)، ص٢٢٤-٢٢٥.

١٧ – سيبويه، الكتاب، تح:عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، (١٩٨٨) ١/ ١٢.

١٨ – مازن الوعر، «تشومسكي»، مجلة الموقف الأدبي، العددان: ٢١٢-٢١٣، (١٩٨٩) ص٦٧.

١٩ – أحمد قدور ، مبادئ اللسانيات، دمشق: دار الفكر، (١٩٩٩)، ص٢٩-٣٠.

٢٠ – بنعيسى أزاييط، مداخلات لسانية مناهج ونماذج، المغرب: شركة الطباعة مكناس، (٢٠٠٨)، ص١٤٠.

٢١ – محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، (٢٠٠٤)، ص٥.

٢٢ – مصطفى غلفان،»المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات أي مصطلح لأي لسانيات» مجلة اللسان العربي ،ع٤٦، (١٩٩٨)، ص١٤٧.

٢٣ – مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الأردن: عالم الكتب الحديث ،ط١، (٢٠٠٣)، ٢/ ٥٩.

٢٤ – علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، بيروت: مكتبة لبنان

ناشرون، (٢٠٠٨)، ص٢٠٨.

٢٥ – المصدر نفسه، ص٢٠٨.

٢٦ – علي القاسمي، المصطلحية مقدمة في علم المصطلح، العراق: دائرة الشئون الثقافية، (١٩٨٥)، ص ١٥٢–١٥٣.

٢٧ – المصدر نفسه، ٨٧.

٢٨ – ينظر: الشاهد البوشيخي، دراسات مصطلحية، مصر: دار السلام للطباعة والنشر، ط٢ (٢٠١٢)، ص٦٦–٦٧–٦٨–٦٩.

٢٩ – هنري فليش، العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي، تعريب وتحقيق وتقديم: عبد الصبور شاهين، بيروت: دار المشرق، ط٢، (١٩٨٣)، ص١٢. وطبعة مكتبة الشباب، ص١٨.

٣٠ – مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ١/ ١٣١.

٣١ – ينظر:جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، تع: صالح القرمادي، تونس: نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، (١٩٦٦)، ص٢٢٢.

٣٢ – ينظر: مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ١/ ١٢٣.

٤٢ – آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، ص٤٧.

٤٣ – المصدر السابق، ص٤٧.

٤٤ – المصدر السابق، ص٤٩.

٤٥ – المصدر السابق، ص٥٠–٥١.

٤٦ – المصدر السابق، ص٥٠–٥١.

٤٧ – صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، ص٧٨.

٥٥ – الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تعليق عبد الرزاق عفيفي، بيروت: المكتب الإسلامي ،ط٢، (١٤٠٢)، ٣/ ٦٦.

٥٦ – الإسراء:٢٣.

٥٧ – O. Ducrot, Le dire et le dit, Ed, Minuit (1984), p17.

وينظر:عز الدين الحاج، المفهوم من خلال الملفوظ الإشهاري، الجزائر: منشورات مختبر تحليل الخطاب، ص ١٦٥.

٥٨ – O. Ducrot, Le dire et le dit. p19.

٥٩ – O. Ducrot, Le dire et le dit. P21.

وينظر: عز الدين الحاج، المفهوم من خلال الملفوظ الإشهاري، ص ١٦٥.

٦٠ – O. Ducrot, Le dire et le dit. P21.

٦١ – Orechioni C.K, L implicite, éd, Armand Colin, Paris. (1986).p39.

٦٢ – ابن حزم الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، بيروت: دار الكتب العلمية، (د ت ط)، ٢/ ٣٤١.

٦٣ – المصدر السابق، ٢/ ٣٧٥.

٦٤ – المصدر السابق، ٢/ ٣٧٤.

٦٥ – المصدر السابق، ٢/ ٣٧٣.

٦٨ – محمد حسن عبد العزيز، محمد حسن، سوسير رائد علم اللغة الحديث، القاهرة: دار الفكر العربي، (١٩٩٠)، ص٢٧.

٦٩ – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانية، ص٣٤.

٧٠ – محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحرج، تقديم وإشراف رفيق العجم، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، ط١،(١٩٩٦)،ص٤٥٥–٤٥٦.

٧١ – صابر الحباشة، قراءة نقدية في «الحجاج» في القرآن من خلال أهم مظاهره الأسلوبية مجلة بلاغات، ع٠٩ المغرب: المجلس البلدي لمدينة القصر الكبير، (٢٠٠٩)، ص١٦٩.

٧٧ – جمال الدين الإسنوي، نهاية السول في شرح منهاج الأصول، تحـ:شعبان محمد إسماعيل، بيروت: دار ابن حزم، (١٩٩٩)، ١/ ١٧٧.

٧٨ - J.L. Austin, Quand dire c'est Faire, Trad. par Gilles Lane, p. 40. Seuil. (1970).

٧٩ – صابر الحباشة، لسانيات الخطاب الأسلوبية والتلفظ والتداولية، سورية: دار الحوار، ط١، (٢٠١٠)، ص١٩٩.

٨٠ – المصدر نفسه، ص١٩٩.

٨١ – المصدر السابق، ص١٩٩–٢٠٠. (في الكتاب مقال لجون لاينـز مترجم بعنوان الصيغة والقوة اللاقولية).

٨٢ – جمال الدين الإسنوي، نهاية السول في شرح منهاج الأصول، تحـ:شعبان محمد إسماعيل، ١/ ٢٩٨.

٨٣ - J. Moeschler, Argumentation et conversation pour une analyse pragmatique du discours, Hatier- Credif. (1985).p26.

٨٤ – يحي رمضان، القراءة في الخطاب الأصولي الإستراتيجية والإجراء، ٢٧٢–٢٧٣.

الدلالة العرفانية الإدراكية وتراجع دور التركيب

الإعراب في إنتاج الكلام وتأويله [١]

* دكتورة منانة حمزة الصفاقسي

مقدمة

العرفان لغة مصدر من عرف الشيء وقد استعمل قديما بمعنى العلم. والعرفانية (الإدراكية) cognitivism عند أهل النظر نهج في التفكير عُرف منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين. ولعل بوادره كانت في علم النفس والفلسفة، ومنها سرت مبادئه إلى علوم أخرى منها اللسانيات. اعتبره بعض المفكرين "علما ذهنيا جديدا"[٢]؛ وقُدّم على أنه اشتغال بالظواهر المدروسة لا يعترف بصرامة الفصل بين العلوم وينشُد العتق من الالتزام بالحدود الوضعية[٣] للدراسة العلمية. لذلك يرى اللسانيون العرفانيون أن في معالجة الظواهر اللغوية باعتماد مفاهيم من علم النفس والفلسفة والإعلامية وعلم الإناسة فائدة بينة.

حاولنا في أعمال سابقة[٤] أن ندرس علم الإعراب من وجهتي نظر تقليدية ثم لسانية حديثة. وبدا لنا أن أهم الإشكاليات في هذا الموضوع تتركز في العلاقة بين الإعراب/ التركيب والمستويات الأخرى المتصلة بها في الظاهرة اللغوية والعلوم الفرعية الواصفة للمجالين، وخاصة منها مستوى المعنى وعلم الدلالة باعتباره علما يشتغل بالمعنى. استهوانا البحث في التركيب والدلالة في الفكر العرفاني لأننا وجدناه يمثل وجهة نظر حديثة قد تأتي بالجديد في تناول مسألة قديمة. نقصد بذلك علاقة الإعراب/ التركيب[٥] بالمعنى/ الدلالة[٦] في التراث النحوي العربي. ولم يتيسر لها حلّ واضح المعالم في المدارس اللسانية البنيوية التي حافظت على مبدإ استقلالية

(مساعدة متعاقدة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان/ تونس)

اللسانيات عن سائر العلوم. فلعلّ توسيع أدوات عمل العرفانيين في دراسة الظواهر اللغوية يأتي بنتائج تثري هذا المبحث بمبادئ تجلي بعض الغموض عن نقاط الالتقاء والحدود الفاصلة بين مجالي التركيب والدلالة.

نحاول أن نحدد معالم الجواب عن هذه الإشكالية على ثلاث مراحل: نسعى في الأولى إلى النظر في بعض مظاهر تطوّر الاشتغال على الدلالة عند تشومسكي بالخصوص باعتباره ممن عاصر فكرُه في جانب كبير منه ظهور العرفانية (الإدراكية)، ولعلّه اشترك معها في بعض التصورات. ونحاول في الثانية أن نرصد جوانب من المسائل الدلالية فالتركيبية عند العرفانيين؛ و يملي علينا تخصصنا في مسائل النحو العربي أن نقف في المرحلة الثالثة على أمثلة من النحوي العربي يمكن اعتبارها من قبيل التناول الذي يقدّم الدلالة على التركيب/ الإعراب في معالجة بعض المسائل، ويفسر الإعراب بالدلالة دون أن ندّعي أن النحاة العرب كانوا عرفانيين قبل العرفانيين المعاصرين.

تطور علم الدلالة عند تشومسكي وحدوده.

الإسقاط المعجمي عند تشومسكي وتراجع مركزيّة التركيب في النظرية اللسانية.

يكاد المشتغلون بالنظريّة التوليديّة يجمعون على اعتبار المكوّن التركيبي صاحب المركزيّة الحقيقيّة في الفكر اللّساني التوليدي، خاصّة في المناويل اللّسانيّة الثّلاثة الأولى[٧]. فقد اعتبر تشومسكي في هذه المرحلة من نظريّته أنّ المتحكّم في تفسير كيفيّة اشتغال الظاهرة اللّغويّة هو التركيب. وقد أسند إليه دور التوليد الحقيقي للأبنية اللّغويّة في مختلف المستويات. يقول ستيفان روبار متحدّثا عن تشومسكي: "ولكنّه يجعل للمكوّن التركيبي أيضا دورا أوّليّا في الإنتاج. وبالفعل، الأبنية التركيبيّة هي التي تولّد الملفوظات؛ أي أنّ اختيار الكلمات يجري داخل التركيب الذّي يعتبر المكوّن التوليدي الوحيد"[٨]. لذلك كان التركيب، بوصفه مكونا قابلا للوصف والتحليل من وجهة نظر محددة للعلم، الخيط الناظم لعمليّتي الإنتاج والتقبّل اللّغويّين في هذه المرحلة. هذه الأولويّة للمكوّن التركيبي لم يدعمها الواقع اللّغوي بصفة مطلقة، يظهر ذلك خاصّة في توليد المنوال الأوّل للجمل المقبولة نحويّا وللجمل غير المقبولة كذلك. وقد دفع ذلك بتشومسكي إلى إدخال المستوى الدلالي في الجهاز النظري

التوليدي للّغة على مرحلتين: أدخل في منواله الثاني المكوّن الدلالي في البنية العميقة؛ ثمّ ألحق المكون الدلالي بالبنية السطحية في المنوال الثالث. ولئن حسّن ذلك من دور المكوّن الدّلالي، إلاّ أنه بقي ضعيفا في هذه المرحلة. ويعود ذلك في تقديرنا إلى تمسّك تشومسكي بشكلنة (شكلية) الدراسة اللّسانية، وحصرها في إطار ما يمكن ضبطه من الظواهر اللّغويّة ودراسته دراسة علميّة رياضيّة مقنّنة. وليس المكوّن الدلالي من هذا الصنف باعتبار أنّ الدلالة وما تتحقق به من المعاني يغلب جانب التأويل فيها؛ فهي بالتالي ليست مما يمكن ضبطه بالآليات المعروفة في الدراسة اللسانيّة.

تغيرت منزلة التركيب في النظريّة التوليدية بصفة ملموسة في المنوال الأدنوي الّذي تشكّلت ملامحه الأولى مع نظريّة التحكّم والربط كما ظهرت في محاضرات تشومسكي Lectures on government and binding ١٩٨١؛ فقد حظي الفعل في هذه النظرية باعتباره مكوّنا معجميا بدور مهمّ فأصبح صاحب السلطة الحقيقية في توزيع الأدوار الدلاليّة في الأبنية التركيبيّة في ما يعرف بنظريّة "س المسقطة". وفي علاقة بهذه الأهمية التي حظي بها الرأس المعجمي الفعلي تطوّرت مكانة المستوى المعجمي في النظريّة اللّسانيّة التوليدية. وأصبح مفهوم الإسقاط المعجمي هو الآليّة المفسّرة للانتقال ممّا هو مجرّد من السمات الدلالية المختزنة في الفعل إلى ما هو متحقّق في الأبنية المنجزة. وكان ذلك بمثابة بداية حقيقيّة لتراجع دور التركيب بالمعنى المتعارف عليه في اللسانيات الحديثة[٩]. فقد أصبحت المقاييس paramètres من مضامين المستوى المعجمي. واختصّ الفعل بدور التوليد للأبنية اللّغويّة في مختلف مستوياتها بـالمفهوم الرياضي للإسقاط المعجمي. وأصبح الفعل العنصر المعجمي الرئيسي، باعتباره الوحدة اللّغويّة رأس البنية التركيبيّة، والمتحكم الحقيقيّ في تنظيم البنية العميقة وما يتّصل بها من أدوار دلاليّة. وهذا يعني أنّ خصائص الفعل المعجميّة الدلاليّة هي التي تتحكّم في ضبط المحلات التي تكوّن البنية التركيبيّة. فالفعل اللاّزم لا يتطلّب إلاّ محلاّ تركيبيّا واحدا هو محلّ المكوّن الاسمي الّذي يقوم بدور الفاعل النحوي في البنية التركيبيّة، في حين أنّ الفعل المتعدّي يطلب ضرورة محلات تركيبيّة أخرى إضافة إلى الفاعل وهي المتمّمات التي ينفتح عليها الحدث الفعلي. وليست الوحدات المعجمية التي يطلبها اللازم من الأفعال أو المتعدي مقبولة إلا بمقتضى ما تمليه السمات المعجمية

المسجلة في الفعل. وفي هذا السياق يقول محمد صلاح الدين الشريف: "يحتلّ الإسقاط المعجمي دورا أساسيّا في انتظام الأبنية في مختلف المستويات التمثيليّة، إذ ينطلق من الأساس المعجمي وينظّم البنية العميقة وما فيها من أدوار دلاليّة ومواضع حدّيّة" (١٠).

تراجُعُ دور التركيب لصالح المعجم في تفسير كيفيّة اشتغال الأبنية اللّغويّة لم يفسّر في الحقيقة كلّ الأشكال التركيبيّة في كل الألسنة. فصاحب نظريّة الإسقاط المعجمي قد اختزل البنية التركيبيّة المجرّدة في الشكل النظري التالي: [فاعل+ فعل + مفعول]. وهي بنية يبرز الفعل فيها المتحكم الأوحد في توزيع الأدوار الدلاليّة في البنية التركيبية، في حين أنّه لا يعدو أن يكون عنصر تنفيذ لا يتجاوزها لتفسير خاصيّة الإبداع في اللّغة. وهذه الخاصية إنما هي مما يتميز به المتكلّم السامع وحده بوصفه المنشئ الحقيقي لمختلف الأبنية اللّغويّة. لذلك قد يكون التصور الذي اعتمده تشومسكي لتفسير كيفية اشتغال الظواهر اللغوية وأولى فيه منزلة قوية للمكون المعجمي الفعلي ضعيف الكفاءة في تفسير اشتغال كلّ الأبنية اللّغويّة. فالبنية التركيبيّة للجملة الاسمية المحضة التي شكلها [مبتدأ+ خبر]، تلك الّتي لا دور للفظ فعل في توزيع محلاتها التركيبيّة ولا تعجيمها كما في "هذا زيد" أو "voici Paul"، قد لا تجد تفسيرا لبنيتها في نظرية الإسقاط المعجمي.

على هذا الأساس يمكننا اعتبار ما قدّمه تشومسكي في نظريّة الإسقاط المعجمي – برغم تقوية جانب الدلالة المعجمية المجردة فيه على حساب التركيب- أقرب إلى النحو الخاص منه إلى الخصائص العامة للألسنة البشرية. ذلك أنّ ما قدّمه من تصور لتفسير كيفيّة اشتغال النظام اللّغوي، لاتتجاوز كفاءته التفسيرية الخصائص التركيبية المتحكمة في اللّسان الإنجليزي. وقد عدّ ذلك من مواطن الضعف في نظرية الإسقاط المعجمي. ولعل ذلك كان من الأسباب التي دعت اللسانيين إلى البحث عن حلول تقوى على تفسير ما لم تفسره نظرية الإسقاط. ويمكن أن نعتبر أن ظهور اتّجاهات جديدة منها الدلالة التوليديّة والاتّجاه العرفاني يندرج في هذا الإطار. فقد سعى هذا الأخير إلى ربط علم اللّغة بالعلوم العرفانيّة (الإدراكية) الأخرى وربط الصلة بين اللّسانيات في وجهها النظامي ووجهها العرفاني بمختلف تجلّياته.

إعادة النظر في مبدإ «اكتفاء اللّغة بذاتها» وفتح نظام اللغة على الفضاء العرفاني.

نستعمل «اكتفاء اللغة بذاتها» فيما يصطلح عليه بعض الباحثين بـ»المحايثة» ترجمة للمصطلح الأعجمي immanence. وقد دعت الحاجة إلى الوقوف على هذا المفهوم لأنه من النقاط التي ناهضت فيها العرفانية (الإدراكية) ما قبلها من تفكير لساني مناهضة تامة. أرسى دي سوسير أركان هذا المفهوم اللساني في دروسه. وكان له تأثير جليّ في لسانيات القرن العشرين لأسباب لا يتسع مجال البحث لعرضها. ولعله يحسن أن نشير إلى أن "اكتفاء اللغة بذاتها" مبدأ منهجي يُطلب بمقتضاه أن تكون الدراسة اللغوية مقصورة على معالجة الظواهر اللغوية مستقلّة عن ضروب التفسير المستمدّة من خارج اللغة ومن علوم أخرى غير علم اللغة. والقول بهذا المبدإ يرجع إلى أسباب تاريخية؛ أهمّها ما خالط المسائل اللغوية من مفاهيم فلسفية ذهنية في جلّ الأنحاء التقليدية؛ وما شاب الدراسات اللغوية في القرن التاسع عشر من وجوه تفسير ربطت بين اللغة وعلوم الأحياء، فقصرت موضوع اللغة على الظاهر المحسوس. فمفهوم الاستقلال autonomie إنما يعني – في ظننا– التخلّص ممّا هو خارج اللغة extra-linguistique، إمّا باعتباره ذهنيا فلسفيا ماورائيا غير خاضع لمقاييس الدقة العلمية السائدة، وإمّا باعتباره مخالفا لما تشترطه حقيقة العلم من طلب للثوابت إذا كان من الموجودات الراجعة إلى الواقع المحسوس. وقد نبّه المفكرون المحققون إلى أنّ حكم الحواس وتقديرها للوقائع فيه نسبة كبيرة من الخطإ. فالتركيز في هذا المبدإ المنهجي كان مداره ضبط حدود ما يعالج في الدراسة اللغوية، وذلك بنبذ مجالين اثنين لا ينتمي الموجود فيهما إلى مجال اللسانيات: المجرّد الذهني من ناحية بسبب ماورائيته، والواقعي المحسوس بسبب ما يشوبه من متغيرات من ناحية أخرى. ويبدو لنا أن تهميش لسانيات القرن العشرين – بما فيها اللسانيات التوليدية في تصور تشومسكي – للمسائل الدلالية وقضايا المعنى، يرجع إلى هيمنة هذا المبدإ. فما نعبّر عنه بلفظ «المعنى» في الاستعمال الواسع للكلمة، فيه جانب ذهني مجرّد مقولي نصطلح عليه في هذا البحث بـ«الدلالة» signification وفيه جانب متحقّق في مستويات مختلفة من التشكل، نحاول أن نمحّض له مصطلح " المعنى" sens.

يسعى العالِم عادة – مهما كان موضوع علمه– إلى تجريد المعطيات ممّا يمكن أن



يؤثر في نتائج دراستها وهو ليس من حقيقتها، عسياه يصل إلى درجة قصوى من الدقّة والحرفيّة العلميّة. ولعلّ ذلك ممكن التحقيق في بعض العلوم التي تعتبر في بعض التصنيفات من العلوم الصحيحة، كالرياضيات والفيزياء وغيرهما؛ وقد حاول علماء اللّغة ذلك متأثّرين بالعلوم الرياضيّة رغبة منهم في ضمان الدقّة، فاستبدلوا «الملاحظة الاستقرائيّة بالافتراض الاستدلالي»(١١). وسعت مختلف المدارس اللّسانيّة، من بنيويّة وتوزيعيّة ووظيفيّة وتوليديّة، جاهدة إلى تخليص اللّغة من شوائب العالم الخارجي واختزال معطياتها في أشكال مجرّدة مفصولة عن معطيات الواقع. لذلك نظرت تلك الاتجاهات والمدارس إلى الألسنة البشرية على أنّها أنظمة من القوانين المعزولة عن واقع اللّغة ذاته؛ ولم ينظر إليها بوصفها معطى متحقّقا خاضعا لظروف التحقق وملابساته؛ وبرغم ذلك تسرّب الواقع المنجز إلى النظريّة اللّغويّة. يظهر ذلك مثلا مع تشومسكي في استعماله لما سمّاه بحدس المتكلّم/ السامع المثالي. من هنا يبدو أنّ اللّغة ظاهرة غير مستقلّة تماما بذاتها، خلافا لما سعت إلى تأكيده عديد المذاهب اللّسانيّة التزاما منها بالمبدإ السوسيري: «وإنّما يتمثّل موضوع اللّسانيات الوحيد والحقيقيّ في اللّسان مقصودا لذاته ومن أجل ذاته»(١٢).

يبدو لنا أنّ الاتّجاهات اللّسانيّة الّتي سعت لفصل الدراسة اللغوية عن الواقع وحاولت حصرها في أبنية شكليّة مجرّدة قوامها نظام من القوانين الصوتيّة والصرفية والتركيبيّة، بدرجة أساسية، والدلالية بدرجة ثانوية، اتّسمت بضعف كفاءتها في تفسير الوقائع اللّغويّة. فهاجس تخليص اللّغة من شوائب الاستعمال من أجل ضمان الدقّة، وإمكان القبض على الظواهر اللّغويّة الثابتة وتنزيلها في قوالب شكليّة مضبوطة حتّى تتّسم الدراسة اللغويّة بالصّرامة العلميّة، قد يطمس حقيقة الكيانات اللّغوية الضاربة بطبيعتها في ملابسات إنتاج الكلام. ويبدو لنا أن تدارك تشومسكي هذا الأمر بتقوية منوالاته بإلحاق المكون الدلالي بالبنية العميقة ثم بالبنية السطحية لم يحلّ المشكل تماما برغم ما حقّقه من نتائج على مستوى التمييز بين المقبول واللاحن من الجمل. فوصف اللّغة من الدّاخل باعتبارها ظاهرة منغلقة على نفسها لم يسعف اللّسانيّين، الذين اعتقدوا أن هذا التمشي سليم، بالنتّائج المجدية لتفسير كيفيّة اشتغال كل وجوه نظام اللّغة. ذلك أن اللغة أوسع من أن تختزل في أشكال ومعادلات. ولعل في اقتناع غيرهم ممن خالفهم بضرورة اعتماد الجانب المرجعي

واعتباره مما ينبغي أن تتناوله الدراسة اللغوية، ما يؤكد أنّ اللغة ليست فقط القوانين النحوية المتحكمة في مستويات التحليل المعروفة؛ بل إن القوانين لا تدرَك حقيقتها إلا باعتماد معارف وثيقة الصلة بالمتكلم السامع وبملابسات الخطاب. ذلك أنه قد يتعذّر أن يفسّر بالتركيب وحده اختلاف متكلمين اثنين في التعبير عن المعطى نفسه بملفوظين مختلفين. ويمكن أن نمثّل لذلك بأستاذ يسأل طلبته وصف وقع النجاح في نفوسهم. والأكيد أنه سيحصل على صور متعددة مختلفة من التراكيب. قد يختار البعض تراكيب اسميّة وقد يختار البعض الآخر تراكيب فعليّة. وقد يكتفي البعض بمجرّد وصف الإحساس بمفردة، كما قد يسعى آخرون لتعديد الأوصاف. وفي كلّ هذا قد يستعمل الطالب أشياء الكون المجسّدة في العالم الخارجي في وصفه لفرحته: مثلا المزمار أو الطبل أو البيانو، كما يمكن أن يستعمل صورا ذات إحالات مجازية نحو قوله:

١. **أكاد من الفرح أطير .**

ومعلوم أنّه لاعلاقة للطالب بحقيقة الطيران؛ ولكنّه أخرج الفعل «طار» من دلالته المعجميّة الحقيقيّة إلى المجاز وهذا لا وجود له في عالم الأشياء المعطى، وإنّما وجوده في عالم الأشياء المكوّن؛ بل كيف يمكن للتركيب مكتفيا بذاته ومعزولا عن معطيات أخرى أن يفسر قول متلفظ واحد:

٢. **أحبّ الموسيقى / الموسيقى تحلو لي**

حيث عبر عن التجربة نفسها تقريبا؛ لكن التركيب جعل المتكلم فاعلا مرّة ومفعولا به مرّة ثانية. فالتجربة المعيشة يكوّنها الإنسان بألفاظ تعكس صورا مختلفة. ويرتبط ذلك بما يوجد في الأذهان من قدرة على التخييل، ونقدّر أنّه يرجع إلى ما يميز ملكة اللغة من طاقة إبداعية. فما كان مجردا في الذهن، هو من باب الدلالة اللغوية، وما تحقّق باللفظ قوله إنما ينتمي إلى المعاني المتفاعلة مع الأغراض المقصودة في الواقع المعيش.

إن عالم الأشياء المكوّن لا تنحصر أجزاؤه المكونة في المنجز المادي المعبر عنه باللسان، وإنما يتجاوز ذلك ليشمل قدرات عرفانيّة كامنة تتحرّك ترددیا بين الذهن والفكر. الذهن بوصفة استعدادا فطريّا هو فضاء المجردات، والفكر بما هو امتداد للذهن باعتباره مجالا للمنتج بالتجربة متولدا عن الذهن: «أمّا نحن فيكفينا هذا

التّلازم بين اللّغة والفكر دليلا على تعذّر استقلال الظاهرة اللّغويّة عن كيان هو منها. هذا الكيان هو الذهن أو الفكر. ولا فرق بينهما في تقديرنا سوى أنّ الذهن أكثر تجريدا من الفكر. فكأنّ الذهن هو القوّة الفطريّة، في حين أنّ الفكر هو ما يتحقّق منها بالخبرة والتجربة»[١٣]. ونعتبر أنّ هذا المتحقّق بالتجربة إنما هو مختلف المعارف الإنسانيّة الحاصلة في العلوم الصحيحة والعلوم الإنسانيّة المكونة للحضارة البشرية، بما فيها من ثقافات مجتمعية متعددة. وبذلك نميل إلى الاعتقاد أن اللغة لا تنفك عن المتصورات الذهنية باعتبارها منطلق عملية التفكير؛ بعضها يتحقق بالألفاظ ويبقى البعض الآخر موجودا بالقوة بحسب ما تدعو إليه أغراض المتكلم.

يعني مبدأ اكتفاء اللغة بذاتها ضمنيا إخراج الدراسات اللغوية من التبعية لمجالات معرفية أخرى كالعلوم الطبيعية والفلسفة وغيرهما. وهي محاولات ظهرت عند بعض لسانيي القرن التاسع عشر، وتأكدت بعد ذلك: «دعا هؤلاء إلى الفصل بين مقولات الفكر والمشاغل اللّغويّة رافضين بذلك ما تقرّر عند الباحثين طيلة ألفيّتين تقريبا من أنّ اللّغة مرآة عاكسة للفكر»[١٤]. وكأنّ اللّغة مجال مغلق على ذاته لا يتفاعل مع المعارف الأخرى بمختلف مجالاتها. لكن اللّغة في جوهرها نظام به توصف المعارف الأخرى وتتداول بين المتكلمين؛ بل هي آلة الإنسان ووسيلته العرفانيّة (الإدراكية) الوحيدة الّتي تمكّنه من تمثّل مكوّنات الكون المحيط به وتقطيعها. فبها يمكن له إدراكها وتوظيفها للتعبير عمّا يمكن تمثّله من العالم الخارجي. ولئن ذهب تشومسكي إلى اعتبار اللغة ملكة عرفانية فإنه ربط ذلك بشرط استقلالها عن القدرات العرفانية (الإدراكية) الأخرى التي يتمتع بها الإنسان معتبرا أن تلك الملكة المستقلة هي الموضوع الأوحد للدراسة اللسانية[١٥]. ويبدو لنا أن في ذلك بعض الحرص على التمسك بالإرث السوسيري، وفيه أيضا جانب من التطور في النظر إلى الدراسة اللغوية.

نعتقد أنّ اعتبار تشومسكي القدرة اللّسانيّة ملكة عرفانيّة رأي يحمل بذرة جديدة. فبقدر ما واصل السير على نسق اللّسانين قبله في فصلهم مقولات اللّغة عن مقولات العلوم الأخرى، أسّس لبداية توجّه جديد يظهر في اعتباره الملكة اللّغويّة عضوا ذهنيّا un organe mental. لقد نزّل تشومسكي اللّغة بين العضويّة الجسمانيّة الملموسة والذّهني غير الملموس، وهي خاصية يتميز بها الإنسان عن سائر

المخلوقات الموجودة في الكون من حيث إدراك الموجودات والعبارة عنها. وفي ذلك اعتراف بأنّ اللّغة خاصيّة بشريّة بامتياز. ومن هذا المأتى يمكن لنا أن نذهب إلى أن اللغة لا تنفصل عن الفكر بل يذهب صاحب النظريّة التوليديّة إلى أنّ "اللّغة لا وجود لها خارج تمثّلاتها الذهنيّة"(١٦). ونحن نعتبر هذه التمثّلات الذهنيّة لا تعدو أن تكون وجها من وجوه الفكر، وإن لم يصرّح تشومسكي بذلك. ويقوى هذا الطرح عندنا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التوجّهات اللّسانيّة التي تشكّلت ملامحها انطلاقا من انتقاد جوانب من التفكير التوليديّ؛ ونقصد تحديدا الأنحاء العرفانية (الإدراكية). فتلك فيما نظنّ تعدّ تطويرا لما لم يتبلور عند تشومسكي.

على هذا الأساس، لا يمكن الفصل بين المتصوّر الذّهني المجرّد وصوره المتحققة. فالمجرّد هو المكوّن التوليدي للمنجز. واللّغة مجال تتفاعل فيه الأبنية المجرّدة والأبنية المنجزة بمختلف أشكال تحقّقها في العالم الخارجي؛ وهذا ممّا يقوّي القدرة التفسيريّة للدراسات اللّغويّة. واللّغة تتنزّل في محيطها الطبيعي، ولا تنفصل عنه إلا في مستوى اختزال ذلك الواقع في وقائع شكليّة قصد دراستها دراسة تحليليّة تفسيريّة؛ أي من جهة تناول إبستمولوجيّة. ويتلازم بذلك الوجه الذهني المجرّد و الوجه النظامي للّغة، بوصف الأوّل مشتركا عامّا بين البشر، وباعتبار الثاني من خصائص كل لسان. ويمكن أن نسوق بعض الأمثلة التوضيحية لمزيد البيان: فالمقولات الدلالية من مجال المجرّدات الذهنية التي يفترض أن تشترك المجموعات البشرية في القول بها، كمقولة الطير التي تتحقق باللفظ في تسمية كل طائر في كل لسان. أما اختلاف المجموعات في إرجاع النعامة أو الخفاش إلى هذه المقولة، فهو من باب التنوع الثقافي ... والحركة mouvement مقولة نزعم أنها بشرية مجردة تتحقق بما يتصوره الفكر من أفعال تعبّر عنها اللغة بالتقدم والتأخر والصعود والنزول وما جرى مجرى ذلك. أما اعتبار استعمال الحافلة للتنقل حركة من قبيل الركوب عند العرب "ركب الحافلة"، أو الاستقلال"استقلّ الحافلة"، وحركة "أخذٍ" عند الناطقين بالفرنسية "prendre le bus"، وبالإنجليزية "to take the bus"، فإنه من وجوه الاختلاف الثقافي الراجع إلى اختلاف نظرة كل جماعة لغوية إلى تجربة مثل"ركوب الحافلة"؛ فجماعة ترى في هذه العملية ركوبا أوامتطاءً أو استقلالا، وترى فيها أخرى "أخْذاً". ونحسب أن مقولات النحو الأكثر تجريدا يفترض أن

تكون من المشترك العام بين أنحاء الألسنة الطبيعية باعتبارها من الموروث الجيني عند الإنسان، كما يرى البعض، أو مما جرّده الذهن البشري من تحققات الملكة الطبيعية المخصوص بها الإنسان، كما يرى البعض الآخر. فالحدث والحادث عند محمد صلاح الدين الشريف ٢٠٠٢، والاسمية عند عاشور ٢٠٠٤ وكليبر Kleiber G ١٩٩٤ ، والوصفية عند بن حمودة ٢٠٠٣، إنما تجري على هذا النحو؛ فهي مقولات دلالية تتحقق بصور تختلف من نحو إلى آخر بحسب ما وجّهها في تاريخ إنشاء كل نحو وتطور تفكير نحاته من مؤثرات؛ بل إن الواحدة منها قد تختلف صورها اللفظية في نحو اللسان الواحد بحسب خصائص كل لسان، كتحقق الإسناد في نظام العربية بصورتيه الأساسيتين الاسمية والفعلية.

يبدو أن منزلة الدلالة قد تطورت عند تشومسكي من منوال تركيبي محض إلى منوال تركيبي دلالي في بنيته العميقة فقط، ثم في منوال تركيبي دلالي في بنيتيه السطحية والعميقة؛ ومن نظرية يتحكم فيها التركيب بصفة مركزية إلى نظرية تقوى فيها السمات المعجمية التي في الفعل لتنازع التركيب في التحكم. لكن التزام تشومسكي بمبدإ استقلالية الدراسة اللغوية حال بينه وبين تنزيل الدلالة المنزلة القوية التي تستحقها باعتبار أن المعاني المعبر عنها بالألفاظ إنما هي ضروب من التشكيل لتصورات تحدث في الأذهان أولا، وهو أمر يحتاج إلى ما لم يسمح تشومسكي باعتماده؛ وهو أن تنفتح الدراسة اللسانية على علوم أخرى لتستمد منها بعض أدوات العمل. برغم ذلك نعتقد أن تشومسكي قد مهّد الطريق لهذا التمشي بما ذهب إليه من أن اللغة ملكة قابلة للدراسة العلمية باعتبارها عضوا ذهنيا؛ فما في هذا الرأي يعدّ بداية انفتاح على علم النفس خاصة.

اتساع فضاء الاشتغال على الدلالة عند العرفانيين(الإدراكيين)

أهم مقومات الدلالة في تفسير الظواهر اللسانية

نذهب إلى أنّ المذاهب اللّسانيّة السّابقة للتوجّه العرفاني قد تعذّر عليها فهم بعض الظواهر اللّغويّة وتفسيرها، وأنّ ذلك كان أحد الأسباب الرئيسيّة في تغيّر منزلة الدّلالة في الفكر اللّساني. فالمسألة لا تختزل في مجرّد ظهور تيار لساني جديد، التيّار العرفاني، يبحث عن مكانة في تاريخ الدراسات اللّغويّة، بقدر ما هي مسعى

حقيقيّ لفهم الظاهرة اللّغويّة والكشف عن أسرارها وفكّ ما أبهم على السابقين منها. وبحكم أنّ المكوّن الدلالي كان ذا حضور باهت في المقاربات اللّسانيّة السابقة للعرفانيّة، تغيّرت المقاربة وحظيت الدلالة بحضور لافت في الفكر اللّساني العرفاني المقصود منه تحسين كفاءة النظرية اللغوية في فهم اشتغال اللغة؛ ومن هذا المنطلق اتّسع فضاء الدلالة عند العرفانيين.

نعتبر أنّ المؤشر الأساسي الّذي دفع في اتّجاه تغيّر موقع الدلالة في علم اللّغة هو مناهضة مركزيّة التركيب/ الإعراب في عمليّة الإنتاج والتقبّل اللّغويّة. فمع التوجّه العرفاني أصبحت الدلالة بما هي عمليّة ذهنيّة أساس عمليّة الإنتاج والتقبّل في استعمال اللغة. يقول محمد صلاح الدين الشريف: «فإنّ الشرخ الّذي أحدثه التوليديّون الدلاليّون بانفصالهم عن النّظريّة المعياريّة ازداد اتّساعا بظهور نظريّات عرفانيّة أخرى لا تقوم على مفهوم مركزيّة التركيب الإعرابي في الرّبط بين اللّفظ والمعنى، بل تقوم على اعتبار الدّلالة، أو التصوّرات والعمليّات الذّهنيّة، أساس الأبنية اللّفظيّة سواء أكانت صوتيّة أو صرفيّة معجميّة أم كانت إعرابيّة أو تداوليّة»[١٧]. يظهر التطوّر الحاصل في مفهوم الدلالة عند العرفانيّين في جملة من العناصر الجديدة التي تتألّف منها الدلالة. وأبرز مقوّمات هذه العناصر هو مفهوم الصورة الذهنيّة التي هي أسّ الأبنية اللّفظيّة اللّغويّة بمختلف مستوياتها. وقد تأسّس مفهوم التصوّرات و العمليّات الذهنيّة عند العرفانيّين بسبب تغيّر موقع اهتمام دارس اللّغة من دراسة القواعد والقوانين النحويّة من اعتبار النحو أسّ علم اللّغة إلى البحث في قوانين اشتغال العمليّات الذهنيّة، وباعتبار ما فيها من اشتراك بين مختلف مجالات العرفان الإنساني. «ذلك أنّه ما دامت هذه العمليّات الذهنيّة عمليّات منتظمة لا تخصّ اللّغة وحدها فإنّ صيغ القواعد لم تعد لها أهميّة تذكر، ولذلك وقعت إزاحتها وحلّ محلّها التمييز بين مجموعة من العناصر والتمثّلات من ناحية، والآليات الذهنيّة العرفانيّة (الإدراكية) التي يستخدمها كلّ من المتكلّم والسّامع في معالجة تلك التمثّلات من ناحية ثانية»[١٨]. من هذا الموقع يبدو المكوّن الدلالي مكوّنا تكوينيّا لا يُبنى فقط من تفاعل مختلف الأبنية اللّغويّة فيما بينها، بل أيضا من معطيات قد تستمدّ من خارج اللّغة، أي من مجالات العرفان الإنساني المختلفة الّتي تسهم كلّها في بناء تصوّر الدلالة عند العرفانيّن.

إنّ المعنى، بوصفه الجانب المتحقّق من الدلالة، تجاوز عند العرفانيّين المعنى المعجمي والمعنى المتقوم بالسمات الدلالية المجرّدة باستقراء الاستعمال، ليصبح عملية فكرية تتشكل بمقتضاها صورة من الصور الذهنية. وتسهم في إنشاء هذه الصورة جوانب مختلفة من الوجود الإنساني منها الثّقافي ومنها التاريخي ومنها العلمي ... فإن لم يكن للإنسان هذا البعد التصوّري المختزل ذهنيّاً والقادر على إعادة إنتاج الواقع الخارجي إنشاء وتقبّلا؛ لم يتمكّن من التمييز بين أشياء الكون فكريا والتعبير عنها لغويّا. «ولن يتعلّم المرء مثلا التمييز بين الألوان إذا كان ذهنه لا يوفّر بعدا مفهوميّا يتمثّل بموجبه ذهنيّا التمييز بين الألوان. فوجود مثل هذه الحقول المفهوميّة، وليست الفروق الدقيقة بينها، هو الّذي ينبغي أن يكون محدّدا فطريّا بواسطة قواعد سلامة البنية التصوّريّة»[١٩]. وهذا يعني أنّ دلالة عبارة ما يتمّ ضبطها بوجهين اثنين من زاوية عرفانيّة: الوجه الأوّل هو المضمون الذهني المتصوّر، وهو مشترك بين البشر. والوجه الثاني هو قدرة ذاتية خاصّة بكلّ فرد على حدة، وتعبّر عن طريقته في اختيار ما يراه صالحا للتعبير عن ذلك المضمون الذهني. «أي أنّ معنى العبارة يشمل في الآن ذاته كلّ المعارف والمعلومات التي يستدعيها مضمونها، وكذلك الصّياغة الخاصّة الّتي يفرضها المتكلّم على ذلك المضمون. وهنا يتجلّى البعد الهامّ الّذي تكتسبه عمليّة الصّياغة والتنظيم، والّذي يتمثّل في القدرات الّتي بحوزة الإنسان والّتي يمكنه بفضلها إبراز جانب واحد من جوانب القاعدة الدّلاليّة أو وجه واحد يمثّل قيمة العبارة ومعناها»[٢٠]. إنّ مفهوم الصورةfigure كما تحدث في تخييل المتكلم أو الوجه profile هو من أهمّ الآليات المتحكّمة في مستوى التنظيم اللّغوي. فقد تشترك جملة من المعجّمات في نفس القاعدة الدلاليّة base/ basis. لكنّ كلّا منها له صورة خاصّة به هي وجه من وجوه تلك القاعدة. فمجموع العبارات التالية: خنصر، بنصر، سبّابة، إبهام- على سبيل المثال- تدلّ كلّها على قاعدة معنويّة واحدة هي "اليد"؛ لكنّ كلّ لفظ منها هو وجه معجمي دلالي خاص ومتميّز عن غيره من بقيّة وجوه القاعدة الدلاليّة "اليد". وبالتصوّر نفسه تتمايز المكوّنات التركيبيّة في بنية الجملة. "ويسمح كذلك مفهوم الوجه بالتمييز بين مكوّنات المركّبات النحويّة من حيث منزلة كلّ منها في العلاقة المؤسّسة للتركيب. فمن بين الذوات المشاركة في علاقة ما هناك طرفان بارزان أكثر من غيرهما. الأوّل هو الوحدة الأكثر بروزا، وهو وجه العلاقة la figure

de la relation، وكثيرا ما يقوم الفاعل بهذا الدور في الجملة الفعليّة والمبتدأ في الجملة الاسميّة"[٢١]؛ والثاني هو الأقل بروزا في البنية التركيبية الدلالية كالنعت بالنسبة إلى المنعوت والمضاف إليه بالنسبة إلى المضاف ... لكن ينبغي التنبيه إلى أنه ليس كل مضاف في تركيب الإضافة هو الأكثر بروزا في المطلق. فتركيب الإضافة في مثل قولنا: **جاء كلّ الطلاب** .

العنصر البارز فيه هو المضاف إليه لأن المضاف هنا - باعتباره مسوّرا - يتنزّل منزلة الصفة المؤكدة لتمام الجمع. وهكذا فإنّ مفهوم البروز saillance ليس أمرا موكولا للتركيب فقط، وإنما تتحكم في تحديده البنية التركيبية الدلالية المستعملة للتعبير عن مقصد المتكلم. فالأبنية التركيبيّة مرتبطة بقدرة المتكلّم على اختيار شكل عباري يضمن تحقّق المضامين الدلاليّة المقصودة. لذلك تبدو الدلالة العرفانيّة (الإدراكية) قدرة ذهنيّة أو عمليّات تصوّريّة ذهنيّة كامنة في الأذهان تتحقّق في الأنظمة اللّغويّة. ولكنّ المتحكّم في ضبط معالمها ليس بالضّرورة لغويّا فحسب، وإنّما هو مزيج من المعارف الإنسانيّة التي يستقي منها المتكلّم المعنى الدلالي لعبارة ما. وتخضع عمليّة التقبّل أيضا إلى هذه التمثّلات الذهنيّة التي تترجم تمثّل الفرد المتلقي للمقصد المتضمن في العبارة الموجهة إليه ليتفاعل معها: "لفهم الأفكار المعبّر عنها في الجملة، نحن في حاجة لمعرفة الرسم التمثيلي للبناء. وهذا يستلزم على سبيل المثال أنّ المترجم لا يترجم الجملة كما تظهر شكليّا، لكن باعتماد محتواها التصوّري بكلّ تأكيد"[٢٢]. فالصورة الدلاليّة الموجودة في الأذهان اختزال لتفاعلات متعدّدة الأبعاد مرجعيتها مجالات معرفيّة مختلفة؛ وهي متولدة أيضا من مختلف المستويات اللّغويّة، لذلك هي صورة تكوينيّة بالأساس: «إنّ مختلف العناصر المكوّنة للملفوظ (الوحدات النحويّة والمعجميّة والأبنية التركيبيّة) تشارك بإسهاماتها في المعنى الشامل المتحصّل عليه، بدمج التمثيلات الخطاطيّة الملابسة لكلّ منها؛ هذا التوحيد يمكن أن يكون وفيّا تماما ومساهمة كلّ عنصر يمكن التعرّف عليها بسهولة في صلب التمثيل الإجمالي» [٢٣].

من خلال مفهوم التمثيل أو الصورة الذي اعتمده العرفانيّون كمقوّم أساسي لعلم الدلالة، نتبيّن أهميّة الإضافة التي طوّر بها هذا الاتجاه الدراسات اللّغويّة الحديثة. يظهر ذلك في تمييز العرفانيّين بين مفهوم الدلالة والمعنى من ناحية والمعنى من

ناحية ثانية. فهذا الأخير إنما هو الجزء المتحقّق الذي يمثل أحد الامتدادات الممكنة للدلالة أيّا كانت مستوياته المنجزة. و تتّخذ الدلالة معاني عبارية ذات أشكال تركيبيّة أو معجميّة ... ذات صلات بمعارف متعددة الأبعاد: نفسيّة أو اجتماعية ثقافية أو تاريخيّة، وهذه كلّها جوانب تسهم في إنشاء المعنى اللّساني وحسن تقبّله.

بذلك يمكن أن نقول إن الدلالة قد تخلّصت عند العرفانية (الإدراكية) من التصور الضيق الاختزالي الذي يحصرها في ما هو لغوي محض لتصبح مجالا ينتشر في الفضائين المجرد والمتحقق من اللغة، غير مقتصرة على مضامين الوحدات اللغوية في نظاميتها وإنما موسَّعة إلى المجالات غير اللغوية التي تتفاعل معها إنتاجا وتقبلا.

التركيب صنف من الوحدات الرمزية الرابطة بين قطبي الدلالة والصوت

يصعب تحديد مفهوم التركيب عند العرفانيّين لأنّنا لا نكاد نجد تعريفا واضحا لهذا المفهوم بالماهية. لكن يمكننا أن ننزّل المسألة في إطارها العام ونتتبّع دقائقها المفهوميّة إذا حاولنا فهم تصوّر العرفانيين للتركيب في إطار تصوّرهم للنّحو عامّة، ومن خلال أمثلة مما تناولوه من المسائل التي لها صلة بالتركيب، وإن كان يصعب أن تعدّ من قبيل المتمحّض للتركيب. يرجع ذلك إلى أنّ العرفانيين أقاموا تصورهم للنحو على مخالفة ما قدّمه تشومسكي في تصوّره التوليدي المرتبط خاصّة في مراحله الأولى بالتصوّر الفيزيائي الرياضي الّذي وصفه محمد صلاح الدين الشريف بالقريب من»مفهوم الذكاء الاصطناعي«[٢٤]. وعلى خلاف ذلك ارتبطت دلالة النحو في الاتّجاه العرفاني بما سمّي بالعمليّات الذهنيّة التصوّريّة. "كلّ الأصناف اللّسانيّة المكونة (بما في ذلك النحويّة) إنما هي عمليّات معالجة للتمثيلات"[٢٥]. ويبدو لنا أنّ تصوّر العرفانيين للنحو مرتبط هو الآخر بتصوّرهم لعلم اللّغة عامّة. فقد ارتبط هذا العلم عندهم بنظم عرفانيّة عامّة: "الأنحاء العرفانيّة تمدّنا بأسس جديدة لإنشاء منوال لمعالجة اللّغة يرتكز على آليات ديناميكيّة لأشكال التمثيلات. وهذه يمكن لها، ولو في جزء منها، أن ترتبط بآليات عرفانيّة أوسع منها"[٢٦]. نرجح بناء على ذلك أنه لم ينظر إلى التركيب عند العرفانييّن بمعزل عن الدلالة من ناحية والمعنى من ناحية أخرى. ذلك أن مهمة اللسانيات عند العرفانيين تتمثل في شكلنة (شكلية) التصورات الذهنية

المولدة لمختلف الصور اللفظية المعبرة عن تجارب المتكلم في إدراكه للكون، وما التركيب في نهاية الأمر إلا إمكان من إمكانات التعبير التي توفرها اللغة للإنسان في هذا المجال. فالنشاط اللغوي من وجهة نظر عرفانية «يُنظر إليه على أنه نشاط خلاّق وديناميكي، بمقتضاه تُبنى التصوّرات؛ وتكون قيمة الوحدات اللسانية فيه موضع إعادة بناء وتعديل دائمين»(٢٧). لذلك ناهض العرفانيّون مركزيّة التركيب واعتباره متحكما في المعنى. فكأنّ موضوع الدراسة في اللسانيات العرفانية (الإدراكية)لم يعد النظر في الأشكال اللغوية، وما يميز بعضها عن بعض؛ فتلك أشكال متغيرة من متكلم منتج متلقّ إلى آخر، وحتى عند المنتج المتلقي الواحد. وإنما توجه العرفانيون إلى معالجة الأشكال الدلالية القابلة للتجريد في أصناف من التصورات الذهنية التي قد تحقق البعد الكلي في الدراسة اللغوية، باعتبار الذهن عضوا يشترك البشر في التمتع بخصائصه. فإذا كان التركيب نظرا في العلاقات بين الكلم في الكلام أصبح النظر فيه ثانويا، محدودا بالقدر الذي يمكن للبنية التركيبية أن تكون قرينة على جانب من جوانب الصورة الذهنية، أو أداة لمراقبة فرضية من الفرضيات المتصلة بالتصورات.

تمكّن القيمة المركزية للدلالة عند العرفانيين من «النّظر للنّحو لا باعتباره مجموعة من الآليات التي تسمح بإنتاج تراكيب سليمة des structures grammaticales ، وإنّما على أنّه قائمة من الأبنية الاصطلاحيّة التي تسمح بتصنيف المعاني والدّلالات، وبذلك سيصبح النّحو مجرّد دراسة للعلاقات التي تربط بين متتاليات صوتيّة ودلالات"(٢٨). وهكذا يفقد التركيب منزلة المكوّن التوليديّ المركزيّ في الجهاز الواصف للّغة، بحكم أنّ اللّغة «عند العرفانيّين، وعند رونالد لانقاكير ((R. Langacker بصفة خاصّة، مسترسل ((continuum من الأبنية الرّمزيّة. وكلّ الوحدات اللّغويّة، ما كان منها معجميّا أو صرفيّا أو تركيبيّا، وحدات رمزيّة تربط بين قطب دلالي وقطب فونولوجي، ولا يمكن الفصل بين مختلف مستوياتها"(٢٩). وبهذا التوجّه أصبحت التركيبية عبارة عن الاشتغال بظواهر لا تنفصل عن بقيّة الظواهر اللّغويّة الأخرى لأنّها تسهم مجتمعة في بناء المعنى وتشكّله. ويحضرنا للتعبير عن هذا الدور مفهوم الاسترسال في تفاعل المقولات اللّغويّة فيما بينها، وذلك على نحو ما نراه في استرسال الألوان وتفاعلها في رسم «قوس قزح». فنتبيّن معنى الاسترسال في التركيب من خلال علاقة

مقولة الاسم بمقولة الفعل. يُمثَّل لذلك بـمنوال «لعبة الكريات الخشبيّة» الّذي اعتمده لانقاكير. تأسّس هذا المنوال على افتراض أن الإنسان يقسّم المدركات في الكون قسمين اثنين: الأشياء والذوات. وتتميّز هذه المكوّنات بالحركة داخل الفضاء والتفاعل فيما بينها بالتأثير والتّأثّر. وتترجم عمليّة التفاعل بالتأثير والتأثّر بين الأشياء والذوات عن شحن الأشياء والذوات التي لها طاقة ذاتية للأشياء والذوات التي هي ساكنة ولا طاقة لها. ومن خلال هذه العمليّة يصبح الساكن متحرّكا ويسهم في إحداث تفاعلات جديدة. «فالذوات الماديّة المتفاصلة تمثّل نموذج مقولة الاسم، والتفاعل بينها يمثّل نموذج مقولة الفعل. ووجود هاتين المقولتين في أغلب لغات العالم والمنزلة الّتي تحتلاّنها في البنية النّحويّة يتناسبان مع اعتبار منوال لعبة الكريات الخشبيّة نموذجا مثاليّا يقوم عليه الفكر الإنساني»[٣٠]. من هنا يبدو دور الوحدات اللّغويّة في البنية التركيبيّة خاضعا لطاقة الشحن التي تتّسم بها بعض الوحدات في البنية. وهي التي تحدث شبكة من العلاقات المحكومة بفعلي التأثير والتأثّر: «في هذه الشبكات الأحداثية يجد المشاركون في الأحداث أنفسهم مضطلعين بدور دلاليّ خاصّ. ويتحدد هذا الدور بدفق الطاقة الذي ينتقل مـن مشارك إلى آخر»[٣١].

تنازع الدلالة والتركيب الأسبقية في النظرية اللسانية وعلاقة ذلك بالإنتاج والتأويل.

يبدو أنّ الاختلاف في تحديد ماهيّة اللّغة هو أصل التنازع بين الدلالة والتركيب في الأسبقيّة في النّظريّة اللّسانيّة. فكلّ من اعتبر اللغة نظاما شكليّا خالصا اعتنى بصفة خاصة بتفسير كيفيّة انتظام الوحدات اللّغويّة في التركيب، و الرجوع بطبيعة العلاقات الرابطة بينها إلى أصل تركيبيّ مجرّد من كلّ ملابسات الإنتاج والتقبل، لأنّ تلك الملابسات تمثل الجانب المستعصي على الحصر في الدراسة العلميّة الدقيقة. وقد بينّا حدود النتائج المتوصّل إليها في دراسة الظواهر اللّغويّة لأصحاب هذا التوجّه؛ وذكرنا من بينهم تشومسكي على وجه الخصوص. وكان ذلك من الأسباب المفسرة لظهور اتجاهات لسانيّة جديدة منها الدلالة التوليديّة. ولعلّ أبرز هذه الاتجاهات من جهة القطيعة مع الموروث اللّساني في تفسير نظام اشتغال اللّغة هو التفكير العرفاني

بمختلف فروعه. ويمكن أن نعتبر أن من يمكن إرجاعه إلى العرفانية (الإدراكية) من اللسانيين[٣٢] قد تقرر عنده تصوّرٌ للّغة يختلف عمّا استقر في اللسانيّات البنيوية خاصة. فقد أخرج العرفانيون الدراسة اللغوية من مجال العلامة اللّغويّة دراسة شكليّة مجرّدة إلى دراسة العمليّات الذهنيّة السابقة للإنجاز بما هي تمثيلات ذهنيّة خالصة مجالها فكر الإنسان، تتحكم في الأبنية اللّغويّة المنجزة على درجات متعددة من التحقق وصولا إلى التحقق الصوتي. وهذا الاختلاف في تصوّر حقيقة اللغة هو الذي يفسر في اعتقادنا تنازع التركيب والدلالة تفسير اشتغال الظّواهر اللّغويّة، وتـأثير ذلك في عمليّة الإنتاج والتّقبّل اللّغويّة.

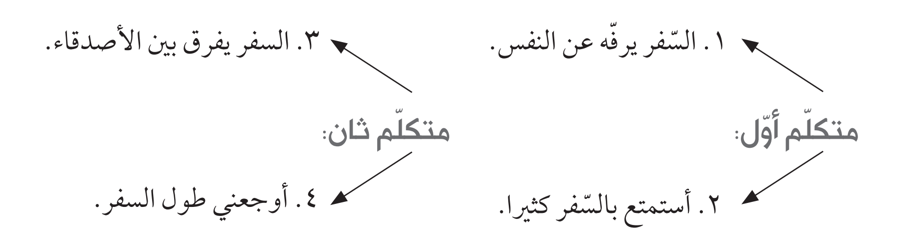
يذهب تشومسكي في تفسير عمليّة الإنتاج والتقبّل اللّغوي مذهبا إبستيمولوجيّا يفصل بمقتضاه بين المستويات اللّغويّة فصلا منهجيّا ويتميّز المستوى التركيبي فيه بأهميّة خاصة بوصفه المولّد للأبنية اللّغويّة. فقدرة الفرد على الإنتاج والفهم رهينة قدرته اللّسانيّة؛ وهي في نظر تشومسكي تختزل في مفهوم النحو التوليدي: "القدرة اللّسانيّة تتميّز، عند تشومسكي، بوصفها "نحوا توليديّا" أي نظاما من القواعد التوليفية التي تسمح بتوليد مجموعة غير محدّدة من الجمل الممكنة انطلاقا من عدد محدود من الألفاظ"[٣٣]. فالنحو في تصور تشومسكي ذو منحى شكلي صرف يقوم على مجموعة من العمليّات الحسابيّة التي يولّدها المكوّن التركيبي انطلاقا ممّا سمّي بالقدرة اللّسانيّة. ومن أهمّ مقوّمات هذه القدرة اعتبار السّياق الخاص بكلّ ملفوظ. ذلك أن لاستعمالات الكلمة أو العبارة أو الجملة معاني تختلف باختلاف سياقاتها"[٣٤]. ومن هذا المنطلق يترك للسياق دور تحديد المعاني التركيبيّة التي يعبر عنها الاستعمال، كما لو كانت مما لا يحكمه شيء غير الاستعمال نفسه: «وفقا لفرضية الاستقلال السياقي، لا حاجة إلى تعقيد الوصف الدلالي بما أنّ السّياق هو الذي يحدّد قيمة الوحدات اللّسانيّة» [٣٥]. و المعنى السياقي بما سبق وصفه مكوّن ضعيف الصلة بمستوى النظام اللّغوي، باعتباره مجال تحقّق لا يرتبط ارتباطا مباشرا بالأبنية التركيبيّة. أمّا الأبنية التركيبية فهي غير واضحة الصلة بالتصورات الذهنيّة عند تشومسكي. ذلك أن هذه الأخيرة لا تدركها الدراسة اللسانية بسبب ما في طبيعة الجانب الذهني من إيغال في التجريد يمتنع عن أداة الدراسة. ويمكن أن نسوق مثالا توضيحيا يعتمد السمات الدلالية:

١ . +حيّ + طائر+ مؤنّث. ٢ . +حيّ + طائر. ٣ . +حيّ + مؤنّث.

يصدق المفهوم الأول على الطيور من جنس الإناث. أمّا الثاني فيصدق على مختلف أنواع الطيور إناثا وذكورا. ويصدق الثالث على كلّ الأحياء من الإناث. ويمكن أن نجرد أكثر في السمات الواصفة فيتسع مجال الماصدق بازدياد عدد من يشملهم المفهوم. بهذا يكون المتصوّر الذي يتقوم بالسمات المجرّدة متحكما في المتحققات التي يصدق عليها من حيث عددها. وعدد المتحققات يزيد بحسب ما ينقص عدد السمات التي يتضمنها المتصور. لكن المتحققات تظل أنواعا لا أعيانا. فإذا كانت الحمامة الأنثى من ماصدق المفاهيم الثلاثة المذكورة أعلاه، فإن المقصود بذلك كل حمامة أنثى بصرف النظر عن وجود حمامة بعينها في مكان وزمان محددين. فالمتصور المجرد القائم على السمات إذن يتحكم في النوع espèce/ type لا في أعيان النوع. وعلى هذا النحو لا يتحكم المتصور، المجرّد بالسمات، في وجوه الاستعمال في اللغة وجها وجها سواء تعلّق الأمر بالمعجم أوبالتركيب.

خالفت العرفانية (الإدراكية) السابقين لها – ومن بينهم تشومسكي – في إنشائها مفهوما لـ"التصورات الذهنية" لا يقوم على السمات الدلالية، وإنما على العمليات الذهنية المنشئة لما يقوم به الفكر من أنشطة تحقيقية تفضي إلى ظهور الدلالة بالمعنى. ومن هنا حاول العرفانيون أن يتخلّصوا من قيود المجرد من نظام اللغة، لينطلقوا من المفترض قيامه دلاليا في الذهن. وبذلك أصبحت العمليات الذهنية باعتبارها عمليات دلالية بالأساس مقدّمة عندهم على الأبنية التركيبية في إنشاء الكلام وتقبله. فلم تعد الأبنية التركيبيّة هي المتحكّمة في الإنجاز اللّغوي. والمعنى لم يعد يستقى من المعنى المعجمي للعبارة ونظام العلاقات الرابطة بينها وبين غيرها في الأبنية التركيبيّة، وإنّما أُوكل أمر كل هذا إلى العمليّات الذهنيّة التي يراها العرفانيّون سابقة للأبنية التركيبيّة. فتخلّى العرفانيّون "عن الفكرة التي مفادها أنّ المعنى يتمثّل في العلاقات الكائنة بين العبارات اللّغويّة والعالم الخارجي، وستحظى بالاهتمام الطريقة التي يلجأ إليها المتكلّم والمخاطب لتشكيل المعنى أو إعادة تشكيله"[٣٦]. وبهذا تخلّص العرفانيّيون من الفصل بين اللّغة والقدرات العرفانيّة (الإدراكية) الأخرى، وناهضوا استقلال التركيب عن بقيّة المستويات اللّغويّة ووضعوا حدّا لفكرة مركزيّته في الدراسة اللّغويّة. وأصبح التشكّل الدلالي المتجسّد في العمليّات الذهنيّة عندهم هو النّاظم للأبنية التركيبيّة: «فكلّ بنية لغويّة تعكس تنظيما ذهنيّا معيّنا للمضمون»[٣٧].

بهذا نفسّر اختلاف الأفراد في التعبير عن الحدث الواحد أو حتّى اختلاف ضروب العبارة التي يصوغها المتكلّم الواحد تعبيرا عن معاني متقاربة يحكمها مضمون دلالي واحد. وفي هذا يكمن جانب من جدّة المقاربة العرفانية (الإدراكية)؛ فهي مقاربة تحاول الظفر بما يؤسس لتفسير وجوه الاستعمال العيني المتحقق باعتماد ما هو أكثر تجريدا من التركيب، وهو التصور الذهني. ولعلنا نزيد الأمر توضيحا بأمثلة تعبّر عن وجوه لتصوير حدث السفر:



تظهر من الأمثلة المستعملة للتعبير عن صورة السفر في ذهن المتكلمَين اختلافات بين المتكلمين الأول والثاني وعند كل منهما. ونفسّر ذلك من جهة اللسانيّات العرفانيّة (الإدراكية) بأنّ الخلاف القائم بين المتكلّمين هو خلاف يفهم في ضوء قراءة دالّة على نفسيّة كلّ منهما في وصف السّفر. فالمتكلّم الأوّل شخص محبّ للسّفر. ومن هذه الزاوية العاطفيّة النفسيّة اختار بنيته التركيبيّة الدالّة على المقصد الذي أراده لتحديد رؤيته لحدث السفر. أمّا المتكلّم الثاني فقد اختار زاوية أخرى لوصف حدث السفر، لها صلة بمزاجه النفسي الّذي يبدو مرتبطا بسفر صديق. ومن ثمّ وصف السفر من جانبه القسوة والوقع المضني. لكنّ الاختلاف يظهر بصورة أكبر عندما نقارن بين موقعي المتكلم في كل مشهد. فالمتكلم يضع نفسه في خلفية المشهدين ١ و ٣ ويحمّل العبارة المستعملة صورة تكشف عن موقفه من السفر باعتباره مصدر ترفيه في ١ وسبب فراق في ٣. ثم يتغير الموقع في المشهدين ٢ و٤ فيصبح المتكلم بارزا /saillant profiled ليعبر عمّا يحدثه السفر في نفسه من متعة في ٢ ومن وجع في٤ . ولقد اختار كلّ منهما في المرّة الأولى جملة اسميّة، وفي المرّة الثانية جملة فعليّة. وكان يمكن أن يختارا أنماطا أخرى من الجمل ووحدات أخرى بها يعجّمان أصنافا

أخرى لا تحدّ من الأحاسيس والأحكام وتصوير ذلك في مشاهد تعبّر عن الاختيار الذي تمليه ملابسات الإنجاز الكلامي. هكذا يقوم التوجّه العرفاني في معالجة الظواهر اللغوية على افتراض وجود تصورات ذهنيّة دلاليّة تحكم المنجزات اللّغوية على مراحل، لا يتدخّل في إنشائها ما هو لغويّ فحسب، بل تستمد العناصر المعنوية من مختلف مجالات العرفان الإنساني الأخرى، ومنها كما هو واضح في الأمثلة السابقة المخزون العرفاني النفسي لكل متكلّم. فالتّجارب المختلفة بين المنشئين فيما يتعلّق بمجال السّفر ترجمت عنها الأنظمة التركيبيّة المختلفة التي شكلت المقاصد في مشاهد مختلفة. ذلك أنّ حاجة الفرد ومقصده من التعبير وما يعرفه من خبرات وتجارب وعلاقته بالمتلقي ... كل ذلك يتحكّم في ما يختاره من أبنية لغويّة تركيبيّة. والمتلقي محتاج إلى كل ذلك ليعيد تشكيل المشاهد. بهذا التصوّر يصبح التركيب عند العرفانيّين إحدى الأدوات الخادمة للدلالة والممكّنة من إظهار ما يميز مشهدا عن مشهد غيره من المعاني التي تُبرز أو تُخفى: «ما دمنا نعرّف الدلالة بأنّها دراسة للمعنى من خلال العبارات الاصطلاحيّة الّتي تواضع عليها متكلّمو لغة طبيعيّة ما، فإنّ علم التركيب لا يمكن تصوّره إلاّ باعتباره جزءا من علم الدلالة. ونحو «لانقاكير» العرفاني [...] عُني أساسا بمعاني الأبنية اللّغويّة، الّتي تختلف عن المعاني المعجميّة دون أن تكون منفصلة عنها»[٣٨].

يبدو لنا أن علاقة التركيب بالدلالة في التصور العرفاني هي علاقة سابق في النظرية بلاحق. فالدلالة بما هي تصورات ذهنية خالصة تحدّد الأبنية التركيبية المتوسل بها لبناء المشهد الحامل لمقصد المتكلم. لكن بناء المشهد تتدخل فيه – فضلا عن المعارف اللغوية – معارف أخرى تختلف وجودا وعدما ونسبة وعددا من متكلم إلى آخر وعند المتكلم الواحد في الملابسات الزمانية والمكانية والنفسية المختلفة. وهي معارف وتجارب لا يوظفها الإنسان في تعبيره عن المقاصد باللغة، وإنما يوظفها كذلك في كل الأنشطة التي ينجزها: «باعتبار أنّ البناء والتنظيم في اللّغة ليسا إلاّ تطبيقا لقدرات وعمليّات ذهنيّة أعمّ يستعملها الإنسان في مختلف الأنشطة التي يقوم بها، وما اللّغة إلاّ نشاط من تلك الأنشطة»[٣٩]. وهذا مما تتأكد به القناعة بعدم فصل اللّغة عن بقيّة مجالات العرفان الإنساني الأخرى.

رأينا أن الأشكال العبارية المحققة للدلالة الواحدة تختلف محكومة بالأدوار التي يمكن لكل عنصر من عناصر المشهد المطلوب بناؤه أن يؤديها. ورأينا كذلك أن المقولات التركيبية لا ينفصل بعضها عن البعض باعتبار أن الدلالة الذهنية تسيرها وتحتاج إلى تنوّعها حتى توجَد ألوان المعاني في اختلاف صور الألفاظ صرفا وتركيبا ومعجما. وقد بدا لنا أن في التراث النحوي مسائل عولجت - حدسا - من زاوية النظر هذه. ونحن إذ نسوق أمثلة منها لا نقصد أن النحاة العرب كانوا سباقين إلى العرفانية (الإدراكية)، وإنما نريد أن نستدل على أن مسائل التركيب/ الإعراب لا تدرس معزولة عن الدلالة والمعاني، وأن أسبقية الدلالة وتحكمها في التركيب/ الإعراب مبدأ نظري نجد على القول به أدلّة في التراث النحوي؛ وإن كانت هذه الأدلة لا ترتقي إلى درجة النظامية. نقصد بذلك أنه وجهة نظر وُظّفت في مسائل دون مسائل، لذلك نصفه بالمبدإ النظري، مع الاحتراز الذي يبرره أنه لم يكن صريحا في صياغته عند النحاة وإنما نحن الذين نستنتجه من تمشّيهم.

قسّم التراث النحّوي العربي مبحث الكلم قسمة ثلاثيّة: اسم وفعل وحرف، «فالكَلِم: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسمُ: رجلٌ، وفرسٌ، وحائط. وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء [...] وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعلٍ فنحو: ثُمَّ، وسَوْف، وواو القسم ولام الإضافة، ونحوها»[٤٠]. ومن مزايا هذا التقسيم أنه بسيط وواضح؛ لكنه قد لا يفي بالحاجة في تفسير كل أصناف الوحدات المستعملة في الكلام. لذلك حاول النحاة أن يجدوا حلولا لا تنقض هذا التقسيم النظري أو تهدم أسسه، لكنّها تسمح بمعالجة الوحدات التي تجتمع فيها خصائص أكثر من قسم من الأقسام الثلاثة؛ مثل المشتقّات الاسميّة المتّصلة بالفعل، فهي أسماء من جهة اللّفظ وأفعال من جهة المعنى؛ أو الوحدات الاسميّة المتّصلة بالحروف من جهة اللفظ فبنيت لمشابهتها الحرف؛ أو تصرّف بعض الحروف تصرّف الأفعال. وسنفصّل القول فيها تباعا حتّى نتبيّن السبب في حمل وحدة لغويّة على أخرى، وحتّى نتبيّن توظيف النحاة للدلالة في تفسير هذا التقاطع.

تتقاطع خصائص الاسمية والفعلية - عند النحاة العرب- في مستويات مختلفة. وقد اعتبروا اجتماع السّمات الاسميّة والسمات الفعليّة في الوحدة الواحدة ضربا من

ضروب المشابهة. فاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وما جرى مجراها أسماء في ألفاظها المتحققة باعتبار ما تلحقها من علامات تصريفية تركيبية، لكنها قد تعمل عمل الفعل بما فيها من قدرة على اختزال علاقة تركيبية إسنادية متضمّنة لعمل فعل في فاعل على الأقل[٤١].

١ - جاء مناشدُ الرئيسِ.

٢ - هذا مناشدٌ الرّئيسَ.

فاسم الفاعل في المثال الأوّل لم يعمل عمل الفعل لأنّه لم يقم مقامه لا تركيبيّا فحسب بل دلاليّا أيضا. فالمتكلم قصد أنّ المناشدة تمّت في زمن قبل زمن التكلم والدلالة الحدثية ضعيفة أو لا تكاد توجد، في حين أنّه في المثال الثاني قد عمل عمَل الفعل ونصب المفعول، باعتبار أن المتكلّم يعني أنّ المناشدة تقع في الحال أو الاستقبال؛ وهو ما يقوي جانب الحدثيّة الفعلية فيه. وهذا يفيد أنّ عمل اسم الفاعل يقوى متى قويت فيه الدلالة الحدثية فيحمل معنى الفعل؛ وإذا ما ضعف ذلك المعنى ودلّ على الماضي تمحّض إلى الاسمية فلم يعمل. ويمكن بناء على ذلك أن نفهم أنّ التصرف التركيبي لهذا الصنف من الوحدات تحكمه المقاصد الدلاليّة. وهكذا يتحكم ما يختاره المتكلّم من دلالة في تحديد الصورة التركيبية المعبّرة عن المعنى الذي يطلب أن يتواصل به مع المتلقي. ذلك أنّ «المتكلّم قادر على تصور نفس المضمون بطرق مختلفة. ولعلّ أهمّ ما يميّز هذه القدرة يتمثل في تمييز المتكلم بين الوجه figure/ profile والقاعدة أو الخلفية. فقاعدة المعنى هي مجموعة الأبنية والمجالات العرفانية (الإدراكية) التي تخصصه أما الجانب الذي يقع إبرازه فهو بنية صغيرة من أبنية تلك القاعدة أو الخلفية التي تحيل عليها تلك العبارة وتشير إليها"[٤٢]. فالمناشدة قاعدة معنوية يختار منها المتكلم الوجه الذي يناسب المعنى الموافق لمقصده، وبذلك تتحدّد البنية التركيبية الموافقة للمقصد. والمتلقي يعتمد الضوابط نفسها لكنه ينطلق من البنية التركيبية ليصل إلى المعنى المقصود مميزا إياه من الإمكانات التي تسمح بها القاعدة الدلالية.

يتقاطع الحرف مع الفعل في اللّسان العربي مع ما سمّي في التراث النحوي بالحروف المشبّهة بالفعل، وهي النواسخ الحرفيّة «إنّ وأخواتها». «تشبه هذه الحروف الأفعال في تضمّن دلالتها وتأثيرها في الاسم نصبا ورفعا»[٤٣]. وهي لا تتصرّف

تصرّف الأفعال ولكنّها تحمل دلالة الحدث الفعلي من ذلك قولنا:

١ . إنّ الوطنَ حرٌّ.

٢ . ليت الشّباب يعود.

تشترك الحروف التي تصدّرت التركيبين مع الفعل في نقاط منها عملها الرفع والنصب في الأسماء. فقد تطلّبت، مثل الفعل، اسما منصوبا وآخر مرفوعا؛ ولكنّ المنصوب واقع مباشرة بعد الحرف ومتقدّم على المرفوع؛ في حين أنّ الفعل يتّصل به مرفوع باعتباره من تمامه، ويكون منصوبه ثانيا فضلة. برغم هذا الفرق، شبّه النحاة منصوب إنّ وما جرى مجراها بالمفعول المتقدّم على فاعله معتبرين الحرف العامل قاصرا عن التصرّف في معمولَيه تصرف الفعل فيها. وممّا برّر به النحاة الاشتراك بين الأفعال وهذه الحروف المختلفة في صورتها اللفظية عنها أنها تحمل دلالة أفعال معينة: فحرف «إنّ» دالّ على التوكيد، و»ليت» دال على التمني .... ويبدو لنا أن هذه الحجة لها ما يثبت سلامتها. فـ»إنّ» وما جرى مجراها من حروف المعاني؛ والسياق - لغويا كان أو مقاميا - هو الذي يحدد معنى كل منها. وقد ذكر النحاة أنّ الفرق بين الأمثلة التالية:

زيد مريض

إن زيدا مريض

إنّ زيدا لمريض

يتمثل في أن الأول مجرد إخبار بمرض زيد. أما الثاني فيستعمله من رأى على وجه المتقبل شيئا من علامات الشك في مضمون الخبر. ويُلتجأ إلى البنية الثالثة إذا تزايد ذلك الشك وقوي. فالأبنية التركيبية الثلاث تعبيرات عن وجوه ثلاثة من المعاني التي تحكمها قاعدة دلالية واحدة فقيرة «مرضُ زيدٍ»، باعتبارها أكثر تجريدا؛ لكنها قوية باعتبار ما تتميز به من طاقة على تسيير المنجز المتعدّد من التعبيرات. وينتج ثراء المعاني في ١ و ٢ و ٣ مقارنة بالقاعدة الدلالية ممّا يضيفه مجرّد الإخبار في ١، والتأكيد البسيط في ٢، والتأكيد القويّ في ٣. وإنما هي ثلاثة وجوه من المعاني تترجم مواقف المتكلّم من القاعدة الدلالية وهي وجوه تتكون في ذهن المتكلم بناء على تحليله القبلي لاعتقاد المتقبل في تلك القاعدة الدلالية، وبحسب نوع الاعتقاد يختار البنية التركيبية المؤدية للغرض المقصود من عملية التواصل.

يمكننا أن نعدّد الأمثلة الشاهدة على الاشتراك المقولي في أجناس مختلفة من الألفاظ التي يوهم ظاهرها المنطوق بخلاف ما تدلّ عليه. فالأسماء المبنية علل النحاة خروجها عن الأصل في الاسمية بشبهها بالحروف. وأسماء الأفعال تدل تسميتها على اشتراك المقولتين فيها؛ ومن الألفاظ ما يقع في الكلام مرة اسما ومرّة حرفا نحو «ما »؛ ومنها ما يكون مرة اسما ومرة أخرى حرفا نحو «مذ». ويبدو لنا أن هذا ومثله يحتاج إلى افتراض وجود مقولة أكثر تجريدا تشرّع للقول بالاشتراك على غرار ما اقترحه لانقاكير و شكلنه في منوال الكريات الخشبية boules de billard[٤٤]؛ وماهي إلا تمثيل للدلالة الذهنية لهذه المقولات.

نريد أن نؤكّد أن النحاة العرب كثيرا ما التجؤوا إلى اعتماد تبريرات تدلّ على أن هاجس الدلالة – باعتبارها ظاهرة متحكمة في الصور التركيبية – كان حاضرا بصفة ملحة أحيانا. لكنّ اعتمادهم مداخل لفظية في تبويب المادّة النحوية جعل هذا التوجه في التفكير مشتتا في كتبهم، فكأنه لا يجمع بينه جامع. فإذا افترضنا أنّ «التأكيد» مقولة مجرّدة قائمة في الذهن البشري يحتاج إليها الإنسان على اختلاف الألسنة البشرية، وجدنا النحاة العرب قد رصدوا أشكالا لغوية مختلفة تعبّر عن هذه المقولة في العربية نذكر منها:

- ما غلّقت الملكة الأبواب.
- ما الملكة بمغلّقة للأبواب.
- ما غلّقت الملكة نفسها الأبواب.
- ما غلّقت ما علّقت الملكة الأبواب.
- مـــــا غلّقت الملكة الأبواب. (بإطالة المدّ في حرف النفي عند النطق)
- ... .

فنظام العربية يمكّن المتكلم من أشكال تعبيرية مختلفة: الاشتقاق في ١، و زيادة الباء في ٢، ووظيفة التوكيد المعنوي فاللفظي في ٣ و ٤، والتنغيم intonation في ٥ ... ممّا يقوم شاهدا على أن الدلالة لا تتحكم في الأبنية التركيبية فحسب، وإنما تنتشر في الأبنية اللغوية المؤهلة لحمل المضمون الدلالي بما في ذلك البنية الفونولوجية مجسّدة في التنغيم، وإن كانت الوحدات الفونولوجية تصنّف ضمن الوحدات التمييزية[٤٥]. وقد تقرر عند العرفانيين أننا لا نقدر على تفسير اختيار المتكلم لبنية لغوية دون أخرى

إذا لم نعتمد مختلف معارف المتكلم، وعلاقته بالمتقبل، وتقييمه للعناصر المتدخلة في ملابسات الحدث... وهذا مما يقوم ذهن الإنسان بحسابه في كل عملية تواصل ليضمن وصول محتوى رسالته بأدنى درجات اللبس.

ليست مقولة التأكيد إلا مثالا بسيطا على إمكان الانطلاق في دراسة الظواهر اللغوية المتحققة مما يفترض أن يكون مسيّرا لها من الدلالات المجردة الجامعة. فالنفي والجعلية والوصفية والحدثية والاسمية والفعلية والحرفية و التسوير... تجري هذا المجرى في اعتقادنا، ويمكن أن تدرس انطلاقا من المعنى في اتجاه العبارة من أجل استكشاف معالم الدلالة المسيرة لأحكام اللفظ المتحقق. ونشير في هذا السياق إلى أن هذا التوجه في الدراسة نبّه إليه يسبرسن منذ بداية القرن العشرين[٤٦]؛ لكنّه لم يوفّق في تقديرنا آنذاك إلى ما وُفق فيه العرفانيون اليوم بسبب عدم توفّر الأدوات المعرفية التي توفّرت في الدرس اللساني في نهاية القرن العشرين.

الخاتمة

حاولنا أن نرصد بعض المناويل المجسدة لتوسع اعتماد اللسانيين على الدلالة، وتراجع دور التركيب في الجهاز الواصف المفسّر لاشتغال اللغة. وتبين لنا أن ذلك بدأ مع تشومسكي بعد منواله الأوّل؛ وتأكد في نظرية الإسقاط المعجمي. برغم ذلك ظلّ تصوّره لأهمية الدلالة مقيدا بالتزامه بمبدإ الاستقلالية في دراسة الظواهر اللغوية، وبمبدإ مركزية التركيب في جهاز اللغة. وبدا لنا أن النقلة الحقيقية في إعطاء الدلالة الأهمية الأوّليّة حدثت مع العرفانيين. ولم يكن ذلك ليتحقق لولا أمرين: الأول صعودهم في سلّم التجريد أكثر من سابقيهم، ونظرتهم إلى الدلالة نظرة تكوينية تجعلها قابلة للتمثيل في صور تنشأ في الذهن، وتوكل إليها مهمة التحكم في الأشكال اللغوية المتعددة التي تتحقق بها الدلالة الواحدة. أمّا الأمر الثاني، فهو توسيعهم الدراسات اللسانية لتعتمد- فضلا عن معارف المتكلم اللغوية- معارف أخرى يُحتاج إليها لتفسير المتعدد في المنجز بين الناطقين بلسان واحد، وعند الناطق الواحد باعتبار ملابسات الإنجاز.

لقد قويت النظرية اللسانية مع العرفانيين؛ وأصبحت لها كفاءة وصفية تفسيرية عالية بفضل تمكّنها من تجسيد الدلالة الذهنية في شكل تصورات وخطاطات

ومشاهد وغيرها مما استحدثته من مفاهيم، من ناحية أولى، وبفضل توصّلها إلى اعتماد آليات تقوى على تفسير الكلام المنجز باعتباره ظاهرة فردية، من ناحية ثانية. وبذلك توسّع موضوع البحث في اللسانيات بعد أن كان سجين نظام مغلق للسان قوامه مجموعة من القوانين.

ولعل النتيجة التي توصّل إليها الفكر العرفاني متمثلة في اعتبار الدلالة مقدمة على التركيب في دراسة الظواهر اللغوية تحتاج بعض التوقف والتفكر. ذلك أن الفصل بين المجالين له من الدواعي المنهجية ما لا يؤكده منطق حدوث الأشياء في الطبيعة. ذلك أن اللغة ظاهرة طبيعية تخضع لما تخضع له الظواهر التي من جنسها. فقد نقبل فرضية كون الدلالة -باعتبارها صورا ذهنية- سابقة لأشكال التركيب باعتباره أدوات تحقق. لكن السؤال الذي يلحّ علينا عندئذ هو: من أين تنشأ الأبنية التركيبية؟ هل تنشأ من عدم؟ الأفضل في ظنّنا أن نفترض أنّ لها مكانا ما في التصورات الذهنية على علاقة بشكل من الأشكال بالبنية الدلالية المجردة.

قائمة المصادر والمراجع :

العربيّة:

ابن السراج، أبو بكر محمد.(ت ٣١٦ ه). الأصول في النحو. مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت. ط١، ١٩٨٥.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (ت ٧٦١هـ) . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق. مازن المبارك / محمد علي حمد الله. دار الفكر . ط ٦ . دمشق ١٩٨٥.

بن حمّودة، رفيق. الوصفيّة: مفهومها ونظامها في النظريات اللّسانية. دار محمّد علي / كلية الآداب سوسة ٢٠٠٤.

بن غربيّة، عبد الجبّار. مدخل إلى النّحو العرفاني (نظريّة رونالد لانقاكير"Ronald Langacker"). كلّية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة. ط١. مسكيلياني للنّشر والتوزيع ٢٠١٠.

جاكندوف، راي. علم الدلالة والعرفانيّة .ترجمة عبد الرزاق بنور. دار سيناترا ٢٠١٠.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر عبد الرحمان بن محمّد (ت ٤٧١ هـ). الجمل في النّحو، دار الكتب العلميّة. ط ١. بيروت. لبنان ١٩٩٠.

سيبويه، أبو بشر عمرو (ت ١٨٠ هـ). الكتاب، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٨.

الشّريف، محمّد صلاح الدّين. الشرط والإنشاء النحوي للكون: بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدّلالات. منشورات كلية الآداب منّوبة ٢٠٠٢.

عاشور، المنصف. ظاهرة الاسم في التفكير النحوي العربي، بحث في مقولة الاسميّة بين التّمام والنقصان. منشورات كليّة الآداب منوبة. تونس ٢٠٠٤.

الأجنبية:

Chomsky, Noam. Le langage et la pensée. Traduit de l’anglais (Etats-Unis) par Louis-Jean Calvet et Claude Bourgeois. éd. Payot. Paris. 1970.

Delbecque, Nicole. Linguistique cognitive. comprendre comment fonctionne le langage. première édition. Duculot. 2002.

Gardner, Howard. The Mind›s New Science: A History of the Cognitive Revolution. Printed in The United States. 1981, 1985, 1987...

Jespersen, Otto. La philosophie de la grammaire. trad.de l’anglais par Anne-Marie Léonard. éditions Minuit. Paris 1971.

Kleiber, Georges. Nominales: essais de sémantique référentielle. éditions Armand Colin. Paris 1994.

Langacker, Ronald. W. Noms et verbes. Traduction de l’anglais par Claude Vandeloise, in: Communications 53. 1991.

Saussure, Ferdinand de. Cours de linguistique générale. Éd. Payot. Paris. 1972.

Stéphane, Robert. Modèles linguistiques de production. Michel Fayol. Traité des Sciences Cognitives. Volume “Production du langage “, Hermès, 2002.

Victorri, Bernard. Les grammaires cognitives, in C. Fuchs. La linguistique cognitive, éd Ophrys. 2004.

الهوامش (Endnotes)

١ – أتوجه بالشكر للأستاذ رفيق بن حمّودة / معهد اللغويات العربية بجامعة الملك سعود على قبوله مراجعة هذا البحث وإبداء بعض الملاحظات التي ساعدتنا على إنجازه.

٢ – Gardner. H. 1981. The mind’s new science.

٣ – Positivism / Positivisme.

٤ – نذكر من ذلك: رسالة ماجستير. القيروان ٢٠٠٧ «وسم الإعراب في نظامي العربيّة والفرنسيّة: دراسة تقابلية»؛ ورسالة الدكتوراه «الإعراب والتركيب :دراسة أنماطيّة في الحالات الإعرابيّة وصور تحقّقها في نظام العربيّة خاصّة»، بإشراف الأستاذ رفيق بن حمّودة. القيروان

١٢ / ١٠ / ٢٠١٤؛ وبحث «سلطة الإعراب ودوره في تشكّل الأبنية الصرفيّة وتحقّق الصور الصوتيّة.» مجلّة موارد، لسنة ٢٠١٤. وبحث»المنظومة الاصطلاحية للإعراب وتطوّر المصطلح في التراث النحوي العربي»،كلية الآداب بسوسة، ٢٠١٣.

٥ – بينا في دراسات سابقة أن موضوع التركيب syntaxe موافق تقريبا لموضوع الإعراب في النحو العربي.

٦ – نستعمل المصطلحين في المعنى اللغوي العام، لكننا سنميز بينهما لاحقا باعتبار أن الدلالة مجردة والمعنى متحقق.

٧ – المنوال التركيبي١٩٥٧، المنوال المشترك Standard ١٩٦٥، المنوال المشترك الموسّع Théorie standard étendue. ١٩٧٠.

8 - Stéphane Robert. 2002. p. 69. "Mais il accorde, en outre, un rôle primordial au composant syntaxique dans la production. En effet, ce sont les structures syntaxiques qui engendrent les énoncés: le choix des mots se fait à l'intérieur de la syntaxe qui est considérée comme le seul composant génératif."

٩ – التركيب وصف للعلاقات المتحكمة في/ القائمة بين الوحدات المعجمية في الكلام.

١٠ – الشريف محمد صلاح الدين.٢٠٠٢. ص١٣٨.

١١ – بن حمودة رفيق. ٢٠٠٤ . ص ١١٦

12 - Saussure. Ferdinand de. 1972. p. 371 .

١٣ – بن حمودة رفيق. ٢٠٠٤. ص ١٢٩.

١٤ – بن حمّودة رفيق.٢٠٠٤. ص١١٧

15 - Stéphane Robert.2002. p68 " Il a en outre défini cette compétence linguistique comme une faculté cognitive spécifique, autonome des autres capacités cognitives humaines, et le seul objet d'étude de la linguistique théorique."

16 - Chomsky N. 1970. p135 "Le langage n'a après tout pas d'existence hors de sa représentation mentale."

١٧ – . ضمن تقديمه لـ. بن غربيّة عبد الجبار. ٢٠١٠ . ص٩ .

١٨ – بن غربيّة عبد الجبار .٢٠١٠. ص ١٨.

١٩ – جاكندوف راي. ترجمة بنور.٢٠١٠ . ص٧٠.

٢٠ – بن غربيّة عبد الجبار.٢٠١٠ . ص٤٢.

٢١ – بن غربيّة عبد الجبار.٢٠١٠ . ص ٤٣.

22 - Delbecque Nicole. 2002. p. 104 “ Pour comprendre les pensées exprimées par la phrase, nous avons besoin d’en reconnaitre le schéma de construction. Cela implique par exemple que le traducteur ne «traduit » pas la phrase telle qu’elle apparait formellement, mais bien dans son contenu conceptuel.“

23 - Victorri Bernard. 2004, p.89 “les différents éléments constitutifs de l’énoncé (unités grammaticales et lexicales et constructions syntaxiques) apportent leur contribution au sens global, qui est obtenu en fusionnant les représentations schématiques associées à chacun d’eux. Cette unification peut être parfaitement fidèle, l’apport de chaque élément étant aisément reconnaissable au sein de la représentation globale”.

٢٤ – الشريف، م. ص. ضمن بن غربيّة ٢٠١٠. ص٩.

25 - Stéphane Robert. 2002. p. 73: “tous les composants linguistiques (y compris grammaticaux) constituent des opérations de traitement de représentations”.

26 - Stéphane Robert. 2002. p. 76-77: “ Les grammaires cognitives fournissent ainsi des bases nouvelles pour l’élaboration d’un modèle de traitement du langage fondé sur des mécanismes dynamiques de construction des représentations, qui peuvent, au moins en partie, être reliés à des mécanismes cognitifs plus généraux.

27 - Stéphane Robert. 2002. p73: “ l’activité de langage est conçue comme une activité, créatrice et dynamique, de construction de «conceptualisations », dans laquelle la valeur des unités linguistiques est l’objet d’une restructuration et d’un ajustement constant “.

٢٨ – بن غربيّة عبد الجبار .٢٠١٠. ص ١٨.

٢٩– بن غربيّة عبد الجبار .٢٠١٠. ص ١٨.

٣٠ – بن غربيّة عبد الجبار. ٢٠١٠ . ص٥٧ .

31 - Delbecque Nicole. 2002. p. 131: “Dans ces grilles événementielles, les participants se voient attribuer un rôle sémantique particulier. Celui-ci se définit par le flux d’énergie qui va d’un participant à l’autres».

٣٢ – نذكر منهم على سبيل المثال: ليونار تالمي L.Talmy وجورج لايكوف G.Lakoff وجيل فوكنيي G.Fauconnier وإيليانور روش E. Rosch وراي جاكندوف R. Jackendoff.

33 - Stéphane, Robert.2002. p 68: “La compétence linguistique se caractérise, selon Chomsky, comme une « grammaire générative », c’est-à dire un système de règles combinatoires qui permet de générer un ensemble infini de phrases possibles à partir d’un vocabulaire fini «.

34 - Moeschler, Jacques. 2009. p 41: “Les usages d’un mot ou d’une expression ou encore d’une phrase ont des sens différents dans des contextes différents”.

35 - Moeschler, Jacques. 2009. p. 41, “Selon la thèse de la dépendance contextuelle il n›y a pas lieu de complexifier la description sémantique puisque c›est le contexte qui détermine la valeur des expressions linguistiques “.

٣٦ – بن غربيّة عبد الجبار. ٢٠١٠ . ص٣٥ .

٣٧ – بن غربيّة عبد الجبار.٢٠١٠ . ص٣٧.

٣٨ – بن غربيّة عبد الجبار.٢٠١٠ . ص٣٧ .

٣٩ – بن غربيّة عبد الدجبار.٢٠١٠ . ص٣٧.

٤٠ – سيبويه.الكتاب.ج١ .ص١٢.

٤١ – ابن السرّاج. الأصول.ج١ . ص١٢٢.

٤٢ – بن غربيّة عبد الجبار.٢٠١٠ . ص٤٧.

٤٣ – عاشور. المنصف.٢٠٠٤ . ص٣٠٧.

44 - Langacker R. W. Noms et verbes. Traduction de Claude Vandeloise, in Communications 53. 1991.

٤٥ – نعتقد أن التنغيم يمكن أن يكون في العربية ظاهرة فونولوجية قد تحمل دلالة التأكيد عندما يمطط المتكلم إنجازه لمقطع محدد في كلمة معينة ليلفت انتباه المتلقي إلى الأهمية المعنوية للوحدة التي خرج بها عن النطق المعياري العادي. والتأكيد في حقيقته تثبيت لمعنى حاصل لا

إضافة لمعنى جديد مختلف.

٤٦ – يسبرسن Otto .Jespersen هو لساني وجامعي دنمركي (١٨٦٠–١٩٤٣)، ظهر كتابه The Philosophy of Grammar باللغة الإنجليزية سنة ١٩٢٤، وترجم بعد ذلك إلى الفرنسية: La philosophie de la grammaire. ١٩٧١. ص ٥٨.

البعد الثقافيّ في تعليم العربيّة لغةً ثانيةً

مِنْ وجهة نظر لسانيّة تداوليّة: نظريّة التأدّب أنموذجا

* أ.د. حاتم عبيد

ملخّص البحث:

يسعى هذا البحث إلى الإفادة من مكاسب النظريّات اللّسانيّة في تعليم اللّغات الأجنبيّة وتطوير مناهج تعليم العربيّة للناطقين بغيرها على وجه أخصّ. ويرى صاحب البحث أنّ الثقافة لا بدّ أن تكون حاضرة في البرامج المعدّة لهذا الغرض، لما بينها وبين اللّغة من تلازم. ويذهب إلى أنّ تدريس الثقافة لا ينفكّ عن تدريس اللّغات الأجنبيّة، وأنّ هناك منظورا لسانيّا مهمّا في تدريس الثقافة العربيّة والإسلاميّة غير المنظور السائد الذي يقوم على تزويد المتعلّم بمعلومات تاريخيّة وحضاريّة حول معتقدات العرب وعاداتهم، وأنّ أساس هذا المنظور اللّسانيّ أن نجعل تعلّم الثقافة في دروس تعليم العربيّة للناطقين بغيرها يتمّ من داخل اللّغة نفسها، ومن خلال تعليم صيغها وتعابيرها.

ويستند الباحث في التمكين لهذا المنظور الجديد إلى اللّسانيّات التداوليّة. ويكتفي من هذا التيّار بمبحث يعرف بنظريّة التأدّب. ويبرّر اختياره بما قدّمته التداوليّة من إضافة في دراسة اللّغة تتمثّل بالأساس في الكفّ عن اعتبار اللّغة مجموعة من القواعد الشكليّة ونحويّة، إذا امتلكها المتعلّم أمسى قادرا على استخدام اللّغة والتعبير بها عن مختلف أغراضه، وفي القول مقابل ذلك بوجود بعد ثقافيّ في استعمال اللّغة يؤثّر بوضوح في سير التواصل ونجاحه، وتكشف عنه مجموعة من المبادئ والقواعد العامّة والمجرّدة التي بدون مراعاتها واستحضارها يُخفق المتكلّم في

* جامعة الملك سعود

استعمال الأشكال اللّغويّة وفق مناويل منتظرة ومقبولة، ويقعد السامع عن الذهاب إلى ما وراء المعاني الحرفيّة وعن التقاط غرض المتكلّم وما يحتمله قوله من معان مقصودة وأعمال لغويّة مضمّنة.

ويُنهي الباحث دراسته بضرب مثال يوضّح من خلاله هذا المنظور اللّسانيّ في تدريس الثقافة، نعني بذلك التحيّةَ عملا لغويّا هيهات أن ينجح المتعلّم الأجنبيّ في استخدامه في سياقات مختلفة ومناسبات متعدّدة استخداما موفّقا، إذا اقتصر تدريس هذا العمل على مجرّد استعراض صيغ التحيّة في العربيّة، ولم يجعل تلك الصيغ بسبب من القيم والمعاني التي تختزنها والأبعاد الثقافيّة اللاّئطة بها والكامنة فيها والوظائف العلائقيّة التي تضطلع بها ند استخدامها.

الكلمات المفاتيح:

لغة - ثقافة - كفاءة ثقافيّة - كفاءة تداوليّة - لسانيّات تداوليّة - نظريّة التأدّب - أعمال لغويّة.

تمهيد:

نسعى في هذا البحث إلى بيان أهمّية البعد الثقافيّ في تعليم اللّغات الأجنبيّة عامّة، وفي تعليم العربيّة لغة ثانية لغير الناطقين بها على وجه أخصّ. ونصدر في ذلك عن رؤية مفادها الاعتقاد بأنّ تعلّم لغة ثانية لا ينفكّ عن تعلّم ثقافة ثانية، وأنّ تعليم الثقافة العربيّة يتعدّى مجرّد حصص يُفردها المدرّس لتقديم نصوص ومعلومات حول عادات العرب وأعيادهم وأعراسهم وصحاريهم وأطعمتهم، إلى فتح أعين المتعلّمين على مستوى في التواصل دقيق ومهمّ في آن معا، يشمل من جملة ما يشمل طرائق التواصل اللّغويّ العربيّة المناسبة والمهذّبة التي تتجاوز هي أيضا مجرّد قول كلمة «شكرا» لمن تقدّم له هديّة. فمدار عمليّة التعليم ههنا على جعل المتعلّم يفهم السلوك الذي يناسب الوضعيّة التواصليّة التي يجد فيها نفسه، وأن يعرف القول الذي يناسب المقام والشخص الذي يتوجّه إليه. وهي غاية تتطلّب أنشطة تفاعليّة يوميّة يكتسب خلالها المتعلّم المبادئ التي تحكم التواصل على نحو ناجع وملائم لا يتعارض ومعايير الجماعة، ولا يتسبّب في حدوث ما يعرف بظاهرة سوء الفهم

(misunderstanding) التي تحدث كثرا بين العرب والأجانب بسبب إخفاق الأجنبيّ في استعمال العبارة العربيّة المناسبة.

إنّ منطلقنا في هذا البحث تصوّر لا يرى في النظريّات اللّسانيّات فائدة تكتمل، إلاّ إذا عرفنا كيف نخرج بها من أطرها النظريّة المجرّدة، وننزل بها من عليائها إلى أرض الواقع، ونستثمر نتائج وصفها الظاهرة اللّغويّة وتفسير طرائق اشتغالها وما يقوم بين مختلف مستوياتها من علاقات، في التصدّي لمشاكل ذات طابع عمليّ لا نشكّ في أنّ حلّها سيعود على الواقع العربيّ بالنفع، وسيسهم بالاستتباع في تطوير مجالات حيّة، حسبنا أن نذكر واحدا منها، ألا وهو تعليم العربيّة للأجانب، وما يمكن أن يترتّب على ذلك من نفع عظيم يتمثّل في تطوير العربيّة نفسها، حتّى لا تتّصف بالجمود، وفي نشرها على نطاق واسع، وحتّى لا تكون لغة يُضنّ بها على غير أهلها.

وإذا كانت اللّسانيّات في مشهور تعريفاتها دراسةً للّغة تأخذ بأسباب العلم ومناهجه، وتُسهم في تعميق فهم الإنسان لهذا الجهاز الذي يملكه ويتميّز به عن سائر المخلوقات ويستعمله لتحقيق غايات تواصليّة، فإنّ لهذه الدراسة بالضرورة انعكاسات إيجابيّة على ميادين شتّى، لعلّ من أبرزها مناهج تعليم اللّغات التي لم تفتأ في العالم الغربيّ تستلهم نتائج البحث اللّغويّ لتطوير أدواتها، حتّى يتعلّم الناس اللّغات بأنجع الطرق وفي أقصر الأوقات. وهذا ما يسوّغ لنا القول بأنّه على قدر ما تُحرز النظريّات اللّسانيّة تقدّما في دراسة اللّغة البشريّة والكشف عن مختلف أسرارها، تتطوّر خبرة الإنسان في ميدان تعليم اللّغات، وتشهد الطرائق التي يعتمدها المدرّسون في هذا المجال تقدّما.

وما من شكّ عندنا في أنّ لكلّ نظريّة لسانيّة فضلا في الكشف عن جانب من جوانب اللّغة المتعدّدة، وإنّ لها من ثمّ إسهاما في ازدهار تقنيات تعليم اللّغات. وهذا ما سنسعى إلى التدليل عليه مستندين في ذلك إلى اتّجاه لسانيّ معاصر يعرف بالتداوليّة (Pragmatics)، وله في دراسة اللّغة إضافة لا يمكن الاستهانة بها، لا ولا نستطيع -في تقديرنا- غضّ الطرف عنها، حين نفكّر في تطوير العربيّة والنهوض بمناهج تعليمها. وقد رأينا من المفيد أن نكتفي في البرهنة على وجاهة هذا الطرح الذي يدعو إلى الإفادة من مكتسبات النظريّات اللّسانيّة في تعليم اللّغات الأجنبيّة ويفسح مكانة للثقافة في البرامج المعدّة لهذا الغرض، بمبحث من أهمّ مباحث اللّسانيّات

التداوليّة، ألا وهو التأدّب (Politeness) باعتباره مجموعة من الاستخدامات اللّغويّة المتعارف عليها (صيغ الشكر، صيغ الاعتذار، صيغ النقد الملطّف، صيغ الطلب، صيغ المخاطبة...) داخل جماعة لغويّة، يتمثّل دورها في الحفاظ على قدر من الانسجام خلال التفاعل بين المتكلّمين، تجنّبا لما يمكن أن يترتّب على كلّ لقاء واحتكاك من أخطار ممكنة جرّاء عدد من الأعمال اللّغويّة التي لا مناص للمتكلّمين من إتيانها والتي تهدّد بالقوّة ماء وجه المتكلّم أو المخاطب أو كليهما معا، من نحو الأمر والسؤال والاعتذار (Browon & Levinson, 1987).

من هذا المنطلق يستند بحثنا إلى التصوّر القائل بأنّ اللّغة تعكس الثقافة والقيم التي يسلّم أفراد تلك الثقافة بها ويلتفّون حولها، وبأنّ تدريس الثقافة جزء مهمّ من تدريس اللّغات الأجنبيّة، وأنّ دراسة اللّغة-أيّ لغة كانت-لا يتوقّف على معرفة أنظمتها المعجميّة والصرفيّة والنحويّة، بل يتعدّى ذلك إلى معرفة أهمّ خصائص ثقافة تلك اللّغة، وأنّ تعليم اللّغات الأجنبيّة وتعليم العربيّة لغير الناطقين بها على وجه أخصّ، ينبغي أن يحتوي فضلا عن إكساب المتعلّم كفاءات نحويّة ولسانيّة وتواصليّة، إكسابه قدرة أخرى مهمّة بدونها يعجز ذلك «الأجنبيّ» عن استعمال العربيّة استعمالا موفّقا في مختلف السياقات التواصليّة التي يجد نفسه فيها، على نحو لا ينأى كثيرا عن استعمال من يتكلّمها بالفطرة والسليقة، نعني بذلك الكفاءة الثقافيّة (cultural competence) التي يغدو المتعلّم بفضلها ممتلكا قدرا معيّنا من المعارف المتعلّقة بمعتقدات متكلّمي اللّغة العربيّة وقيمهم واحتفالاتهم وطقوسهم اليوميّة والدينيّة التي تتجلّى أحسن ما تتجلّى ساعة التفاعلات التلقائيّة بين المتكلّمين والتي يفصح عنها ما يُعرف باللّباقة والسلوك المهذّب جزءا مهمّا من تلك الثقافة التي تعكسها اللّغة والتي يتعلّمها الفرد من جملة ما يتعلّم لامتلاك تلك اللّغة.

وبناء على هذا التصوّر، رأينا أن نقيم بحثنا على قسمين، أو قُل مدخلين إلى إدراج الثقافة في تدريس اللّغات الأجنبيّة: مدخل غير لسانيّ يشترك أصحابه في القول بتلازم اللّغة والثقافة، وفي الدعوة إلى الاعتداد بالبعد الثقافيّ في تعليم اللّغات الأجنبيّة وإعداد البرامج المعتمدة من لدن المدرّسين، وفي اقتراح جملة المفاهيم والمقاربات والتقنيّات التي لا يخلو تجسيدها على أرض الواقع من مصاعب تُحوج في تقديرنا إلى اعتماد مدخل لسانيّ عليه نُدير القسم الثاني من بحثنا، ومن خلاله نُحاول

أن نزيد في تقريب الشقّة بين اللّغة والثقافة، بل وأن نجعل تعلّم الثقافة في دروس تعليم اللّغات الأجنبيّة أمرا يتمّ من داخل اللّغة نفسها، ومن خلال تعلّم القواعد الخفيّة والمتحكّمة في استعمالها والمبادئ العامّة والمجرّدة التي تُؤمّن سير التواصل والتفاعل بين المتكلّمين.

البعد الثقافيّ في تعريف اللّغة وتعليمها من خارج المنظور اللّسانيّ:

يمكن القول إنّ الإقرار بوجود علاقة متينة تربط اللّغة بالثقافة حقيقة لم تعد في حاجة إلى من يُقيم الدليل عليها. فكثير من تعريفات اللّغة تشير إلى ذلك، وتشدّد على عدم انفصال المكوّن اللّغويّ عن المكوّن الثقافيّ. فقد عرّفت اللّغة–من جملة ما عرّفت به–بأنّها أداة للتواصل وحامل للثقافة في آن معا، وقيل إنّ اللّغة من غير ثقافة أمر يعزّ تصوّره، وحتّى مجرّد التفكير فيه. ولم تكن اللّغة غائبة في عدد من تعاريف الثقافة نذكر منها ذلك الذي يعتبر الثقافة منوالا من السلوك البشريّ يضمّ كلاّ من الفكر واللّغة ومختلف ضروب التواصل، وجملة من الممارسات والمعتقدات والقيم والعادات. ويحوي هذا المنوال أيضا طقوسا، وطرائق تفاعل، وأدوارا يُضطلع بها في أثناء تلك التفاعل، وعلاقات تنعقد بين من ينخرطون في التفاعل. ويدخل في هذا المنوال كذلك، سلوكات منتظرة بحكم انتماء الفرد إلى جماعة إثنيّة أو دينيّة أو اجتماعيّة، على نحو يترك بالضرورة أثرا واضحا في ما يأتيه ذلك الفرد من سلوك وأعمال لغويّة وغير لغويّة (Brown، ١٩٩٤ : ١٩٩٦).

ويتّخذ ارتباط اللّغة بالثقافة في تقدير كرامش وجوها ثلاثة هي التعبير والتجسيد والترميز. فاللّغة أوّلا تعبّر عن الواقع الثقافيّ. والمراد بذلك أنّ الناس يستعملون ألفاظ اللّغة للتعبير عن الوقائع والأفكار تعبيرا يعكس أيضا مواقفهم ومشاعرهم تجاه ما يعبّرون عنه. واللّغة ثانيا تجسّد الواقع الثقافيّ، إذ هي الأداة التي تمكّن الأفراد من إضفاء المعنى على التجارب التي يحيون. واللّغة ثالثا تحوّل الواقع الثقافيّ إلى رموز، ولهذا يرى المتكلّمون لغتهم رمزا لهويّتهم الاجتماعيّة (Kramsh، ١٩٩٣ : ٣).

ومن الواضح أنّ وراء تعريف كلّ من اللّغة والثقافة مثل هذه التعريفات اتّجاها في فهم اللّغة لا يعتبر أصحابه اللّغة جزءا من الثقافة فحسب، بل يتعدّى ذلك إلى القول بأنّها تحمل الثقافة وتعكسها في آن معا. وقد بنى الدارسون على هذه الحقيقة

حقيقة أخرى مفادها أنّ من يتعلّم لغة، يتعلّم ثقافة، وأنّه لا بدّ من توفّر وعي عند القائمين على تدريس اللّغات الأجنبيّة بما صارت تحظى به الثقافة في هذا المجال من مكانة مهمّة تدعو إلى أن يكون تعليم تلك اللّغات موجّها نحو تعزيز الوعي الثقافيّ عند الطلاّب وتطوير كفاءتهم التواصليّة.

أجل، لم نعد نجد من يشكّك في العلاقة القائمة بين اللّغة والثقافة. ولم يعد هناك من يرتاب في ضرورة اعتبار الثقافة ممّا ليس منه بدّ في دروس تعليم اللّغات الأجنبيّة. ولم ينفكّ حديث الدارسين عن هذا الموضوع يتشعّب ويتطوّر ليثمر جملة من المفاهيم والمقاربات الجديدة في ميدان تدريس اللّغات الأجنبيّة. ومن الطبيعيّ أن يسعى الدارسون قبل ذلك إلى تبرير قولهم بضرورة استحضار الثقافة في تدريس اللّغة، وأن يتمثّل التبرير في ذكر عدد من المنافع الحاصلة من تدريس الثقافة (Gence & Bada، ٢٠٠٥ : ٧٤–٧٥). وأوّل تلك المنافع إثارة فضول الطلاّب الذهنيّ تجاه الثقافة الهدف وجعلهم يتعاطفون مع أفرادها. ومن ذلك أيضا القول بأنّ تدريس الثقافة من شأنه أن يكشف عن جانب من استعمال اللّغة مهمّ يتمثّل في فهم ما يوجد في المعاني الاجتماعيّة الثقافيّة من ضمنيّات، ومن شأنه أيضا أن يعمّق وعي الطالب بما يكون لمتغيّرات السنّ والجنس والطبقة الاجتماعيّة والمكان الجغرافيّ من أثر في الطرق التي يتكلّم بها الناس ويتصرّفون. ومن تلك المنافع ما له بعد حضاريّ واتّصال وثيق بطبيعة الحقبة التي نعيشها والتي تتّسم بالدعوة إلى إشاعة روح التسامح، حتّى لا يتعصّب أحد لملّة أو لمذهب أو لثقافة. وهذا ما يجعل تدريس ثقافات اللّغات الأجنبيّة أداة تساعد الفرد على أن يفهم الثقافات الأخرى ويفهم ثقافته في آن معا، حتّى لا يسقط في ما يعرف بالمركزيّة الإثنيّة والثقافيّة، ولا تتّسم علاقته بالآخرين عندما يلاقيهم بالصدام، ولا يجد صعوبة في فهم من يعبّر عن وجهة نظر مختلفة عن وجهة نظره، لأنّها تحمل في طيّاتها رؤية للعالم غير تلك التي اعتادها. فغير خاف «أنّ الأفراد الذين يعرّفون أنفسهم بأنّهم أفراد ينتمون إلى فئة اجتماعيّة (الأسرة، الجيرة، الانتماء المهنيّ أو الإثنيّ، الأمّة) لهم طرائق مشتركة في رؤية العالم يكتسبونها من خلال التفاعل مع أفراد آخرين من نفس الجماعة. وهذه الرؤى تُثبّتها المؤسّسات شأن الأسرة والمدرسة ومكان العمل والكنيسة والحكومة ومواقع التنشئة الاجتماعيّة الأخرى. وتنعكس المواقف والمعتقدات والقيم المشتركة في الكيفيّة التي يستعمل بها

الأفراد الجماعة اللّغة، من نحو ما يختارون الخوض فيه أو عدم الخوض فيه والطريقة التي يعبّرون بها عن ذلك» (Kramsh، ١٩٩٣ : ٦).

من هذا المنطلق صار يُنظر إلى الثقافة على أنّها مهارة خامسة تضاف إلى المهارات اللّغويّة الأربع المعروفة التي يسعى مدرّس اللّغة الأجنبيّة إلى إكساب المتعلّمين إيّاها، نعني بذلك مهارات الاستماع والتحدّث والقراءة والكتابة. وهذه المهارة الثقافيّة تُكسب المتعلّم قدرة على أن يُكيّف اللّغة التي يتعلّمها والسياقات التي تُستعمل فيها، وأن يفهم قيم ثقافة تلك اللّغة والطرائق التي يُنجز بها الأفراد جملة من الأعمال، وأن يُدرك وجها مهمّا من وجوه استخدام تلك اللّغة يتمثّل في قبول الاختلاف، وإبداء حدّ من التسامح تجاه ما يلاحظه من طرائق في إتيان عدد من الأعمال على نحو يختلف عمّا هو معروف عنده (Tomalin، ٢٠٠٨). بل إنّ شأن الثقافة في تدريس اللّغات الأجنبيّة يجاوز-في تقدير كرامش-مجرّد المهارة التي تضاف إلى المهارات المذكورة، إلى اعتبارها خلفيّة أساسيّة يتزوّد بها المتعلّم منذ يومه الأوّل في تعلّم اللّغة، ويتمثّل دورها بالأساس في زعزعة اطمئنانه إذا ما استسهل أمر اللّغة، واكتفى في تعلّمها بالحدّ الأدنى، أو شعر في لحظة من اللّحظات أنّه ملك ناصية اللّغة، وفي إشعاره بحدود ما امتلك من كفاءات تواصليّة، وفي تحدّي قدرته على فهم العالم المحيط به.

فالمطلوب من معلّم اللّغة الأجنبيّة أن يعلّم الطلاّب طريقة في النظر إلى العالم والأشياء لا أثر فيها لروح الاستعلاء وللنرجسيّة أو الرغبة المبطّنة في الهيمنة على الآخر. ولهذا رأت كرامش أنّ فهم المتعلّم الثقافة الأجنبيّة لا يكون إلاّ وضعت الثقافة الأمّ والثقافة الأجنبيّة جنبا إلى جنب. فتفاعل المتعلّمين مع النصوص أو متكلّمي اللّغة الأمّ سيضطرّهم إلى أن ينشئوا المعاني بأنفسهم، لا أن يكون لهم معلّمون ينقلون لهم المعلومة حول الثقافة والأفراد. وهذا ما يوفّر الفرص لهم كي يأخذوا على عاتقهم صناعة المعنى وفهمه والتفكير فيه في ضوء الثقافة المنطلق والثقافة الهدف. على هذا النحو ينشأ فضاء جديد تسمّيه كرامش بفضاء التثاقف أو التواصل الثقافيّ الذي ينهض المعلّمون بدور مهمّ في تشكيله عندما يسعون أوقات تعليم اللّغة إلى تعميق وعي الطلاّب بخصائص ثقافتهم الأصليّة وخصائص الثقافة الأجنبيّة، حتّى يصبح لديهم قدر من الموضوعيّة الفكريّة في تحليل الظواهر بين الثقافيّة. والمطلوب من واضعي البرامج أن يأخذوا بعين الاعتبار الخلفيّات الاجتماعيّة والثقافيّة للمتعلّمين

حين يختارون الموادّ التعليميّة والمقاربات الموجّهة لسياقات تدريسيّة محدّدة، وألاّ يغضّوا الطرف عمّا يحمله الطلاّب معهم إلى القسم من قيم وانتظارات وتجارب على قدر ما يتنكّر لها المعلّم، يُصاب الطالب بالخيبة والإحباط ومن ثمّ يخفق في تعلّم اللّغة الأجنبيّة (Kramsh، ١٩٩٣).

ويجري تدريس الثقافة حسب ستارن في ثلاثة سياقات مختلفة، يتمثّل أوّلها في وضع يكون فيه الطلاّب بعيدين ومعزولين عن الثقافة الثانية. وهذا هو الغالب في تدريس الثقافة، إذ يتعذّر في كثير من الدول أن تتوفّر الفرصة لمتعلّم اللّغة الأجنبيّة، كي يتّصل اتّصالا مباشرا بأبنائها. وفي هذه الحالة يكون الغرض من تدريس الثقافة تقديم خلفيّاتها وسياقاتها، حتّى تمسي بادية للعيان، ويصبح في مقدور المتعلّمين تصوّر الواقع الثقافيّ والاقتراب منه. ويكون تدريس الثقافة في السياق الثاني لغاية تهيئة الطلاّب لزيارة المحيط الجديد أو من أجل العمل فيه. والفرق بين هذا السياق وسابقه أنّ المتعلّم–وإن كانت تفصله عن الثقافة الهدف مسافة مادّية–فإنّه يكون على الصعيد النفسيّ أكثر استعدادا وتحفّزا لتعلّم اللّغة الأجنبيّة. ويمثّل السياق الثقافيّ الوضعيّة الثالثة لتدريس الثقافة. وهي تخصّ المهاجرين والطلبة الذين يتابعون دراساتهم وسط الجماعة اللّغويّة الهدف والذين هم في أمسّ الحاجة إلى من يأخذ بأيديهم للاندماج في المحيط الأجنبيّ لتجنّب ما يمكن أن يقع من مظاهر شتّى تنتمي إلى ما يعرف بسوء الفهم الثقافيّ (Stern، ١٩٩٢ : ٢٢٣).

وترتبط بكلّ وضعيّة من هذه الوضعيّات الثلاث جملة من الأهداف التي يراد تحقيقها من وراء تدريس الثقافة والتي في ضوئها تضبط الموضوعات التي يتمّ تدريسها في القسم. فإذا كانت الغاية من منهج تعليم اللّغة تزويد الطالب بمعلومات تخصّ الثقافة الجديدة مثلما هو الأمر في السياق الأوّل، فإنّ أنشطة مثل قراءة نصوص صحفيّة وأدبيّة واتّخاذها موضوع نقاش وأنشطة أخرى شأن مشاهدة الأشرطة والأفلام، تكون أنسب لتحقيق هذا الهدف. أمّا في السياقين الثاني والثالث فتعليم اللّغة يجري إلى غاية أخرى، ألا وهي إكساب المتعلّم مهارات تتّصل بالممارسات الثقافيّة، ويتمّ صقلها وتنميتها بجملة من الأنشطة ذات الطابع العمليّ شأن الحوار والمسرح والدراما ينخرط فيها المتعلّم ليضطلع بأدوار مختلفة تمكّنه من ممارسة اللّغة في سياقات حيّة وقريبة من الواقع. ومثلما يراعي المدرّس في توزيع هذه الأنشطة نوع

السياق الذي يجري فيه تعليم اللّغة، يكون لسنّ المتعلّم ولمستوى إتقانه اللّغة دور في اختيار النشاط المناسب لهما. فضلا عن عوامل أخرى مهمّة بدونها لا تحقّق تلك الأنشطة الأهداف المرجوّة منها لعلّ من أبرزها ما ذكره بيرم قائلا: «على المدرّس أن يكون على بيّنة من طبيعة التحدّيات التي تواجه المتعلّمين وأن يفهم ثقافاتهم وهويّاتهم» (Byram، ١٩٩٧ : ٦٢).

ولم يدّخر الدارسون جهدا في البحث عن جملة من السبل لاستقدام الثقافة إلى قاعات تدريس اللّغات الأجنبيّة وجعلها بسبب متين من تلك اللّغات والمقاربات في تدريس الثقافة. وقد أثمر هذا الجهد جملة من المقاربات تحدّث ريزجاي عن أربع منها أولاها المقاربة بينثقافيّة (intercultural approach) التي تستند إلى زعم مفاده أنّ الطريقة المثلى في تدريس الثقافة تلك التي تعتمد المقارنة بين الثقافة الهدف وثقافة المتعلّم، والتي تهدف بالأساس إلى تعميق فهم المتعلّم بالكفاءات التواصليّة والتثاقفيّة وإلى تمكينه من أن يضطلع بدور الوسيط بين ثقافتين. ولا تخلو هذه المقاربة من قصور عزاه ريزجاي إلى كونها تختزل الواقع المعقّد، وتتصوّر الثقافة واحدة متجانسة في سائر دول العالم وعواصمه، وتنسى أنّ التعدّد الثقافيّ هو أهمّ ما يميّز العالم المعاصر. وهذا ما يفتح السبيل أمام المقاربة الثانية القائمة على فكرة التعدّد الثقافيّ (multicultural approach) التي تقول بأنّ في كلّ بلد ثقافات صغرى داخل الثقافة الواحدة، وأنّ العناية في أثناء تدريس الثقافة بإبراز مظاهر التعدّد الإثني واللّغويّ الموجودة صلب الثقافة الهدف، ينبغي أن يصاحبها اهتمام بثقافة المتعلّم في مختلف مظاهر تعدّدها. وهذا ما يجعل للمقارنة في هذه المقاربة وفي المقاربة السابقة دورا مهمّا في تعليم اللّغة الأجنبيّة على نحو تكون فيه الثقافة مكوّنا أساسيّا في ذلك التعليم.

وتستند المقاربة الثالثة العبر ثقافيّة (trans-cultural approach) إلى القول بأنّ التطوّرات التي حصلت في ميادين وسائل التواصل الجماهيريّ والشبكة العنكبوتيّة العالميّة والعولمة وما ترتّب عليها من ظواهر مختلفة، دكّت الحدود بين الثقافات وجعلت الواحدة منها تتداخل والأخرى بشكل معقّد. وتعتبر هذه المقاربة اللّغة الأجنبيّة لغة عالميّة، ومن ثمّ لا ترى فائدة في ربطها بثقافة معيّنة. وإذا كان من الممكن في تقدير بيرم الاستناد في تدريس اللّغة الأجنبيّة إلى موضوعات ذات

أبعاد ودلالات كونيّة تخترق جميع الثقافات، فإنّ من عيوب هذه المقاربة أنّها لا تقدّم للمتعلّمين مواضيع لصيقة بهذا البلد أو ذاك.

وعلى مفهوم الثقافة الواحدة تنهض المقاربة الرابعة الموسومة بمقاربة الثقافة الأجنبيّة (foreign-cultural approach) التي تضع الثقافة الهدف في مقدّمة أهدافها، ولا تكترث كثيرا بثقافة المتعلّم، ولا تعقد مقارنات بين الثقافتين الأصليّة والأجنبيّة، ما دام الغرض الأوّل يتمثّل في تعميق الفهم الثقافيّ عند المتعلّم وتطوير قدرته على التواصل باللّغة الهدف. ومن الطبيعيّ أن تؤاخذ هذه المقاربة بعدم اعتدادها بما يمكن أن يقوم بين الثقافتين من علاقات لا شكّ في أنّ وعي المتعلّم بها من العوامل المساعدة له على تمكّنه من اللّغة الأجنبيّة والتواصل بها مع أهلها دونما صعوبات تذكر (Risager، ١٩٩٨ : ٢٤٣-٢٥٣).

ولا شكّ في أنّ التشديد على الفروق اللّغويّة مفيد كما هو معروف في تدريس اللّغات الأجنبيّة. ولكن من الخطأ أن تختزل الفروق في ما هو لغويّ بحت (الفرق بين عد الضمائر في كلّ من العربيّة والإنجليزيّة، والفرق بينهما في الأزمنة...). فإلى جانب تلك الفروق اللّغويّة الطافية على السطح والتي يلحظها المتعلّم بيسر، توجد فروق أخرى لطيفة ومهمّة تقع في قلب الثقافة واللّغة معا، ويمكن أن يترتّب على غياب الوعي بها إخفاق في التواصل أو وقوع في سوء التفاهم، أو غير ذلك من حالات الارتباك والحرج، من قبيل ما يتّصل بالنبرة وكيفيّة استثمارها للتعبير عن معان مختلفة، والصمت متى يحسن، ومتى يكون فراغا رهيبا وانتظارا ثقيلا، والوقف ما هي شروطه ومواضعه، والأعمال اللّغويّة التي تهدّد ماء الوجه كيف تتأدّى وما هي الصيغ المناسبة لإنجازها، والموضوعات التي يدور عليها الحديث كيف تقع إثارتها والانتقال بينها من موضوع إلى آخر ومعرفة ما يكون منها محبّبا، وما يحسن عدم الخوض فيه لما يمكن أن يترتّب عليه من حرج وآثار سلبيّة على علاقة المتفاعلين فيما بينهم. وممّا يدخل في هذه الفروق، الطرائق التي يحتجّ بها المتكلّمون عن آرائهم ووجهات نظرهم. فقد تكون الحجّة التي يعتمدها المتكلّم داخل ثقافته مقنعة تؤثّر في السامع وتكشف عن قدرة عالية في الحجاج والتأثير. ولكنّها خارج تلك الثقافة تفقد تلك القدرة على الإقناع، إن لم تبد ساذجة. ولا شكّ في أنّ التشديد على مثل هذا النوع من الفروق من شأنه أن يرسّخ الوعي عند الطالب بأنّ لكلّ ثقافة معايير

تحكم سير المحادثات ومختلف ضروب التفاعل، وأنّ الفارق بين تلك المعايير يمكن أن يتفاقم بين الثقافات إلى درجة التعارض والتباين من غير أن يعني ذلك صراعا بين الثقافات أو يؤدّي إلى تفضيل بعضها على بعض.

ولا شكّ أيضا في أنّ عدم معرفة المتعلّم بمعايير ثقافة اللّغة الأجنبيّة جرّاء غياب الوعي عنده بهذا الضرب من الفروق، يترتّب عليه حصول مشاكل وعقبات يمكن أن تحول دون بلوغ التواصل الغاية التي يجري إليها. وفي ذلك دليل على أنّ المشاكل التي تطرأ بين الحين والحين ساعة التفاعل لا تقتصر على الجانب اللّغويّ من التواصل ولا تقف عند الأخطاء النحويّة. فالمكوّنات التي تقع خارج اللّغة وتسهم بقسط في التواصل من نحو الإشارة وحركات الجسم، وآداب السلوك المناسب هي أيضا من العوامل الحاسمة في نجاح التواصل أو إخفاقه.

وقد ضبط الدارسون في إطار هذا التوجّه غير اللّسانيّ جملة من التقنيات يستعين بها المعلّم في تدريس الثقافة مكوّنا من مكوّنات تعليم اللّغات الأجنبيّة كثيرة، من قبيل التقنية التي تقوم على الإفادة من موارد الجماعة الثقافيّة والتي تستثمر من جملة ما تستثمر المحيط اليوميّ الذي يعيش فيه المتعلّم. وهذه التقنية تنفع كثيرا عندما يجري تعلّم اللّغة الأجنبيّة داخل الجماعة اللّغويّة الهدف. ومن ذلك أيضا التقنية التي تعتمد إقامة العروض والمشاهد داخل القسم، حتّى يتحوّل الفضاء التعليميّ إلى فضاء حيّ وأصيل يسمح للمتعلّم بأن ينخرط في تفاعلات متنوّعة، ويجد نفسه في وضعيّات شبيهة بتلك التي تنتظره حين يخرج من القسم ويحتكّ بأهل اللّغة التي يتعلّمها (Stern، ١٩٩٢ : ٢٢٣-٢٣٢).

ويظلّ مفهوم الكفاءة الثقافيّة (cultural competence) وما اشتقّ منه من مفاهيم مجاورة شأن الكفاءة بين ثقافيّة (intercultural competence) أحسن ما يعبّر عن هذه الأفكار التي كنّا بصدد عرضها وعن غيرها ممّا يندرج في هذا الاتّجاه الذي يلتقي مناصروه على تعدّد مشاربهم في الدعوة إلى إحلال الثقافة مكانة في تدريس اللّغات الأجنبيّة، ويختلفون بعد ذلك في كيفيّة تصوّراتهم للطرق التي يتمّ بها إدراج الثقافة في البرامج والدروس. والحقّ أنّ ظهور مفهوم الكفاءة الثقافيّة بسبب متين من المشاكل التي بدأ يواجهها المهاجرون الذين تدفّقوا بأعداد كبيرة على عدد من الدول الأوروبيّة في سبعينيّات القرن العشرين والتي انعكست

سريعا على تعليم أبنائهم. وهو ما اضطرّ حكومات تلك الدول إلى وضع سياسات عامّة وبرامج تربويّة تهدف إلى إدماج المهاجرين وأبنائهم داخل المجتمعات التي اختاروا الهجرة إليها والعيش فيها، وإلى تحويل هذا الواقع الثقافيّ المعقّد إلى قيمة بيداغوجيّة على النحو الذي ذكره دي كارلو حين قال: «ففي سياق الهجرة وفي إطار مواجهة العراقيل المدرسيّة التي يلقاها أبناء العمّال المهاجرين، ستعمل البيداغوجيا بين الثقافيّة على تطوير الرأي القائل بأنّ الاختلافات لا تمثّل عقبات يجب التغلّب عليها، بل هي مصدر ثراء مشترك إن عرفنا كيف نحشدها» (De Carlo, 1998 : 40, in Zhang : 63). أجل، لقد أمسى اللّقاء الحاصل بين الثقافات موضوعا علميّا ينصبّ فيه الاهتمام أكثر ما ينصبّ على الظواهر المترتّبة على ذلك اللّقاء الذي يتجلّى في التفاعلات القوليّة وغير القوليّة والذي يقوم التحليل فيه على ما يمتلكه الفرد من معارف صريحة وغير صريحة حول الثقافة الهدف يتمّ توظيفها واستعمالها استعمالا تداوليّا في سياقات تواصليّة يوميّة.

ومن ههنا، بدأ الاقتناع يحصل بأنّ الغاية من تعليم اللّغات الأجنبيّة تجري إلى تمكين المتعلّمين من التواصل مع محاوريهم الذين ينتمون إلى ثقافات مختلفة. ومن هذا المنطلق أيضا، صار اكتساب المتعلّم كفاءة بين ثقافيّة في اللّغة الأجنبيّة ضرورة بدونها لا يكون التواصل بهذه اللّغة وداخلها ناجحا. فاكتساب معجم ثريّ والمعرفة بكيفيّة إيقاع عدد من الأعمال القوليّة، لا يكفيان وحدهما لجعل متحدّث بغير لسانه الأصليّ يتواصل بيسر مع أفراد ثقافة اللّسان الأجنبيّ الأصليّين. فلا بدّ إذن من أن يفهم متعلّم اللّغة الأجنبيّة السياق الثقافيّ لمحاوره، ويستحضر نظامه القيميّ ومواقفه وسلوكاته، ويكون قادرا على أن يفكّ رسائله، ويتّخذ ساعة التفاعل معه الموقع المناسب الذي يقتضيه السياق الثقافيّ لذلك المحاور.

إنّ الكفاءة بين ثقافيّة قدرة إذا امتلكها الفرد، استطاع -متكلّما كان أو سامعا- أن يفهم ويفسّر ويستثمر على نحو إيجابيّ المعطيات بين الثقافيّة في إطار سياق تواصليّ محدّد. وهي ليست مجرّد معرفة بأحداث وحقائق ذات طابع حضاريّ، بل هي تمكّنٌ من السياق التخاطبيّ في إطاره العامّ وبما فيه من تعقيد وفي مختلف أبعاده اللّسانيّة والنفسيّة والثقافيّة. وهذا ما عناه تقريبا بورشي حين عرّف الكفاءة الثقافيّة بأنّها «القدرة على إدراك أنظمة التصنيف التي بفضلها تسير أمور المجموعة الاجتماعيّة،

وهي بالاستتباع القدرة التي تمكّن الأجنبيّ من أن يتوقّع في سياق معيّن ما سيحدث لاحقا، وهذا يعني أيضا معرفة السلوك الذي ينبغي أن يسلكه، حتّى يعقد علاقة تناسب فواعل السياق الرئيسيّين» (Porcher, 1988 : 92, in Zhang : 71). وهذه الكفاءة يراها بورشي من منظور حركيّ ومتطوّر. وهي عنده «مقاربة في مسالك الفعل (savoir-faire)، أي في قدرة الفرد على أن يتّجه صوب ثقافة الآخر انطلاقا من مسعى تفهّمي، لا وصفيّ فحسب» (ibid : ٧٢).

فالبين ثقافي فكرة يتربّى عليها المتعلّمون، وهي لا تحصل بمجرّد تزويدهم بمعلومات غزيرة حول الثقافة الهدف، بل بجملة من المعارف تأتي في مقدّمتها المعرفة بمسالك الفعل (savoir-faire) والمعرفة بمسالك الوجود (savoir-être) اللّتين تمكّنان المتعلّم من ربط صلات مع الآخرين والتفاعل معهم. ولا يشترط في معلّم اللّغة الأجنبيّة أن يمتلك جميع معارف ثقافة البلد الذي يدرّس لغته، بل حسبه أن يكتسب وعيا بين ثقافيّا يمكّنه أن يساعد تلاميذه على أن يكتسبوا بدورهم وعيا بفكرة التعدّد والاختلاف، وأن يصبحوا قادرين على تنسيب ما يحملون من أفكار وما يتبنّون من رؤى، وعلى أن يضعوا الأمور في نصابها الصحيح والحقائق في سياقها المناسب (ibid : ٧٨).

تبيّن من خلال ما سبق أنّ الذي يتعلّم اللّغة أجنبيّة يتعلّم نظامها اللّغويّ، ويتعلّم أيضا كيف يستعمل تلك اللّغة في سياقات مختلفة استعمالا لا يكون موفّقا، إلاّ إذا جعلت اللّغة بسبيل من الثقافة، واستطاع المتعلّم أن يدرك الطريقة التي يتفاعل بها أهل تلك اللّغة الأجنبيّة فيما بينهم تفاعلا يعكس رؤيتهم العالم وتمثّلهم الأشياء المحيطة بهم، وينعكس بوضوح في استعمالهم اللّغة أداةً للتواصل والتفاعل وحاملا لقيم ثقافة الجماعة ومعتقداتها. وقد اشتركت الأفكار التي عرضنا لها في الدعوة إلى أن يكون للثقافة حضور في برامج تعليم اللّغات الأجنبيّة ودروسها. فقد عُدّت المعرفة الثقافيّة مهارة يعمل المدرّس على صقلها وتنميتها عند المتعلّمين في سياقات مختلفة، استنادا إلى مقاربات وتقنيات، وانطلاقا من مفاهيم تعكس جميعها ما صار يتّسم به العالم اليوم من تعدّد ثقافيّ وتداخل بين الثقافات، لم يعد من الممكن غضّ الطرف عنه وعدم أخذه بعين الاعتبار، إذا أردنا بالفعل أن تكون الغاية من تعليم اللّغة الأجنبيّة إكساب المتعلّم القدرة على التواصل الناجح والناجع في آن معا.

وما من شكّ في أنّ هذه الأفكار تركت صدى كبيرا في ميدان تعليم اللّغات الأجنبيّة، ووضعت في طريق المدرّسين جملة من التحدّيات، وفتحت أمامهم آفاقا جديدة، وأكّدت من جديد ذلك التفاعل الذي يحصل بين دراسة اللّغات من منظورات ومقاربات مختلفة من جهة ومناهج تدريس اللّغات وتعليمها من جهة أخرى والذي عبّر عنه أحسن تعبير أحد الدارسين حين قال: «إنّ دراسة اللّغة في أيّ فرع من فروع المعرفة، تجعل المرء يشعر بالتواضع وينبذ التعصّب الأعمى، وهو ينظر في مناهج تدريس اللّغات. وحتّى في حال عدم عثور تلك الدراسة على تقنيات جديدة وحيل مستحدثة [في تعليم اللّغات]، فإنّها ستجعل الواحد منّا يتدبّر أمر الطرائق القديمة بفهم أكثر عمقا وأقلّ سذاجة، وستجعل من اللّغة وتعلّمها أمرا هيّنا»(H. H. Stern, 1983 : 17).

من هذا المنطلق، وبهذه الروح التفاعليّة مع تلك الأفكار والاتّجاهات التي شدّد أصحابها على البعد الثقافيّ في تعريف اللّغة وتعليمها، نستحضر الصعوبات التي تواجه مدرّس اللّغة الأجنبيّة حين يريد أن يحوّل تلك الأفكار إلى طرائق بيداغوجيّة تساعد المتعلّم على تذليل عدد من المصاعب الحائلة دون تعلّم اللّغة الأجنبيّة. ونحاول بدورنا البحث عن مداخل تُعين على تنزيل تلك الأفكار إلى أرض الواقع وداخل فصول الدراسة. فدون تحويل المعرفة الثقافيّة إلى وعي يكتسبه المتعلّم ويُحرز بفضله تقدّما في تعلّم اللّغة الأجنبيّة وفي اكتساب قدرة على التواصل بها، مصاعب عديدة عبّر عنها كثير من الدارسين، وصاغها بعضهم في قالب أسئلة قائلا: «حين يتعلّق الأمر بدور الثقافة في اللّغات التي يتعلّمها التلاميذ في الأقسام تثار أسئلة جمّة: متى ينبغي أن يبدأ المعلّم في تدريس الثقافة؟ وما السبيل إلى تدريس الثقافة؟ ولماذا يضطرّ الطلاّب إلى أن يحصّلوا فكرة مجملة عن الثقافة الهدف؟ وكيف يمكن للمدرّسين إدراج الثقافة في أقسام اللّغة الأجنبيّة، على نحو يعزّز وعي المتعلّمين الثقافيّ، وينقل إليهم جملة من رؤى الثقافة الهدف؟ وبعبارة أخرى: ما السبيل إلى تدريس الثقافة من أجل تعلّم اللّغة تعلّما ناجعا؟» (Farnia ،٢٤٥). من هذا المنطلق، ورغبة منّا في تعزيز هذا الاتّجاه الذي يؤمن أصحابه بأهمّية الثقافة في تدريس اللّغات الأجنبيّة، وفي إيجاد مداخل تقرّب هذه الفكرة إلى الأذهان وتحوّل الثقافة الهدف إلى قيمة بيداغوجيّة يمكن استثمارها في تعليم اللّغة الأجنبيّة، من هذا المنطلق وبدافع هذه الرغبة نقدّم

فيما يلي مدخلا من المداخل الممكنة إلى تدريس الثقافة في تعليم اللّغات الأجنبيّة من منظور لسانيّ تداوليّ نكتفي فيه بما يعرف بنظريّة التأدّب.

كيف السبيل إلى تدريس الثقافة في تعليم العربيّة لغةً ثانيةً من منظور لسانيّ تداوليّ؟

ليس من السهل تعريف التداوليّة (Pragmatics). ولكن حسبنا الإشارة إلى أنّ مجال البحث فيها واسع، وأنّ القضايا المدروسة فيها متنوّعة، من قبيل المشيرات المقاميّة (Deixis) والأعمال اللّغويّة (Speech Acts) والتأدّب (Politeness) والاقتضاء (Presupposition) وتحليل المحادثة (Conversational Analysis) استنادا إلى ما يحكمها من مبادئ شأن الاستلزام التحادثيّ (Conversational Implicature). وأهمّ من ذلك كلّه أنّ التداوليّة تُعنى من خلال هذه القضايا بدراسة المعنى الذي يقوم المتكلّم بإبلاغه من جهة، ويقوم السامع بتأويله والتقاطه من جهة أخرى استنادا إلى خلفيّة معرفيّة وثقافيّة مشتركة. فمدار الأمر ههنا على تحليل ما يقصده ويعنيه المتكلّمون من الملفوظات والتعابير التي يستعملون، لا على ما تدلّ عليه الكلمات والتراكيب داخل تلك الملفوظات في حدّ ذاتها. فالمعنى الذي تتناوله التداوليّة بالدرس ليس من صنو تلك المعاني التي تحرص المعاجم على التنصيص عليها والتي تضبطها قواعد اللّغة وتكفي القدرة اللّغويّة لفهمها، بل هو معنى المتكلّم يتنزّل في سياق ثقافيّ ويشاركه السامع في بنائه والتفاوض فيه (على هذه المباحث دارت فصول كتابين من أهمّ المراجع في التداوليّة، نعني كتاب التداوليّة لليفنسون:(١٩٨٣) Stephen C. Levinson وكتاب التداوليّة ليول:(١٩٩٦) (Yule, G. Pragmatics.

فالبحث ههنا موجّه إلى الاهتمام بتأويل ما يقصده المتكلّمون من ملفوظاتهم داخل سياق بعينه من جهة، وما يكون لذلك السياق من أثر في أقوال أولئك المتكلّمين من جهة أخرى. فالتداوليّة توجّه اهتماما واضحا إلى الكيفيّة التي يُبلغ بها المتكلّم ما يريد قوله وفقا للأطراف التي يخاطبها ومختلف الظروف التي تحفّ بعمليّة القول. وهذا ما يجعل من مهامّ التداوليّة دراسة المعاني السياقيّة، والكشف عن وجوه الاستدلال التي يقوم بها السامع ليصل إلى المعاني التي يقصدها المتكلّم انطلاقا ممّا قيل. وفي ذلك

إشارة واضحة إلى أنّ ما لم يقع التصريح به في ظاهر اللّفظ هو جزء من عمليّة التواصل وممّا يقوم المتكلّم بإبلاغه إلى السامع. فالتداوليّة تُعنى بتلك المعاني غير المصرّح بها، لتبيّن لنا من خلال ذلك كيف أنّنا ننطق بالقليل لنقول الكثير، وأنّ مقاصدنا ونوايانا تفوق حجم ما يجري على لساننا، وأنّنا نتّبع في ذلك جملة من القواعد، أو قل عددا من المبادئ العامّة تتّسم بالمرونة ويُسمح للمتكلّم بين الحين والحين بانتهاكها من غير أن يعطّل ذلك عمل التواصل.

إنّ أبرز ما نستخلص من التداوليّة أنّ المتكلّم لا يتعلّم الأشكال والقواعد اللّغويّة الخاصّة بلغة مّا فحسب، وإنّما هو يتعلّم أيضا الجانب التداوليّ في اللّغة الذي يمكّنه من أن يستعمل تلك الأشكال اللّغويّة وفق مناويل منتظمة ومنتظرة تستمدّ جزءا من نظامها من كون أغلب الذين ينتمون إلى جماعة لغويّة يتقاسمون جزءا مهمّا من المعارف غير اللّغويّة ويشتركون في التجارب الأساسيّة في علاقتهم بالكون والأشياء المحيطة بهم، ويمتلكون من ثمّ كفاءة تداوليّة تجعلهم قادرين على الذهاب إلى ما وراء المعاني الحرفيّة، بغية تأويل ما يحتويه القول من معان مقصودة، وإدراك الافتراضات التي قام عليها والأهداف التي يرمي إليها ومختلف الأعمال التي يوقعها. وأهمّ ما نستخلص أيضا أنّ التداوليّة ساهمت في الكشف عن بعد تفاعليّ في الاستعمال اللّغويّ يحكمه منطق آخر غير المنطق الذي يسوس قواعد النحو واللّغة عامّة، ويمثّل بدوره نظاما يتّسم بالحركيّة والمرونة، ولا يكون التواصل ناجحا إلاّ إذا أحسن المتفاعلون التحكّم فيه وأجادوا إدارته.

ويمثّل التأدّب جزءا مهمّا من هذا النظام على قدر وعي المتكلّم به ومراعاته أبرز القواعد التي يتشكّل منها، تقوى قدرته على الانخراط في التفاعلات الاجتماعيّة، وعلى تمتين الروابط مع مخاطبيه وتجنّب ما يمكن أن يحدث في أثناء التواصل من توتّر، ومعالجة مختلف وجوه الخلاف وسوء الفهم في حال حصولها، على نحو يجعل حبل التواصل بينه وبين مخاطبيه قائما. فالتأدّب اللّغويّ من أبرز مكوّنات التبادل الناجع والمناسب، وإدراجه منذ المراحل الأولى في مقرّرات تعليم اللّغات الأجنبيّة ضروري ومفيد، ما دام الهدف الأساسيّ من تعلّم اللّغات الأجنبيّة يتمثّل-أوّلا وقبل كلّ شيء- في إكساب المتعلّم القدرة على التواصل بتلك اللّغات. وهذا ما عبّر عنه بو بوضوح قائلا: «لئن لم يكن التواصل هو الوظيفة الوحيدة التي تنهض بها اللّغة، فإنّنا نحسب

أنّ متعلّم اللّغة الأجنبيّة ليس له من هدف يدور في خلده في بداية دراسته إلاّ الرغبة في التواصل فهما وتعبيرا. إذن فالقدرة على إدارة التفاعل الاجتماعيّ في المخاطبات الجارية كلّ يوم على نحو مناسب ومجد، تمثّل جزءا من انتظارات تلاميذنا الذين يتعلّمون لغة أجنبيّة. نعم، إنّ التواصل مع الآخرين بأدب لهو مكوّن من مكوّنات التبادل المناسب والفعّال الذي لا يمكن لأحد أن يدّعي القدرة على تحقيقه من غير أن يستعمل التأدّب» (Pu، ٢٠٠٧ : ١٦٧).

فمعرفة المتعلّم بطرائق التأدّب التي يستعملها أهل اللّغة الأجنبيّة تساعده كثيرا على اكتساب الكفاءة التواصليّة. إذ بفضل تلك المعرفة يدرك المتعلّم أنّ وراء قواعد تلك اللّغة منطقا خفيّا يضبط للمتكلّمين ما يحسن استعماله وما يكون تركه أو تجنّبه أنسب للمقام. وبفضل تلك المعرفة أيضا يصبح المتعلّم قادرا على أن يختار من صيغ التأدّب واستعمالاته ما يراعي منازل مخاطبيه وما يناسب المقام الذي يجري فيه التخاطب. وهذا ما يجعل بالاستتباع تعابيره تتّسم بقدر من التفرّد والابتكار رغم انتماء أغلبها إلى ما هو طقوسيّ وجاهز، ويسهم من ثمّ في تطوير قدرته على التفاعل مع الوضعيّات التي يجد نفسه فيها وعلى تنمية مهارات التواصل الاستراتيجيّ لديه. ولعلّ هذا ما أرادت أوركيوني الإشارة إليه في قولها: «طقوسيّات الآداب هي ممارسات منظّمة تقع وقوعا متماثلا قليلا أو كثيرا في مقامات متماثلة. ولا فرق إلاّ في الدرجة بين الطقوسيّات القويّة المتكوّنة من مقاطع إجرائيّة دقيقة ومتحجّرة، والأشكال المتواضع عليها للآداب اليوميّة. وبصفة خاصّة فإنّ صيغ الآداب تحتلّ وضعيّة وسطى على ذاك الاسترسال الذي يربط بين الصيغ الجاهزة القصوى والإبداع الصرف» (معجم تحليل الخطاب، ٢٠٠٨: ٤٩٥).

إنّ انتماء التأدّب إلى دائرتي اللّغة والثقافة في آن معا وتحكّمه في طرق التصرّف والسلوك أو ما يعرف بآداب المعاشرة (savoir-vivre) وفي آداب القول (savoir-parler)، يسمحان باعتماده مدخلا جيّدا إلى جعل الثقافة بسبيل من اللّغة الأجنبيّة موضوع التعلّم، على نحو يختلف عن ذاك التوجّه الذي كان يقدّم الثقافة لمتعلّمي اللّغات لأجنبيّة على أنّها جرد موسوعيّ للظواهر والأحداث والمعالم والآثار، أو دراسة مجرّدة للخصائص العامّة التي تميّز إحدى الثقافات من غيرها. فالثقافة التي يسهم التأدّب في الكشف عنها وتعزيز وعي المتعلّم بها، تتجلّى في سلوك

الأفراد في أثناء تفاعلاتهم الاجتماعيّة في ما بينهم وفي أثناء اللّقاءات التي تجمعهم في حياتهم اليوميّة.

ولا شكّ في أنّ فتح أعين المتعلّمين على المبادئ التداوليّة المتحكّمة في استعمال اللّغة وتداولها، من شأنه أن يرفع الوعي التداوليّ عندهم، ويسرّع بالاستتباع تعلّمهم اللّغة الأجنبيّة. فقد انتهى كويك وبيرسن من دراستهما التي اعتمدت عيّنة من متعلّمي اللّغة الإسبانيّة الناطقين بالإنجليزيّة لغة أصليّة، إلى أنّ معدّل اكتساب الكفاءة التداوليّة يكون أسرع حين يتلقّى هؤلاء دروسا وملاحظات صريحة حول المبادئ التداوليّة التي تحكم سير التفاعلات القوليّة في اللّغة الهدف. وغير بعيد عن هذا، النتيجة التي خلص إليها سولار في دراسة له قارن فيها بين فريقين من طلاّب المدارس الثانويّة الإسبانيّة، وانتهى إلى أنّ الفريق الذي تلقّى دروسا تخصّ الأبعاد التداوليّة في الإنجليزيّة،كان أسرع من الفريق الآخر في اكتساب القدرة على استعمال الإنجليزيّة استعمالا يقوم على الإيحاء والتصريح. وقد أجرى هارليغ وغريفن دراسة موضوعها عمل قوليّ، ألا وهو الاعتذار، وغايتها لفت الطلاّب إلى هذا العمل وإعادة صياغته على نحو مناسب، وخلاصتها إقرار بفائدة هذه التوجيهات والملاحظات في تعلّم الإنجليزيّة لغة ثانية (راجع عرض هذه الدراسات في:Grossi ٢٠٠٩،).

فاختيارنا التأدّب دون غيره من الظواهر اللّغويّة المدروسة في إطار اللّسانيّات التداوليّة قصد تطوير تعليم العربيّة لغة ثانية، يرجع بالأساس إلى أنّنا وجدنا في هذه الظاهرة تعالقا بين اللّغة والثقافة حان الوقت كي يُؤخذ بعين الاعتبار في تعليم العربيّة للأجانب، على نحو تصبح فيه الثقافة واللّغة مكوّنين متلازمين لا ينفكّ أحدهما عن الآخر في أذهان القائمين على إعداد برامج تعليم العربيّة لغة ثانية. فالتأدّب يجري في نظام من السلوك الاجتماعيّ وفي نماذج اجتماعيّة ولسانيّة ارتقت إلى مرتبة المعيار، وصارت تحكم الطرق التي يتمّ بها التفاعل بين الأفراد، وصار جزءا من الثقافة مهمّا يحدّد سلوك الفرد داخل الجماعة. وإذا كانت اللّغة هي المبدأ الأساسيّ الذي يدير به الأفراد حياتهم الاجتماعيّة، فإنّها حين تدخل حظيرة الاستعمال وتغدو قيد الاستخدام، تعقد مع الثقافة صلات في منتهى التعقيد. وهذا ما يؤكّد لنا أنّ السلوك الاجتماعيّ والتواصليّ داخل مجتمع مّا لا ينتج عن اشتراك في اللّغة المستعملة فحسب، بل هو أيضا ثمرة معتقدات ونظام قيميّ تشكّل بالتدريج عبر الزمن، وكان له صدى في

طرائق التنشئة الاجتماعيّة ونظم التربية والتعليم. فاللّغة تنفذ إلى مختلف النظم الثقافة وتخترقها. والقواعد الموجودة في جماعة لغويّة مّا، هي التي تقود سلوك الأفراد والطرائق التي يتواصلون بها فيما بينهم. وهذا ما يجعل القول الذي يصوّر لنا اللّغة كائنا يسري في الثقافة ويوجد في ثناياه، أصدق من ذاك الذي يتحدّث عنهما كائنين منفصلين.

والتأدّب عندنا ظاهرة لغويّة تترك أثرا واضحا في السلوك ولاسيّما في المستوى التفاعليّ بين الأفراد، وهي إن نظرنا إلى الطرائق التي تتأدّى بها ترقى إلى مستوى النظام، لأنّها تخترق مختلف المستويات اللّغويّة (ألفاظ، تراكيب، صيغ جاهزة، أساليب، استعارات...)، وهي نظريّة لأنّها تمتلك جهازا مفاهيميّا وتقدّم للباحثين أجوبة وتفسيرات لجملة من الاستعمالات والظواهر اللّغويّة لا نجد في النظريّات اللّسانيّة الأخرى ما يساعد على فهمها والنفاذ إلى ما تنهض به من دلالات ووظائف. وهذا ما يظهر بوضوح في كثير من الملفوظات التي يتبادلها المتخاطبون والتي تبدو في مستوى السطح ضربا من الثرثرة و"الكلام الفارغ" لتجرّدها في الظاهر من كلّ قيمة إخباريّة، كالسؤال المتكرّر عن الصحّة والحال، والأحاديث "المملّة" عن الطقس، والعبارات الجاهزة التي تستعمل عند اللّقاء وحال انتهائه. فمثل هذه التعابير تخيّب أمل الدارس الذي يبحث في مدى إسهامها في تبادل الأخبار في أحسن الظروف، لأنّ مستعملها لا يقصد من ورائها الإدلاء بمعلومة أو التعبير عن فكرة أو وجهة نظر، بل الغاية منها-وهذا ما تفيدنا به نظريّة التأدّب- تمتين الصلة بين المتكلّمين والمحافظة على الودّ القائم بينهم (عبيد، ٢٠١٤).

والتأدّب قبل هذا وذاك جزء ممّا يحصّل الطفل عند اكتساب اللّغة. وهذا ما أقامت الدليل عليه دراسات دارت على نموّ لغة الطفل، وتناولت من جملة ما تناولت اكتساب الطفل في مراحل مبكّرة أنواعا من الأعمال اللّغويّة مثل الطلبيّات (directives) وعددا من صيغ التأدّب واستراتيجيّاته. فالطفل على سبيل المثال عندما يبلغ عامه الثالث يصبح قادرا على أن يفهم ويستعمل صيغ الاستفهام التي يراد بها إيقاع الأمر والطلب. ومن ذلك قول إحدى الدارسات اليابانيّات بأنّ الأطفال يتمكّنون من استراتيجيّات التأدّب شأن الاستراتيجيّة القائمة على التلطيف قبل فترة طويلة من اكتسابهم نظام التشريف والاحترام المحكم الذي لا يشرعون في تعلّمه إلاّ في سنّ الخامسة، أي عندما يدخلون المدارس والذي تستغرق السيطرة عليه في كلّ دقائقه

وتفاصيله سنوات عديدة (Browon & Levinson، ١٩٨٧ : ٣٦-٣٧).

ومن الطبيعي أن يترتّب على ذلك أخذ للتأدّب بعين الاعتبار في تدريس اللّغات الأجنبيّة. وهو ما حصل بالفعل وتزامن مع ظهور المقاربة التواصليّة في مجال تعلّميّة اللّغات الأجنبيّة. وهي مقاربة جعلت من أوّل أهدافها تزويد المتعلّم بالوسائل التي تجعله قادرا تمام القدرة على استعمال اللّغة التي ينشد تعلّمها (Kerbrat-Orecchioni، ٢٠٠٣: ١٦٠). ومن الطبيعيّ أيضا أن يتبلور هذا الوعي لدى التداوليّين الذين أصبح التأدّب عندهم مبحثا قائما بذاته وجزءا من المهارة التداوليّة التي يكتسبها الطفل من جملة ما يكتسب خلال السنوات الأولى من نشأته. فاكتساب الطفل لغته الأمّ يضمّ المبادئ التداوليّة التي تحكم الاستعمال اللّغويّ. وهذا ما يجعل من تعليم هذه المبادئ أمرا ضروريّا في تدريس اللّغات الأجنبيّة يمكن الانطلاق فيه من الأعمال اللّغويّة (Speech Acts) التي بيّن ليتش أنّ التأدّب يحضر في عدد منها وأنّ أداءها على نحو معيّن يسهم في إضفاء قدر من المصانعة والمجاملة على المحادثات بدونه يتحوّل التفاعل إلى مواجهة وصدام (Leech، ١٩٨٣ : ١٠٥). من هذا المنطلق رأى بعض الدارسين أنّ في إمكان المدرّس أن يجعل تدريس الأعمال اللّغويّة بسبب من استراتيجيّات التأدّب، وأن يبيّن للمتعلّمين كيف نجد أنفسنا في بعض المقامات مدعوّين- من باب اللّباقة والحرص على عدم خدش وجوه الآخرين-إلى أن نلمّح إلى مقصودنا تلميحا نستخدم فيه ما يعرف بالأعمال اللّغويّة غير المباشرة.

وقد جعل وعي أوركيونيّ بقيمة الأعمال اللّغويّة في اكتساب اللّغة وتعلّمها، تقول بأنّ تدريس اللّغة يعني من جملة ما يعني تدريس الكيفيّة التي تشتغل بها الأعمال اللّغويّة، أي تدريس مجموعة من القواعد التي ترتبط بمقتضاها عدد من الأبنية الشكليّة بمجموعة من الأعمال والقيم المقصودة بالقول، مثلما هو الأمر بين الاستفهام بنيةً تتجسّد في عدد من التراكيب والصيغ، والطلب عملا لغويّا يقصد المتكلّم تحقيقه. ويعني تدريس الأعمال اللّغويّة عند أوركيوني فتح أعين المتعلّمين على كيفيّة أداء تلك الأعمال وعلى القواعد التي تربط بين استعمالاتها وشروط تلك الاستعمالات. فمعرفة المتعلّم بصيغ الشكر أو الإطراء لا تنفع، إلاّ إذا اقترنت بمعرفته الظروف التي تناسب استعمال هذين العملين والحالات التي يكون من

الأفضل الكفّ عنهما. وقسْ على ذلك الاستفهام، لا يكفي أن يعرف المتعلّم كيف يكوّن جملا وأبنية استفهاميّة، بل عليه أن يعرف أيضا السياقات المختلفة التي تجعل تلك الأبنية تحمل قيمة السؤال أو الطلب أو التحيّة، ويعرف كذلك الأسئلة التي ينتظرها المخاطب منه في سياق مّا، والأسئلة التي يسمح له بإلقائها في سياقات أخرى، وتلك التي يُستحسن عدم إثارتها في سياقات معيّنة. فمراعاة مثل هذه الأمور له أثر واضح على العلاقة القائمة بين المتكلّمين في أثناء التفاعل. وغيابها من ذهن المتعلّم يجعله عرضة إلى ضروب عديدة من خيبة الأمل كلّما وجد نفسه في مواجهة ولقاء مباشرين مع أبناء اللّغة التي يتعلّمها. ومن أمثلة ذلك عيّنتين نقلتهما أوركيونيّ تمثّلت أولاهما في تعبير طالب كوريّ-جرّاء عدم معرفته بمثل تلك الدقائق-عن استيائه ودهشته من الطريقة التي لاقاه بها أستاذه الفرنسيّ الذي يشرف على أطروحته والتي بدت له باردة لا روح فيها لاقتصار المشرف على أمور الإدارة والبحث، وعدم سؤاله الطالب-مثلما جرت العادة في المجتمع الكوري-عن عمره وعن حالته الاجتماعيّة وعن أبنائه إن كان متزوّجا. أمّا الحالة الثانية فكلام منقول عن أستاذ فرنسيّ أقام سنة في كوريا يقول فيه: «ما إن يتعرّف الكوريّ على أجنبيّ، حتّى يسأله عن عمره، وهل هو متزوّج، وهل له أبناء. وكأنّنا إزاء استجواب عن الحالة المدنيّة. وهو أمر دائما ما يثير استغراب الأجنبيّ في بداية إقامته» (ibid : ١٨٥).

ومعرفة المتعلّم بالطرائق المعتمدة في أداء الأعمال اللّغويّة داخل اللّغة التي يتعلّمها مفيدة كثيرا، لأنّها تساعده على التعرّف إلى جانب مهمّ من نظام الإحالات الثقافيّة الذي بمقتضاه تُبنى كلّ من المعارف الصريحة والضمنيّة التي يكتسبها الفرد في أثناء التعلّم اللّغويّ والتنشئة الثقافيّة والذي يجد فيه المتعلّم ما يستجيب لحاجاته التواصليّة، حتّى يستطيع التفاعل مع متكلّمي اللّغة الأجنبيّة التي يتعلّمها، ولا يجد صعوبة في الوصول إلى المعنى المراد تبليغه، إذا تعلّق الأمر بعمل لغويّ اختار المتكلّم-من باب التأدّب-أن ينجزه بطريقة غير مباشرة، من نحو عبارة «اللهّ أعلم» يستعملها العربيّ ردّا ذكيّا يبطن إعراضا ملطّفا عن الإجابة عن سؤال المخاطب، ومن قبيل عبارة «أستغفر اللهّ» لا تؤدّي في ببعض السياقات معنى الاستغفار، بل تُستعمل عملا لغويّا ينتمي إلى ما يعرف بالإفصاحات (expressives)، ويكون المراد منها تعبير

المتكلّم عن استيائه تجاه ما يسمع من أقوال تصدر عن مخاطبه أو تجاه ما يرى من سلوك يأتيه هذا المخاطب.

فدور المعلّم ههنا أن يساعد التلميذ من خلال هذه الاستعمالات على أن يلتقط الدلالات القابعة وراءها، وأن يدرك محتواها العاطفيّ والإيديولوجيّ، وينفذ من ثمّ إلى ما يسمّيه دوركايم «الوعي الجمعيّ»، أي إلى تلك التمثّلات التي تتشكّل داخل الجماعة شيئا فشيئا وعلى مرّ التاريخ. وهذا ما يساعد بدوره على تطوير قدرة المتعلّم على التفاعل مع الظواهر الغيريّة بروح تفهّمية، لا بنزعة احتوائيّة تبتلع الآخر المغاير وتختزله في مقولاتها. «فالمتعلّمون أمام التعدّد الثقافيّ للرسائل التي تبدو غير مألوفة والتي يصعب فهمها في السياق الذي وردت فيه والتي تختلف عن نظامهم القيميّ، ينبغي ألاّ أن يفهموا تلك الرسائل أو يحكموا عليها–دون تروّ– في ضوء معاييرهم. بل عليهم أن يسعوا إلى فهم المعنى المختفي أو أن يترقّبوا إلى حين فهمها. فربّما بقي عدد من العلامات مبهما، ولكنّ ذلك لا يعني أنّ القصد سلبيّ» (Pu، ٢٠٠٥ : ١٦٩-١٧٠).

فمدار الأمر ههنا على اختلاق سياقات نضع فيها المتعلّم، كي يكتسب جملة من المعارف اللّغويّة والثقافيّة تُشبع حاجاته الأساسيّة في التواصل، من نحو التحيّة والانخراط في حوار مع الآخرين للحصول على خبر أو تقديم معلومة، وشأن المشاركة في حديث أو التعبير عن رأي أو تجنّب ما من شأنه أن يعكّر صفو الحديث. ومن ذلك أيضا المعرفة بالطرق المناسبة حين يقدّم المتكلّم نفسه للآخرين، وحين يفتتح محادثة أو يُغلقها، وعندما يتدخّل ليقطع سير المحادثة أو ليُدير وجهتها ويغيّر الموضوع الذي تدور عليه، وغير ذلك من الأعمال اللّغويّة المستعملة في مقامات التهنئة والمجاملة والدعوة وإبداء الموافقة أو الرفض. والمطلوب في هذا المستوى أن يعرف المتعلّم مسالك إيقاع تلك الأعمال، ويدرك الفرق بينها وبين نظيراتها في لغته الأمّ، ويعرف–وهذا هو المهمّ–الاستراتيجيّات الكفيلة بتحقيقها، ويعرف أيضا من خلال أمثلة حيّة وملموسة الأسباب التي يمكن أن تؤدّي بالمرء ساعة التفاعل إلى ارتكاب حماقات أو إلى إلحاق الأذى بالآخرين عن غير قصد، ويعرف كذلك كيف يكيّف سلوكه وتدخّلاته وردود أفعاله، كي تظلّ علاقته بمخاطبيه جيّدة ويخلو التواصل بينهما من كلّ مظاهر التوتّر.

البعد الثقافيّ في التحيّة عملا لغويّا

تخضع التحيّة عند أدائها والردّ عليها لتنويعات ثقافيّة يحسن بالأجنبيّ الذي يريد أن يتعلّم العربيّة أن يكون على بيّنة منها، حتّى يكون أداؤه هذا العمل بالعربيّة موفّقا يراعي أعراف أبناء هذه اللّغة التي تضبط لهم على سبيل المثال صيغ التحيّة (السلام عليكم، أهلا وسهلا، مرحبا...) ومواطنها، ومَن يبدأ بها، وهل تقتصر على من نعرف أم تشمل الغريب أيضا، وهل نُعيدها على من نراه في اليوم مرّتين أو أكثر، وما هي «طقوسها»، والحركات المصاحبة لها من شدّ على الكفّ وتقبيل وانحناءة وتحريك للرأس. وما من شكّ في أنّ فتح عين الأجنبيّ على مثل هذه اللّطائف ستساعده على فهم جانب مهمّ من ثقافتنا العربيّة الإسلاميّة يتّصل بقيمة التحيّة عملا لغويّا مهمّا لا يفتأ الفرد يُنجزه كلّما جمعه اللّقاء بالآخر، ولا يتبرّم من إعادته بين الحين والحين. وستجعله لا يستغرب السلام يُلقى عليه من أُناس لا يعرفهم، ولا يجهل الأثر الإيجابيّ الكبير في مخاطَبه عندما يردّ عليه التحيّة بأحسن منها، ولا يغفل عن أمور ذات بال تدخل في باب آداب التحيّة شأن مبادرة الصغير بتحيّة من هو أكبر منه، وتسليم الراكب على الماشي والماشي على القاعد، مثلما ينصّ على ذلك الحديث النبويّ الشريف. وستجعله أيضا يعي تمام الوعي الدور العلائقيّ الجليل الذي يمكن أن يضطلع به هذا العمل اللّغويّ والمتمثّل في تطبيع العلاقة بين الأفراد والتأليف بين قلوب الفرقاء، وطرد الوحشة عن المجالس واللّقاءات، وفتح طريق للتحابب والتوادد بينهم.

ومن المسائل التي يمكن للمدرّس أن يعرّج عليها في درس التحيّة والتي تعين الأجنبيّ على فهم هذا العمل اللّغويّ وما يتّصل به من خلفيّات ثقافيّة عربيّة إسلاميّة فهما يمكّنه من أدائه على نحو مناسب وموفّق، ما يُعرف بالتحيّة الإضافيّة (additional greeting) التي تتّخذ في الغالب شكل تحيّة-سؤال (كيف حال العائلة؟ وكيف حال الأولاد؟ هل الوالد والوالدة بخير؟ هل...) وتكون عبارة عن ملفوظات في منتهى التعدّد والتنوّع تقع في منزلة بين المنزلتين: فهي في شكلها سؤال، ولكنّها من حيث وظيفتها لا يريد سائلها من وراء إلقائها الحصول على جواب دقيق. فدور المعلّم ههنا أن ينبّه الأجنبيّ إلى أنّ هذه التحايا الإضافيّة تدخل في باب ما يعرف بالطقوس الصغيرة التي يؤدّيها الفرد في افتتاح اللّقاء والمحادثات، وأنّ من

يلقيها لا ينتظر معلومات مفصّلة حول العائلة والمحيط، بل حسبه منها جواب هو الآخر منمّط (بخير، في صحّة جيّدة، الحمد للهّ، نحمده ونشكره...).

أجل، إنّ الأجنبيّ حين يدرك هذه الخفايا المتعلّقة بالتحيّة في المجتمعات العربيّة، لن يحمل ولع العربيّ بالتحيّة الإضافيّة وإكثاره فيها من الأسئلة الدائرة على أحوال المخاطَب الخاصّة محمل الفضول والتطفّل، ولن يستهجن مثل تلك الأسئلة إن وجّهت إليه في ثنايا التحيّة، ولن يُعنّي نفسه–وقد جرى هذا في بعض المواقف–بالإجابة المفصّلة عن تلك الأسئلة، بل سيحمل ذلك محمل الصيغ الطقوسيّة التي إن بدت هزيلة من جهة محتواها الإخباريّ، فإنّها من حيث ما تحمل من دلالات علائقيّة في منتهى الثراء، لما توفّره من شعور بالاطمئنان يخفّف من القلق والتوتّر الناجمين عن حضور الآخرين ومواجهتم. وكم سيزداد فهم الأجنبيّ لوظائف التحيّة التفاعليّة عمقا واتّساعا، حين يذكّره مدرّس العربيّة بالحديث الصحيح الذي رواه مسلم في صحيحه من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: «لا تدخلوا الجنّة حتّى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابّوا. ألا أدلّكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم».

على هذا النحو يمكن أن تجري حصّة من حصص تعليم العربيّة للأجانب (المستوى الأوّل) تفرد للتحيّة عملا لغويّا يتعلّم منه الأجنبيّ درسا أوّل في الثقافة، بل قل في ثقافة الاختلاف، لأنّه سيدرك منذ الوهلة الأولى وجود طرائق في التحيّة غير الطرائق التي ألفها في لغته الأمّ، وسيعلم أنّ وراء تلك الطرائق نظاما من القيم والعلاقات وتصوّرا للوجود وللعيش مع الآخرين، وأنّ خلف تنوّع صيغ التحيّة إمكانات متاحة للمتكلّم كي يعبّر عن طبيعة مشاعره تجاه الآخرين، وعن نوع العلاقة التي يريد أن يقيمها معهم، وعمّا إذا كانوا يحتلّون عنده منزلة رفيعة. وعلى هذا النحو أيضا يمكن للمدرّس أن يثير انتباه متعلّمي العربيّة من غير الناطقين بها إلى أعمال لغويّة أخرى يواظب العربيّ أكثر من غيره على استعمالها في أثناء التفاعل على نحو لافت (ما شاء اللهّ، ربّي يزيد ويبارك، تبارك اللهّ، أدام اللهّ لك هذه النعمة، حفظك اللهّ من كلّ سوء، بارك اللهّ لك في الزوجة وفي الأبناء،).

وهذه الأعمال تجلو جانبا آخر من ثقافة العرب ومعتقداتهم، نعني بذلك أعمالا لغويّة إفصاحيّة تجيء في قالب دعاء، وتكون عبارة عن ردّ فعل عاطفيّ إيجابيّ من المتكلّم على قيمة/ نعمة/ فضل تمّ ذكرها في سياق الحديث أو مشاهدتها والإشارة

إليها في مقام التواصل، سواء أأسندت إلى المخاطب أم إلى طرف غائب. وتلك القيمة قد تكون مادّية (تجارة، مال، مسكن، محلّ...) أو رمزيّة (صحّة جيّدة، أبناء، زوجة صالحة، سمعة جيّدة...). والمطلوب ههنا أن يجعل المدرّس هذه الأعمال اللّغويّة بسبيل من معتقدات العرب والمسلمين، شأن اعتقاد المسلم في قدرة العين الحاسدة على إلحاق الأذى بصاحب النعمة، ومن ثمّ وجب التوقّي منها، وشأن الإيمان بأنّ اللهّ هو المنعم والواهب، ولذلك وجب شكره وتذكير صاحب النعمة بفضله عليه، حتّى لا ينسى العبد ولا يطغى.

فإذا وقرت مثل هذه الأمور في ضمير الأجنبيّ، عرف وظائف تلك الصيغ اللّغويّة في المجتمع العربيّ، وأدرك أنّها فعل استباقيّ إيجابيّ يقوم به المتكلّم، حتّى يُشعر مخاطَبه بأنّه يكنّ له الخير ويرجو له دوام النعمة، وأنّ عينه ليست مالحة، وحتّى يذكّره بلطف أنّ ذلك من فضل اللهّ. وإذا عرّج المدرّس على هذه المسائل، صار المتعلّم الأجنبيّ على بيّنة ممّا يمكن أن يُضفيه إنجاز مثل هذه الأعمال اللّغويّة التي تدخل في باب طقوسيّات التأدّب والتي يسمّيها ليتش بالأعمال البهيجة (convivial acts) من طابع ودّي على اللّقاء (Leech، ١٩٨٣ : ١٠٤)، وممّا يمكن أن يترتّب على غيابها من عواقب وخيمة ربّما تصل إلى حدّ ذهاب الودّ وفساد العلاقة بين أطراف التفاعل. وهذا ما عبّرت عنه أوركيوني أحسن تعبير، حين استشهدت بقول كلّ من غوفمان وجافو قائلة: «فغيابها [أي الصيغ الطقوسيّة] هو الذي تبرز فيه للعيان أهمّية «صغرى لياقات الحياة اليوميّة» (غوفمان، ١٩٧٣، ٢: ٢٣٠). ويُعتبر غياب طقوسيّة منتظرة عرَضا يهدّد بتمزيق للنسيج الاجتماعيّ يمكن أن تكون نتائجه كارثيّة. وبعبارة أخرى (مأخوذة من قول ك. جافو) فإنّ «صغرى طقوس الحياة اليوميّة ليست حركات تافهة أو مؤشّرات على محافظة ثقيلة تسبّب العقم. فهي تحمي أنانا العميق، كما تمكّنه من أن يقيم مع أقاربنا صلة منسجمة [...]، وتذكّرنا بأنّ المرء ليس إنسانا إلاّ لأنّ ذواتا إنسانيّة أخرى تعتبرنا كذلك» (١٩٩٢: ٧٠-٧١)» (معجم تحليل الخطاب، ٢٠٠٨: ٤٩٧).

هذه عيّنات من أعمال لغويّة أردناها مجرّد مثال على مدخل لسانيّ تداوليّ ممكن ومفيد في تعليم العربيّة للأجانب تحتلّ فيه الثقافة مكانة مرموقة في تعليم اللّغة، ويولي أصحابه البعد التفاعليّ في الاستعمال اللّغويّ اهتماما كبيرا، ومن ثمّ يدعون إلى ضرورة مراعاته في تعليم اللّغات، لأنّهم يؤمنون بأنّ تعلّم القواعد النحويّة

التي تحكم بناء اللّغة غير كاف، إلاّ إذا انضاف إليه وعي من لدن المتعلّم بجملة من الأمور منها أن يعرف الطرائق المناسبة والمقبولة عند أهل ثقافة اللّغة التي يتعلّمها والمستعملة في مخاطبة الناس وفي التعبير عن مشاعر الشكر والاعتذار والامتنان، وفي إيقاع عدد من الأعمال من نحو الطلب والأمر، وفي المواطن التي يريد أن يظهر فيها الفرد موافقته الآخرين أو رفضه سلوكهم أو أقوالهم. ومنها أيضا فروق بين لغته الأمّ ولغته الثانية تتعدّى مجرّد قواعد النحو والصرف إلى مستوى أعلى، وتجعل ما هو مقبول داخل الجماعة المتكلّمة التي ينتمي إليها المتعلّم، يتقبّل تقبّلا مختلفا من لدن أفراد الجماعة اللّغويّة الثانية. فالتواصل اللّغويّ لا يكون ناجحا، إلاّ إذا جُعل الاستعمال اللّغويّ بسبيل ممّا هو معدود من السلوك المناسب في الثقافات الأخرى.

إنّ الثقافة وفق هذا التصوّر لا تقع خارج اللّغة، بل هي مركوزة في أشكال وصيغ لسانيّة مختلفة في مقدور المدرّس أن يستثمرها في دروسه ويتّخذها منطلقا وأمثلة جيّدة، كي يلفت أنباه الطلاّب إلى كيفيّة انعكاس الخصائص الثقافيّة في اللّغة موضوع التعلّم. بل في مقدور المدرّس إذا أراد أن يمضي قدما في تعميق وعي الطلاّب بأهمّية البعد الثقافيّ في تعلّم اللّغة أن يتّخذ من تلك الخصائص موضوعا يدور عليه النقاش استنادا إلى تلك الصيغ اللّغويّة التي يكون الطلاّب بصدد تعلّمها. وهذا النهج في تدريس الثقافة وفي ترسيخ روح الاختلاف عند متعلّم اللّغة العربيّة من غير أهلها لا يقتصر على الأعمال اللّغويّة، بل يتعدّى ذلك إلى ظواهر أخرى كثيرة تنتمي إلى نظام التأدّب اللّغويّ العربيّ شأن الضمائر في العربيّة.

فالمعلّم في درس الضمائر أمام خيارين أو قل رؤيتين: إحداهما نحويّة شكليّة والثانية تداوليّة واقعيّة: فإمّا أن يقتصر في ذلك على تعليم غير الناطقين بالعربيّة قواعد استعمال الضمائر في ضوء مقولات الجنس والعدد، والحضور والغيبة، حتّى يستطيع المتعلّم أن يصرّف ما يُقدّم إليه من أفعال تصريفا صحيحا. وإمّا أن يجاوز هذا البعد اللّغويّ الصرف إلى بعد آخر أدقّ، فيتّخذ من درس الضمائر فرصة ليأخذ بأيدي الطلاّب ويساعدهم على فهم جانب مهمّ من استعمال العربيّة بدونه يُخفق المتكلّم في سياقات تفاعليّة كثيرة. والمقصود ههنا أن نبيّن للطلاّب تنوّع استعمال الضمير الواحد في العربيّة، بحسب تغيّر المقام، ونوع الصلة التي يريد المتكلّم أن يعقدها مع المخاطَب (علاقة أفقيّة/ مساواة، رفع الكلفة، علاقة عموديّة...)، وحجم المسافة

التي يروم إقامتها بينه وبين من يتفاعل معه (التقريب، تبعيد...)، وطبيعة الصورة والانطباع اللّذين يرغب في أن يتركهما عند ذلك المخاطَب (التواضع، الغرور). ولا بأس أن يقدّم المدرّس ههنا إلى طلاّبه أمثلة متنوّعة يستقدمها من مصادر مكتوبة وشفويّة (آيات من القرآن، أبيات من الشعر، حوارات مسرحيّة وروائيّة، مطالب شغل، عيّنات مسموعة من برامج إذاعيّة وتلفزيّة....)، ليبيّن لهم كيف تجري آداب التخاطب عند العرب.

على سبيل الختم:

حاولنا في بحثنا هذا أن نعيد النظر في فكرة معروفة لم تعد تحتاج إلى البرهنة على صحّتها، نعني بذلك ما يقوم بين اللّغة والثقافة من تلازم، وما يترتّب على ذلك التلازم من قول أمسى كالقاعدة التي مفادها «إنّ من يتعلّم لغة ثانية يتعلّم ثقافة ثانية». وعلى الرغم من شيوع هذا الرأي شيوعا جعله عند كثير من الدارسين كالمسلّمة، فإنّنا لم نُعف أنفسنا من تقليب النظر فيه. والحقّ أنّ التلازم القائم بين المكوّنين اللّغويّ والثقافيّ في تعليم اللّغات الأجنبيّة لا يثير مشكلة عندنا. فنحن بدورنا نسلّم بهذه القاعدة ونداقع عن الرأي الذي يقول بأنّ تدريس الثقافة ينفع في تعليم اللّغات الأجنبيّة، ويساعد المتعلّم على تعلم اللّغة تعلّما ناجعا وسريعا. ولكنّ المشكلة تكمن في تقديرنا في طبيعة العلاقة بين ذينك المكوّنين، وفي كيفيّة استحضار الثقافة عند تدريس اللّغة الأجنبيّة، وفي الطريقة التي ندرّس بها الثقافة العربيّة والإسلاميّة للناطقين بغير العربيّة.

وقد نظرنا في هذه المسائل، فوجدنا أنّ الثقافة التي يُحتفى بتدريسها في تعليم العربيّة للناطقين بغيرها لا تعدو أن تكون تعريفا بالعادات والمعتقدات السائدة في الثقافة العربيّة الإسلاميّة. وقد قادنا ذلك إلى أن نسأل أنفسنا: هل هذه هي السبيل الوحيدة إلى تدريس الثقافة؟ وهل ثمّة منظور آخر نرى من خلاله الثقافة، ونستند إليه في تدريسها. وقد كان الجواب واضحا عندنا. نعم، هناك منظور لسانيّ يمكن أن نستحضر من خلاله الثقافة في برامج تعليم العربيّة لغة ثانيةً. وهذه الثقافة التي نعنيها لا وجود لها خارج اللّغة. بل هي مركوزة فيها، تُفصح عنها الكثير من الأشكال

والصيغ اللّغويّة. إنّها ثقافة تتلبّس باللّغة، ولا تنفصل عنها، ولا تتأدّى إلاّ من خلال تعابيرها. ثقافة يكتشفها المتعلّم، وهو يتعلّم اللّغة، ويتعلّم كيف يتواصل ويتفاعل بها، وكيف يستعملها حين ينخرط في تفاعلات خطابيّات ويدير محادثات، من غير أن يلقى مصاعب تُشعره بالفشل وتجعله يسيء فهم الآخرين، أو تجعل الآخرين يُسيئون فهمه.

وقد وجدنا في اللّسانيّات التداوليّة- وفي مبحث من مباحثها ألا وهو التأدّب- ما يُثبت وجود هذه «الثقافة اللّغويّة»، ويكشف عن أهمّيتها في تعليم العربيّة للناطقين بغيرها. وعلّة ذلك ترجع إلى أنّ التداوليّة استطاعت -من خلال مباحثها الدائرة على المشيرات المقاميّة والأعمال اللّغويّة والتأدّب والاقتضاء وتحليل المحادثة وغيرها -أن تجعل اللّغة بسبب متين من الثقافة، وأن تنتبه إلى أنّ التواصل بين الأفراد لا يكون ناجحا وناجعا بمجرّد أن يشترك الأفراد في اللّغة التي يستخدمون وفي معرفتهم بقواعد تلك اللّغة، وإنّما هو أيضا ثمرة ثقافة ونظام من القيم والمعتقدات يستبطنهما أطراف التفاعل الذي لا يكون ناجحا، إلاّ إذا جرى التواصل في كنف تلك الثقافة وذلك النظام، وجاءت اللّغة المستعملة مراعية لهما وعاكسة إيّاهما. وهذا ما أنهينا به بحثنا عندما وقفنا على مثال التحيّة عملا لغويّا يختزن قيما ثقافيّة عربيّة وإسلاميّة، بدون الكشف عنها عند تعليم التلميذ الأجنبيّ هذه الصيغة اللّغويّة، لن يوفّق ذلك التلميذ في استخدام تلك الصيغة اللّغويّة استخداما يناسب الأوضاع التواصليّة التي يجد نفسه فيها، ويساعد على تمتين عرى الصلة بينه وبين من يتفاعلون معه.

قائمة المراجع

العربيّة:

– شاردودو (باتريك) بالاشتراك مع د. منغنو: معجم تحليل الخطاب، ترجمة عبد القادر المهيري وحمّادي صمّود، المركز الوطنيّ للترجمة، تونس، ٢٠٠٨.

– عبيد (حاتم): نظريّة التأدّب في اللّسانيّات التداوليّة، عالم الفكر، العدد ١، المجلّد ٤٣، ٢٠١٤.

الأجنبيّة:

- Alcón Soler, E. (2005). Does instruction work for learning pragmatics in the EFL context? System Volume 33, Issue 3.

- Bardovi-Harlig, K., & Griffin, R. (2005). L2 pragmatic awareness: Evidence from the ESL classroom. System Volume 33, Issue 3.

- Byram, M.(1997): Teaching and Assessing Intercultural communicative competence. Clevedon Multilingual Matters.

- Byram, M., & Grundy, P. (2002). Introduction: Context and Culture in Language Teaching and Learning. Language, Culture and Curriculum, 15(3).

- Brown, H. D. (1994). Principles of language learning and teaching. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall Regents.

- Grossi, V. (2009): Teaching pragmatic competence: Compliments and compliment responses in the ESL classroom. AMEP Research Centre Volume 24 No 2.

- Koike, D. A., & Pearson, L. (2005). The effect of instruction and feedback in the development of pragmatic competence. System Volume 33, Issue 3.

- Kramsch, C. (1993). Context and culture in language teaching. Oxford: Oxford University, Press

- Leech, G. (1983). Principles of Pragmatics. London: Longman.

- Levinson, Stephen C.(1983) : Pragmatics. Cambridge Textbooks in Linguistics. Cambridge University Press.

- Maryam Farnia & Raja Rozina Raja Suleiman Contrastive Pragmatic Study and Teaching Culture in English Language Classroom – A Case Study.

http://www.researchgate.net/publication/213917404_Contrastive_pragmatic_study_and_teaching_culture_in_English_language_classroom-_a_case_study

- Nelson, G., Al-Batal, M., & Echols, E. (1996): Arabic and English compliment responses: Potential for pragmatic failure. Applied Linguistics, 17(4), 411–432.

- Orecchionni, C-K. (2003): Les actes de langage dans le discours: théorie et fonctionnement. Nathan, paris.

- O'sullivan,W. (2007) : A study on Politeness teaching to English Learners in China. The International Journal of Language Society and Culture.Issue 23.

- Pu, Z. (2007) : La politesse comme entrée pour l'acquisition/ apprentissage d'une langue étrangère. Synergies Chine, n°2.

- Risager, K.(1998): Language Teaching and the Process of European Integration. In Byram M. (ed), Language Learning in intercultural perspective. Cambridge.

- Stern, H. H. (1983): Fundamental Concepts of Language Teaching. London, Oxford University Press.

- Stern, H. H. (1992): Issues and options in language teaching. Oxford.

- Tomalin B. (2008). Culture - the fifth language skill. Available at

http://www.teachingenglish.org.uk/think/articles/culture-fifth-language-skill.

- Yule, G. (1996). Pragmatics. In H. G. Widdowson (Ed.), Oxford introductions to language study: Oxford University Press.

- Zhang, Y.(2012) : Pour une approche interculturelle de l'enseignement du français comme spécialité en milieu universitaire chinoi. Thèse Doctorat, Université du Maine. http://hal.archives ouvertes.fr/docs/00/79/31/42/PDF/2012LEMA3010.pdf.

إشكاليّات الرُّؤية النّحتِيّة عند ابن فارس

* شفيقة وعيل

ما قبل الإشكاليّات:

عن النَّحت:

الجذر (نَحَتَ) لغةً يعني نَـجَـرَ الشيءَ وسوَّاه بحديدة[٢]. واستُعير للدّلالة على أحد طُرق توليد اللّغة، وهو إنتاجُ كلمةٍ من كلمتَين أو أكثر، تدلّ على معنى ما انتُزِعتْ منه[٣].

وقد عرَفَه اللّغويّون قبل ابن فارس (ت ٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م)، فمنهم من مَرّ عليه في غير بابه ومنهم من لم يُعِرْهُ اهتمامًا. وأقدَمُ من أشار إليه الخليلُ بن أحمد (١٧٠هـ/ ٧٨٦م)[٤] الذي لم يتوسّع فيه بما يؤسّسُ لبابٍ متَّضِحِ الملامح من أبواب اللّغة. وعرَفَه سيبويه (١٨٠هـ/ ٧٩٦ م) أيضًا، فيما يبدو، لكنْ لم يهتمّ به، لأنه عندَه من المسموع الذي لا يُقاس عليه[٥]. كما أدرجَ ابنُ السّكّيت (٢٤٤ه/ ٨٥٨ م) تركيباتٍ نحتيَّةً فيما يَصِحُّ أن يُقال[٦]، ولم يُعنَ ابنُ جنيّ (٣٩٢هـ/ ١٠٠٢م) به إطلاقًا، وأورَدَ أمثلَتَهُ في تحرير باب مصاقبة الألفاظ لمصاقبة المعاني[٧].

واستثمرَ ابن فارس المدوَّنةَ اللّغويّةَ العربيّةَ وَفْق مبدأ الاختزال[٨]، فاجتهد في طَرْق تأثيلها بما لم يسبِقْهُ إليه أحد. وتنبني فلسفته على كون الكلمة العربيّة التي تزيد على ثلاثةِ أحرف ليست أصيلةً بل متفرِّعةً من الثلاثيّ إمّا بنحتِ كلمَتَين، أو بزيادة حرف أو أكثر. وهي لا شكَّ فكرةٌ جديدة وعبقريّة احتاجت إلى استقراءٍ للمدوّنة اللّغويّة وفهمٍ عميق لها. لكنْ، هل يرقى هذا الجهد على جِدَّتِهِ وعبقريَّتِه إلى أن يكون «نظريّةً

باحثة دكتوراه في اللّغة العربيّة وآدابها بالجامعة الأمريكيّة في بيروت، وفي الدّراسات القرآنيّة بجامعة باتنة بالجزائر)

لغويَّةً شاملةً يأخذُ بعضُها بِحُجُزِ بعضٍ، ويُـرتَّب آخرُها على أوَّلِها»(٩)؟ والداعي إلى هذا السّؤال هو كونُ مفهوم النّظريّة - بوصفها نسيجًا مُحْكَمًا يُـفضي بعضُه إلى بعض دون تناقض ولا ثغرات- لا يتماهى والإشكاليات التي تعجُّ بها رؤيةُ ابن فارس في باب النّحت(١٠).

تنبغي الإشارة إلى أنّه ليسَ غاية هذه الورقة أن ترصُد سقطاتِ ابن فارس ولا أن تستنقص من جهده العملاق بقدر ما تحاول أن تشرح طبيعةَ الإطار الذي جاءت رؤيتُه النّحتيّة ضِمْنَـه. فهذه الرُّؤية لم تأتِ للتّقنين ولا لوضع أسسٍ قياسيّة، ولكن لاستخلاص رؤية عامّة قائمة على نظريّة الأصول لشرح مُخْرَجات الـمُدَوَّنة العربيّة. وقد فتح ابنُ فارس بذلك بابًا لاشتغال المعجم العربيّ من الداخل، بما يجعل التوليدَ اللّغويّ منوطًا بالزمان والمكان وخصائص العربيّة وإمكاناتها الدّلاليّة المتاحة لا بالقياسات التي قد تلوي عُنُقَ اللّغة وتعيقُ توالدَها وانتعاشَها.

منهج البحث وأسئلته:

لقد عجّ البحثُ اللّغويّ بالدراسات التي تُعنى بجهد ابن فارس(١١). وما ورقتي هذه إلا محاولةٌ أخرى لفهم رؤيته النّحتيّة عَبْر رَصْدِ إشكاليّاتها، لكنْ من منظور مختلف شيئًا ما، وذلك بتقديمها للإشكاليّات ضمنَ إطارَين: تنظيريّ مفاهيميّ وتطبيقيّ. يقيِّمُ الأوّلُ الجانبَ النظريَّ، ويرصُدُ الثاني الجانبَ التطبيقيَّ للعلاقة بين آليّات النّحت ومُخْرَجاته من جهة، وبين آليّات النّحت مع بعضها من جهة أخرى. وسأعتمد المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ في قراءة اشتغال الرؤية النّحتيّة عند ابن فارس، وهذا من خلال كتابَيه الجليلَين: «معجم مقاييس اللّغة» و«الصّاحبي في فقه اللّغة». ولبلوغ ذلك، تعمل الورقة على الإجابة عن أسئلة محوريّة أهمّها:

- ما مدى تصوُّر ابن فارس للنّحت في مقابلة الوضع؟
- هل انسجمَتْ نظريَّـتُه في الأصول مع رؤيتِه النّحتيّة؟
- ما مدى وضوح المصطلحات وتطبيقاتها عنده؟
- إلى أيّ مدى قدّمتْ آلـيَّـاتُ ابن فارس في النّحت تصوُّرًا كليًّا متكاملًا ومترابطًا وغيرَ متناقض؟
- أين يقع جهده المعجميّ بين التأسيس لنظريّةٍ وتفسيرِ مدوَّنةٍ قائمة؟

أوّلًا، الإشكاليّات النّظريّة للنّحت عند ابن فارس

إشكاليّة التعريف:

عرّف ابنُ فارس النّحت بأنْ "تُؤخَذ كلمتان وتُنحَت منهما كلمةٌ واحدةٌ آخِذةٌ منهما بحظّ. والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم (حيعَلَ الرّجُلُ) إذا قال: حيَّ على. ومن الشيء الذي كأنّه مُتّفَقٌ عليه قولُهم (عبشميّ)»[١٢]. واشترط أن تكون الكلمتان صحيحتَي المعنى، مطّردتَي القياس[١٣]. ويحمل هذا التعريف في طيّاته إشكاليّاتٍ تستدعي أن نقف عندها.

أوّلا، أظهرت التطبيقاتُ أنّ ابنَ فارس لم يحصُر نفسَه بقيدِ «الكلمتَــيْن» فقد نَحَتَ من ثلاثِ كلماتٍ نحو: (القلفع) وهو ما يبس من الطين على الأرض مِن (قفع) و(قلع) و(قلف)[١٤]؛ و(السَّحْبل) وهو الوادي الواسع من (سحل) و(سَبَل) و(سَحَبَ)[١٥]، وغيرهما.

ثانيًا، أشارَ ابنُ فارس إلى مثالَيْ الخليل في **نحت الجملة** (حيْعَلَ) و(عبشمَ) من غير أن يعرِّجَ عليهما أو على قبيلِهما في تطبيقاته، فهل هذا يعني أنّه لا يعترف بهذا النوع من النّحت؟ يرى الحمزاوي أنّ ابنَ فارس لم يتكلَّم عن هذه الأمثلة لأنّها «محدودة وغير مطَّرِدة»[١٦]. لكنّ هذا النوع من النّحت كان الأقدمَ والأوضح لدى اللّغويِّين، حتى لو لم يُطَوَّرْ، بل هو ممّا عَدَّه ابنُ فارس نفسُه «متَّفَقًا عليه»، ثمّ إنّ منظومَتنا الإسلاميّةَ تحديدًا غنيّةٌ بمثله. فهل يُطَّرَح المتَّفقُ عليه ويُدرَجُ ما اعـتُمِلَ ممّا ليس فيه ذِكرٌ سابق؟ أم أنّ هذا المتَّفَقَ عليه لا يخدُمُ فكرةَ المعجميّة التي يتغيّاها؟

ثالثًا، يصنِّفُ ابنُ فارس في تطبيقاتِه ما زاد على الثلاثيّ إلى نوعَين: منحوتٍ (من كلمتَين) ومزيدٍ (وهو ما زيدَ فيه حرفٌ على الأصل الثلاثيّ) وقد يتزاحمان في كلمة، وقد يكون المزيدُ من أقسام المنحوت كما سنرى لاحقًا، لكنّ تعريفَه لا يشمل المزيدَ بأيّ شكلٍ من الأشكال.

يبدو، إذًا، أنّ تصوُّرَ النّحت لم يكن قد استوى لدى ابن فارس بشكل يسمحُ له أن يعرّفه تعريفًا جامعًا مانعًا أو يسمحُ لنا أن نزعُم أنّه انطلق فيه من منظور كُــلِّيّ مُـحكَم يصلُح أن يؤسّسَ لنظريّة.

إشكاليّة الغاية:

يثيرُ غيابُ رؤيةٍ هرميّةٍ للنّحت عند ابن فارس سؤالَ الغاية، فهل قصَدَ بناءَ نظريّةٍ نحتيّة قياسيّة تُــنتِجُ كلماتٍ فوثلاثيّة[١٧] من أصول ثنائيّة وثلاثيّة أم أراد تفسيرَ موادّ لغويّة سماعيّة وفق نظرته في الأصول؟ بمعنى آخر: هل كان يؤسّس فعلًا لمذهب في القياس أم كان يشرَحُ ما خاله مذهبًا تكوَّنَت وفْقَه الموادُّ العربيّةُ الفوثلاثيّة؟

قال: «اعلم أنّ للرُّباعيّ والخُماسيّ مذهبًا في القياس، يَستَنْبِطه النَّظَرُ الدَّقيق، وذلك أنّ أكثر ما تراه منه منحوتٌ»[١٨]. في العبارة ملامح رؤية قياسيّة للنّحت، أكّدَها ابن فارس بتطبيقاته على الموادّ الفَوْثلاثيّة، لكنّه لم يطبِّقها إلا على ما هو بالفعل موجودٌ في المدوّنة العربيّة. ولو كان غرضُهُ تأسيسَ نظريّةٍ نحتيّةٍ لَــبدأ من أصول معجميّة ودوَّرَها فأنتجَ عنها موادّ احتماليّة يقبَل منها الدالَّ المستَعْمَلَ ويرفض غيرَ الدالِّ المهمَلَ[١٩]. ذلك أنّ مقاربةَ ابن فارس تَــميلُ إلى «تأصيل المعاني للمدوّنة العربيّة»[٢٠]. وهي إحدى الوظائف الرئيسة في المعجميّة التاريخيّة الحديثة[٢١]، وتُعنى بدراسة أصول الكلمات، من حيثُ انحدارُها من لغةٍ أمّ، أو دخولُـها بالاقتراض[٢٢]، كما تُعنى بالعلاقات بين الصِّيَغ الأصليّة والصّيَغ الفرعيّة المتولِّدة عنها بنيويًّا أو دلاليًّا[٢٣].

وقد أدركَ ابنُ فارس الطبيعةَ التّأويلية المطواعة للنّحت، فوعى أنّ الصورة القياسيّة التي قدّمها هي نسخَتُهُ الخاصّة عنه. ويتجلّى هذا في تعدّد أوجه التّأصيل عنده[٢٤]، وتصريـحِه أحيانًا كثيرةً باحتمال وجود وجهٍ للقياس لم يهتدِ إليه[٢٥].

بناءً على كل ذلك، ما مدى صحّة القول بنظريّةٍ نحتيّةٍ غير قياسيّةٍ غير جامعة، وقاصرة عن تأثيل بعض موادّ اللّغة؟

إشكاليّة التصوُّر في ظلّ نظريّة الأصول:

ترتبط مسألة الأصول بالنّحت ارتباطًا وثيقًا، وفيها خلاف متجذّر[٢٦]. فمَن قال بأنّ ما فوقَ الثلاثيّ من الكلمات العربيّة **أصلٌ** خرج من مأزَقِ تأصيلها. ومن قال إنّها ليست بأصلٍ اضطرَّ إلى إيجادِ علاقةٍ تربطها بالأصول الثنائيّة والثلاثيّة. وعزاها ابنُ فارس إلى النَّحت والزّيادة، أمّا ما لم يكن كذلك فهو **موضوعٌ وضعًا**[٢٧]. وبناءً على أنَّ هذا **الموضوع** ليس بأصل عنده، فإنّ رؤيته للنّحت ليست منسجمة مع نظريّته في الأصول الثنائيّة والثلاثيّة.

فيما زاد على الثلاثة، يضع ابنُ فارس، أحيانًا، النّحتَ بمفرده في مقابَلَةِ «الوضع»[٢٨] فيقول: «فعلى هذا الأصل بنينا ما ذكرناه من مقاييس الرباعي فنقول إن ذلك على ضربَين: **أحدهما المنحوت** الذي ذكرناه **والضرب الآخر الموضوع وضعًا** لا مجال له في طرق القياس"[٢٩]. والنّحت يأتي عنده غالبًا (لأنه قد يأتي على غير هذا المعنى كما سنرى لاحقًا) بمعنى ما كان من كلمتَين: «وهذا مذهبنا في أنّ الأشياء الزائدة عَلى ثلاثة أحرف **فأكثرها** منحوت، مثل قول العرب للرجل الشديد (ضبَطر) وَفِي (الصِّلِّدْم) إنه من (الصَّلْد) و(الصَّدْم)»[٣٠]. ويُفهَم من قوله «**أكثرها**» أنّ بعضها ليس بنحت ولا بزيادة، أيْ غير مشتقّ من أصول ثنائيّة أو ثلاثيّة، وهو يقصد **الموضوع وَضْعًا**. كما يجيءُ النّحتُ (بنفس المعنى)، والزّيادةُ أيضًا، في مقابلةِ «الوضع»، فيقول: «منه ما نُحِت من كلمتَين صحيحتَي المعنى، مطّردتَي القياس. ومنه ما أصله كلمةٌ واحدة وقد أُلحِق بالرُّباعي والخماسي بزيادةٍ تدخله. ومنه ما **يوضع كذا وَضْعًا**»[٣١].

فالنّحت والزّيادة، إذًا، يقعان في مواجهة الوضع عند ابن فارس، فيكون الوضع هو المعنى المرجعيّ غير المشتقّ[٣٢]، وهذا يجعله داخلاً في معنى الأصليّة. ويُفترَضُ، على هذا الأساس: (١) أن يقع الوضعُ في الثنائيّ والثلاثيّ وما زاد عليه على حدٍّ سواء؛ (٢) أن يكون الوضع أصلًا بوجهٍ ما، قياسًا على الأصل الثنائيّ والثّلاثيّ الذي لا يُشتَقُّ منه ولا يُقاس عليه بجامع عدم القياس والاشتقاق، فقد سمّى ابنُ فارس هذا النّوع من الكلمات أصلًا، لكنَّهُ **أصلٌ عقيم**[٣٣] ما دام لا يُشترَط أن يُتفرّعَ منه أو يُقاس عليه حتى يستحقَّ صفةَ الأصليّة.

لتوضيح هاتَين النّقطتَين، سأحتاج إلى تتبّع رؤيةِ ابن فارس للأصل عمومًا، ورؤيته للأصل العقيم بشَكلٍ أخصّ، من خلال تطبيقاته. وقد نفيدُ في تقصّي المسألةِ من متابعة رؤيتَــيْ القياس والاشتقاق، وهو أيضًا بحر عباب، لكنْ لا بدّ من الإطلالة عليه دعمًا لفكرة الأصل العقيم التي أَستنِدُ إليها في بيان إشكاليّة التصوّر للرؤية النّحتيّة في ظلّ نظريّة الأصل، أما بحثُه واسعًا فسيُفرَد في مقالة أخرى بإذن الله.

أمّا القياس فهو إلحاق الفرع بالأصل لعلّة معنويّة جامعة، أي إلحاق كلمة بمعنًى أصليّ يدلّ عليه جذرُها. يُلتَقَطُ هذا المفهوم من تطبيقات ابن فارس. مثال ذلك قوله في (أجل): "يدلُّ على خمس كلماتٍ متباينة، لا يكادُ يمكنُ حملُ واحدةٍ على واحدة من جهة القياس، فكلُّ واحدةٍ أصلٌ في نفسها"[٣٤]؛ وفي (وهب) قال: «كلماتٌ لا ينقاس

بعضُها على بعض. تقول: وهَبْتُ الشَّيءَ أهَبُهُ هِبَةً ومَوْهِبًا. واتَّهَبْتُ الهبةَ: قَبِلتُها. والـمَوْهِبَة: قَلْتٌ يَسْتنقِعُ فيه الماء، والجمع مَواهب. ويقال أوْهَبَ إليَّ من المال كذا، أي ارتفع. وأصبح فلانٌ مُوهَبًا لكذا، أي مُعَدًّا له»[٣٥]، إذْ لا جامع معنويّاً تجتمع فيه هذه الكلمات المنحدرة من هذا الجذر، فهي لا تلحَقُ به.

والاشتقاق عنده هو استخراج فرعٍ من أصل. اقرأ مثلا قوله في (عصب): "أصلٌ صحيحٌ واحد يدلُّ على رَبْط شيءٍ بشيء، مستطيلًا أو مستديرًا. ثم يُفرَّع ذلك فروعًا، وكلُّه راجعٌ إلى قياس واحد"[٣٦]، ومفادُه أنّ هذه الفروع تُشتَقُّ من هذا الأصل، وهي محمولة عليه في معنى «الرّبط» المتعلّق بالجذر (عصب).

فالاشتقاق والقياس عمليّـتان في اتّجاهَين مختلفَين، الأولى تنطلق من الأصل نحو الفرع أيْ هي عمليّة استخراجٍ وتفريع، والثانية تنطلق من الفرع نحو الأصل أيْ هي عمليّة إلحاقٍ وتأثيلٍ. وهما متكاملتان بحيث تصنعان معًا الإطارَ العامّ لنظريّة الأصول عند ابن فارس وتطبيقاتها، لكنّهما مختلفتان وظيفيًّا، وإن كان ابنُ فارس يطلقهما، في الغالب الأعمّ، ويريد مُطْلَقَ **الإلحاق** بوصفه **نقيضًا للوضع**، فإنّه في تأصيله لِـما زاد على الثّلاثة، يجعل القياس أو الاشتقاق دائمًا في مواجهة الوضع. ويقع القياس/ الاشتقاق، عنده، في الثّنائيّ والثّلاثيّ بإلحاقهما بأصولهما، كما يقع فيما زاد على الثّلاثة بإلحاقه بالنّحت أو الزيادة[٣٧].

لكنَّه في الثّنائيّ والثّلاثيّ (في مواضع قليلة جدًّا) يجمع بين كون بعض الكلمات **أصولا** وبين كونها **موضوعة** من جهة، **ويميّز** من جهة أخرى، بين كونها **موضوعةً على قياس**، وكونها **موضوعةً على غير قياس**. فمن الأوّل قوله في (سب): «**أصل** هذا الباب القَطع، ثم اشتُقَّ منه الشَّتم [...] وأكثر الباب **موضوعٌ** عليه»[٣٨]، أي على قياس القطع؛ وقوله في (عنق): «**أصلٌ** واحد صحيح يدلُّ على امتدادٍ في شيء [...] وهذا هو الذي ذكرناه في أصل الباب: أنَّ البابَ **موضوعٌ على الامتداد**»[٣٩]، أي على قياس الامتداد. ومن الثاني قوله في (أرض): «ثلاثة أصول، أصل يتفرع وتكثر مسائله، **وأصلان لا ينقاسانِ** بل كلُّ واحدٍ **موضوعٌ حيثُ وضعَتْه العرب**»[٤٠]؛ وقوله في (قطر): «هذا بابٌ **غير موضوع على قياس**، وكَلِمُهُ متباينةُ **الأصول**»[٤١]. فكيف اجتمع له أن يكون مثلُ ذلك موضوعًا! وعلى قياس أو على غير قياس! وأصلًا! فإنّه إن كان موضوعًا كان «لا مجالَ له في طُرق القياس»[٤٢]، ولذلك لم يصلُح أن يكون

«على قياسٍ»، ولم يحتَجْ لقيد «على غير قياس»؛ ولذلك أيضًا لم يصلُح أن يسمِّيَ ما كان منه على غير قياس أصلًا، لأنّه لم يُسمِّ الموضوعَ فيما زاد على الثّلاثة أصلًا، ولا أرى فرْقًا بينهما من حيث امتناعُ القياس عليهما.

من جانبٍ آخر، نفهم من قول ابن فارس في كلمة (أرف) مثلا: "أصلٌ واحد، لا يقاس عليه ولا يُتفرَّع منه"[٤٣] أنّ هذا الجذر مرجعيّ غير مشتقّ (أيْ لا ينقاس على أصل)، ولكنّه ليس أصلًا لفرعٍ ما (أي لم يُشتَقَّ منه فرع)، ومع هذا سمّاه **أصلا**. فهذه الكلمات الثلاثيّة، التي هي عنده أصلٌ ولكن لا يُتفرَّع منها، سمّيتُها **الأصول العقيمة**. وقد استعمل ابنُ فارس الوصف نفسَه (أي لا يقاس عليه ولا يُتَفَرَّع منه) حتّى فيما لم يَعُدَّهُ أصلًا، مثلا: (تخّ) و(درص) و(ضغ)[٤٤]، (حبج)[٤٥]، (ده)[٤٦]، وغيرها.

وهذا يعني أنّ الثّنائيّ والثّلاثيّ ثلاثة أنواع: منه ما ليس بأصل أي لا ينقاس، وهذا لم يُسَمِّهِ موضوعًا، لكنْ ربّما أتبعَه بقوله «لكنّهم يقولون» دلالةً على الوضع فيما أرى[٤٧]؛ ومنه ما هو أصل ينقاس، وَصفَه بأنه موضوعٌ على قياس؛ ومنه ما هو أصل لا ينقاس ولا يُشتَقُّ منه، وَصفه بأنّه موضوعٌ على غير قياس، لأنه لا يلزم –كما رأينا– من قوله بأصليّة الكلمة أن تكون ممّا يُتَفرَّع منه (ولو كان الأمر لِـحُكْمِ اللّغة لارتبطت الأصليّة بالتفرّع، إذْ لا يُسمّى والدًا من لم يولَد له). وهذا يجعلنا نتساءل عن وجود الوضع في الثّنائيّ والثّلاثيّ عند ابن فارس، فكأنّه يقول به، ولكنْ من غير تصريح واضح أو مقنَّن كما هو الحال في الرّباعيّ وما زاد عليه.

فإذا كانت أصولُ الكلِم غيرَ مشتقَّة لأنّه ليس قبلَها شيء[٤٨]، فما الذي يجعل الموضوعَ يختلف عنها في كونه غير مشتقّ من شيء؟ وإذا كان بعضُ هذه الأصول لا يُتَفرّع منه شيء فما الذي يجعل الموضوعَ يختلف عنها في عدم اشتقاق شيءٍ منه؟

ولا أدري بأيّ قياسٍ يشبه الموضوعُ عدمَ الأصليّةِ (بوصفه غير منحوتٍ ولا مزيد) فيما فوق الثّلاثيّ، ولا يشبهُ الأصليّةَ في الأصل العقيم – على الأقلّ – أيْ في الثّنائيّ والثّلاثيّ، فلا أرى عِلَّةً في الحالَيْن سوى «امتناع القياس والاشتقاق»، وليس إلحاقُه بأحدهما لأجلها بأَوْلى من الآخَر. وهذا السّؤال قائمٌ على ما نستنتجه من تشغيل ابن فارس لمفاهيم القياس والاشتقاق والأصل والوضع فيما زاد على الثّلاثيّ. فلو كانت رؤيتُه نظريّةً كانتْ مفاهيمُه منسجمةً ولم يختلف اشتغالُها بين الثنائيّ والثّلاثيّ وبين ما

زاد عليه؛ أمّا لو كانت غيرَ منسجمة، فإنّ رؤيتَه في الأصول تتزلزلُ جملةً.

وعليه، لا أرى جوابًا لهذا السّؤال سوى أنّ ابنَ فارس لَـمْ يُسمِّ الموضوع الفوثلاثيّ أصلًا لِئلاَّ تنتقِضَ نظريَّـــتُه في الأصول الثنائيّة والثلاثيّة.

والواقع أنّ موضوع الأصل عند ابن فارس موضوع شائك جدًّا، فإننا لا نكاد نستبِينه نظريًّا، ولا يعيننا التطبيق كثيرًا في ذلك لكثرة إشكاليّاته. وإنّما قدّمتُ ما قدّمتُ لتوضيح فكرة الأصل الذي سمّيتُه عقيمًا في الثّنائيّ والثلاثيّ، ومدى تشابهه ومفهومَ الوضع فيما زاد على الثلاثيّ(٤٩).

حاولَ بعضُ الباحثين التوفيقَ بين الوضع والنّحت في رؤية ابن فارس بتسمية الموادّ الفَوْثلاثيّة الموضوعة عنده **أصولا**(٥٠)، مع أنّ ابنَ فارس نفسَه اكتفى بوصفِها موضوعةً، ولو شاء أن يسمِّيَها أصولًا أو ينْفِيَ عنها الأصليّة صراحةً لفعل، كما فعل في غالب موادِّهِ الثنائيّة والثلاثيّة ولم يتحرّزْ(٥١). وحاول الحمزاويّ إخراج **الموضوع** من إشكال عدم الأصليّة بإلحاقه بالنّحت(٥٢)، من جانب أنّه يمكن أن يكون له قياسٌ خَفِيَ على ابن فارس، وبرّر عدمَ معالجتِه للوضعِ معالجتَه للنّحت بأنّ أكثرَه من المعرَّب وأنّه خشي البتَّ في أمره(٥٣). ولستُ أرى هذا التبريرَ سائغًا، فقد عالج ابنُ فارس بعضَ المعرَّبات التي لم يعلم بحالها أو شكّ فيها، بل عالَجَ ما بتَّ في عدم عربيّته أحيانًا(٥٤). فهل يخشى أن يبُتَّ في أمر الموضوع وقد قرّر ما لم يُسبَق إليه من التّأثيل؟ ثمّ إننا لو عرضْنا هذا «الموضوعَ» على الموادّ الثلاثيّة والثنائيّة التي طبّقَ عليها ابنُ فارس مفهومَه «للأصل» الذي سمّيتُه عقيما لما وجدناه يخرج عنها، اللهمّ إلاّ في بعض المعرَّبات التي صرّحَ بعدم عربيّتها(٥٥).

ثانيًا: الإشكاليّات التطبيقيّة للنّحت عند ابن فارس

لأنّ صناعةَ ابن فارس صناعةٌ معجميّة بامتياز، فقد غلب عليها الطابَعُ التطبيقيّ، أما التنظير فجاء عَــرَضًا بقدر ما تحتاجه الصَّنعة. وقد أبانَت الإشكالاتُ التطبيقيّة للنّحت عنده عن عدمِ وضوح قوانينه وتزاحُمِ تأصيلاته وتداخُلِ أقسامه وتعدّدِ وجوه تعامُلِه مع المعرَّب. وسبب ذلك فيما أظنّ هو انتهاجه مقاربةَ التفسير لا مقاربَة البناء، وهو ما لا يستدعي عنايةً تقنينيّةً.

لقد اتّسمَ تأصيلُ ابنِ فارس للنّحت بأربع ثغرات: الاضطراب وعدم الوضوح والتكلّف والتّزاحم. وسأوضّحها فيما يلي تباعًا.

اضطراب علاقة الزيادة بالنّحت:

يسميّ ابنُ فارس النّاتِجَ من نحت كلمتَين "منحوتًا". ويسمِّي "مزيدًا" ما فيه حرفٌ أضيفَ على الأصل الثلاثيّ، وربّما سمّاه منحوتًا أيضًا. لكنْ، ليس واضحًا كيف صنَّف الزّيادة مقارَنةً بالنّحت. فعلاقة النّحت بالزيادة تتّسِم عنده بالاضطراب الشديد، حتّى يكاد مفهوماهما لا يستبينان من بعض. فمرّةً يوحي كلامُـه بأنّ المزيدَ قَسِيمُ المنحوت (أي مقابلٌ له في القسمة وثالثهما الموضوع)، ومرّةً يوحي بأنّه أحدُ أقسامه، وتارةً يُسوِّي بينهما وتارةً أخرى ينفي عنهما التسوية.

في المقطع التالي إشارةٌ إلى كون المزيد قسيمًا للمنحوت وليسَ أحد أقسامه، مع جعْل النّحت والزيادة والوضع ثلاثـتَها في مقابلة بعض، قال: "**فمنه ما نُحِت** من كلمتين صحيحتَي المعنى، مطّردتَي القياس. **ومنه ما أصله كلمةٌ واحدة وقد أُلحِق بالرُّباعي والخماسي بزيادةٍ تدخله. ومنه ما يوضع كذا وَضْعًا** [...] فمن المنحوت قولهم للباقي من أصل السَّعَفة إذا قُطِعتْ (جُذمُور) [...] وذلك من كلمتين: إحداهما الجِذْم وهو الأصل، والأخرى الجِذْر وهو الأصل»[٥٦].

وفي موضع آخر يجعل الاشتقاق بمعنى الزّيادة، بوصفها قسيمًا للنّحت والوضع، قال: «وسبيلُ هذا سبيلُ ما مضى ذِكره، **فبعضُه مشتقٌّ ظاهر الاشتقاق، وبعضُه منحوتٌ بادي النّحت، وبعضه موضوعٌ وضعًا** على عادة العربِ في مِثْله. فمن **المشتق المنحوت** (الدُّلَِص) و(الدُّمَلِص) البَرّاق. فالميم زائدة، وهو من الشَّيء الدَّلِيص، وهو البَرَّاق»[٥٧].

ثمَّ يجعل المزيدَ من أقسامِ المنحوت في أوّل المقطع التالي، ويقابلُه بقسم آخر هو المنحوت من كلمتَين! قال: «**فمما جاء منحوتًا من كلام العرب** في الرُّباعيِّ أولُه باءٌ (البـلعُوم) مجْرَى الطّعامِ في الحَلْق. وقد يُـحذف فيقال بُلْعُم. وغير مُشْكِلٍ أنَّ هذا مأخوذٌ من بَلِعَ، إلاّ أنّه **زِيدَ عليه** ما زِيدَ لجنسٍ من المبالغة في معناه، وهذا وما أشبهه توطِئةٌ لما بعده. **ومن ذلك** (بُحْتُرٌ) وهو القصير المجتمِع الخَلْق. فهذا **منحوتٌ من كلمتين**، من الباء والتاء والراء، وهو من بترتُه فبُتِر، كأنّه حُرِم الطُّولَ فَبُتِرَ خَلْقُه. والكلمة الثانية الحاء والتاء والراء»[٥٨]. ونظير هذا كثير في بابه.

ونجده، من جهةٍ، يسمّي المزيدَ منحوتًا بصريح العبارة في قوله: «وأمَّا **المنحوت** فقولهم (الصَّعْنب) الصَّغير الرّأس، **فهذا مما زيدت فيه الباء**، وأصله الصاد والعين

والنون، وقد قلناه في الصِّعْوَنّ»[٥٩]. ومن جهةٍ أخرى، يُفرِّق جليًّا بينهما: إمّا بوصفهما قسيمَيْن كما في قوله: «باب الراء وما بعدها مما هو أكثر من ثلاثة أحرف. وهذا شيء يقِلُّ في كتاب الراء، والذي جاء منه **فمنحوتٌ أو مزيدٌ فيه**»[٦٠]؛ أو بنفي صفة النّحت عن المزيد كما في قوله: «**الرباعيّ وما زاد يكون منحوتًا**، وموضوعًا كذا وضعًا من غير نحت. فمن المنحوت من هذا الباب (الحُرْقُوف) الدابّة المهزول، فهذا من حرف وحقف [...] ومنه (**الحُلْقُوم) وليس ذلك منحوتًا ولكنّه مما زيدت فيه الميم**، والأَصْل الحلْق»[٦١].

والغريب أنّه في المقطَعِ الأخير جعل **المزيدَ خارجًا عن مفهومِ النّحت**، فصرَّحَ بأنّ (حلقوم) **مزيدٌ وليس منحوتًا**، في حين رأيناه سابقًا يجعل (بلعوم) **منحوتًا وصرّح بكونه مزيدًا**، وكلاهما من نفس الجنس والوزن والزّيادة حرفًا وموضعًا.

وقد حاول الحمزاوي إخراجَ ابنِ فارس من هذا المأزق زاعمًا أنّ النّحتَ عنده نوعان: نحتٌ قياسيٌّ من كلمتيْنِ ونحتٌ اشتقاقيٌّ وهو الزيادة[٦٢]. ولعلّ الذي حَـمَلَه على ذلك قولُ ابنِ فارس الواردُ سابقًا: «وسبيلُ هذا سبيلُ ما مضى ذِكره، فبعضُه مشتقٌّ ظاهر الاشتقاق، وبعضُه منحوت بادي النَّحْت، وبعضه موضوعٌ وضعًا على عادة العربِ في مِثْله. فمن **المشتق المنحوت** (الدُّمَّلِص) و(الدُّمَلِص) البَرّاق. فالميم زائدة، وهو من الشَّيء الدَّلِيص، وهو البرّاق».

ولا يسوغ هذا التّصنيف للنّحت بين القياس والاشتقاق، لأنّ ابنَ فارس نفسَه لم يعتمِلْ هذا التّصنيف ولم يصرِّح به. بل إنّه، حتّى، لم يكن دقيقًا في استعمال هذَين المصطلَحَيْن والتمييز بينهما في علاقتهما بالنّحت والزّيادة: فربّما يستعملهما بالمعنى نفسه في مقابلة الوضع مُطلَقًا[٦٣]؛ وقد يستعملهما بمعنى الزّيادة فقط كما ظهر؛ وأحيانًا يكون القياسُ أعمَّ بما يشمل النّحت والزيادة[٦٤]؛ وأحيانًا يكون الاشتقاق والنّحتُ شيئًا واحدًا ويتباينان أحيانًا أخرى[٦٥]. كما أنّ مصطلح (المشتقّ) يتكرّرُ في الموادّ الثلاثيّة كثيرًا، ويعني به ما تتفرّعُ إليه هذه الأصول وفْــقَ قياسٍ معين[٦٦].

وبعيدا عن الاعتبار الوظيفيّ للاشتقاق والقياس[٦٧]، فإنّ كلّ هذه التذبذبات تدلُّ على أنّ القياس في الاستعمال الأعمّ، عند ابن فارس، يعني نقيضَ الوضع أيْ مطلَق الإلحاق بالأصول سواءٌ كان بنحتٍ أو زيادةٍ، ولم يضبطه بأيّ قرينة خاصّةٍ بـ«النّحت من كلمتَين»[٦٨]. ولذلك سمَّى كتابَهُ «المقاييس» دلالةً على الرابط بين المشتقّات

(الـمُخرَجات) وأصولِـها، ولذلك استعملَ كلمةَ «القياس» في مقابلَةِ «الوضع»، ولذلك أيضًا وصفَ الأصولَ الثلاثيّة والثنائيّة العقيمة بأنّها «لا قياس لها»[٦٩]. فإذا عرفنا ذلك، أدركنا عدم صحّة التمييز بين الاشتقاق والقياس في تصنيف النّحت. ولذلك، لا أرى ابنَ فارس أراد من قولِه «المشتق المنحوت» سوى «المقيس»، وكلمة «مشتقّ»، هنا، قصاراها إرادة نقيض الوضع[٧٠].

إنّ العلاقة بين النّحت والزيادة، إذًا، تعبِّر عن نفسها بطريقةٍ تناقضيّة توحي بتلاشي الفروق من جهة، وبالتباينِ الشديد من جهةٍ أخرى، حتى إنها لتُغري، أحيانًا، بالعزوف عن مفهوم الزيادة من حيث كونُها قسيمًا للنّحت، وبجعْلها قِسْمًا من أقسامه[٧١]، بل بـحَمْلها عليه أحيانًا أخرى. ولعلّ ذلك ما دفع صبحي الصّالح إلى ردّ الزيادة إلى النّحت وادّعاء عدم تفريق ابن فارس بينهما، فقال إنّ الحرف المزيد ما هو إلاّ بقيّة من كلمة أخرى في عمليّة النّحت، وهو الأقوى تعبيريّةً فيها لذلك استُعيض به عن كلِّها[٧٢]. وأَعتقدُ أنّ نفيَ ابنِ فارس صفةَ النّحت عن كلمةٍ صرَّحَ بكونها مزيدةً (أعني: الحلقوم) يردُّ هذا الافتراض.

عدم وضوح المعيار الكمّيّ والكيفيّ في النّحت والزيادة:

إذا كان النّحت والزيادة يجتمعان ففي أمرَين، هما: وضوح آليّتَيهما في موادّهما التطبيقيّة بالمعنى الجزئيّ أيْ حالةً فحالة؛ وعدمُ الوضوح من حيث التطبيق الكمّيّ والكيفيّ الإجماليّ. فنجم عن ذلك غيابُ رؤيةٍ كلّيّةٍ مُطّردةٍ فيهما تصلح إطارًا قياسيًّا. وقد أَبْعدَ هذا الفراغ عمليّة النّحت عند ابن فارس عن وصفها بالنّظريّة.

إنّ الجرأة التي اخترقَ بها ابنُ فارس مبدأَ السماعيّة[٧٣]، حملتْ معها ظلالَ الاعتباطيّة فيما يتعلّقُ بالقواعد الكميّة والكيفيّة لعمليّة النّحت والزّيادة. وقد كنتُ أوردْتُ في تعريفه أنّه ينحتُ الكلمةَ من كلمتَـين تأخذُ بحظٍّ منهما معًا، ويُلحِقُ بالأصلِ الثلاثيِّ زيادةً ينشأُ عنها الرُّباعيُّ والخماسيُّ. وهذا «الحظّ» الذي تأخذُ به الكلمةُ من الأصلَين غيرُ واضحِ المقدار ولا الكيفيّة. كما أنّ الزيادة غير واضحة، فلا محلُّها مطّرِد، ولا ارتباطُ حروفِ الزّيادة بالمعاني مطّرِد.

في النّحت لا تُعيننُا تطبيقاتُ ابن فارس على فهم المنهج الذي اعتمَدَه في «النُّحاتة»[٧٤]، ولا هو صرَّحَ بشيءٍ منه. فلا نعرف كم من الحروف يسقط وكم يبقى

ومن أيٍّ من الكلِمَتَيْن وما ترتيبها. وزعمَ الحمزاوي أنّ المنحوت يتكوّن من «المقطعَين القصيرَين المختلِفَين في الفعلَين ومن عنصر واحد من المقطعَين المفتوحَين القصيرَين المتشابهَين، فتكون بنيةُ المنحوت مكوَّنةً من مقطع طويل مغلَق (بـحـْــ) ومن مقطعَين مفتوحَين قصيرَين (تـــر) أي: بـــحـْـــ+تـــر»[٧٥]. و(بُـحْـتُـر) تشكَّلَ من نحتِ كلمتَين (بتر+حتر)[٧٦]. ولا يطّرد هذا التقعيد، فالنّحت يختلف في عمليّته البنائيّة من مادّة لأخرى، ولا إطارَ يمكنه التقنينُ للمجموع. فمثلا، النّحت في (بُـحتر) لا يشبه النّحت في (الكَرْبَلَة) من (ربل+كبل)[٧٧]، ولا يشبه في (الثُّرْمط) من (ثَرْط+رَمْط)[٧٨]، ولا في (جُذْمور) من (جذم+جذر)[٧٩]. وحتى لو سلّمنا ببقاء المقطعَين القصيرَين الـمُختلفَين، فكيف نفسِّرُ انتقاءَ المقطع الطويل (بـحـْـ) وليس (حـــبـْـ)؟. أليس يمكن أن تكون (حبْتر) وليس (بـحتر)؟ والسؤال يتكرّر في كلّ الموادّ المشابهة، لنجدَ فَراغًا يقنِّن قياس النّحاتة. ولو أنّ ابنَ فارس أَورد احتمالاتِ مُـخْرَجات التركيب ثمّ ألغى ما لم يَـــرِدْ في السماع لَـــقُلنا إنّه ينظِّـــرُ، ويستثني من القاعدة، وكنّا سنفهم رؤيته هذه بوصفها نظريّةً، لكنّ الحال ليس كذلك.

وكذلك الشّأنُ بالنسبة إلى الزيادة، حيثُ لم تنضبط لا حُروفًا ولا مَوضِعًا[٨٠]، فتأتي تارةً في أوّل الثلاثيّ كالباء في (بَحْضَلَة)[٨١]، وتارةً في وسطه كالراء في (بَرْغَثَة)[٨٢]، وتارةً في آخره كاللام في (اسبَغَلّ)[٨٣]. وقد تتعدّد حروفها كالشين والنون في (عَشَنْزَر)[٨٤]، أو كما زادَ على العين والطاء في (عَلْطَمِيس)[٨٥]، وليس لذلك كلِّه قياس.

ومع غياب نظامٍ قارٍّ للنّحت والزّيادة بوصفِهِما آليّتَين إنتاجيّتَين للُّغة، تظهر ملامح منهجٍ للتفكيك عند ابن فارس، وصَفَه بعضُ الباحثين بقوله: «إذا سقط الزائد أصبحت الكلمةُ ثلاثيّةً، ولكنْ إذا أمكن إسقاط زائدَين من مكانَين مختلفَين بحيث إذا سقط أحدُهما أُعِيدَ الآخَرُ، فإنّ ذلك يعنى أنّ الكلمة منحوتة"[٨٦]. فهل هذا الاستنتاج صحيحٌ ومُطَّرِد في ظلّ غياب منهجٍ قارٍّ للصّياغة؟ وماذا لو أمكن الأمران؟ أوَ لم يفعل ابن فارس ذلك فيما تزاحمت فيه الزيادة والنّحت[٨٧]؟ إنّ الإجابة تعيد النّحت إلى مربض السّماع، وتفسّر لماذا لم يَـجِدْ السابقون ما يقولونه فيه.

وسمّى بعضُ الباحثين المعنى الذي تضفيه الزيادةُ على الأصل[٨٨] تعبيريّةَ الحرف[٨٩]. فالحرف الزائد في (بلعوم) هو الميم وهو الحرفُ التعبيريُّ البارز في الثلاثيّ الآخَر (الذي افترضَ صبحي الصّالح وجودَه عند إلحاقه الزّيادة بالنّحت). ولكنْ

لماذا الميم وليس غيرها؟ وهل تصلح التعبيريّة مقياسًا لتقنين عمليّة الزّيادة؟ وهل لها قوانين تؤطّرُها أساسًا؟ ثمَّ قد وَردَ في تزاحمِ الزّياداتِ اختلافُ الحرف المزيد، فما خصيصة هذه التعبيريّة في حال الحفاظ على الحمولة الدّلاليّة للقياس[٩٠]؟ للأسف، من قال بها لم يُـجِبْ عن هذه الأسئلة، ومنهَجُ ابن فارس كان شحيحًا في ذلك أيضًا.

التكلّف:

لَم يؤسّس ابنُ فارس منهجًا هرمِـيًّا للنّحت كما ظهر، بل فسَّرَ بالنّحت دالّاتٍ موجودةً في اللّغة. ولانعدام هذه الرؤية الفوقـيّة اتّسمَ منهجُـه بالتكلُّفِ أحيانًا، إذْ يزجُّ ببعض اجتهاداتِه التطبيقيّة زجًّا كي تتوافق ورؤيتَه، رغم أنّه صرّح بكراهته للقياس الـمُـتَمَحَّل الـمُـستكرَه[٩١].

فمثلا، قال عن (الدَّلَهْمَس) – وهو الأسد: «هي عندنا منحوتةٌ من كلمتين: من (دَالَسَ) و(هَمَسَ)، فـ(دالَس) أتى في الظَّلام، وقد ذكرناه، و(هَمَسَ) كأنّه غمس نَفْسَه فيه وفي كلِّ ما يريد»[٩٢]. وفي هذا تكلُّفٌ واضح، فإنّه في مادّة (همس) قال: «(الهَمْس) الصَّوت الخفِيّ. وهَمْسُ الأقدام أخفَى ما يكونُ من وطءِ القَدَم. وأمَّا قولُهم الهَمَّاس الأسَد الشَّديد، فمِنْ هذا عندنا أيضًا، لأنّه إنّما يُراد به هَـمْسُه إمَّا في وَطْئه وإمَّا في عَضِّه»[٩٣]. فرغم كونه فسّرَ (الهمّاس) بما يوافقُ رؤيتَهُ في (الدّلَهْمَس) فإنّ تكلُّفه في الاثنتَين واضح، إذ كيف يكون الهمسُ في العضّ لأسدٍ ضارٍ منقضّ على فريسته، وكيف يكون الهمس غمسًا!؟

كما تكلَّفَ ابنُ فارس أيضًا في التّصرف بالحذف في بنات الخمسة ثمّ عاملها معاملةَ الرباعيّ[٩٤]. ويظهر ذلك في أوجه الإحالات سواءٌ إلى النّحت، كما فعل في (الصَّهْصَلِق) من (صَهَل) و(صَلَق)[٩٥]؛ أو الزّيادة كما فعل في (عَلطَميس)[٩٦]؛ أو إليهما معًا في عمليّةٍ واحدة بأن تدخُل الزيادةُ على الناتج من النّحت كما فعل في (الخِنْزَقْرَة)[٩٧] من (الخَزْق) و(الحَقْر) مع زيادة النون[٩٨]. أمّا ما لم يظهَرْ له فيه وجهٌ منها فيعزوه إلى الوضع كما فعل في (الدَّرْدَبيس)[٩٩] و(القَبَعْثَر)[١٠٠] وغيرهما، أو إلى القولِ بظنّه بعُجمتِه كما فَعَل في (الخَنْدَرِيس)[١٠١]. وربّما تكلَّف في تأصيل الأعجميّ كما فعل في (الفرْزدقة)[١٠٢] وهي القطعة من العجين، إذْ يقول إنّها من (فَرَزَ) و(دَقَّ)، لأنها دقيقٌ عُجِن ثم أُفرِزت منه قطعة[١٠٣].

تعدّد أوجه التعامل مع المعرَّب:

زيادةً على التكلّف في التصرُّف في الـمـُعرَّب، لا يحدِّدُ ابنُ فارس موقفَه منه في عمليّة النّحت. وما يزيدُ الأمرَ التباسًا أنّه يصرِّح أحيانًا بِعُجمةِ اللّفظ أو بشكِّه في عربيّتِه، فيعزوه للوضع رغمَ الشّكّ، أو يتطوَّعُ أحيانًا أخرى بردِّه إلى النّحت أو الزيادة، مع ما في ذلك من جمعٍ بين النّقيضَين.

فمِمَّا رَدَّهُ إلى النّحت مع شكِّهِ في عربيّتِه (العُصْفُر)[١٠٤]. ومما ردَّهُ إلى الزيادة مع شكّه في عربيّته (الحَذْلَقة)[١٠٥]. وممّا قال بوضعه مع ظنِّه أعجميًّا (الخَنْدَريس) وقد سبق. وممّا عزاه إلى الوضع مع قوله بعُجمتِهِ (الزَّرَجُون)[١٠٦] و(الكِبريت)[١٠٧]. وممّا قال بنحتِهِ ولعلّه لم يعلم بعجمته (البُرْجُد)[١٠٨]، وكذلك (الفرْزدقة) كما ظهر. وممّا قال بوضعه ولم يُشِرْ إلى عُجمَتِه (الـهِرْكَوْلَة)[١٠٩].

فهل يستوي عدمُ العربيّةِ والنّحتَ، أم عدمُ العربيّة والزّيادةَ عنده؟ وهل يعني هذا التّخبُّطُ إمكانيّةَ ردِّ كُلِّ ما ليس بعربيّ -أو على الأقلّ بعضِه- إلى النّحت والزّيادة؟ أليس شيئًا يشبه التّخمين؟ ولِمَ خمّنَ في مواضع وامتنع في أخرى؟ مع أنّ إمكانيّةَ «اللعبة» مفتوحةٌ، فمثلًا "حذلق" التي قال إنها من (حذق) مع زيادة الميم، ألا يسعها أن تكون من (**الحذق**) بمعنى المهارة[١١٠] ومن (**الذلق**) الذي هو طرفُ اللّسان وحدّتُه وهو أيضًا السّرعة في الرّمي[١١١]؟ وهذا لما فيها من معنى سرعةِ الكلام والمهارة فيه، فكأنّما يَقوم كلام المتحذلِق على طرف لسانه لكثرة ادّعائه.

تزاحم المقاييس:

أعني بتزاحم المقاييس أن تتجاذب المادّةَ الواحدةَ أصولٌ مختلفة (أي احتمالات قياسيّة على أكثر من وجه)، أو تتجاذبَـها آليّاتُ مقاييس مختلفة (نحتًا أو زيادةً). فمن القلق في رؤية ابن فارس ذلك التداخلُ الذي نلحظه في تأصيله الموادَّ الفوثلاثيّة، بما يُشعِرُنا بتعدُّديّة تأصيله وتناقضِه أحيانًا.

ويظهر هذا التزاحم على مستويَيْن: مستوى القسم الواحد، حيث يتجاذبُ المادّةَ الواحدةَ أكثــرُ من وجهٍ نحتيٍّ يعزوها إلى أصول مختلفة؛ وعلى مستوى القُسَيمات، حيث تُــزاحم الزيادةُ النّحتَ، ويزاحمُ النّحتُ الوضعَ، وتزاحمُ الزيادةُ الوضعَ. وهذان الأخيران يشكّلان معضلةً حقيقيّة، لأنّ الوضعَ يعني أن لا يكونَ للكلمة

قياسٌ تُنْسَبُ فيه لأصل بنحت أو زيادة، وإن كنتُ أدرجْتُها هنا فمن باب مزاحمة المقاييس النّحتيّة للوضع لا من باب كونه إحدى آليات النّحت.

وتعدُّدُ الآلياتِ التأصيليّةِ هو في الحقيقة ثراءٌ للرؤية النّحتيّة، ويفتح فعلا بابًا واسعًا للإمكانيات الدّلاليّة للّفظة، لكنْ لا عيبَ لها في رؤية ابن فارس سوى أنّها انتقائيّة غير قائمة على معايير واضحة. فالاختيارات التي قال بها هي بعضٌ من شبكة الاحتمالات الإحصائيّة للمزيد والمنحوت. ولا تتوفّر أدواتٌ تعيننا على فهم قواعدِ انتقاءاتِه، رغم بعض المحاولات الحديثة غير المنضبطة لإيجاد تفسير لذلك يقوم على أساس الدّلالة[١١٢]. وسأستعرض فيما يلي التزاحمات التي تعجّ بها تطبيقات ابن فارس.

٥. ١. تزاحم الأزواج الأصليّة في النّحت:

وهو أن تُعْزَى الكلمة إلى زوجَين من الأصول، منهما اشتُقَّتْ، فيكون لها قياسان في النّحت. وهو قليل جدًّا عند ابن فارس، ومن أمثلته:

(ثَعْلَب) الرُّمح[١١٣]: منحوتةٌ من (الثَّعْب) وهو امتداد الشّيء وانبساطه[١١٤] و(العَلْب) وهو غِلظ في الشَّيء أو هو الأثَر[١١٥]، أو من (العَلْب) و(الثَّلِب) الذي هو الرُّمحُ الخوّار[١١٦].

(جَحْفَل) للجيش العظيم[١١٧]: منحوتةٌ من (الحَفْل) أي الجمع و(الجَفْل) أي تجمُّع الشيء في ذهاب، أو من (الجَفْل) و(الجَحْف) وهو الذهاب بالشّيء مُستَوعَبًا[١١٨].

(جَمْعَرة) للأرض ذات الحجارة: منحوتة من (الجَمْع) و(الجَمْر)[١١٩]، أو من (الجَمْع) و(المعْر) أي أرض لا نبت بها[١٢٠].

٥. ٢. تزاحم الزّيادات:

من الإشكاليّات التي تدلّ على عدم ثبات منهج النّحت عند ابن فارس، أنّ المادّة الفَوْثلاثيّة تتزاحمُ فيها زياداتٌ تجعل الأصلَ الثلاثيّ مختلِفًا في كلّ مرّة. فتأتي الحروفُ المزيدةُ احتماليّةً على أكثر من وجه للفظة نفسها. جاء هذا في مواضع منها:

(تجرمزَ اللّيْلُ) إذا ذهَبَ[١٢١]: فهو إما من (جرم) وهو القطْع[١٢٢] على زيادة الزاي، أو من (الجَرْز) وهو القَطْع أيضًا على زيادة الميم، أو من (رمز) على زيادة الجيم، وهو التَّحَرُّك والاضطِراب.

(جُرْضُم/ جِرضِم) للأكول[١٢٣]: من (جَرَض) -إذا جَرَش وجَرَسَ- على زيادة الميم، أو من (رضم) على زيادة الجيم، وتعني أنْ يرضِمَ ما يأكلُه بَعضَه على بعض.
(الجُخْدُب/ الجُخْدَب) للجَمَل العظيم[١٢٤]: من) الخِـــدَبّ) على زيادة الجيم، أو من (الجِخَبّ) على زيادة الدال، وكلاهما العظيم.
(العَشَنَّق) للطَّويل الـجِسْم[١٢٥]: من (العَنَق) وهو الامتداد في ارتفاع أو انسياح والشِّين زائدة، أو من (الشَّنَق) أي امتداد في تعلُّقٍ بشيء والعين زائدة.
(العَسَلَّق) للظليم[١٢٦]: من (العَسَلان) وهي السّرعة والقاف زائدة، أو من (السّلق) وهو التسلُّق والعين زائدة.

٥. ٣. تزاحم الزيادة والنّحت:

وأعني به أن تؤولَ اللفظةُ الواحدةُ مما زاد على الثلاثة مرّةً إلى الزّيادة ومرّة إلى النّحت على وجه الاحتمال. ومن هذا القَبيل:
(جَلْعَد) وهو الصّلب الشّديد[١٢٧]: الأصل (الجِلْد) فتكون العين زائدة، أو تكون الكلمة منحوتةً من (الجِلد) و(الجلَعِ) وهو البُـروز، لأنه إذا كان صلبًا فهو بارز لقلّة نَبْته.
(جَرْعَب (للجافي[١٢٨]: الأصل (الجَعَب) أي التقبُّض فتكون الراء زائدة، أو تكون الكلمة منحوتةً من (الجَعَب) و(الجَرَع) أي الْتواءٌ في قوى الـحَبْل.
(تَحَتْرَشَ) القوم إذا حشدوا[١٢٩]: الأصل (حَرَش) من التّحريش وهو إلقاء العداوة[١٣٠]، والتاء زائدة، أو تكون الكلمة منحوتة من (حَرَش) و(حَتَر) وأصلها حَتَارُ الخيمة وما أطاف بها من أذيالها.
(العَمَلَّس) للذِّئب الخبيث[١٣١]: الأصل (عَمَس) من شدّة الانتباه واللام زائدة، أو تكون الكلمة منحوتة من (عَمَس) و(عَمِل).
(عُمْروس) للحَمَل إذا بلغ النَّزْو[١٣٢]: الأصل (عَرِسَ) بالشَّيء إذا لازَمَه وأُولع به والميم زائدة، أو تكون الكلمة منحوتةً من (عَرِس) و(مَرِس).
(اللّهْجَم) للطَّريق المَديَّث[١٣٣]: الأصلُ (اللّهج) أي كأنَّه يُلهَج به حتَّى يهجُمَ سالكُه على الموضع الذي يَقصِدُه والميم زائدة، أو تكون الكلمة منحوتةً من (لَهَج) و(هَجَم).
وربّما رُدَّت اللفظة في محلَّين مختلفَين مرَّةً إلى الزيادة ومرَّةً إلى النّحت، كما فعل

مع (عَرَمْرَمٌ) وهو الجيشُ الكثير. ففي موضع يقول إنّ الراء والميم مزيدتان لغرض التفخيم والأصل (عرم)[١٣٤]، وفي آخر يقول بالزيادة من (عرم) وبالنّحت من (عرم) و(عرر)[١٣٥].

٥. ٤. تزاحم الوضع والنّحت:

وهو أن يعزوَ اللفظةَ الواحدة مَرَّةً إلى الوضع ومرَّةً إلى النّحت، مع ما بينهما من تناقض شديد بحيث يمتنع احتمال إحداهما مع وجود الأخرى، وهذا لامتناع القياس في الوضع وسريانه في النّحت. ويكاد يكون نادرًا، ومنه: (الدِّلقِم) وهي الناقة التي أُكِلَت أسنانها من الكِبَر، قال عنها "ومحتمل أن تكون منحوتة من (دَقَمْتُ) فاهُ إذا كسرتُه ومن (دَلَقَ) إذا خرج، كأنَّ لسانها يندلق"[١٣٦].

٥. ٥. تزاحم الوضع والزيادة:

في آخر أبواب الحروف يذكر ابنُ فارس الكلمات الموضوعة. لكنّه أحيانًا يوردُ لبعضها تأصيلًا آخر بالزيادة، بل ربّما مال إليه. وممّا جاء في ذلك:

(التّرَبوت) وهو الذَّلول من الإبل: "فلو قال قائل إنه من التاء والراء والباء كأنه يخضع حتى يلصق بالتراب كان مذهبًا"[١٣٧].

(التَّوأبَانِيَّانِ) قادمتا الضَّرع: "وممكن أن يكون التاءُ زائدةً والأصل (الوَأْب)، وهو المقعَّب"[١٣٨].

(الادْعِنْكار) وهو إِقبال السَّيل: «ومحتملٌ أن يكون من باب (دَعَكَ)»[١٣٩].

(الدَّغْفَلِيّ) من الزمان الخصب: "ومحتملٌ أن تكون هذه من الذي زيد فيه الدال، كأنّه من غفل، وهم يصِفُون الزمان الطيب الناعم بالغفلة"[١٤٠].

(الزَّمْهَرير) وهو البرد: "ممكنٌ أن يكون وُضِع وضعًا، وممكنٌ أن يكون مما مضى ذكره، من قولهم: ازمهرَّت الكواكب؛ وذلك أنّه إذا اشتدَّ البرد زَهَرتْ إذًا [و] أضاءتْ"[١٤١].

(الزَّمْـخَر) وهو القصب الأجوف الناعم من الرّيّ، ونُشَّاب العَجَم، و الشجر الكثير الملتفّ: "وممكن أن يكون الميم فيه زائدة ويكون من)زَخِرَ) النبات"[١٤٢].

(الطِّرِمساء) وهي الظّلمة: "ويجوز أن تكون هذه الكلمة مما زيدت فيه الرَّاء، كأنّها من (طَمَس)"[١٤٣].

الخاتمة:

حاول البحثُ فَــهْمَ الإطارِ العامّ الذي يجيب عن سؤال النّظريّة في الرؤية النّحتيّة عند ابن فارس. وهذا الاحتمال يخوّلها أن تكون قابلة للاستيراد والتفعيل في جملتها، فرؤية ابن فارس في النّحت من بواكير الجهد الدلاليّ في المعجميّة العربيّة التي استشرفت العمليّة التّوالديّة التي تضمن حياةَ اللّغة وتطوُّرَها. لكنّ ثغراتٍ حقيقيّةً في هذه الرؤية شكَّلَتْ قلقًا تنظيريًّا وتطبيقيًّا بما لا يتيح التسليمَ بكونها نظريّةً، بل يدعو إلى الإفادة منها مع سدّ ثغراتها حتّى تُحكِم غزلَها في عمليّة الاستيراد. وقد أفضى البحث إلى مجموعةٍ من النتائج أهمُّها:

الغاية من النّحت عند ابن فارس ليست إنتاجَ آليّاتِ توليدِ مفرداتٍ وبناءِ معجمٍ، بل هي التّأصيل والتفسير للمدوّنة اللّغويّة العربيّة.

تصطدم فكرةُ ابن فارس النّحتيّة بقوله بأصليّةِ الموادّ الثنائيّة والثلاثيّة في العربيّة، والأصليّة تعني عدم اشتقاقها من غيرها من الأصول العربيّة. فقد أقرّ ابنُ فارس بوجود أصول ثلاثيّة أو ثنائيّة لا قياس لها، ممّا سمّيتُه في الورقة "أصولا عقيمة"، تتشاركُ في ذلك مع الموادّ الفوثلاثيّة التي لم يهتَدِ فيها لأصلٍ نحتيّ وسَمّاها "موضوعًا"، ومع هذا لم يقُل بأصليّتِها. فتشغيله للمصطَلَحات لا يبدو منسجِمًا بين الثّنائيّ والثّلاثيّ وبين الرّباعيّ فما فَوقَه، فيما تعلّق بمفهومَيْ الأصل والوضع وعلاقتهما بالنّحت.

تطبيقيًّا، لا نكاد نجد علاقة مستقرّة ولا فارقًا واضحًا بين مفهومَي النّحت والزيادة عند ابن فارس، فتارةً يعاملهما معاملة القَسِيمَين النِّدَّين، وتارةً يُدْخِلُهما في بعض.

لا يوجد معيار كميّ أو كيفيّ واضح اتّبعَهُ ابنُ فارس في نحت الكلمات من أصولها، وكلّ الاجتهادات التي حاولتْ تحديدَه لا تستقيم لعدم اطّرادِها تطبيقيًّا.

بسبب المنهج التفكيكيّ للنّحت عند ابن فارس نلحظُ تكلُّفَه في تأصيل بعض الكلمات الفوثلاثيّة. فنجده يزجُّ بقياساتٍ واضحٌ ثِــقَــلُها وعدمُ انسجامِها، في محاولةِ إثبات رؤيتِه في تأصيل الفروع. ولو انطلق من المفردة الأصل وتتبَّعَ مُخرَجاتها النّحتيّة لما كان بحاجة لهذا التكلُّف، ولَوَسِعَه وضعُ إطارٍ للمستعمَل والمهمَل، أي للقاعدة وشذوذها.

لم يتّخذ ابنُ فارس موقفًا منسجمًا من المعــرَّب، فتارةً يحمله على النّحت وتارةً على الزيادة، وتارةً يعزوه للوضع، وربّما فعل ذلك بعد التصريح بشكّه في عربيّته أو بعد بَــــتِّه في عُجمته.

على مستوًى أعمق نَـجِدُ تزاحمًا في العلاقة بين آليات النّحت عند ابن فارس، فقد يعزو المفردة الفوثلاثيّة الواحدة إلى أكثر من أصلٍ بأكثر من وجهٍ. لذلك تتزاحم المقاييس على مستوًى أفقيّ بين الأصول والزيادات، وعلى مستوًى عموديّ بين النّحت والزيادة والوضع.

لالاند، أندري، موسوعة لالاند، تعريب: خليل أحمد خليل، ط٢، بيروت-باريس: منشورات عويدات، ٢٠٠١.

النّصراوي، الحبيب، «كتاب المقاييس لابن فارس مَصْدَرًا للتعريف في المعجم العربيّ التاريخيّ»، مجلّة المعجميّة، ع٢٣، (٢٠٠٧)، ١٤٩-١٦٦.

نعجة، سهى فتحي، «البنية الخماسيّة بين التصوُّر والتمثُّل،» المجلّة الأردنيّة في اللّغة العربيّة وآدابها، مج ٥، ع١، (كانون الثاني ٢٠٠٩)، ١١-٣٤.

النوري، محمد جواد وعلي خليل حمد، «مقاييس اللّغة لابن فارس: تنبيهات وتصحيحات»، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ، ع٤٨، (كانون الثاني-حزيران ١٩٩٥م)، ٩٥-١٦٦.

وافي، علي عبد الواحد، فقه اللّغة، ط٣، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

(Endnotes)

* تمّ تطوير هذه الورقة عن بحثٍ مُقَدَّم للأستاذ الدّكتور رمزي بعلبكي في محاضرات المعجميّة، ضمنَ برنامج استكمال مُتَــطَــلَّبات شهادة الدّكتوراه في اللّغة العربيّة وآدابها بالجامعة الأمريكيّة في بيروت (٢٠١١)، فله كلّ الشّكر والتّقدير على التّوجيه وكرم التّقييم والتّقويم.

٢ - ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، ج٥، ٤٠٤ (سأختزله في «المقاييس» عند كُلّ إحالةٍ عليه).

٣ - انظر: علي عبد الواحد وافي، فقه اللّغة، ١٤٤.

٤ - قال الخليل: "إنّ العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجَيْهما إلا أنْ يُشتَقّ منهما فعل مِن جَمْعٍ بين كلمتَيْن مثل (حَيَّ على) [...] وتقول منه :حيعل يحيعل حيعلة، وقد أكثَرت

من (الحَيْعلَة) أي من قولك: (حَيَّ على) وهذا يشبه قولَهم: (تعَبْشَم) الرجلُ و(تعَبْقَس)، ورجل (عَبْشمِيّ) إذا كان من عَبْد شمْس أو من عَبْد قَيس فأخذوا من كِلمتين مُتعاقبتَين كلمة واشتقُّوا فعلا [...] هذا من النّحت". الخليل بن أحمد الفراهيديّ، كتاب العين، ج١، ٦٠. ويبدو أنّه لم يكن يعنيه أكثر من بيان موضعِ ائتلاف العين والحاء.

٥ – قال سيبويه: "وقد يجعلون للنسب في الإضافة اسمًا بمنزلة (جَعْفَر) ويجعلون فيه حروف الأوّل والآخر ولا يخرِجونه من حروفهما ليُعرَف [...] فمن ذلك عَبْشَمِيّ وعَبْدَرِيّ، وليس هذا بالقياس". سيبويه، الكتاب، ج٣، ٣٧٦-٣٧٧.

٦ – قال ابن السِّكِّيت: «يُقال قد أكثرت من) البسملة(، إذا أكثر من قوله (بسم الله الرحمن الرحيم)، وقد أكثَرْت من الهيللة إذا أكثرت من قول (لا إله إلا الله)، وقد أكثرت من) الحَوْلَقَة) إذا أكثرت من قول (لا حول ولا قوة إلا بالله)". ابن السِّكِّيت، إصلاح المنطق، ٣٠٣.

٧ – ابن جني، الخصائص، ج٢، ١٤٥ فما بعدها.

٨ – ذلك أنّ الوظيفة الأولى للنّحت هي الاختصار، قال ابن فارس: "العرب تَنْحَتُ من كلمتين كلمةً واحدة، وهو جنس من الاختصار". أحمد بن فارس، الصاحبيّ في فقه اللّغة (سأختزله في الصّاحبي عند كلّ إحالةٍ عليه)؛ ٢٠٩. وأما النّحت من أصلَين مستقلَّين أو أكثر لإنتاج كلمةٍ تنزِعُ إلى ما في الأصول من معاني فهو أمرٌ شائع في اللّغات الهنديّة – الأوروبيّة ونادر جدًا في فصيلة اللّغات السامية ومنها العربيّة. انظر: علي عبد الواحد وافي، فقه اللّغة، ١٤٤.

٩ – سليمان العايد، "تيسير المعجم العربيّ لدى أحمد بن فارس"، مجلّة المعجميّة، جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس، ع١٤-١٥، (١٩٩٨-١٩٩٩)، ١٦٩.

١٠ – بناءً على أنّ النّظريّةَ هي «الفرضيّة المحقّقة بعدما جرى إخضاعها لرقابة المحكَمَة العقليّة والنّقد الاختباريّ». أندري لالاند، موسوعة لالاند، ١٤٥٥.

١١ – ولعلّ أهمَّ من أشغلَـتْـه رؤيةُ ابن فارس: حسين نصّار (المعجم العربيّ: نشأته وتطوُّره، ١٩٥٦م)؛ عبد الله أمين (الاشتقاق، ١٩٥٦م)؛ صبحي الصالح (دراسات في فقه اللّغة، ١٩٦٠م)؛ نهاد الموسى (النّحت في اللّغة العربيّة، ١٩٨٤)؛ محمد رشاد الحمزاويّ (البنية النّحتيـّة العربيّة ودورها في التوليد اللّغويّ: مقاربة قديمة حديثة لأصولها، مجلّة المعجميّة، ١٩٩٤؛ نظريّة النّحت العربيّة، ١٩٩٨م)؛ محمد جواد النوري وعلي خليل حمد (مقاييس اللّغة لابن فارس: تنبيهات وتصحيحات، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ، ١٩٩٥م)؛ ممدوح محمد خسارة (الاشتقاق النّحتيّ وأثره في وضع المصطلحات، مجلّة التّراث العربيّ، ١٩٩٨)؛ سليمان العايد (تَـيْسِير المعجم العربيّ لدى أحمد بن فارس، مجلّة المعجميّة، ١٩٩٩)؛ أحمد مطلوب (النّحت في اللّغة العربيّة، دراسة ومعجم، ٢٠٠٢)؛ سلمان السّحيميّ (أصل ما زاد على ثلاثة عند ابن فارس

من خلال معجم مقاييس اللّغة، ١٤٢٣هـ)؛ محمود عبد الله جفّال (منهج أحمد بن فارس في النّقد اللّغويّ في معجم مقاييس اللّغة نقد الخليل وابن دريد نموذجا، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ، ٢٠٠٤)؛ الحبيب النّصراوي (كتاب المقاييس لابن فارس مَصْدَرًا للتعريف في المعجم العربيّ التاريخيّ، مجلّة المعجميّة، ٢٠٠٧م) وغيرهم.

١٢ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٢٩.

١٣ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥٠٥.

١٤ – ابن فارس، المقاييس، ج٥، ١١٧.

١٥ – ابن فارس، المقاييس، ج٣، ١٥٨.

١٦ – انظر: محمد رشاد الحمزاوي، «البنية النّحتيّة العربيّة ودورها في التوليد اللّغويّ: مقاربة قديمة حديثة لأصولها»، مجلّة المعجميّة، جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس، ع٩-١٠، (١٩٩٣-١٩٩٤)، ٨٨.

١٧ – "فَوْثُلاثيّة» هي كلمة منحوتة من كلمتَين: فوق وثلاثيّة، وأعني به ما زاد عن ثلاثة أحرف من كلمات المدوَّنة العربيّة.

١٨ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٢٨.

١٩ – أقصد مثلا على غرار منهج العَين، الذي اعتمد نظامَ التقليبات وحدّد المُستعمَل منها والمُهمَل. وقد قدّمتْ الباحثة سهى فتحي نعجة دراسة إحصائيّة لكلّ محتَمَلاتِ تخريج الخماسيّ في النّحت من كلمتين والزيادة. انظر: سهى فتحي نعجة، «البنية الخماسيّة بين التصوُّر والتمثُّل»، المجلّة الأردنيّة في اللّغة العربيّة وآدابها، مج٥، ع١، (كانون الثاني ٢٠٠٩)، ١١-٣٤. ويتّضِحُ من خلال عملها كم كان ابنُ فارس انتقائيًّا في اختياراتِه، على الأقلّ على مستوى الخماسيّ، لكنّ أسُسَه لا تسعفنا بالوضوح لفهم انتقائيَّته.

٢٠ – الحمزاويّ، محمد رشاد، نظريّة النّحت العربيّة، ٦٨.

٢١ – الحبيب النصراوي، «كتاب المقاييس لابن فارس مصدَرًا للتعريف في المعجم العربيّ التاريخيّ»، مجلّة المعجميّة، جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس، ع٢٣، (٢٠٠٧)، ١٦٢.

٢٢ – رمزي بعلبكي، معجم المصطلحات اللّغوية، ١٧٨.

٢٣ – الطيّب البكوش، "بعض الإشكالات المنهجيّة الخاصّة بالمعجم العربيّ التاريخيّ"، مجلّة المعجميّة، جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس، ع٥-٦، (١٩٨٩-١٩٩٠)، ٣٩١.

٢٤ – فمثلًا (الدُّعْثُور) وهو الحوض الذي لم يُتْقَن، قال إنه من (دَثَرَ) والعين زائدة، وأجاز أن يكون منحوتًا منه ومن (دَعَثَ). ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٣٤٠؛ وسيأتي تفصيل ذلك لاحقًا في باب تزاحُم المقاييس.

٢٥ – من ذلك قوله: «أمّا الذي هو عندنا موضوعٌ وضعًا فقد يجوز أن يكون له قياسٌ خَفِيَ علينا موضعُه. والله أعلم بذلك». ابن فارس، المقاييس، ج٢، ١٤٦ ؛ وقال في سياق آخر: «وُضِعَ وَضْعًا وقد يجوز أن يكون عند غيرنا مشتقًّا: رجلٌ (مُخَضْرَمُ) الحسبِ، وهو الدعِيُّ». المصدر السابق، ج٢، ٢٥٣؛ وقال: «ومما وُضِعَ وَضْعًا وليس ببعيدٍ أن يكون له قياس (غَرْدَقْتُ) السِّتْرَ: أرسلتُه». المصدر السابق، ج٤، ٤٣٢، وغير ذلك كثير.

٢٦ – راجع المسألة بتفاصيلها عند ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٦٣٥ وما بعدها.

٢٧ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٢٨.

٢٨ – الحمزاوي، «البنية النّحتيّة العربيّة ودورها في التّوليد اللّغويّ»، ٨٦.

٢٩ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٢٩.

٣٠ – ابن فارس، الصّاحبي، ٢١٠. و الضّاد في (الضِّبَطر) –وهو الرّجل الشّديد– جاءت في المقاييس بكسر الضّاد (ج٣، ٤٠١)، بينما لم يضبطها محقّق الصّاحبيّ. وأمّا (الصلدم) فهو في محلَّين مختلفيْن من الصّاحبيّ: (الصِّلِّدْم) في باب النّحت؛ و(الصِّلْدِم) للناقة الصّلبة في باب زيادات الأسماء (الصّاحبي، ٦٢)، بينما هو في المقاييس (الصِّلْدمَة) –وهي الفَرَس الشَّديدة– (ج٣، ٣٥٢).

٣١ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥٠٥.

٣٢ – يدلّ على ذلك مَـحالُّ عند ابن فارس، منها قوله: «ومما وُضِعَ وَضْعًا وقد يجوز أن يكون عند غيرنا مشتقًّا. رجلٌ (مُخَضْرَمُ) الحسبِ، وهو الدعِيُّ». ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٢٥٣؛ وقوله: «وسبيلُ هذا البابِ سبيلُ ما مضى. فمنه المشتقُّ البيِّنُ الاشتقاق، ومنه ما وُضِعَ وَضْعًا». المصدر السابق، ج٣، ٥٢؛ وقوله: «وقد قلنا إنَّ كلامَ العرب ضربان: منه ما هو قياسٌ، وقد ذكرناه، ومنها ما وُضِع وضعًا». المصدر السابق، ج٥، ٨، وغير ذلك كثير...

٣٣ – أعني به الأصلَ الذي لا يقبل التفريع، ولم أجِدْ هذه التسمية فيما اطّلعتُ عليه. وسيأتي التّفصيل فيه.

٣٤ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٦٤.

٣٥ – ابن فارس، المقاييس، ج٦، ١٤٧.

٣٦ – ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٣٣٦.

٣٧ – للمزيد حول علاقة القياس والاشتقاق بالنّحت والزّيادة، انظر مسألة (اضطراب علاقة الزيادة بالنّحت) في من هذه الورقة.

٣٨ – ابن فارس، المقاييس، ج٣، ٦٣.

٣٩ – ابن فارس، المقاييس، ج٤، ١٥٩–١٦٢.

٤٠ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٧٩-٨٠.

٤١ – ابن فارس، المقاييس، ج٥، ١٠٥.

٤٢ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٢٩.

٤٣ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٨٢.

٤٤ – قال إنّها ليست أصولًا يُقاسُ عليها أو يُفرَّع منها. انظر على التّرتيب: ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٣٧؛ ثمّ المصدر السابق، ج٢، ٢٦٨؛ ثمّ المصدر السابق، ج٣، ٣٥٥.

٤٥ – قال: «ليس عندي أصلًا يُعَوَّل عليه ولا يُفَرَّع منه». ابن فارس، المقاييس، ج٢، ١٢٦.

٤٦ – قال: «ليس أصلًا يُقاس عليه ولا يُفرَّع منه». ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٢٦١.

٤٧ – قال مثلًا في (دوق): «ليس أصلاً ولا فيه ما يُعَدُّ لغةً، لكنهم يقولون: مائِقٌ *دائق. ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٣١٣. وانظر أيضًا، المصدر السابق: (ضون) ج٣، ٣٧٨؛ (قفن) ج٥، ١١٢؛ (مهش) ج٥، ٢٨١؛ وغيرها كثير.

٤٨ – ابن جني، الخصائص، ج٢، ٣٧.

٤٩ – أشير، في السّياق نفسه، إلى استعمال ابن فارس مصطلح الأُصَيل، للدلالة على كلمات ذات أصولٍ منفردةٍ -غالبًا- أو قليلةٍ. وعلّل بعضُ الباحثين هذه التسمية (التصغير) بكون هذه الأُصَيلات «تتّسِم بالبساطة، وذلك بسبب ندْرة ما يتّصل بها من فروع ذات شأن». انظر: محمد جواد النوري وعلي خليل حمد، «مقاييس اللّغة لابن فارس: تنبيهات وتصحيحات»، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ، ع٤٨، (كانون الثاني-حزيران ١٩٩٥)، ٩٥-١٦٦. ويَـبْـعُـدُ أن يريد ابنُ فارس ذلك، فقد سمّى بعضَ ما وصفه بأنّه «قليل الفروع» أصلًا، نحو (مضر) و(شغم) و(صهم). انظر: على الترتيب: ابن فارس، المقاييس، ج٥، ٣٣١؛ ثمّ المصدر السابق، ج٣، ١٩٥؛ ثمّ المصدر السابق، ج٣، ٣١٦. وسمّى بعضَه أُصَـيلًا أيضًا، نحو (ضأد). ابن فارس، المقاييس، ج٣، ص٣٨٤. وفي المقابل، أورَدَ مما سمّاه أُصَـيلًا وفرّع عنه كلماتٍ أكثر ممّا فرّعها عمّا سمّاه أصلًا، قارن مثلًا بين (غنّ) بوصفه أُصَيلًا (ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٣٧٨) و(فدع) بوصفه أصلًا (ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٤٨٢). ثمّ إذا كان يخصُّ قليلَ الفروع (بناء على تخريج المؤلِّـفَين) بمصطلح الأُصَيل، فكيف سمّى بعض ما لا يُتَفَرَّع منه أصلًا كما ظهر، انظر مثلًا: (أرف) ابن فارس، المقاييس، ج١، ٨٢؟

٥٠ – العايد، «تيسير المعجم العربيّ لدى أحمد بن فارس»، ١٧٤.

٥١ – انظر مثلًا، المقاييس: (ثعم) ج١، ٣٧٧؛ (تله) ج١، ٣٥٤؛ (ثتن) ج١، ٤٠٣؛ (لسق) ج٥، ٢٤٨...

٥٢ – الحمزاويّ، نظريّة النّحت العربيّة، ٣٧.

٥٣ – الحمزاوي، "البنية النّحتيـّة العربيّة ودورها في التوليد اللّغويّ"، ٩٢.

٥٤ – سيردُ هذا لاحقًا في البحث.

٥٥ – أيْ ما صرّح أحيانًا بأنّه معرَّبٌ، وحتى هذه خالفها أحيانًا، فقد عدَّ (بذج)، مثلًا، أصلًا، رغم تصريحه بعجمته، قال: "الباء والذال والجيم أصلٌ واحد ليس من كلام العرب، بل هي كلمةٌ مُعَرَّبة، وهي البَذَجُ من وُلْدِ الضَّأن، والجمع بِذْجانٌ". ابن فارس، المقاييس، ج١، ٢١٧.

٥٦ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥٠٥.

٥٧ – ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٣٣٧.

٥٨ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٢٩.

٥٩ – ابن فارس، المقاييس، ج٣، ٣٤٩.

٦٠ – ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٥٠٩.

٦١ – ابن فارس، المقاييس، ج٢، ١٤٣.

٦٢ – الحمزاوي، نظريّة النّحت العربيّة، ٣٦.

٦٣ – قال مثلًا في الاشتقاق مقابلًا للوضع: "(خَرْدَلْتُ) اللّحمَ قَطّعته وفرّقته]...[وهو اسمٌ وقع فيه الاتّفاق بين العرب والعجَم، وهو موضوعٌ من غير اشتقاق». ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٢٤٩. وقال في القياس مقابلًا للوضع: «ومما وُضِعَ ولا يكاد يكون له قياس (الطَّفَنَّش) الواسع صُدورِ القَدَمين». ابن فارس، المقاييس، ج٣، ٤٥٨.

٦٤ – من الأدلّة على ذلك قوله في باب ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف أوله قاف: "ومنه ما له أدنى قياس، ومنه ما وُضِعَ وَضْعًا"، ثمّ مثَّل للقياس بالزيادة والنّحت. انظر: ابن فارس، المقاييس، ج٥، ١١٦.

٦٥ – وهذا ناجمٌ، طبعًا، عن ذبذبته في التعامل مع النّحت والزّيادة، حيث إنّه يجعل الوضع أحيانًا مقابلا للاشتقاق (بمعنى الزّيادة) وأحيانًا مقابلا للنّحت كما ظهر. ونستشفّ من ذلك أنّه يعامل الاشتقاق والنّحتَ معاملةَ المثلَيْن. ومن جهة أخرى، يعامل الاشتقاق والنّحت بوصفهما قسيمين متباينين للوضع، كقوله: «وسبيلُ هذا سبيلُ ما مضى ذِكره، فبعضُه مشتقٌّ ظاهر الاشتقاق، وبعضُه منحوت بادي النّحت، وبعضه موضوعٌ وضعًا». ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٣٣٧.

٦٦ – انظر مثلًا المقاييس: (سعد) ج٣، ٧٥؛ (سجل) ج٣، ١٣٦؛ (كرى) ج٥، ١٧٣، وغيرها.

٦٧ – أعني به التكامل الوظيفيّ بين القياس بوصفه إلحاقًا للكلمات بأصولها، والاشتقاق بوصفه تفريعًا من أصول ثابتة. وقد سبق الحديث عن ذلك في باب «إشكاليّة التصوُّر في ظلّ نظريّة

الأصول» من هذه الورقة.

٦٨ - قال: «إنَّ لِلُغةِ العرب مقاييسَ صحيحةً، وأصولًا تتفرّع منها فروع». ابن فارس، المقاييس، ج١، ١.

٦٩ - قال مثلًا في (ضكع): « كلمةٌ لا قياسَ لها. يقال رجل ضَوْكَعةٌ، إذا كان كثيرَ اللَّحم ثقيلًا». ابن فارس، المقاييس، ج٣، ٣٦٨؛ وقال في (رخد): « كلمة واحدة ليس لها قياس. ويقال (الرِّخْوَدّ) الليِّن العِظام». ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٥٠٢.

٧٠ - ومما يؤيّد أنّ ابن فارس لم يُرِدْ من «المشتق» أكثر من الفرع بوصفه ناجمًا عن عمليّة قياس في مقابلةِ الوضع، قوله: «التاء والباء والنون كلماتٌ متفاوتةٌ في المعنى جدًّا، وذلك دليلٌ أنَّ من كلام العرب موضوعًا وَضْعًا مِن غير قياسٍ ولا اشتقاق». ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٦٣، وانظر الهامش (٦٢) من هذه الورقة.

٧١ - انظر في هذه المسألة: عبد الفتاح الفرجاوي، «قاعدة الرّدّ إلى الأصل في الأبنية والمنحوتات»، مجلّة المعجميّة، جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس، ع٢١-٢٢، (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، ١٥٧.

٧٢ - صبحي الصّالح، دراسات في فقه اللّغة، ٢٤٧ فما بعدها. وانظر المزيدَ حول إشكاليّة الحرف التّعبيريّ في مسألة عدم وضوح المعيار الكمّيّ والكيفيّ في النّحت والزيادة من هذه الورقة.

٧٣ - قال أبو حيّان بخصوص النّحت: «وهذا الحكمُ لا يطَّرِد، إنّما يُقال منه ما قالَتْه العرب. والمحفوظ عبشميٌّ في عبد شمس وعبدريّ في عبد الدار ومرقسيّ في امرئ القيس، وعبقسيّ في عبد القيس وتيمليّ في تيم الله». انظر: عبد الرحمن السيوطيّ، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ج١، ٤٨٥.

٧٤ - النُّحاتة لغةً هي ما يسقطُ من المنحوت (ابن فارس، المقاييس، ج٥، ٤٠٤). وأريد به الحروف التي تسقط من عملّية النّحت، حيث نجدها في الأصل بينما لا ترد في الناتج. في المثال الوارد، (بحتر) منحوتة من بتر وحتر، فمجمل الحروف في الأصلَين ستة: الباء؛ التاء مرتين؛ الحاء؛ والراء مرتين، والوارد في الناتج أربعةٌ لأنّ الحروف المتكرّرة جاءت مرة واحدة، فالنحاتة هنا هي التاء والراء الأخريان. بينما (صهصلق) مثلا، منحوتة من صهق وصلق، ومجموع الحروف فيهما ستة وفي الناتج خمسة، والصاد تكرّرت بينما اللام لم تتكرّر، فالنحاتة هي القاف الثانية. انظر هامش (٩١).

٧٥ - الحمزاوي، نظريّة النّحت العربيّة، ٥٥. وفي الزّيادة يقرّ الحمزاوي بغياب معايير كميّة وكيفيّة عند ابن فارس، انظر المرجع السابق، ٦٣.

٧٦ - البحتر هو المجتمِعُ الخَلْقة. ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٢٩.

٧٧ - الكربلةُ رخاوةٌ في القدمَين. ابن فارس، المقاييس، ج٥، ١٩٣.

٧٨ – الثرمط الطّين. ابن فارس، المقاييس، ج١، ٤٠٣–٤٠٤.

٧٩ – الجذمور هو ما قُطِع من الجذر. ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥٠٥–٥٠٦.

٨٠ – انظر إحصائيات الحمزاوي، نظريّة النّحت العربيّة، ١٤٧ فما بعدها.

٨١ – (البَحْضَلَة) هي أَنْ يَقْفِزَ الرَّجُل قَفَزَانَ اليَربوع. ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٣٢.

٨٢ – (البَرْغَثَة) هي لونٌ شبيهٌ بالطُّحْلة. ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٣٢.

٨٣ – يُقال (اسبَغَلّ) إذا ابتلَّ بالماء. ابن فارس، المقاييس، ج٣، ١٦٠.

٨٤ – (العَشَنْزَر) هو الشّديد. ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٣٦٣.

٨٥ – (العَلْطَمِيس) هي الجارية البَضّة حسنة القوام. ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٣٧٢.

٨٦ – سلمان السّحيميّ، أصل ما زاد على ثلاثة عند ابن فارس من خلال معجم مقاييس اللّغة، ١٤٣.

٨٧ – انظر مسألة تزاحم الزّيادة والنّحت من هذه الدّراسة.

٨٨ – قال ابن فارس: «إنّهم يزيدون في الحروف من الكلمة تعظيمًا للشيء أو تهويلًا وتقبيحًا». ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٣٥٧. ثمّ عبّر عن معاني هذه الحروف الزائدة في محالّها من غير تعميم فذكَر، مثلًا: المبالغة والتفخيم، كالميم في (زُرْقُم) لشديد الزّرقةِ (ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٣٢)، وفي (بُلعوم) لـمَجْرَى الطّعامِ في الحَلْق (ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٢٩)؛ والاستشناع، كالنون واللام من (خَفَنْجَل) للثّقيل الوخِم القبيحِ (ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٢٥٤)؛ وتأكيد المعنى، مثل زيادة الراء وتكريرها في (القمطرير) وهو الشديد (ابن فارس، المقاييس، ج٥، ١١٧)؛ والتهويل نحو ما زاد على «عنق» من (عَنْقَفير) للدّاهية (ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٣٧٢).

٨٩ – صبحي الصّالح، دراسات في فقه اللّغة، ٢٤٨.

٩٠ – مثلًا: (الجُخْدُب/ الجُخْدَب) للجمل العظيم: من(الخِدَبّ)+الجيم، أو من (الخجبّ)+الدال، وكلاهما العظيم أيضًا. ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥١١. انظر للتفصيل مسألة تزاحم الزيادات من هذه الورقة.

٩١ – ابن فارس، المقاييس، ج٣، ٢٧٥. مع هذا نجد ابنَ فارس قاسَ أقيسة اعترف بأنّها تمحُّلٌ واستكراه، فمثلًا قال في (ضهي): «يدلُّ على مشابهة شيءٍ لشيء]...[والمرأة الضَّهْياء، هي التي لا تَحِيض؛ فيجوز على تمحُّلٍ واستكراه، أن يقال كأنّها قد ضاهت الرِّجالَ فلم تَحِض". المصدر السابق، ج٣، ٣٧٤؛ وقال في (عم): " يدلُّ على الطُّول والكَثْرة والعُلُوّ [...] ومما ليس له قياس إلاّ على التمحُّل عَمّان: اسم بلد". المصدر السابق، ج٤، ١٨. وغير ذلك.

٩٢ – ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٣٣٨.

٩٣ – ابن فارس، المقاييس، ج٦، ٦٦.

٩٤ – السحيمي، أصل ما زاد على ثلاثة عند ابن فارس من خلال معجم مقاييس اللّغة، ٣٩.

٩٥ – (الصّهصلق) هو الشَّديد الصَّوت الصَّخّاب. ابن فارس، المقاييس، ج٣، ٣٥١.

٩٦ – (العَلْطَمِيس) الجارية البَضّة حسنة القوام. ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٣٧٢.

٩٧ – (الخِنْزَقْرَة) أيْ القَصير. المقاييس، ج٢، ١٤٥.

٩٨ – هنا دليلٌ آخر على أنّ الرّباعيّ لا يختلف في تطبيقات ابن فارس عن الأصل، وذلك من خلال إدخاله النّحت والزّيادة على مثل هذه الألفاظَ الرباعيّة الناتجة عن قياسِ الثّلاثيّ ومعاملتها كأصل، أيْ كمعاملته للثلاثيّ نحتًا وزيادةً.

٩٩ – (الدَّرْدَبيس) هو الدّاهية والشّيخ الهِمّ. المقاييس، ج٢، ٣٤٢.

١٠٠ – (القَبَعْثَر) العظيم الخَلْق. ابن فارس، المقاييس، ج٥، ١١٩.

١٠١ – (الخَنْدَرِيس) هي الخمر وقد سبق. ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٢٥٢.

١٠٢ – قال ابن منظور بأعجميّتها. محمّد بن منظور، لسان العرب، مج٥، ج٣٧، ٣٣٧٨، (مادة فرز).

١٠٣ – ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٥١٣.

١٠٤ – (العُصْفُر) نباتٌ. قال فيه: «وهذا إن كان معرَّبًا فلا قياسَ له، وإنْ كان عربيًّا فمنحوتٌ من (عَصَر) و(صَفَر)». ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٣٦٩.

١٠٥ – (الحَذْلَقة) هي ادّعاء الإنسان أكثَرَ مما عنده، يريد إظهار حِذْقٍ بالشيء. قال فيها: "وأظنُّها ليست عربيَّةً أصلية، وإنما هي مولَّدة واللام فيها زائدة، وإنما أصله (الحِذْق)". ابن فارس، المقاييس، ج٢، ١٤٤.

١٠٦ – (الزَّرَجُون) حجرٌ ثمين. ابن فارس، المقاييس، ج٣، ٥٣.

١٠٧ – (الكبريت) معروف. ابن فارس، المقاييس، ج٥، ١٩٤.

١٠٨ – (البُرْجُد) كِساءٌ مخطَّط. قال ابن فارس إنه منحوتٌ من (البِجاد) وهو الكِساء ومن (البُرْد). انظر: ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٣٠. وهو "عند العرب ثوبٌ غليظٌ مخطّط [...] وهو في اللاتينيّة (باراجودا) Paraguada، أي ثوبٌ مزدان بالذّهب". حسن ظاظا، الساميُّون ولغاتِهم: تعريف بالقرابات اللّغويّة والحضاريّة عند العرب، ١٣٣.

١٠٩ – (الـهِرْكَوْلَة) المرأة الجسيمة. ابن فارس، المقاييس، ج٦، ٧٣. وفي الأصل هي من هرقل (Herclius) اسم أعجميّ. انظر: أبو منصور الجواليقي، المعرَّب من الكلام الأعجميّ على حروف المعجم، ٣٩٧.

١١٠ – ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٣٧–٣٨.

١١١ – ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٢٥٩.

١١٢ – أُحيلُ القارئَ من جديد على مقال الباحثة نعجة، "البنية الخماسيّة بين التصوُّر والتمثُّل".

١١٣ – أقول «ثعلب الرُّمح» تمييزا له عن «الثّعلب» الذي هو مخرج الماء من الجرين، لأن هذه الأخيرة عند ابن فارس مزيدة. انظر ابن فارس، المقاييس، ج١، ٤٠٣.

١١٤ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٧٨.

١١٥ – ابن فارس، المقاييس، ج٤، ١٢٠.

١١٦ – (ثلب) يدلّ على خَوَر الشّيء وتشعُّثه. ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥٠٩. و به سُمِّيَ الرُّمح الخوّار لأنّ ذلك الطَّرَف دقيق. انظر: المصدر السابق، ج١، ٤٠٣.

١١٧ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥٠٩.

١١٨ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٤٢٧.

١١٩ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥٠٧.

١٢٠ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥٠٨.

١٢١ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥٠٩.

١٢٢ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٤٤٥.

١٢٣ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥١١.

١٢٤ – انظر: ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥١١. وقال في موضع آخر: «جُخْدَب/ جُخدُب دُوَيْبَّة». المصدر السابق، ج١، ٥١٣.

١٢٥ – ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٣٥٩.

١٢٦ – ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٣٥٩.

١٢٧ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥٠٩.

١٢٨ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥١٠.

١٢٩ – ابن فارس، المقاييس، ج٢، ١٤٥.

١٣٠ – ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٣٩.

١٣١ – ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٣٦٦.

١٣٢ – ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٣٦٨.

١٣٣ – ابن فارس، المقاييس، ج٥، ٢٦٥. والمُديَّث هو المُذَلّل، انظر: المصدر السابق، ج٢، ٣١٧.

١٣٤ – ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٣٧٣.

١٣٥ – ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٢٩٣.
١٣٦ – ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٣٤٢.
١٣٧ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٦٥.
١٣٨ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٦٥.
١٣٩ – ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٣٤١.
١٤٠ – ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٣٤١.
١٤١ – ابن فارس، المقاييس، ج٣، ٥٥.
١٤٢ – ابن فارس، المقاييس، ج٣، ٥٥.
١٤٣ – ابن فارس، المقاييس، ج٣، ٤٥٩.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر الأصول:

ابن فارس، أبو الحسين أحمد الرّازي، الصاحبيّ في فقه اللّغة، علّق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، ط١، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٩٩٧. ، معجم مقاييس اللّغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٢، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩.

المصادر:

ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرّحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: جودة مبروك محمّد مبروك، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٢.

ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمّد علي النّجار، ط٢، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٢.

الجواليقي، أبو منصور موهوب، المعرَّب من الكلام الأعجميّ على حروف المعجم، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، ط٢، القاهرة: دار الكتب، ١٩٦٩.

ابن السِّكّيت، أبو يوسف يعقوب، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمّد شاكر وعبد السّلام هارون، مصر: دار المعارف، ١٩٤٩.

سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨.

السّيوطيّ، جلال الدّين عبد الرّحمن، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، شرَحه وضبطه وصحّحه وعنوَنَ موضوعاته: محمّد أحمد جاد وآخرون، ط٣، القاهرة: مكتبة التراث، بلا تاريخ.

الفراهيديّ، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق مهدي المخزوميّ وإبراهيم السّامرّائي، دار ومكتبة الهلال، بلا تاريخ.

ابن منظور، محمّد جمال الدين أبو الفضل، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، القاهرة: دار المعارف، بلا تاريخ.

المراجع:

بعلبكي، رمزي، معجم المصطلحات اللّغويّة، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠.

البكوش، الطيّب، «بعض الإشكالات المنهجية الخاصة بالمعجم العربيّ التاريخيّ»، مجلّة المعجميّة، ع٥-٦، (١٩٨٩-١٩٩٠)، ٣٨٧- ٤٠٧.

الحمزاويّ، محمد رشاد، «البنية النّحتيّة العربيّة ودورها في التوليد اللّغويّ: مقاربة قديمة حديثة لأصولها»، مجلّة المعجميّة، ع٩-١٠، (١٩٩٣-١٩٩٤)، ٨٣-١٠٣.

الحمزاويّ، محمد رشاد، نظريّة النّحت العربيّة، سوسة: دار المعارف للطباعة والنشر، ١٩٨٨.

السّحيميّ، سلمان، أصل ما زاد على ثلاثة عند ابن فارس من خلال معجم مقاييس اللّغة، مكّة المكرَّمة: مركز بحوث اللّغة العربيّة وآدابها بجامعة أمّ القرى، ١٤٢٣هـ.

الصّالح، صبحي، دراسات في فقه اللّغة، ط١٦، بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٤.

ظاظا، حسن، الساميُّون ولغاتُهم: تعريف بالقرابات اللّغويّة والحضاريّة عند العرب، ط٢، دمشق-بيروت: دار القلم، الدار الشاميّة،١٩٩٠.

العايد، سليمان، «تَيْسِير المعجم العربيّ لدى أحمد بن فارس»، مجلّة المعجميّة، ع١٤-١٥، (١٩٩٨-١٩٩٩)، ١٥٩-١٧٩.

الفرجاوي، عبد الفتاح، «قاعدة الرّدّ إلى الأصل في الأبنية والمنحوتات»، مجلّة المعجميّة، ع٢١-٢٢، (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، ١٥١-١٦٥.

تصنيف الأفعال والأسماء في نظريّة أصناف الأشياء

د.عماد اللحياني أ.د. عبد الحميد عبد الواحد

الملخّص:

نروم في هذا المقال أن ننجز تصنيفا تركيبيّا للأفعال والأسماء العربيّة في اللسانيات الحاسوبيّة، وذلك في نطاق ما يعرف بنظريّة أصناف الأشياء التي ترجع جذورها إلى نظريّة النحو المعجم والنظرية اللسانيّة التوزيعيّة لهاريس. وليس خافيا أنّ الأفعال في هذه النظريّة تقسّم إلى ثلاثة أصناف رئيسيّة هي أفعال إسناديّة، وأفعال ناقلة، وأفعال متكلّسة. وكذلك الشأن بالنسبة إلى الأسماء التي تقسّم بدورها إلى ثلاثة أصناف أيضا هي أسماء إسناديّة، ومعمولات حرّة، ومعمولات متكلّسة. ولا شكّ في أن ميزة هذه النظريّة، التي نريد إبراز أهمّ ملامحها، أنّها في تقديرها للأفعال والأسماء لا تفصل بين المكوّنات المعجميّة والدلاليّة والتركيبيّة، إذ الفعل والاسم على حدّ سواء لا يستمدّان قيمتها إلّا من خلال هذه الأبعاد مجتمعة.

الكلمات المفاتيح:

أفعال إسناديّة، أفعال ناقلة، أفعال متكلّسة، أسماء إسناديّة، معمولات حرّة، معمولات متكلّسة، أصناف الأشياء، انتقاء.

Abstract:

It is our purpose in the present paper to try to establish a

باحثة دكتوراه في اللّغة العربيّة وآدابها بالجامعة الأمريكيّة في بيروت، وفي الدّراسات القرآنيّة بجامعة باتنة بالجزائر)

syntactic classification of verbs and nouns in Arabic, within the frame of computational linguistics, and more precisely the object classes' theory which is part of the lexicon-grammar and distributional theory. It is well established that verbs in this theory are divided into three classes: predicative, support, and frozen verbs. Similarly names are divided into three types: predicative nouns, free arguments, and frozen arguments. One of the most important features of this theory, which we want to discuss, is its interest into three major language components, namely: lexical, semantic and syntactic components.

Key words:

Predicative verbs, support verbs, frozen verbs, predicative nouns, free arguments, frozen arguments, object classes, selection.

يندرج تصنيفنا للأفعال والأسماء في هذا المقال ضمن إطار نظريّة أصناف الأشياء التي تعود جذورها إلى أبحاث اللسانيّيْن هاريس Z.S. Harris وموريس جروص Maurice Gross قبل أن تتبلور بشكل نهائيّ في أبحاث جاسطون جروص. وأبرز ما في هذه النظريّة أنّها لا تفصل المستوى النحويّ عن المستويين المعجميّ والدلاليّ، بل هي تَعُدُّ المعجم والدلالة بمنزلة نحو اللغة. وهي لا تنظر إلى الفعل بمعزل عن البنى التركيبيّة التوزيعيّة التي يرد ضمنها، أي خارج نطاق الجمل البسيطة الممكنة التي يكون الفعل مكوّنا من مكوّناتها. ولا تقسّم العلاقات داخل الجمل إلى مسند ومسند إليه، بل إلى مسند~معمول predicate-argument. وتصنّف الأفعال داخل الجمل، طبقا لهذه النظريّة، إلى خمسة أصناف رئيسية وهي أفعال إسناديّة predicative verbs وأفعال ناقلة support verbs وأفعال متكلّسة frozen verbs وأفعال سببيّة causative verbs وأفعال مساعدة auxiliary verbs. وأمّا الأسماء، فتصنَّف في نطاق هذه النظريّة أيضا إلى أسماء إسناديّة predicative nouns وأسماء غير إسناديّة، ومعمولات متكلّسة frozen arguments. وتصنّف كلّ من الأفعال والأسماء الإسناديّة تصنيفا

دلاليّا إلى أصناف دلاليّة مترادفة ومتجانسة. وقد تقودنا هذه الملاحظات إلى الوقوف على التعريف بأصناف الأفعال والأسماء وذكر أهمّ خصائصها.

١. أهميّة الجملة البسيطة في تصنيف الأفعال والأسماء:

يرتكز الوصف اللّسانيّ في نظريّة أصناف الأشياء على الجملة البسيطة باعتبارها الوحدة الدنيا لدراسة المعنى: «نعتبر أنّ الوحدة الدنيا للمعنى هي الجملة التي تحدّد استعمال كل كلمة. وتخضع الجملة للتعريف التالي: **(f)x**

f باعتبارها عاملا أي مسندا، و x متغيّرات أي معمولات المسند» [١].

والمقصود بالجملة البسيطة في العربيّة المبتدأ والخبر، من قبيل «زيد مريض»، والفعل والفاعل والفضلة الضروريّة، وذلك من نحو:

(١) أكل الطفل تمرا (٢) أعطى الصيّاد زيدا سمكة.

فـ «تمرا» في (١) فضلة ضروريّة باعتبار أنّ الفعل أكل متعدّ إلى مفعول. و»زيدا» و»سمكة» في (٢) فضلتان ضروريّتان باعتبار أنّ الفعل «أعطى» يتعدّى إلى مفعولين ويتطلب معطياً وهو «الصيّاد» ومعطىً وهو «السمكة» ومعطىً إليه وهو «زيدا».

وتشتمل الجملة البسيطة على مسند واحد شرطا أساسيّا لقيامها. وأيّ جملة تشتمل على مسندين تُعَدّ جملة مركبة، يقول جروص في هذا المضمار: «لنلاحظ أوّلا أنّ الجملة البسيطة، بالمعنى التقني الذي نقصده هنا، لا تحتوي إلاّ على مسند واحد، وأيّ جملة في نص حقيقيّ تحتوي على أكثر من مسند هي جملة مركّبة»(٢). وينتقي المسند – سواء كان فعلا أو اسما أو صفة – في الجملة البسيطة معمولاته. ويعرّف جاسطون جروص المسانيد والمعمولات كالآتي: «نُعرِّفُ المسند بأنّه كلمة تُجري انتقاء محدّدا بين كلمات المعجم... والمعمولات هي الوحدات المعجميّة المنتقاة عبر المسانيد في إطار الجملة البسيطة»(٢). فالمسند الفعليّ the verbal predicate «قرأ» في مثال «قرأ زيد رواية» هو الذي انتقى معموله الأوّل | . [بشر] «زيد» ومعموله الثاني |١ <نصوص>(٢) «رواية»، ويعبّر جروص عن هذا بقوله: «ينتقي الفعل «قرأ» فاعلا بشريّا ومفعولا ينتمي إلى صنف <نصوص> **(مقال، قصيدة، رواية)** أو صنف <دعائم الكتابة> **(كتاب، جريدة، كرّاس)**»(١).

وكذلك الأمر بالنسبة إلى المسند الاسميّ the nominal predicate «زيارة» في مثالنا «قام الرئيس بزيارة قصر المعارض بالكرم»، بمعنى «زار الرئيس قصر

المعارض بالكرم»، فهو الذي انتقى معموله الأوّل |. [بشر] «الرئيس» ومعموله الثاني |١ [ملك] «قصر المعارض بالكرم». ويتعلّق الأمر نفسه بالمسند الوصفي the adjectival predicate «فَرِحٌ» في مثالنا «زيد فَرِحٌ بنجاحه»، بمعنى «فَرِحَ زيد بنجاحه»، فهو الذي انتقى معموله الأوّل |. [بشر] «زيد» ومعموله الثاني |١ [مجرّ] «نجاحه».

وتبعا لهذا نشير إلى أنّ الفعل الواحد يمكن أن يكون فعلا إسناديّا أو فعلا ناقلا أو فعلا متكلّسا. وللتمييز بين الأصناف الثلاثة للفعل الواحد، لا بدّ من إدخال الفعل حيّز الجملة البسيطة باعتبارها الوحدة الدنيا للمعنى[٢]. وهذا يعني أنّ الأسماء التي تتوارد مع الفعل هي الوحيدة الكفيلة بتحديد نوعه. ويقول موريس جروص في هذا الشأن: «لا يمكن أن نتصوّر وصف فعل ما دون اعتبار فاعله وبعض من فضلاته، وليس لوصف الكلمة، أي وصفها المعجميّ، معنى بالنسبة إلى الأفعال. فلا بدّ من وصف تركيبيّ، أي ضمن جملة بسيطة»[٢]. فالفعل «أخذ» في أمثلتنا التالية:

(١) **أخذ زيد الكتاب** (٢) **أخذه الغضب** (٣) **أخذ في خاطره**

يعدّ فعلا إسناديّا في الجملة (١) لأنّه الحامل للمعلومة الأساسيّة في الجملة ويعبّر عن الحدث، وهو «الأخذ»، وعن الزمان وهو الماضي، ولأنّه هو الذي انتقى الفاعل |.[بشر] «زيد»، والفضلة |١ <نصوص> «الكتاب»(٢) ، وعليه فإنّنا نمثّل لهذه الجملة (١) بـ:

فـ |٠ [بشر] |١ <نصوص>

أخذ زيد الكتاب

أمّا الفعل» أخذ « في الجملة (٢)، فهو فعل ناقل ويقتصر دوره على تحيين الاسم الإسناديّ بذكر الزمان والجنس والعدد[٢]. أما المعلومة الأساسيّة فموجودة في الاسم الإسناديّ «الغضب»، وهو اسم مجرّد، ولذلك نمثّل للجملة (٢) بـ:

فـ ن |١ [بشر] |٠ إ <مشاعر>[٢]

أخذه الغضبُ، وهي بمعنى «غضب».

وأمّا الفعل «أخذ» في الجملة (٣)، فهو فعل متكلّس، أي فعل منضو في جملة متكلّسة. ولا علاقة لمعناه أو لمعنى بقية معمولاته بالمعنى العام للجملة. وبالتالي

فإنّ معنى هذه الجملة ليس توليفيّا، أي لا يتشكّل من مجموع عناصرها المعجميّة، وإنّما يحفظ فيها حفظا. وتُكوِّن التراكيب المتكلّسة تبعا لهذا، «ومن وجهة نظر دلاليّة، جوارا «خاطئا» بما أنّ معنى المسند لا يتحدّد حسب طبيعة المعمولات، فالمجموع المتكوّن من الفعل ووصلة الأسماء التي تليه هو الذي يشكّل وحدة دلاليّة. وإنشاء المعنى لا يتحقّق على أساس التوليف، أي حسب التركيب المنتظم، بل بطريقة خارجيّة وشاملة»[٢]. وعليه يستحيل تغيير الفعل المتكلّس أو تغيير أحد معمولاته المتكلّسة في الجملة المشار إليها «أخذ في خاطره». وبالنظر إلى إمكانية الاستبدال التي نقوم بها، فإنّنا سنحصل على ما يلي:

* (تناول + شرع + أثّر) في خاطره

وبالنظر إلى ما أشرنا إليه يمكننا أن نمثّل للجملة (٣) بـ:

ف م | . في م ١ [٢]

أخذ زيد في خاطره

ولعلّ من الجدير بالملاحظة أن الجملة المتكلّسة في الغالب تختصر في فعل إسناديّ يعبّر عن معناها، وذلك من نحو قولنا «أخذ في خاطره» بمعنى «غضب»، و»أخذ على نفسه» بمعنى «عاهد»، و»أخذه بذنبه»، بمعنى «عاقبه».

وبهذا نتبيّن أنّ للأسماء التي تتوارد مع الفعل دورا كبيرا وحاسما في تصنيف الأفعال، أي في التمييز بين الفعل الإسناديّ والفعل الناقل والفعل المتكلّس. وهو ما يؤكّد العلاقة الوثقى بين التركيب والمعجم والدلالة من جهة، ودور الجملة البسيطة في تصنيف الأفعال، إضافة إلى دورها في التمييز بين معانيها المختلفة من جهة ثانية. وبالنظر إلى هذا، نشير إلى أنّ «للفعل الواحد تراكيب كثيرة، أو أنّ له بالنسبة إلى التركيب نفسه معاني مختلفة، وذلك بحسب الطبقة المعجميّة للفاعل أو للفضلة أو لكليهما معا»[٢].

التصنيف التركيبيّ للأفعال والأسماء:

٢,١. الأفعال الإسناديّة ومعمولاتها:

لا شكّ أنّ الأفعال الإسناديّة تعبّر عموما عن الحدث والزمان وتنتقي معمولاتها، أي أنّها تحدّد الأسماء التي تتلاءم معها. ويرى جاسطون جروص أنّه يمكننا أن نعبّر عن مجموع هذه الأسماء بالبيان التالي: **مسند (معمو١، معمو٢، معمو٣،...)**[٢].

فالمسند الفعليّ «قرأ» ينتقي فاعلا من سمة [بشر] وفضلة من صنفي <نصوص> و<دعائم الكتابة>. وبناء عليه، «إذا كان الفعل قرأ يتحدّد باتّخاذ اسم بشريّ بوصفه فاعلا، فإنّه من الواضح أيضا أنّه يتحدّد بطريقة أكثر دقّة عبر طبيعة فضلته التي تعبّر عن عنصر من صنف <نصوص> (رواية، قصيدة، مقال) أو <دعائم الكتابة>(كتاب، جريدة، مجلّة)»(٢):

فـ |٠ : [بشر] |١ <نصوص> + <دعائم الكتابة>

قرأ(ت) (زيد + هند + التلاميذ + الأستاذ) (رواية + مقالا + الجريدة + كتابا)

وبما أنّ الفعل الإسنادي هو الحامل للمعلومة الأساسيّة في الجملة، وهوالذي يعبّر عن الحدث، فلا يجوز فسخه في الجمل الحرّة، لأنّ هذا الفسخ يخلّ بتركيب الجمل من جهة، وبفائدتها الدلاليّة من جهة ثانية، والمثال التالي يوضّح ذلك بما لا يدعو إلى الشكّ:

كتب زيد رسالة

*** زيد رسالة**

ويتمّ تحيين الأفعال الإسناديّة عبر السوابق واللواحق أو بالأفعال المساعدة باعتبار أنّ «المسند الفعليّ يحيّن بعلامات إعراب خاصّة (التصريف) أو بفعل مساعد»(٢)، وذلك من نحو ما تُبرزه الأمثلة التالية:

- **(طالع + سيطالع) زيد القصّة**
- **(أخذ + كان + ظلّ) زيد يطالع القصّة**

وتقبل معمولات الفعل الإسناديّ الإضمار:

- **فرح زيدٌ بالهديّةِ**
- **فرح زيدٌ بها**

مثلما تقبل الإضافة إلى اسم علم، وذلك من نحو:

- **كتب زيد رسالةَ هند**
- **أفرحت هديّةُ هند زيدا**

ومثلما تقبل الإدراج، وذلك من نحو قولنا:

- **طالع التلميذ قصّة**
- **طالع التلميذ المجتهد (قصّة ممتعة + القصة التي أعجبته)**

والبناء للمجهول أيضا في مثل قولنا:

- **أُكِلت التفاحةُ**

ويجوز أيضا تعويض الفعل الإسناديّ بمرادفه، من نحو قولنا:

- **(تناول + أكل) زيد الطعام**
- **(لبس + ارتدى) زيد معطفه**

ويجوز أيضا تعويض المعمولات التي ينتقيها الفعل الإسناديّ بكلمات من الصنف الدلاليّ نفسه أو بمرادف لها، وهي فرضيّة أقلّ ورودا، ووثيقة الصلة بطبيعة المسانيد، وهذا من نحو:

- **أكل زيد (لحما + لحم الخروف + لحم الدجاج + لحما مفروما + سمكة)**
- **تحوّل(ت) (زيد + هند + الأطفال) في (المدينة + شوارع المدينة + الحيّ + القرية)**

ولا محالة أنّ دلالة الفعل الإسناديّ تتغيّر بتغيّر الصنف الدلاليّ للمعمولات، إذ «كل تغيير في معنى مسند ما ملازم لتغيير في بيان معمولاته»[٢]. وعليه فإنّ دلالة المسند «تناول» تتغيّر تبعا للصنف الدلاليّ للمعمولات التي ينتقيها. وفي هذا المضمار يرى جاسطون جروص أنّ أصناف الأشياء «تسمح لنا بالفصل بين مختلف الاستعمالات، وتعطينا الشروط التي بموجبها يكون المرادف المقترح صحيحا»[٢]، وذلك وفق التمثيل التالي:

- **تناول زيد |١ [ملمو] <آلات> = أخذ**
- **تناول زيد (المطرقة + المنشار + الحاسوب)**
- **تناول زيد |١ [ملمو] <غذاء> = أكل**
- **تناول زيد (الخبز + التمر + شريحة اللحم + قطعة المرطّبات)**
- **تناول زيد |١ [ملمو] <مشروبات> = شرب**
- **تناول زيد (الشاي + الحليب + القهوة)**
- **٢ , ٢ . الأفعال الناقلة والأسماء الإسناديّة:**
- **٢ , ٢ , ١ . الأفعال الناقلة الأساسيّة:**

يمكن الإشارة إلى أنّ الأفعال الناقلة الأساسيّة أو العامّة لا تنتقي معمولاتها. ويرى جاسطون جروص في هذا الصدد أنّ الأفعال الناقلة «تُحيّن الأسماء الإسناديّة وليست لها وظيفة إسناديّة باعتبار المبدأ القائل إنّه لا يمكن أن يوجد مسندان في جملة بسيطة»(٢). وإلى الأسماء الإسناديّة الحاملة للمعلومة الأساسيّة يعود انتقاء المعمولات ولا شكّ، وذلك من نحو ما يبرزه المثال التالي:

- **«قام زيد بأكل التفاحة» الذي يساوي «أكل زيد التفّاحة»**

وتبعا لهذا يجوز فسخ الفعل الناقل(٢) بعد تشكيل الموصول من نحو:

– اتّخذ الحكم قرارا (بإيقاف المباراة)
– القرار الذي اتّخذه الحكم (إيقاف المباراة)
– قرار الحكم (إيقاف المباراة)
– قراره (إيقاف المباراة)

ولعلّ من الجدير بالملاحظة، تبعا لهذا، أنّ دور الأفعال الناقلة يقتصر على تحيين الأسماء الإسناديّة، مثلما تعرّضنا له سابقا، وذلك بتحديد الزمان والجنس والعدد والمظهر[٢]، ممّا تظهره الأمثلة التالية:

– (قام + لم تقم + سيقومان) بأكل التفّاحة
= (أكل + لم تأكل + سيأكلان) التفّاحة

وترفض الأسماء الإسناديّة في الجمل الناقلة الإضمار لأنّ المعلومة الأساسيّة تتعلّق بها، وهو ما يوضّحه المثال التالي:

– قام زيدٌ بزيارةٍ إلى صديقِه
– *قام زيدٌ بها إلى صديقِه
– أدلى الوزير بتصريح
– *أدلى الوزير به

– ومن باب الملاحظة نشير إلى أنّ الاسم الإسناديّ الذي يتوارد مع الأفعال الناقلة يتحوّل إلى فئة الأسماء المجرّدة(٢). ومتى عوّضنا الاسم الإسناديّ المجرّد في الجملة الناقلة باسم من فئة أخرى أصبح الفعل إسناديّا لا محالة، وهو ما تعكسه الأمثلة التالية:

– فـ ن |. | ١ إ[٢]
– أطلق زيد صرخة
= صرخ زيد
– فـ |. | ١
– أطلق زيد (يده + الأسير + لحيته)
= مدّ زيد يده
= حرّر زيد الأسير
= أطال زيد لحيته

وبما أنّ الفعل الناقل «فارغ» الدلالة، أو «ضعيفها»(٢)، فهذا يسمح بإمكانيّة تعويضه بأفعال ناقلة أخرى أو ببدائلها، وذلك من نحو قولنا:

- (شعر + أحسّ) زيد بالضجر
- (اجتاحه + انتابه + امتلكه + أخذه) الخوف

وفي المقابل، لا تقبل الجمل الناقلة المفعول المطلق، من نحو ما يبيّنه المثالان التاليان:

*قام زيد بـ (زيارة هند + أكل التفّاحة) قياما

*شعر زيد بـ (الخوف + الفرح) شعورا

ولظاهرة التعريف والتنكير(٢) أهمّية كبيرة في علاقة الاسم الإسناديّ بناقله، وقد نبّه اللسانيّون في نظريّة أصناف الأشياء إلى أنّ: «تعريف الأسماء الإسناديّة في التراكيب الناقلة هو من أدقّ الظواهر وأعقدها تحليلا لأنّه يرتبط بمقاييس متداخلة تتّصل بالمسند والناقل معا»(٢). فمن الأسماء الإسناديّة ما يشترط في علاقته بناقله التنكير، وذلك من نحو ما يبيّنه المثال التالي:

- أطلق صرخة
- *أطلق الصرخة

و منها ما يشترط التعريف بالألف واللام أو بالإضافة ويرفض التنكير، وذلك من قبيل ما يلي:

- شعر زيد بالغضب
- *شعر زيد بغضب
- قام زيد بالتطاول على هند
- *قام زيد بتطاول على هند

وتصبح الجمل الناقلة التي ورد فيها الاسم الإسناديّ نكرة مقبولة بمجرد إقحام محوّر للاسم الإسناديّ، من نحو:

- شعر زيد بغضب شديد
- انتابه (*حزن + حزن عميق)
- غمره فرح شديد

وتشترط بعض الأسماء الإسناديّة التعريف بالإضافة مع المرجعيّة المشتركة بينها وبين الموضوع الرئيسي، نحو قولنا:

- كظم زيد (غيظه + *غيظك)

وممّا تجدر ملاحظته أنّ علاقة المسانيد الاسميّة بنواقلها تخضع لقيود انتقاء لا يمكن كشفها إلاّ من خلال الدراسة اللسانيّة الوصفيّة التجريبيّة. فالمسانيد الاسميّة أقسام يختصّ كل قسم منها بضرب من الأفعال الناقلة التي تتوارد معه دون غيره. ولقد تعارف اللسانيّون في نظريّة أصناف الأشياء على أنّ المسانيد الاسميّة ثلاثة أقسام وهي:

- الأعمال: actions مثل «الأكل» و«الزيارة» و«التعذيب» و«الكتابة»...
- الأحوال: states مثل «الشكوك» و«الخوف» و«الفرح» و«التطور»...
- الأحداث: events مثل «الحريق» و«الانفجار» و«الثورة»...

واعتمد هؤلاء الأفعال الناقلة العامّة[٢] لتحديد هذه الأقسام، إذ المسانيد الاسميّة من قسم الأعمال مثلا تتوارد مع الفعل الناقل العامّ «قام»، وذلك من نحو:

- قام زيد بـ (زيارة هند + ضرب هند + تنفيذ الخطة)
= زار زيد هندا
= ضرب زيد هندا
= نفّذ زيد الخطّة

قام جيش الاحتلال الإسرائيليّ بـ (بناء جدار الفصل العنصريّ + قتل المدنيّين)
= بنى جيش الاحتلال الإسرائيليّ جدار الفصل العنصريّ
= قتل جيش الاحتلال الإسرائيليّ المدنيّين

وعليه تتوارد المسانيد الاسميّة من قسم الأحوال مع الفعل الناقل العامّ «شعر» أو تدخل في تركيب «في حالة»، وذلك من نحو:

- شعر زيد بـ (الخوف + الحزن + الفرح + الشك + التعب + الجوع + التفاؤل)
- زيد في حالة (خوف + حزن + فرح + مرض)

أمّا المسانيد الاسميّة من قسم الأحداث، فتتوارد مع الأفعال الناقلة العامّة «وقع» و«حصل» و«حدث»، وذلك من نحو قولنا:

- وقع انفجار القنبلة قرب السفارة الأمريكيّة
= انفجرت القنبلة قرب السفارة الأمريكيّة
- حصل صدام بين المتظاهرين ورجال الأمن
= تصادم المتظاهرون ورجال الأمن

- وقع حريق في منزل زيد
= احترق منزل زيد

هكذا تبدو علاقة المسانيد الاسميّة بالأفعال الناقلة العامّة التي تخصّصها علاقة وطيدة ومساعدة على تصنيف المسانيد إلى ثلاثة أقسام. إذ ترفض مسانيد كلّ قسم منها الفعل الناقل العامّ للقسمين الآخرين، من نحو:

- قام زيد بـ (زيارة هند + تنفيذ الخطّة)
- *شعر زيد بـ (زيارة هند + تنفيذ الخطّة)
- *وقع زيد بـ (زيارة هند + تنفيذ الخطّة)
- شعر زيد بـ (الغضب + الفرح)
- *قام زيد بـ (الغضب + الفرح)
- *حصل زيد في (الغضب + الفرح)
- وقع انفجار القنبلة قرب السفارة الأمريكيّة
- *قام انفجار القنبلة قرب السفارة الأمريكيّة
- *شعر انفجار القنبلة قرب السفارة الأمريكيّة

٢,٢,٢. الأفعال الناقلة المخصّصة:

سبق أن رأينا أنّ المسانيد الاسميّة ثلاثة أقسام رئيسة هي الأعمال والأحداث والأحوال، وتتحدّد بأفعال ناقلة عامّة، وهي تباعا «قام» للأعمال، و«وقع» للأحداث، و«شعر» للأحوال. لكنّ الاقتصار على هذه الأقسام الكبرى لا يحقّق معالجة آليّة دقيقة. ولهذا لابدّ من وضع أصناف دلاليّة فرعيّة داخل كلّ قسم منها، وتتحدّد هذه الأصناف الدلاليّة بما نسميه أفعالا ناقلة مخصّصة؛ وعليه، و«بفضل النواقل المخصّصة، يمكننا التفكير في تشكيل عدد من أصناف المسانيد الاسميّة»[٧]. ومن هذه الأصناف الدلاليّة نجد:

<ضربات>: **أعطى**:

«أعطى مخصّص لصنف <ضربات>، وقدّم لصنف <مساعدات> ومارس لصنف <ضغوطات>»[٧]، وذلك من نحو:

- أعطاه (ضربة + لكمة + صفعة + لطمة)
= (ضربه + لكمه + صفعه + لطمه)

-<مساعدات>: قدّم:

- قدّم زيد (مساعدة + إعانة + دعما) لهند

= (ساعد + أعان + دعّم)

<**ضغوط، قيود**>: **مارس**:

- مارس الاتّحاد الأوروبيّ ضغوطا على حركة المقاومة «حماس»
- مارس الاتّحاد الأوروبيّ قيودا على حركة أعضاء الحكومة السودانيّة

<**عمليّات جراحيّة، فحوص طبيّة**>: **أجرى**:

- أجرى زيد (عمليّة جراحيّة + فحوصا طبيّة + تحاليل طبيّة)

<**جرائم، آثام**>: **اقترف**:

«يمكن أن تتحدّد المسانيد الاسميّة أيضا عبر أفعال ناقلة مخصّصة. فـ «ارتكب» و»اقترف» مثلا هما فعلان ناقلان خاصّان بصنف <آثام وجرائم>[٧]، وذلك من نحو:

- اقترف إثما
- اقترف بوش عدّة جرائم ضدّ الإنسانيّة

<**مشاعر**>: **شعر**:

شعر زيد بـ(الفرح + السعادة + الحزن + الغضب)

<**مشاعر سلبيّة**>: **انتاب**:

- انتابه (الحزن + الغضب + القلق + الضجر)
- *انتابه (الفرح + السرور)
- **<صيحات>: أطلق:**
- أطلق زيد (صرخة + صيحة)

<**شكوك**>: **خامر**:

- خامرته الشّكوك الخ..

٣,٢,٢. الأفعال الناقلة والقيم المظهريّة:

تفيد بعض الأفعال الناقلة أو بدائلها قيما مظهريّة عديدة، منها المظهر الشروعيّ. **ولا يخفى أنّ الأفعال الناقلة التي تحمل هذه القيمة تعبّر عن بداية العمل سواء كان**

حدثا أو حالة أو شعورا[٢]، وبالإمكان أن نستدلّ على هذا بالمثال التالي:

شرع زيد في مراجعة دروسه

حيث يعبّر الفعل الناقل «شرع» عن الشروع في عمليّة المراجعة مقارنة بالناقل الأساسي «قام» الذي لا يعبّر عن هذا المظهر، وذلك من نحو قولنا:

قام زيد بمراجعة دروسه، بمعنى (= راجع زيد دروسه).

ولعلّ من المفيد أن نشير إلى أنّ من القيم المظهريّة أيضا ما يُطلق عليه المظهر الاستمراريّ، وذلك من نحو قولنا:

- واصل زيد (حديثه + قراءة القصّة + متابعة البرنامج) أو
- (استمرّ + تمادى) زيد في (حديثه + بكائه + كذبه + سخريته من هند)

ومن هذه المظاهر أيضا ما نطلق عليه المظهر الانتهائيّ الذي يعيّن نقطة نهاية العمليّة على النحو الذي يتمثّلها به المتكلّم[٢]، وهذا من نحو قولنا:

- (أتمّ + أنهى) زيد (قراءة القصّة + مراجعة الدروس)، أو
- انقطع زيد (عن الذهاب إلى المدرسة + عن السفر إلى إيطاليا)، أو
- (أنهى + أتمّ) زيد (الركض + المشي + التزلّج + السباحة)، أو
- (سكت + امتنع + أحجم) زيد عن (الكلام + الحديث)، أو
- أنهى زيد (كلامه + حديثه).

وهذا فضلا عمّا نسميه المظهر التكريريّ، ومن هذا النحو نقول:

- جَدَّد زيد الدعوة التي وجّهها إلى هند، أو
- (كرّر + أعاد) زيد (حديثه + كلامه + أسئلته + اعتذاره + النداء)

ومن هذا أيضا المظهر التطوّريّ، في نحو قولنا:

- (تضاعف + تزايد + تصاعد) (بكاءه + صياحه + نحيبه)، أو
- احتدم النقاش.

٣. الأفعال والمعمولات المتكلّسة:

إنّ التكلّس freezing ظاهرة لسانيّة طبيعيّة في اللغات، وقد حظيت هذه الظاهرة في اللغات الأجنبيّة بدراسات لسانيّة دقيقة أسهمت في فهم خصائصها التركيبيّة والدلاليّة. وكثيرا ما يقع مقارنة خصائص الجمل المتكلّسة frozen sentences بخصائص الجمل الحرّة. ويركّز اللسانيّون في تعريفهم للجملة الحرّة على المعنى التوليفيّ فيها، إذ يفهم معناها من مجموع الألفاظ المكوّنة لها. أمّا الجملة المتكلّسة فهي: «وحدة لغويّة مركّبة تتكوّن من كلمتين مفيدتين على الأقل لا يمكن في أغلب الأحيان استخلاص معناها من معاني الكلمات المكوّنة لها، وهي تتمتّع بدرجات متفاوتة من الثبات في الشكل والمضمون»(٢). وتشترك الجمل الحرّة مع الجمل المتكلّسة في البنى التركيبيّة إذ يرى موريس جروص أنّ: «الأشكال النحويّة التي تأخذها الجمل الجامدة هي نفسها التي تأخذها الجمل الحرّة غير الجامدة، وهي تستعمل العناصر المعجميّة نفسها (الأسماء والأفعال والحروف)»(٢). بيد أنّ المعنى في الجمل المتكلّسة لا يفهم من مجموع عناصرها المعجميّة ومن تراكيبها، ذلك أن «لا صلة لمعناها لا باللّفظ ولا بتراكيبه(٢)، وإنّما يحفظ المعنى حفظا.

ومن الملاحظ أنّ الأفعال المتكلّسة لا تنتقي معمولاتها، إذ القيمة الإسناديّة تكون لمجموع العناصر المعجميّة المكوّنة للجملة المتكلّسة. فلا يجوز أن نقول إنّ الفعل «ركب» مثلا في قولنا:

- ركب زيد رأسه

هو الذي انتقى المعمول الثاني المتكلّس «رأسه»، وخير دليل على ذلك امتناع الإضمار والبناء للمجهول، من نحو قولنا:

- *ركبه زيد
- *رُكب رأسُه

ومن الجدير بالملاحظة أنّ المعنى في جملة «ركب زيد رأسه» غير تركيبيّ، فلا يمكننا أن نستخلص معنى المكابرة والانفراد بالرأي بدون رويّة من معنى «ركب» ولا من معنى «زيد» أو «رأسه» ولا من ناتجها، وإنّما يُحفظ المعنى حفظا، على ما أشرنا إلى ذاك.

ومن الملاحظ أيضا أنّه لا يجوز فسخ الفعل المتكلّس في الجمل المتكلّسة، لأنّ هذا الفسخ يخلّ بتركيب الجمل من جهة، وبمعناه المستفاد من جهة ثانية، وذلك من نحو قولنا:

- *زيد رأسه، عوض ركب زيد رأسه.

ولا يخفى أنّ الجمل المتكلّسة ترفض مختلف الإجراءات التحويليّة والتوزيعيّة، بمعنى أنّها ترفض أغلب الخصائص التوزيعيّة والتركيبيّة والتحويليّة التي تقبلها الجمل الحرّة من ذلك التعريف والتنكير والإدراج، كأن نقول:

- كشّر زيد عن (أنيابه + *ـها + ؟*الأنياب + *أنيابه البيضاء + *نابيْه)

أو أن نقول في البناء للمجهول:

*كُشِّر عن الأنياب

أو أن نقول في التحيين:

- ؟*قام زيد بالتكشير عن أنيابه[٢].

ومن المفيد أنّه لا يمكننا تعويض الفعل المتكلّس والمعمولات المتكلّسة، خاصّة في حالات التكلّس المطلق، ذلك أنّ التكلّس المطلق، إن وجد في عبارة من عبارات اللغة، يفقدنا القدرة على التصرّف في مكوّناتها بالتحويل وإجراء بعض الاختبارات البنيويّة والدلاليّة، وهذا من نحو قولنا:

- ضرب أخماسه في أسداسه، ولا نقول:
- *(صفع + ركل + لكم + لطم) أخماسه في أسداسه، أو
- *ضرب (أرباعه في أخماسه + أسداسه في أسباعه)، ومن نحو :
- ركب زيد رأسه، فلا نقول:
- *(صعد + امتطى) زيد رأسه
- *ركب زيد (عنقه + يده + وجهه)، ومثل قولنا:

عاد بخفّي حنين، ولا نقول:

- *عاد بـ (نعْلي + حذاءيْ + جبّتي) حنين.

الخاتمة:

يتبيّن ممّا تقدّم أنّ الفعل الواحد يمكن أن يكون فعلا إسناديّا أو ناقلا أو متكلّسا، وأنّ الاسم يمكن أن يكون اسما إسانديّا أو معمولا حرّا أو معمولا متكلّسا. وللتمييز بين أصناف الأفعال والأسماء، لا بدّ من إدخالها حيّز الجملة البسيطة باعتبارها الوحدة الدنيا للمعنى. فالأسماء التي تتوارد مع الأفعال إذن هي الوحيدة الكفيلة بتحديد نوع الأخيرة، والعكس صحيح، أي أنّ الأفعال التي تتوارد مع الأسماء هي الكفيلة بتحديد نوع الأسماء. وهو ما يؤكّد العلاقة الوثيقة بين المعجم والنّحو والدلالة. ويساعد تصنيف الأفعال والأسماء على المعالجة الآليّة للغات الطبيعيّة إذ يمكّننا من معالجة ظواهر لغويّة معقّدة كالترادف والتدالّ والتضادّ والترجمة.

الهوامش:

1- Mejri Salah (2007) : « Le traitement automatique de l’arabe : traduction et enseignement », p : 57. « Nous considérons que l’unité minimale de signification est la phrase au sein de laquelle est déterminé l’emploi de chaque mot. La phrase obéit à la définition suivante :

f (x)

f étant une fonction, c’est-à-dire le prédicat, et x des variables, c’est-à-dire les arguments du prédicat ».

2- Gross Gaston (2012) : Manuel d’analyse linguistique : Approche sémantico-syntaxique du lexique, p : 17. « Notons d’abord qu’une phrase simple, au sens technique où nous l’entendons ici, ne comprend qu’un seul prédicat. Toute phrase dans un texte réel comportant plus d’un prédicat est une phrase complexe ».

3- Ibid. P :13. « Nous définissons un prédicat comme un mot qui opère une sélection déterminée parmi les mots du lexique.. Les arguments sont les éléments lexicaux ainsi sélectionnées par les prédicats dans le cadre de la phrase simple ».

٤- |٠ : رمز للفاعل الوارد معمولا حرّا توزيعيّا. [ ]: إشارة إلى السمة التركيبيّة الدلاليّة التي ينضوي إليها المعمول. |١ : رمز للفضلة الأولى الواردة معمولا حرّا توزيعيّا. >....<: إشارة إلى الصنف الدلاليّ الذي تنتمي إليه المسانيد أو المعمولات.

5- Gross Gaston. (2006) : « Causalité empirique et causes linguistiques ». P :117. « Le verbe lire sélectionne un sujet humain et un complément appartenant à la classe des <textes> (article, poème, roman) ou des <supports d’écriture> (livre, journal, brochure) ».

6- Gross Gaston. (2010) : « Sur la notion de contexte ». P :188. « Comment donc définir le sens d’un verbe ou de tout autre élément lexical ? La réponse est bien connue : c’est le contexte qui détermine le sens d’un terme ».

«إذن كيف نحدّد معنى الفعل أو أيّ وحدة معجميّة أخرى؟. الجواب معروف: السياق هو الذي يحدّد معنى اللفظ».

٧- جروص، موريس: في النحو التحويليّ، تعريب صالح الكشو، ص: ١٨٠.

8 Grezka Aude. (2009) : La polysémie des verbes de perception visuelle, p :35. « Un prédicat sélectionne ses propres arguments en imposant des contraintes sur leur nature sémantique ».

«ينتقي المسند معمولاته الخاصّة بفرض قيود على طبيعتها الدلاليّة».

٩- جروص، جاسطون: التعابير المتكلّسة: الأسماء المركّبة وعبارات أخرى، ص:١٦٤: «الفعل الناقل فعل فارغ إسناديّا (أي بدون معمولات) ووظيفته أن يوفّر لاسم الإسناديّ ما معلومات الزمن والضمير والعدد».

١٠- فـ ن: الفعل الناقل. |٠ إس : رمز للفاعل الوارد اسما إسناديّا.

11 - Gross Gaston. (2008) : « Les classes d'objets ». P :113. « Les constructions figées constituent, du point de vue sémantique, de « faux » environnements, puisque le sens du prédicat n'y est pas déterminé par la nature des arguments. C'est l'ensemble constitué par le verbe et la séquence des substantifs qui le suivent qui forme une unité sémantique. L'établissement du sens ne peut pas se faire sur la base d'une combinatoire, c'est-à-dire de la syntaxe régulière, mais de façon externe et globale ».

١٢- فـ م: الفعل الداخل في جملة متكلّسة. م١ : رمز للفضلة الأولى الواردة معمولا متكلّسا.

13- Giry-Schneider Jacqueline. (1978) : Les nominalisations en français. P :42. « Un même verbe a généralement soit plusieurs constructions, soit pour une même construction, des sens différents selon la classe lexicale du sujet et / ou des compléments ».

14- Gross Gaston. (2012) : Manuel d›analyse linguistique : Approche sémantico-syntaxique du lexique, p : 14. « Le prédicat sélectionne les arguments, c'est-à-dire détermine, parmi les substantifs, ceux qui sont compatibles avec lui. Cet ensemble peut être représenté par le schéma suivant : prédicat (arg1, arg2, arg3,…) ».

«ينتقي المسند المعمولات، أي يحدّد من بين كل الأسماء، الأسماء التي تتلاءم معه. ويمكن تقديم هذه المجموعة عبر البيان التالي: مسند (معمو١، معمو٢، معمو٣،...)».

15- Ibid. P :16. « Si le verbe lire est défini par le fait d'avoir comme sujet

un substantif humain, il est clair qu'il est défini de façon encore plus précise par la nature de son complément, qui désigne un élément de la classe des <textes> (roman, poème, article) ou des <supports d'écriture> (livre, journal, magazine) »

١٦ – جروص، جاسطون: التعابير المتكلّسة: الأسماء المركّبة وعبارات أخرى، ص:٨٦.

17- Gross Gaston. (2004 b) : « Réflexions sur le traitement automatique des langues », p : 549. « Tout changement de sens d'un prédicat est corrélé à un changement de son schéma d'arguments».

18- Gross Gaston. (1994) : « Classes d›objets et traitement de la synonymie », p : 100. « Les classes d›objets nous permettent de séparer les emplois et de donner les conditions dans lesquelles le synonyme proposé est valable ».

19- Gross Gaston. (1996) : « Prédicats nominaux et compatibilité aspectuelle », p : 55. « Ils actualisent les prédicats nominaux, ils n'ont pas eux-mêmes de fonction prédicative, en raison du principe qu'il ne peut pas y avoir deux prédicats dans une phrase simple ».

20- Ibrahim Amr Helmy (1998) : « Constructions figées et constructions à supports », p : 380. « Les supports sont toujours effaçables via la formation d'un complément nominal dans une assertion d'existence ou son équivalent ».

«يجوز دوما فسخ الأفعال الناقلة عن طريق تشكّل فضلة اسميّة تفيد الحصول أو ما يرادفها».

21- Giry-Schneider Jacqueline. (1987) : Les prédicats nominaux en français. Les phrases simples à verbes support, p : 1. « Ils[les verbes supports] servent pratiquement à conjuguer les N. prédicatifs ».

«تصلح [الأفعال الناقلة] عمليّا لتصريف الأسماء الإسناديّة».

22- Gross Maurice. (1995) : « Quelques considérations sur les marques sémantiques d'un dictionnaire électroni-que », p : 23. « Le plus souvent, un verbe nominalisé est un substantif abstrait ».

«يكون الفعل المحوّل إلى الاسم في الغالب اسما مجرّدا».

٢٣– |١ إس : رمز للفضلة الأولى الواردة اسما إسناديّا.

٢٤- إبراهيم عمرو حلمي: «دور الركيزة (أو الدعامة) في تشكيل المعنى»، ص: ٦٠. «إذا عقدنا مقارنة بين جملتين مترادفتين إحداهما مبنيّة حول فعل والأخرى حول مصدر من نفس أصل الفعل أي أنّ بين الاثنين علاقة وجدنا أنّ الاسم يقترن غالبا بفعل ضعيف المعنى إن لم يكن عديمه يشغل في الجملة وظيفة الركيزة أو الدعامة لهذا الاسم».

٢٥- عبد الواحد عبد الحميد: الكلمة في التراث اللساني العربي، ص،٣٠١-٣٠٢. «المعرفة والنكرة مقولتان نحويّتان تعتبر النكرة فيهما أصلا والأخرى فرعا. وتتحقّق هاتان المقولتان بزيادة طارئة على الكلمة أو بالتحديد على الاسم المتمكّن. تتحقّق الأولى بدخول الألف واللام على أوّل الكلمة، وتتحقّق الثانية بإلحاق التنوين في آخرها. غير أنّ النحاة لا يقصرون المعرفة على ما جاء معرّفا بالألف واللام، وإنّما المعارف عندهم هي المضمرات والمبهمات والأعلام وما عُرِّف بالإضافة، ..والمعرفة عند النحاة هي ما يقابل النكرة، وبالتالي فهما لا يتقابلان ولا يلتقيان في كلمة واحدة البتّة، وما إن يحلّ أحدهما حتّى ينتفي الآخر».

26- Gross Gaston (2003) : « Les dictionnaires de prédicats » . P :10 .« Un des points les plus difficiles à analyser dans les constructions à verbes supports est constitué par la détermination des substantifs prédicatifs, car elle relève de plusieurs paramètres imbriqués : ces déterminants sont fonction à la fois du prédicat nominal et du verbe support ».

27- Gross Gaston. (2004c) : « Pour un Bescherelle des prédicats nominaux », p : 347. « La première arborescence est celle qui sépare les prédicats nominaux en actions, états et événements, à quoi correspondent respectivement des supports très généraux comme faire, avoir et avoir lieu ».

«أوّل تشجير هو الذي يفصل المسانيد الاسميّة إلى أعمال وأحوال وأحداث، والتي تطابق على التوالي نواقل عامّة جدّا مثل قام، يملك، حدث».

28- Anna Czekaj, Beata Śmigielska (2009) : « Autour de la notion de prédicat », p : 11. « Grâce aux supports appropriés, il est possible d'envisager la formation d'un certain nombre de classes d'objets de prédicats nominaux ».

29- Gross Gaston, Prandi Michèle. (2004 a) : La finalité. Fondements conceptuels et genèse linguistique, p : 138. «Donner est approprié à la classe des <coups> ; éprouver ou ressentir à celle des <sentiments> ; porter à celle des <aides> ; exercer à celle des <pressions> ».

30- Blanco Xavier, Buvet Pierre-André. (1999) : « À propos de la traduction automatique des déterminants de l›espagnol et du français », p : 533. « Les classes de prédicats nominaux peuvent être également définies par des verbes supports appropriés. Ainsi, commettre et perpétrer sont des supports caractéristiques de la classe des <crimes et délits> ».

٣١- الورهاني بشير: الأفعال الناقلة في العربية المعاصرة، ص:٥٨.

٣٢- المرجع السابق، ص:٦٠.

33- Hameed Omar (2004) : Expressions figées en français et en arabe: étude linguistique comparée, p : 74.

٣٤ – جروس، موريس: في النحو التحويلي، تعريب صالح الكشو، ص: ١٩٩.

٣٥ – المرجع السابق، ص: ٢٠١.

٣٦ – اللحياني عماد: «متطلّبات المعالجة الآليّة للجمل الفعليّة المتكلّسة»، ص:١٢٦.

المراجع:

أ.باللغة العربيّة:

– إبراهيم (عمرو حلمي): «دور الركيزة (أو الدعامة) في تشكيل المعنى» ضمن المعنى وتشكّله، أعمال الندوة الملتئمة بكليّة الآداب منّوبة في١٧–١٨و١٩ نوفمبر ١٩٩٩، الجزء الأوّل، تنسيق المنصف عاشور، منشورات كليّة الآداب منّوبة، تونس، ٢٠٠٣.

– اللحياني (عماد): «متطلّبات المعالجة الآليّة للجمل الفعليّة المتكلّسة»، مجلّة بحوث جامعيّة، مجلّة محكّمة تصدرها كلّ ٦ أشهر كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس، ص ص:١٢٤–١٣٧، تونس، ٢٠١٢.

– الورهاني (بشير): الأفعال الناقلة في العربية المعاصرة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة، تونس، ٢٠٠٨.

– عبد الواحد (عبد الحميد): الكلمة في التراث اللسانيّ العربيّ، الطبعة الأولى، نشر وتوزيع مكتبة علاء الدين، صفاقس، تونس، ٢٠٠٤.

– جروص (جاسطون): التعابير المتكلّسة: الأسماء المركّبة وعبارات أخرى، تعريب صالح الماجري وبشير الورهاني، الطبعة الأولى، مركز الدراسات والبحوث الاقتصاديّة والاجتماعيّة، تونس، ٢٠٠٨.

– جروص (موريس): في النّحو التحويليّ، ترجمة لأربعة أبحاث في المنهجيّة التحويليّة، تعريب صالح الكشو، المؤسّسة الوطنيّة للترجمة والتحقيق والدراسات، بيت الحكمة، تونس، ١٩٨٩.

ب. باللغة الأجنبيّة:

- Anna Czekaj, Beata Śmigielska. (2009) : « Autour de la notion de prédicat ». Neophilologica, 21. Université de Silésie, Katowice, Pologne, pp.7-17.

- Blanco Xavier, Buvet Pierre-André. (1999): « À propos de la traduction automatique des déterminants de l›espagnol et du français ». META, 44-4, Presses de l'Université de Montréal, pp. 525-545.

- Giry-Schneider Jacqueline. (1978) : Les nominalisations en français. Librairie Droz, Genève.

- Giry-Schneider Jacqueline. (1987) : Les prédicats nominaux en français.

Les phrases simples à verbes support. Librairie Droz, Genève.

- Grezka Aude. (2009) : La polysémie des verbes de perception visuelle. Le Harmattan, Paris.

- Gross Gaston. (1994) : « Classes d'objets et traitement de la synonymie ». Supports, Opérateurs , Durées, Amr Helmy Ibrahim (éds.), Annales littéraires de l'Université de Besançon, 516, Les Belles Lettres, Paris, pp : 93-102.

- Gross Gaston. (2003) : « Les dictionnaires de prédicats ». http://www.ldi.un-ivparis13.fr/download/rapport-activite/2.1pr›dicats-Gross3.htm.

- Gross Gaston, Prandi Michele. (2004 a) : La finalité. Fondements conceptuels et genèse linguistique. De Boeck & Larcier. Edition Duculot, Bruxelles.

- Gross Gaston. (2004b) : « Réflexions sur le traitement automatique des langues ». Actes de JADT, 2004- 1, pp. 545-556.

- Gross Gaston. (2004c) : « Pour un Bescherelle des prédicats nominaux ». Lingvisticae Investigationes, 27-2, John Benjamins, Amsterdam, pp. 343-358.

- Gross Gaston. (1996) : « Prédicats nominaux et compatibilité aspectuelle ». Langages, 121, Larousse, Paris, pp. 54-72.

- Gross Gaston. (2006): « Causalité empirique et causes linguistiques ». Grammatica, Hommage à Michael Herslund, Peter Lang, Berne, pp. 115-122.

- Gross Gaston. (2008): « Les classes d'objets ». Lalies, 28, Presses de l'école normale supérieure, Paris, pp. 111-165.

- Gross Gaston. (2010) : « Sur la notion de contexte ». META, 55-1, Presses de l'Université de Montréal, pp. 187-197.

- Gross Gaston. (2012) : Manuel d'analyse linguistique : Approche sémantico-syntaxique du lexique. Presses Universitaires du Septentrion, Lille.

- Gross Maurice. (1995) : « Quelques considérations sur les marques sémantiques d'un dictionnaire électronique ». Lexiques grammaires comparés et traitements automatiques, Université du Québec à Montréal, pp. 9-29.

- Hameed Omar (2004) : Expressions figées en français et en arabe: Etude

linguistiques comparée. Thèse pour obtenir le grade de docteur de l'université de Franche-Comté.

- Ibrahim Amr Helmy. (1998) :« Constructions figées et constructions à supports ». Le figement lexical, 1ère rencontres linguistiques Méditerranéennes, Tunis 17, 18, 19 septembre 1998, pp. 373-386.

- Mejri Salah. (2007) : « Le traitement automatique de l'arabe : traduction et enseignement ». Tarjama. Quels fondements pour la didactique de la traduction arabe?, Langues et cultures, Anckaert Philippe, El Qasem Fayza, Walravens Jan, (éds), Céfal, Liège, pp. 57-66.

مفهوم الوظيفة المعجمية في نظرية معنى نص و أثرها في تعليم الألسنة

* أ.د. عز الدين المجدوب

حظيت النظرية المعجميةمعنى-نص للعالمين الروسيين إيغور ملشوك و أ زولوفسكي (Zolkovskij & Igor Mel'čuk) بعناية الكثير من الجامعات التيرعتها،وقدخصصتلها مراكز بحث، تتبنى مسلماتها، وتنشر أعمالها،ولعلّ من أهمّهامرصد نظريّة معنى - نص بجامعة مونريال بكندا (Observatoire de linguistique Sens-Texte) وقد أنجزت بناء على مسلماتها قواعد نصية محوسبة من ألسنة عديدة، أهمّها اللسان الفرنسي والانجليزي والروسي و الإسباني.

ويُعدّ مفهوم الوظائف المعجميّة من أهمّ إضافات هذه النظريّة للدراسة المعجميّة على الصعيد العالمي، إذ إن هذا المفهوم مكّن من استقراء حوالي ستين علاقة نظاميّة معجميّة في كافّة الألسنة البشريّة قابلة للشكلنة الرياضية، وفتح الباب لردّ كل المتلازمات المعجميّة التي لا تحيط بها قوانين النحو والصرف إلى جملة من الثوابت المحصورة. وأصبحت هذه الوظائف مكوّنا أساسيا في تصوّر القواميس وفي تصوّر مكوّنات المداخل المعجميّة، وفتحت الباب لإعادة النظر في طرق تعليم الألسنة بالتركيز على العلاقات النظاميّة في المعجم.

ونحن نروم في هذا البحث تقديم هذا المفهوم وتطبيقه على شواهد من العربية، والتأصيل له بالنظر في ما يمكن أن يناظره في التراث المعجمي العربي، كما نطمح لاستكشاف الآفاق التي يفتحها في تطوير تعليم العربية لأهلها أو للناطقين بغيرها.

أستاذ اللسانيات بقسم اللغة العربية وآدابها بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم، وكلية الآداب بسوسة، تونس

وسيتناول البحث العناصر التالية:

- المبادئ الأساسية لنظرية معنى–نصّ[١].
- التأصيل للظاهرة في البحث اللغوي العربي.
- مفهوم الوظائف المعجمية: إضافة نظريّة معنى–نص.
- آفاق الإفادة منها في تدريس الألسنة البشرية.

١ - المبادئ الأساسية لنظرية معنى- نصّ:

قد لا يتسع المجال لعرض نظريّة معنى نص[٢]؛ لذلك سنكتفي ببعض المعطيات الأساسية لهذه النظرية.

إن نظرية معنى– نص نظريّة معجمية، تعتبر وصف المعجم وصفا صريحا، قابلا للحوسبة الهدف الأساسيّ من البحث اللسانيّ. وهي تسعى لبناء منوالmodel [٣] صريح للملكة اللغوية، يشمل أربعة مجالات بحث، أو منظومات هي: الدلالة، والإعراب، والصرف، و الصوت، وتوزّع على سبعة مستويات متراتبة من البحث اللغوي؛ لأنّ النظرية تميّز في كل مجال من المجالات، باستثناء مجال الدلالة، بين مستوى عميق ومستوى سطحيّ، فيكون منوالها الوصفي على الصورة التالية :

١–المستوى الأول هو مستوى التمثيل الدلالي أو المعنى الذي يريد المتكلم إبلاغه.
٢– مستوى التمثيل الإعرابي العميق.
٣–مستوى التمثيل الإعرابي السطحي.
٤– المستوى الصرفي العميق.
٥– المستوى الصرفي السطحي.
٦– المستوى الفونولوجي العميق.
٧– المستوى الفونولوجي السطحي [وهو ما تسميه مستوى النصّ].

وهي لا تختلف عن كثير من النظريات المعاصرة مثل التوليديّة في تصوّر هذه المستويات، ولكنّها تفارقها في النقاط الثلاث التالية:

في تنظيم هذه المستويات

حيث تنطلق من المستوى الدلاليّ وتختم بالمستوى الصوتي، ولذلك سمّت نفسها

معنى-نص، ويعني مصطلح النص في هذه النظرية السلسلة المنطوقة أو اللفظ ولا علاقة له بدراسة النصوص [٤].

في جانب الملكة اللغوية الذي توليه العناية في التنظير:

فقد اشتهرت بعض النظريات ببناء مسلماتها بالعناية بتعلم الإنسان للسان أو بالتركيز على شهادة المتكلّم بالسليقة على نحويّة بعض التراكيب أو لحنها لبناء وصفها، وقد اقترح رومان جاكبسون بعض فرضيّاته بالاعتماد على أمراض الحبسة. [٥] أما نظرية معنى نص فإنها تولي كلّ عنايتها لقدرة أيّ متكلم بالسليقة على شرح كلّ قول وتأويله بما يكافئه من الأقوال. ويترتّب على هذا الاختيار منهجيّا وعمليّا أنها تحاول بناء القواعد انطلاقا من وجهة نظر التأليف لا التحليل، أي: من وجهة قدرة المتكلم على التعبير عن مقاصده لا على قدرة المتكلم على تحليل أو فهم مايقال له وما يسمعه ويقرؤه، ولهذا نتائج عملية هامّة على مستوى تصوّرها للمعجم وكيفيّة تدريس الألسنة.

في حجم المعطيات اللغوية التي تشملها وتفسرها:

من المعروف أنّ من أهمّ مقاييس تقويم النظريات العلمية إذا توفّر فيها الاتساق المنطقي والبساطة في الصياغة بالمعنى الرياضي للكلمة، هو قدرتها على استيعاب أكبر قدر من المعطيات اللغوية. وتتميز هذه النظريّة عندنا بأنها أوّل نظريّة تشمل مستويات الدلالة والإعراب والصرف والمعجم بمفهوم واحد يستوعبها، ويقيم بينها صلات غير مسبوقة، وأنها تقترح عقلنة للمعجم بناء على قواعد النحو والصرف.
لقد طردت هذه النظرية قواعد التقعيد المألوفة في النحو والصرف على المعجم وجعلته بابا يطرد وينقاس، وهو جوهر ما تسميه وظائف معجميّة.

٢ - التأصيل للظاهرة في البحث اللغوي العربي

٢,١.: المتلازمات اللفظية عند القدماء

لا تمثل الظواهر اللغويّة التي يقنّنها منوال الوظائف المعجميّة ظواهر جديدة بل هي ظواهر انتبه اللغويون العرب القدامى إلى أهميّتها وعدّوها جزءا من الملكة اللغوية. لذلك اعتبروا مخالفتها لحنا لا يختلف في جوهره عن الخطأ في الإعراب، وهي

تشمل قيود المزاوجة المعجمية التي تستسيغها الذائقة اللغوية في لسان ما وترفض مخالفتها رغم توفّر معايير السلامة التركيبية والصرفية. ومن شواهد ذلك ما ورد في البيان والتبيين عن لحن الخاصة أنّ خالد بن عبد الله القسري غلط فقال: «*أطعموني ماء»، يقصد اسقوني ماء(٦)، وأنّ عبيد الله بن زياد قال: «*افتحوا سيوفكم»، يقصد سُلّوا سيوفكم (٧).

لقد عنيت مؤلفات فقه اللغة وبعض المعاجم بهذا الجانب من الملكة اللغوية العربية، فضبطت قيود استعمال المفردات، ودقّقت سياقات استعمالها، مثلما نلحظ ذلك في أساس البلاغة للزمخشري أو الفروق اللغويّة لأبي هلال العسكري، ولكنّ اللغويين العرب لم يقتصروا على ذلك بل وفّقوا في استقراء علاقات معجمية مطّردة ضمن الحقول الدلاليّة التي عُنُوا بها وكانوا بشكل ما روّادا للوظائف المعجمية التي نحن بصددها، على الأقل بالنسبة إلى وظيفة منتشرة في عامّة الألسنة البشرية يسميها ملشوك وظيفة التقوية Magn.

ويعود الفضل في الحدس بهذه الوظيفة إلى الثعالبي في كتاب فقه اللغة، وقد سمّى هذه العلاقة المعجميّة المطردة: بابا في الشدّة والشديد، وهي تشمل ماورد تحت عنوان في الملء والامتلاء وما ورد في الألوان، وإن لم يصرّح بذلك، وهذه قائمة الوحدات المعجمية المجسّمة لهذه العلاقة.

في الشدّة والشديد :

«الأوار: شدة الحر، الوديقة: شدة الحر، الصرّ: شدة البرد، الانهلال: شدة صوب المطر، الغيهب: شدة سواد الليل، الجشع: شدة الحرص، الخفر: شدة الحياء، السعار: شدة الجوع، الصدى: شدة العطش، المحك: شدة اللجاج، الهدّ: شدة الهدم، القحل: شدة اليبس، ومما يحتج منها في القرآن: الهلع: شدة الجزع، اللدَدُ: شدة الخصومة، الحسّ: شدة القتل، البث: شدة الحزن، النصب: شدة التعب، والندامة: شدة الحسرة»(٨).

في الملء والامتلاء :

فلك مشحون، كأس دهاق، واد زاخر، بحر طام، نهر طافح، عين ثرّة، طرف مغرورق، جفن مترع، عين شَكرى، فؤاد ملآن، كيس أعجر .. ومجلس غاص بأهله(٩).

الألوان مثل:

أسود حالك، أبيض يقق، أصفر فاقع، أخضر ناضر، وأحمر قانئ»[١٠].

٢,٢ المتلازمات اللفظية عند المحدثين

أما المحدثون، فقد أولوا ظاهرة التلازم اللفظي عناية كبيرة، وإن اختلفت المصطلحات التي وضعوها لتسمية الظاهرة، فقد سمّوها تصاحبا لفظيا ومتصاحبات لفظية، وقد درسها بعضهم تحت عنوان التعابير الاصطلاحية، ودرسها بعضهم الآخر بعنوان ظاهرة التكلّس المعجمي أو العبارات المسكوكة، وألّفوا فيها بحوثا عديدة، وعقدت فيها مؤتمرات علمية في كثير من العواصم العربية، وقد اشتدت الحاجة إلى دراسة الظاهرة المذكورة بسبب احتياجات الترجمة، وظهر معجمان تلبية لحاجة الترجمة للإنجليزية، هما معجم الحافظ للمتصاحبات العربية ٢٠٠٤، ومعجم دار العلم للمتلازمات اللفظية لحسن غزالة ٢٠٠٧. وازدادت أهمية هذه الظاهرة بسبب توجّه مراكز البحث العالمية لحوسبة المعجم الذي أصبح قضية مسيطرة على البحث العلمي في الثلث الأخير من القرن ٢٠، بعد أن تبيّن للباحثين أن المتلازمات اللفظيّة إلى جانب اللبس تمثّل أهمّ عقبات حوسبة المعجم.

لقد درست المتلازمات اللفظيّة من عدّة أوجه، وخاصة لتمييز التراكيب الحرّة التي لايخضع استبدال مكوّناتها إلى أيّ قيد، من المتتاليات اللغويّة التي تخضع إلى قيود متزايدة تصل ببعضها إلى التكلّس التامّ، مثلما هو شأن الأمثال، حيث يمتنع على المتكلم إدخال أيّ تغيير على المثل من قبيل «رجع بخفّي حنين» .

كما درست بنية المتلازمات الداخليّة و أشكالها النحوية، وكان من أهمّ ما اهتدى إليه الباحثون أنّ العلاقة بين المتلازمات اللفظية علاقة هرميّة تقوم على التبعيّة، وأن الغالب في المتلازمات أن تشتمل على كلمة مفتاح تحمل مضمونها الدلالي وتتحكّم في اختيار الكلمة الثانية التي تصحبها. وإذا عدنا إلى شواهد الثعالبي قلنا إنّ الكلمة المفتاح في «فلك مشحون »، هي فلك، وإن الكلمة المفتاح في «كأس دهاق» هي كأس، وإن الكلمة المفتاح في «واد زاخر» هي واد، وإن الكلمة المفتاح في «بحر طام» هي بحر.

وإذا أخذنا شواهد فعلية، قلنا إن الكلمة المفتاح في «حسر رأسه» هي رأس، وفي « أقام الصلاة » هيصلاة، وإن الكلمة المفتاح في «اقترف ذنبا» هي ذنب، وإن الكلمة المفتاح في «أتى إثما » هي إثم.. الخ .

وقد أشبع اللسانيون الفرنسيون هذه الظاهرة بحثا تحت عنوان الحمول الملابسة Prédicat approprié في نطاق منوال أصناف الأشياء classes d’objets لقاستون قروس[١١]، و أسهموا في بلورة مفهوم الفعل العماد Verbe support، ويقصد به ما يسمى في النحو الفرنسي والأوروبي بالفعل المساعد أو ما يسمى أيضا بالأفعال الخفيفة أو الأفعال غير المشبعة unsaturated[١٢]، أما بالعربية فيناظر هذا المفهوم الفعل الناقص، وبصفة عامة الأفعال التي لا تستغني بمنصوبها عن مرفوعها ما عدا أفعال الظنّ.

و إذا عدنا إلى الشواهد السابقة قلنا إن فعل « أقام » هو فعل عماد في التعبير «أقام الصلاة»،وإن « آتى» فعل عماد في التعبير «آتى الزكاة »، وإن فعل «قعد» هو فعل عماد في الآية (لا تجعل مع الله إلها آخر فتقعد مذموما مخذولا) (الآية ٢٢ سورة الإسراء) حيث جاءت (قعد) هنا بمعنى صار[١٣].

وتقتصر مهمة هذا الصنف من الأفعال[١٤] على حمل زمان الحدث أو مظهره من شروع أو استمرار أو انتهاء، وتكمن أهمّيّة مفهوم الفعل العماد في كونه دقّق مفهوم الكلمة المفتاح، وأعطى اسما للكلمة المصاحبة لها في التراكيب الفعلية وحدّد منزلتها بالنسبة إليها، وبذلك اتضحت البنية الدلالية الهرمية للمتلازمات اللفظيةفي التراكيب الفعليّة وبيّنت أنّ الفعل معلّق دلاليّا على منصوبه رغم كونه عاملا نحويّا فيه.

٣ - مفهوم الوظائف المعجمية: إضافة نظرية معنى-نص

لم تكن نظرية معنى-نص أوّل نظريّة تكتشف اطراد بعض العلاقات المعجميّة على نحو ما بيّنا، لكنّ إضافتها في كونها أدرجتها ضمن مكوّنات البطاقة المعجمية الكونيّة التي اقترحتها ضمن ما تسميه المعجم المثالي الذي تقترحه لوصف الألسنة البشريّة، وقد سمته قاموس الشرح والتأليفية[١٥]، وهو تصوّر مبنيّ على التصوّر العامّ للبنية اللغويّة الذي ألمحنا إليه سابقا، وقد سمت النظريّة قاموسها قاموس الشرح اعتبارا لتركيز واضعيها على ملكة الشرح والتأويل عند المتكلم، واختارت صفة التأليفية لأنّها ألحقت وصف المتلازمات اللفظيّة بالوصف الصرفيّ والتركيبيّ وجعلته مكوّنا أساسيّا من مكوّنات وصف المداخل المعجمية.

١,٣ مبادئها المنهجية

توافق هذه النظريّة عامّة النظريّات التي تعتمد الحوسبة أصلا منهجيا في تسليمها بالمبدأين المنهجيين التاليين:

- **أنّ الحقل الدلالي هو الوحدة الكبرى للبحث المعجمي ومجال بحثه.**
- **أنّ الوحدة الصغرى للبحث المعجمي هي العَجْمة أي كل معنى أو استعمال مستقل من معاني المدخل المعجمي**(١٦) .

وإذا انطلقنا من استعمالات « ضرب» في القاموس المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، قلنا إنّ ضرب تشتمل على الأقل على خمس وحدات معجميّة مستقلّة، أو خمس عَجْمات بمصطلح هذه النظريّة، وسنستعرضها مصحوبة بالاستعمال القرآني الذي يوضّحها:

العجمة١: معناها أحدث ألما (فكيف إذا توفتهم الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم) (الآية ٢٧ سورة محمد رقم ٤٧).

العجمة٢: معناها سعى (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة) (الآية ١٠١ سورة النساء رقم ٤).

العجمة ٣ : معناها ستر: (وليضربن بخمرهن على جيوبهن) (الآية ٣١ سورة النور رقم ٢٤).

العجمة ٤ : معناها ذلّ كثيرا: (وضربت عليهم الذلة والمسكنة وباؤوا بغضب من الله) (الآية ٦١ سورة البقرة رقم ٢)(١٧).

العجمة٥: معناها قريب من معنى نصح وأقنع ووعظ (ألم تر كيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة) (الآية ٢٤ سورة إبراهيم سورة رقم ١٤).

وينبني على هاتين المسلمتين أنّ هذه استعمالات تنتمي مبدئيا إلى خمسة حقول دلاليّة مختلفة، يمكن أن نطلق عليها التسميات المؤقتة التالية في انتظار بحث أكثر تعمّقا واستقصاء:

العجمة ١: عمل مؤلم للغير: ويشمل وحدات من قبيل لكَم، وركل، وصفع، وجلد، وأهان، وعذّب.

العجمة ٢: تحرك لطلب نفع: سافر، وباع، واشترى، واصطاد، وحرث، وزرع.

العجمة ٣: ستر ويشمل وحدات من قبيل غطى، وأخفى، وأضدادها :كشف، وأظهر، وجلّى، وأسفر.

العجمة٤ : ذلّ كثيرا، ومن مرادفاتها هان، فقد كرامته، أهين؛ وقد تدخل في حقل الأحاسيس.

العجمة ٥: ومعناها التقريبي نصح، وأقنع، ووعظ، بحكم الترادف الجزئي بينها. وتدخل في حقل أفعال القول.

بعد تبويب أوّلي للاستعمالات اللغوية، يزوّد الباحث كلّ استعمال من الاستعمالات المذكورة برقم معجمي وينزّله ضمن الحقل المعجمي الذي ينتمي إليه، ويخصّه ببطاقة وصفية مفردة له، تحدد هويّته، وتوضّح علاقات الائتلاف والاختلاف التي يعقدها مع عامة الوحدات المنتمية معه إلى الحقل نفسه. وفي هذا الإطار، تتنزل فائدة الوظائف المعجمية التي تضبط أنواع هذه العلاقات القياسية التي تعقدها أي وحدة معجمية في أي لسان مع متعلقاتها.

وتشتمل بطاقة الوصف المعجمي على المكوّنات التالية: وهي مرتبة حسب تصوّر النظرية للمنوال اللغوي. لذلك تبدأ بالمكوّن الدلاليّ، ثم المكوّن الإعرابي، ثم المكوّن الصرفي، ثم المكوّن الصوتي؛ وسوف نغفل المستوى الصوتي، ونلحق المستوى الصرفي بالمستوى التركيبيّ اختصارا بحيث تتكوّن البطاقة من ثلاثة مكونات أساسيّة هي:

المستوى الدلاليّ: وفيه تعريف دلاليّ اعتمادا على مفهوم المحمول والموضوعات.

المستوى الإعرابي الصرفيّ: ويضبط الخصائص التركيبيّة والصرفيّة للوحدة المعجميّة من حيث العمل والبناء والإعراب، ومن حيث الحروف التي تتعدّى بها إن كانت فعلا.

التأليفيّة المعجميّة: وهي تضبط العلاقات المعجميّة المطردة التي تفترضها النظريّة، وقد قدّمنا منها علاقتين هما علاقة الشدّة التي استقرأها الثعالبي، وعلاقة الفعل العماد التي أضافتها اللسانيات الفرنسية (verbe support).

ولا يتسع المجال لعرض دقيق لكل الوظائف المعجميّة، لذلك سنقدم جذورها المعرفية، وأسسها الاختباريّة، وأهمّ أقسامها بما يعين القارئ المهتمّ على تجاوز صعوبة النصوص الأصليّة للنظريّة، ثم نعرض تطبيقا على العجمة١ من المدخل « ضرب١ » في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.

٢,٣.جذورها المعرفية

تستقي أغلب هذه الوظائف المعجميّة معينها من رافدين أساسيّين هما:

أ) العلاقات المعجميّة والدلاليّة المعهودة في المعجم وهي: الترادف والتضاد والعكس والمجاز، وقد دُققت علاقتا الترادف والتضادّ بتصنيفات فرعيّة مثل الترادف التام و الترادف الجزئي ومجرّد التقاطع.

ب) والمقولات الصرفيّةوالنحويّة.

وتشبه كثير من هذه الوظائف المفاهيم الصرفية والنحوية المألوفة في اللسان العربي. و إذا عدنا إلى الوظيفتين المعجميتين الآنفتي الذكر، وهما الشدّة وأفعال العماد، وهما أولى وظيفتين اكتشفهما مالشوك، لاحظنا أن مفهوم الشدّة لا يبعد عن مفهوم المبالغة في الصرف، وعن مفهوم التأكيد في النحو، غير أنّ هذه النظرية سمته تقوية Magn. أما مفهوم أفعال العماد، فلا يكاد يختلف عن مفهوم الأفعال الناقصة.

وتتأكد صحة هذه المقارنة إذا تجاوزنا العرف المدرسي الذي ساد فيه أن الأفعال الناقصة محصورة في عدد قليل من الوحدات، واعتمدنا رأي كبار النحاة، بداية بسيبويه ووصولا إلى رضيّ الدين الاستراباذي، الذين يرون أنها غير محصورة.(١٨) وهذايعني أن قسما هامّا من النحاة العرب حدس بهذه العلاقة المعجميّة المطردة.

أما بقيّة الوظائف، فيشبه عدد هامّ منها المفاهيم الصرفيّة، مثل: اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم المكان، واسم الزمان، وأفعل التفضيل، وصيغة المبالغة، والتصغير، واسم الهيئة، واسم المرّة، واسم الجنس؛ أو يذكّر بمفاهيم نحويّة مثل: الحاليّة، والنعتيّة، والظرفيّة، والتعدية، والبناء للمفعول، والأفعال الناقصة، أو أفعال الشروع والمقاربة.

لكن لا يغيب عنّا أن قسما آخر من هذه الوظائف لا علاقة له بالمقولات الموسومة صرفيا أو نحويا في العربية، ونمثّل لذلك بالوظائف الخمس التالية:

الوظيفة ١٩: الممكن، وهي وظيفة معجمية مطردة في اللسان الفرنسي وموسومة صرفيا في عبارات من قبيل قابل للاشتعال inflammable أو قابل للشرب buvable و قابل للقراءة lisible.

الوظيفة رقم٢٩: الوسيلة، وهي وظيفة معجمية مطردة في اللسان المجري وتوسم بلاحقة صرفية bicikli، وتلحق أوّل الكلمة: فتقول vel أي «دراجة»،

وتقول bicikli+vel أي «على الدراجة».[١٩]

الوظيفة ٤١: وتندرج ضمن الوظائف المرحلية (بداية، نهاية، استمرار)، وتخصّ الأفعال الدالة على إتمام الحدث، وهي متحقّقة في اللسان المجري بسابقة صرفية تلحق أوّل الكلمة هي meg: ومعناها أتمّ . فتقول Enni= أكل ; و meg+enni= أتمّ الأكل.[٢٠]

الوظيفة ٥٤: ومعناها العام الإفراط، ونجدها موسومة في الفرنسية بالسابقة sur، وتدلّ على ذلك المقابلة بين الفعلين charger أي شحن حمولة، والفعل surcharger ومعناه شحن حمولة تزيد على طاقة وسيلة النقل؛

الوظيفة رقم ١٣: ومعناها العام الزعيم، ونجدها موسومة في لسان الاسبرانتو باللاحقة إسترو estro والشاهد فيها: urbo= مدينة؛ شيخ المدينة أو رئيس بلديتها urb+estro.[٢١]

وهذا يدعو للتساؤل عن وجاهة تسليم النظريّة بكونيّة هذه الوظائف واطرادها في عامّة الألسنة.

٣,٣٠. الاشتقاق الدلالي:

لقد ألحّ المتتسبون إلى هذه النظرية في مظانّ عديدة على أنّ المقياس الأساسيّ للقول بوظيفة معجميّة ما هو مردوديّتها المعجمية العالية[٢٢] أي حضورها في حقول دلالية متعددة، وشمولها وحدات معجمية كثيرة. و سمّوا العلاقات التي تعقدها هذه الوظائف المعجميّة مع العجمات التي تنطبق عليها اشتقاقا دلاليا، ونقدم في الجدول التالي أمثلة من الاشتقاق اللفظي والاشتقاق الدلالي:

جدول الاشتقاق اللفظي والدلالي في العربية

فعل	اسم الفاعل	اسم الآلة	تعليق
حرث	حارث	محراث	اشتقاق لفظي
شنق	شانق	مشنقة	اشتقاق لفظي
صعد	صاعد	مصعد	اشتقاق لفظي

كتب	كاتب	قلم	اشتقاق دلالي
حفر	حافر	فأس	اشتقاق دلالي
سافر	مسافر	ناقة – سيارة طائرة –دراجة	اشتقاق دلالي
قطع	جزار – السياف – الجلاد	موسى – سكين سيف– منشار	اشتقاق دلالي

وهم بذلك يجمعون الاشتقاق الصرفيّ والاشتقاق الدلاليّ تحت عنوان واحد، بل يجعلون الاشتقاق الصرفيّ حالة خاصّة من الاشتقاق الأوّل . ومن فوائد هذا المفهوم فيما نرى الجمع بين العلاقات الدلاليّة، مثل الترادف والتضادّ، والمفاهيم الصرفيّة والنحويّة في باب واحد، وتجاوز الخصوصيّات اللفظيّة للألسنة وتوجيه العناية لما هو مشترك بينها. ولعلّهم حرصوا في أوّل تقديمهم للاشتقاق الدلاليّ على تمييزه من الاشتقاق الصرفيّ. غير أن البحوث الأخيرة ضمن هذا الإطار النظري عدّلت من هذا الموقف وأقرّت بقيمة الأبنية الصرفيّة في عامّة الألسنة البشرية في الإرشاد إلى الوظائف المعجميّة الخاصّة بلسان محدّد أو الوظائف المعجميّة الكونيّة.[٢٣] وقد طردت الباب بالنسبة إلى الألسنة التي ليس لها نظام صرفي، مثل الصينيّة، عن طريق القول بالاشتقاق الدلالي وجعله أصلا في تعيين الوظائف، بحيث أصبح الاشتقاق المعهود فرعا. وثمرة هذا القول أن اسم الفاعل واسم المفعول واسم الآلة ونحوه يصبح وظيفة معجمية مطردة في جميع الألسنة البشرية سواء تحقق اطراد في جدول تصريفي في ذلك اللسان المعنيّ أو لم يتحقق.

٤,٣ أقسام الوظائف المعجمية

يقسم الباحثون في نظرية معنى-نصّ الوظائف المعجمية حسب منزلتها إلى قسمين كبيرين، هما:

الوظائف المعيارية، وهي التي نحن بصدد عرضها، وتفترض النظرية أنها صالحة لجميع الألسنة، وأنها كليّات لغوية تضاهي أقسام الكلم أو التمييز بين النواة

الإسنادية والمفاعيل، أو التمييز بين الاسم والفعل، أو التمييز بين المفاعيل والمحوّرات (modifier)، وتعدّ وظيفة التقوية والفعل العماد نموذجين من هذه الوظائف الكليّة.

الوظائف غير المعيارية التي قد تطّرد جزئيا في لسان ما، لكنّها تفتقد الشمول والاطراد الذي يهيئها لوصف عامة الألسنة مثل: وظيفة الصغر التي اقترحها الثعالبي في الشواهد التالية: «الحصى: صغار الحجارة، والفسيل: صغار الشجر، الأشاء: صغار النخل، الفرش: صغار الإبل»(٢٤)، ورغم كون هذه الوظيفة متحققة في الفرنسية في كلمة Arbuste = (الشجرة الصغيرة)، و Chiot= (الكلب الصغير)، و Louveteau= (صغير الذئاب)، ومتحققة في الانجليزية في Cub = (الجرو)، Palm shoot= (الفسيلة)، و Pebble= (الحصى)، فإنهم لم ينزلوها ضمن الوظائف الكونيّة رغم علمهم بهذه الظواهر.

ثم يميّزون بين الوظائف البسيطة والوظائف المعقّدة أو المركّبة، وتطلق الوظيفة البسيطة على العلاقة المعجميّة التي تتحقق في لفظ مستقلّ خاصّ بها.

ولئن كان هذا شأن غالب العلاقات المعجميّة، فإن المشتغل على الوقائع اللغوية يدرك أن الاستعمال اللغوي في كافة المستويات صوتا وصرفا وإعرابا يخالف أحيانا البنية النظرية التي يفترضها الباحث، وقد يعرض أن يستتر الضمير وتتخلف بنيته الصوتية، وقد يكون المقول من جهة اللفظ مفردا، وهو من جهة التقدير مركّب؛ وكذلك الشأن بالنسبة إلى التحليل المعجميّ، فقد تتخذ الوحدة المعجميّة شكلا تحليليّا بحيث تكون من جهة اللفظ مركّبة، وهي من جهة التحليل عجمة واحدة، مثلما هو شأن التعابير المعجمية أو الأمثال؛ وقد يكون اللفظ مفردا وهو من جهة التحليل المعجمي مركّب، مثلما رأينا في شواهد الثعالبي؛ فالأُوار لفظ واحد، ومن جهة التحليل مركب من العطش ونعت الشديد؛ وكذلك شأن الوظائف المعجمية، فقد تجتمع وظيفتان معجميّتان في لفظ واحد وتمتزجان في اللفظ ولا يفصل بينهما إلا في الذهن بالتحليل والتقدير، وكثيرا ما تمتزج وظيفة التقوية مع الفعل العماد في نحو قولك: «ضرب إليه أكباد الإبل».

وتخصّ النظرية الوظائف الممتزجة برمز خاص //. أمّا الوظائف المعقّدة أو كوكبة العلاقات المعجمية، فتشمل تعابير معجمية امتزجت فيها أكثر من وظيفتين معجميتين. وتوجد وظائف معجمية يغلب عليها أن ترد ممتزجة بغيرها، مثل

الوظيفة ٢٢-٢٣ المفيدة للزيادة أو النقصان، مثل «اشتدت الحمّى » التي اجتمعت فيها وظيفة التقوية والمقارنة المفيدة للزيادة.

٥,٣ الوظائف المعيارية

يبلغ عدد هذه الوظائف مبدئيا حوالي ٥٦ علاقة، وقد صنفت اعتمادا على مبدأين متضامنين، أولهما: تقسيم دي سوسير للعلاقات اللغوية إلى علاقات سياقية، وأخرى جدولية. وثانيهما: تقسيم لويس تانيار Louis Tesnière الكلم إلى أربعة أقسام، هي الاسم والفعل والصفة والرديف (adverb)، ولا نظير له في العربيّة بل تعبـّر العربية عنه بالظرف أو الحال.

١,٥,٣ العلاقات الجدولية

يشتمل هذا المحور على ٢٠ وظيفة توزّع كما يلي:

منها ٧ وظائف دلاليّة، أساسها الترادف والتضادّ والعكس والمجاز، ثم مشتقات تركيبة قائمة على مفهوم النقل عند اللساني الفرنسي لويس تانيار (translation)، ويقصد به التأويل الذي يسمح لك بنقل[٢٥] تعبير فعلي إلى مقولة الاسم، ونقل تعبير اسمي إلى مقولة الفعل، ونقل الاسم إلى صفة، ونقل الفعل أو الصفة إلى قسم الكلام المعروف في الألسنة الأوروبية برديف الفعل (adverb)، وهو معنى تؤديه العربية بالحال تارة وبالظرف تارة أخرى، وهذه شواهده:

- قدم محاضرته خلال ساعة واحدة = دام تقديمه لمحاضرته ساعة واحدة.
- صلى زيد = كان من زيد صلاة في الزمان الماضي / حصلت صلاة.
- إن طيبة قلبه تيسر التعامل معه = إن قلبه طيب مما ييسر التعامل معه.
- كان تسليم البريد سريعا = سلم البريد بسرعة = أسرع بتسليم البريد.

وعلى هذا الأساس، يمكن اعتبار تحويل الجمل الاسميّة إلى جمل فعليّة والعكس، وباب البناء بالذي، وتحويل المركب بالموصول الحرفيّ إلى مصدر، نماذج مما يقصده أصحاب هذه النظريّة بالاشتقاق الدلاليّ التركيبيّ، مقتدين في ذلك بلوسيان تانيار. ويمثل القول بهذه الوظائف مظهرا من مظاهر عناية هذه النظريّة بملكة الشرح والتأويل عند المتكلم.

٢,٥,٣. العلاقات السياقية

من وظيفة ٢١ إلى ٢٧ : وظائف وصفية نعتية

من وظيفة ٢٨ إلى ٣١ وظائف تهم الرديف (adverb)

ثم تليها جملة من الوظائف الفعلية هي عبارة عن تصنيف دلالي للافعال، وهي:
أفعال الكينونة ٣٢، و أفعال العماد ٣٣-٣٥، والأفعال المرحلية ٣٩-٤١، وأفعال الجعل ٤٢-٤٤، وأفعال الاشتمال ٤٥، وأفعال التجلي ٤٦، وأفعال الإعداد ٤٧، وأفعال المقاربة ٤٨، وأفعال التردي ٤٩، و أفعال الأصوات ٥٠، وفعل الأمر ٥١، وفعل نتيجة ٥٢، وأخيرا وظيفة عسر الاشتغال ٥٣، والإفراط ٥٤، والتوقّف ٥٥، والأعراض ٥٦ .

٦,٣. بطاقةالعجمة ضرب١ :

نلفت النظر إلى أننا سنحافظ على أرقام الوظائف المعجمية مثلما هي معروضة في مراجع النظريّة، وننبّه إلى أنه ليس من الممكن أن تتحقق كلّ الوظائف في وحدة معجميّة واحدة، لذلك سنذكر الوظائف المعجميّة المتحققة مع العحمة «ضرب»؛ أما الوظائف المعجميّة الأخرى التي لا شاهد فيها، فنمثل لها في حدود ما تسمح به حدود العمل بوحدات معجمية أخرى.

١,٦,٣.الحقل المعجمي : ألحق أذى

٢,٦,٣.التعريف الدلالي:

ضرب محمول دلالي يتكون من مشاركين دلاليين أو موضوعين وثلاثة مشاركين اختياريين، وهي: آلة الضرب وسببه وكيفيته ومكان الضرب من الجسم[١] تعريفه: صدم عاقل حيوانا أو إنسانا بجارجة أو آلة لإحداث ألم له في جسمه بكيفية معينة ولسبب ما.
التعريف الإعرابي: فعل متعدّ لمفعول واحد بدون حرف جر .

٣,٦,٣. التأليفية المعجمية:

١,٣,٦,٣. الوظائف الجدولية:

١ - الترادف

المرادف التام=لا يوجد

المرادف الأخص ، لكم، ركل، صفع، لكز، جلد، وجأ، طعن، رفس، عفس، شج، دمغ.

شبه المرادف: صدم، جرح، أهان، اعتدى، لمس، ربّت .

٢- معكوس (ضرب)= لا يوجد معكوس معجمي لضرب مثل الزوج المعجمي «اشترى» الذي يمثل معكوس «باع»، لكن تحقق هذه الوظيفة بالبناء للمفعول في التعبير: «ضُرب.من قِبَل زيد..».

٣- ضد(ضرب)= لا يوجد ضدّ حقيقي لضرب من نحو بنى هدم، ولكن نجد شبه الضدّ مثل ربّت على كتفه، داعب، لاطف.

٤- نقيض (ضرب)= وهو تعبير معجمي شائع دخل في المتلازمات اللفظية، وقد يكون ممتزجا مع وظائف معجمية أخرى مثل المجاز أو التقوية، ويمكن أن نعدّ قسما مما استقرأه القدماء تحت اسم الإتباع والمزاوجة ضمن هذه الوظيفة، مثل: رجل لاغب ساغب أي جائع كالّ[٢٦]، ورجل شحيح نحيح[٢٧]، ولا أفلح ولا أنجح[٢٨]، وتفرقوا شذر مذر، أو رجعوا زرافات ووحدانا، وتتحقق هذه الوظيفة مع ضرب في أوسعه سبا وضربا، وأوسعه شتما وضربا.

٥- إتباع: هي ما يتبع العجمة من وصف أو رديف في شكل تعابير جاهزة أو شبه جاهزة؛

إتباع (ضرب)= ضرب مبرّح

٦- جنس = إهانة

٧- مجاز (ضربه)= قتله ضربا، أشبعه ضربا، سقاه ضربا، أوسعه ضربا.

٨- مشتقات إعرابية: الذي ضرب، من ضرب ، أن يضرب.

٩- مشتقات دلالية اسمية دالة على المشاركين الدلاليين (actant):

المشارك(ضرب)= ضارب، المشارك٢ = مضروب، أثر الضرب = جرح، مكان

الضرب من الجسم = اليد، القفا، الظهر، الوجه، الدّبُر.

١٠ - مشتقات دلالية اسمية ظرفية حالية

اسم [الآلة] (ضرب)= بجارحة من الجوارح، بسوط، بعصا، بسكين، بسيف، بيده، بحجر.

اسم [المكان] (ضرب)= يمكن أن نعتبر أماكن الجسم محققة لهذه الوظيفة بدليل وجود التعبير «ضربه على قفاه» و«ضربه على يده» و «ضرب على أيديهم».

اسم [الكيفية] (ضرب)= ضربا شديدا، ضربا قاسيا، بدون رحمة، بدون شفقة، ضربا مبرّحا، ضربا مذلا، ضرب غرائب الإبل،

اسم[العلة] (ضرب)= عقابا، تأديبا، ظلما، دفاعا عن النفس، زجرا.

١١ - فرد

فرد (الضرب) = ضربة

١٢ - مجموع الضرب

لا يجمع جمعا قياسيا = يعبّر عنه بأنواع الضرب، ألوان، أصناف.

١٣ - اسم الزعيم = ضربة لازب

١٤ - اسم الفريق = لا يوجد

١٥ - اسم البداية = لا يوجد لفظ يدل على أوّل الضرب من قبيل احتضر بمعنى بدأ يموت.

١٦ - اسم المركز= غير موجود من صنف في لب القضية أو هو قطب الرحى في التجارة العالمية.

١٧ - اسم القمة = لا يوجد، إذ لا نقول هو في أوج الضرب أو في وطيس الضرب، لكن نقول في أوج السعادة في سورة الغضب، وطيس الحرب.

الوظائف المعجمية الوصفية

١٨ - المشتق الدلالي الفاعلي= غير موجود

١٩ - المشتق الدلالي الوصفي الممكن = قابل للضرب = لا يوجد لفظ خاص بضرب.

٢٠ - مشتق دلالي وصفي افتراضي يرجح أن يكون على صفة = غير موجود.

٢,٣,٦,٣. الوظائف المعجمية السياقية

٢١ - المقوّي إشباع

ضرب مبرّح، ضرب غرائب الإبل، بالغ القسوة، وابل من الضرب، أشبع ضربا، أوسع ضربا، انهال عليه ضربا، ضرب أوابي الحُمُر؛

تجدر الإشارة إلى أن فعل «ضرب» يدخل في تعابير معجمية تفيد التقوية لمحمولات أخرى ووحدات معجمية لا تفيد معنى الضرب:

مثل: ضرب إليه أكباد الإبل، فهو تعبير معجمي يفيد سرعة السير، وكأننا قلنا سرنا سيرا شديد السرعة؛ وضرب بذقنه الأرض بمعنى خاف.

٢٢-٢٣ = المقارنة [زيادة ونقصان] لا تتحقق هذه الوظيفة إلا ممتزجة بوظائف معجمية أخرى.

٢٤- محق = ضرب مستحق، استوجب الضرب، ضرب مبرّر.

٢٥- استحسان [حسن]

أدّبه، عاقبه .

٢٦- استهجان

نكّل به، قسا في ضربه، عذّبه.

٢٧- موجب= لا توجد

الوظائف الظرفية

٢٨- مشتقات دلالية تشغل دور الرديف الذي يكون من المشاركين الدلاليين للمحمول: وهو في الغالب محوّر مميّز للعجمة وليس لها تحقق مع ضرب، وقد تلتبس هذه الوظيفة بالوظيفة رقم ١٨.

٢٩- الوسيلة، وسيلة ضرب= يد، عصا، سوط، سيف،

٣٠- الموقع

موقع [مكان] (ضرب)= لا يوجد

موقع [زمان] (ضرب)= لايوجد

٣١- السببية:

سبب (ضرب) = تأديبا له، زجرا له، عقابا له، دفاعا عن نفسه.

الوظائف الفعلية

٣٢- أفعال الكينونة (ضرب) = كان منه ضرب، حصل ضرب؛

٣٣-٣٥- أفعال العماد:

فعل عماد المفعولية (ضرب) = أشبعه ضربا، أوسعه ضربا، سدد له ضربة؛

فعل عماد فاعلية (ضرب)=.عمّ الضرب، حصل الضرب ، ساد الضرب؛

٣٩-٤١- الأفعال المرحلية: [بداية ، استمرار ، نهاية]

بدأ يضرب، شرع في الضرب، طفق يضرب، راح يضرب.

ظلّ يضرب، واصل الضرب؛

توقف عن الضرب،كفّ عن الضرب.

٤٢-٤٤- الأفعال الجعلية (سببية، تعطيل، إباحة)

سببية (ضرب) = جعله يضربه، حمله على ضربه.

سببية تعطيل (ضرب) = أنقذه من الضرب، نجّاه، أسعفه، شفع فيه، حماه من الضرب؛

سببية إباحة (ضرب) = أباح ضربه، حرّض على ضربه.

٤٨- أفعال المقاربة:

مقاربة (ضرب) = كاد يضرب.

٤٩- فعل التردي: لا تتحقق هذه العلاقة المعجمية بالنسبة إلى ضرب، لكن نجدها في الصحة = تدهورت صحته.

٥٠- فعل الصوت المميز: لا توجد هذه الوظيفة لضرب، لكن نجدها في مثل: فرقع الأصابع، ونعق الغراب، وزأر الأسد، ونبح الكلب، وصلّ السيف؛

٥١- صيغة الأمر لا نجدها في ضرب، لكن نجدها في: ترجل أو قف وبعض أسماء الأفعال.

٥٢- فعل النتيجة: لا ينطبق على ضرب.

٥٣- العسر: لا يوجدتطبيق على ضرب، لكن نجده في الشاهدين التاليين من الثعالبي: الوعورة في الجبل مثل الوعوثة في الرمل[٢٩]

٥٤- الإفراط: لا نجد تحققا لهذه الوظيفة مع ضرب، لكن نجدها في تعابير من قبيل طار عقله، أو جحظت عيناه، وقد يختلف المعجميون في إلحاق وحدة معجمية بوظيفة الإفراط أو الشدة.

٥٥- عبارة التوقف: لا يوجد تحقق مع ضرب، لكن نجدها في عمي، وأصابه صمم، وأفلس، وأمحل، وعقُم، وعمِه أي فقد بصيرته وقدرته على التمييز.

٥٦- عبارة الأعراض: لا تتحقق في ضرب، لكن نمثل لها بـــ: اربد وجهه غضبا،

احمر وجهها خفرا، صرّ بأسنانه غيظا.

٤- آفاق الإفادة منها في تدريس الألسنة البشرية

١,٤.منطلقات جديدة لتدريس الألسنة

لقد فتحت هذه النظرية آفاقا نظرية مجددة في البحث اللغوي عامة أثمرت منطلقات جديدة لتطوير تدريس الألسنة إذ هي:

تجاوزت الفصل الحاد الذي كان يقوم بين النحو بمفهومه العام الذي يشمل الصرف والإعراب من ناحية والمعجم من ناحية ثانية، وجعلت المعجم، الذي كان يعتبره بعض اللسانيين إلى عهد قريب قائمة من الشواذ، قطب الرحى في البحث اللغوي، وجعلت إنجاز قاموس علمي للسان ما أهمّ مهمّة للبحث اللساني.

لقد وضعت أغلب القواميس في عامة الحضارات لإعانة السامع أو القارئ على فهم قول أو نصّ وتذليل صعوباته أو شرح غريبه، وبقيت في الغالب تُعوّل على حدس المتكلم للتعبير عن مقاصده. ويتميّز تصوّر القاموس الذي تقترحه نظرية معنى – نص بأنه يبني انطلاقا من وجهة التأليف، أي قدرة المتكلم على التعبير عن مقاصده، وتمدّه بالموارد المعجمية التي تمكّنه من ذلك.

لقد كشفت عن جزء من الملكة المعجمية ووصفته وصفا صريحا ووضعت له المفاهيم الإجرائية التي تعقله بها؛ لذلك فإن شبكة المفاهيم التي عرضناها لا تقلّ قيمة عن مفهوم الفونيم أو الصوتم، أو مفهوم أقسام الكلم، أو مفهوم النواة الإسنادية، أو التعليق أو العطف، ولذلك فإن اعتماد مفاهيمها الإجرائية وإطارها النظري أساس لتطوير دراسة المعجم وتدريسه،وسنشير فيما يلي إلى أهمّ التجارب التي أفادت من هذا الإطار النظري في تعليم الألسنة.

٢,٤. أدوات تعليمية جديدة

لقد وُضعت نظرية معنى- نص موضع تنفيذ، وأنجز منها بالنسبة إلى اللسان الفرنسي نموذج هام من الوصف المعجمي يجسم رؤية النظرية وعنوانه «قاموس الشرح والتأليفية للسان الفرنسي المعاصر»، وصدرت منه ثلاثة أجزاء أشرف عليها إيغور ملشوك.[٣٠]

وقد نشر قاموسان تعليميان أحدهما على الشبكة [٣١] و الآخر على حامل ورقي بعنوان «القاموس النشيط للسان الفرنسي»[٣٢]، ولعلّ أهم تجديد فيه أنه جعل المردودية الاشتقاقية الدلالية أساس اختيار الوحدات المعجمية. يدلّك على ذلك أن

٧٨١ مدخلا معجميا في القاموس النشيط سمحت بتوليد أكثر من عشرين ألف رابط معجمي بين الوحدات المعجمية من خلال اشتغال الوظائف المعجمية التي عرضناها اشتغالا منهجيا.

٣,٤. مفاهيم إجرائية جديدة

١,٣,٤. التدريس الوظيفي

يقوم تدريس الألسنة على تطبيق منهجي لمفهوم الحقل المعجمي، وهو أساس ما يسمّى بالتدريس الوظيفي أو التطبيقي للألسنة، كأن يكون التدريس مركّزا على لغة المصارف والمال و الأعمال، أو لغة المجال الدبلوماسي، أو القانوني، أو حقول لغوية أكثر اختصاصا، مثل البيئة أو المصطلحات المستجدة في لغة الحاسوب أو مجالات سيادية. وهو اختيار لا تنفرد به نظرية معنى- نص. لكن أهمّ ما أضافته هو بلورة مفهوم الخطأ المعجمي.

٢,٣,٤. مفهوم الخطأ المعجمي

لقد كان نحو الأخطاء وتفسيرها وتبويبها مطلبا أساسيا في كل استراتيجيات التعليم، وكان مفهوم الفونيم حاسما في بلورة تعليم نطق المتعلمين للألسنة الأجنبية للناطقين بغيرها، ويعتمدالمشتغلون بالتعليم بصفة طبيعية المفاهيم النحوية لتبويب الأخطاء ووضع استراتيجيات لمعالجتها. وقد جعلت نظرية معنى- نص قائمة العلاقات النظامية التي أشرنا إليهاشبكة مفهومية لرصد الأخطاء المعجمية و معالجتها؛ وعلى سبيل الذكر، فإن خطأي اللحن اللذين أشرنا إليهما أعلاه يتميان إلى نقص في التمّكن من وظيفة أفعال العماد في بعض الحقول المعجمية،كما أنها تعدّ أخطاء من قبيل: *جمال حادّ بدل « جمال وضاح »، أو *ذكاء بليغ، بدل «ذكاء حادّ»، و*جرح قويّ بدل «جرح بليغ»، أخطاء في استعمال وظيفة التقوية. ومن الباب نفسه قابلية اقتران الصفة (حادّ) بالبصر والسكين واللسان، فنقول: بصر حادّ، وسكين حادّ، ولسان حادّ؛ وامتناع وصف هذه الأسماء بلاذع؛ وكذلك نقول جبل شاهق أو مرتفع، لكن السعر لا نقول فيه إلا مرتفع ولا يجوز فيه شاهق.

وقد أنجزت بحوث تطبيقية في جامعة منريال تحت عنوان «الخطأ المعجمي في التعليم الثانوي»[٣٣] ، وتتجه في الآونة الأخيرة جهود المنتمين إلى هذه النظرية لإعداد تطبيقات تعليمية لنظرية معنى- نص نذكر منها بحث ياسمينا ميليزيفيتش ٢٠٠٨، الذي تدرس فيه بنية التعريف القاموسي في قاموس الشرح والتأليفية الموجّه للتدريس.[٣٤]

خاتمة

لقد حاولنا في هذا العمل عرض مفهوم الوظيفة المعجمية، وأسسه النظرية، وأصّلنا له في النظرية اللغوية العربية، وبيّنّا من خلال العجمة «ضرب» كيفية تطبيقه، لكن يجدر التنبيه إلى أن الانتفاع بمثل هذه النظريات لا يتسنى إلا بالخطوات التالية:

- تكوين فرق بحث متكاملة ومستقرة في مؤسسات.
- بناء قواعد بيانات نصية تشتمل على أهم النصوص الممثلة للعربية الفصحى.
- ضبط الحقول الدلالية التي لها الأولوية في البحث حسب خطة مرحلية تراعي الحاجيات المجتمعية والاقتصادية والثقافية.
- صناعة قواميس شرح وتأليفية للعربية.
- مراجعة طرق تدريس النحو والصرف على ضوء مبادئ هذه النظرية، وخاصة تنفيذ مبدأ الاشتقاق الدلالي الذي يجمع التحويلات الخاصة بالمركبات والاشتقاق الصرفي والمعجمي الدلالي على نحو ما بينّا.
- إقرار تدريس المهارة المعجمية في مختلف مراحل التعليم مع إقرار ركن قارّ للتعابير الاصطلاحية والمتلازمات اللفظية وفق ما يتناسب مع كل مستوى.

المراجع العربية

الإستراباذي، رضي الدين، شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي ليبيا، ١٩٧٣م.

الثعالبي، أبو منصور، فقه اللغة وسرّ العربيّة، تحقيق عبد الرزّاق المهديأ نشر دار إحياء التراث، ط١ ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤٠٧ هـ.

القاسمي، علي، علم اللغة وصناعة المعاجم، ط٢، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ١٤١١ هـ، ١٩٩١.

المبرّد، أبو العباس، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

بولغار، ألان، نظرية معنى- نص، ٢٠١٢، تعريب توفيق العلوي، ضمن إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، مختارات معربة ج٢، ص٧٨٧-٨٢١، نشر المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس.

غزالة، حسن، قاموس دار العلم للمتلازمات اللفظية: قاموس شامل إنجليزي عربي، دار العلم للملايين، لبنان، ٢٠٠٧.

مجدوب، عز الدين، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي، تونس ١٩٩٨.
مجدوب، عز الدين بالاشتراك، إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، جزآن، المجمع التونسي للعلوم و الآداب والفنون بيت الحكمة، تونس (٢٠١٢).
ملتشوك، إيغور – أندري كلاس و ألان بولغار: مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفية، ترجمة هلال بن حسين، المركز الوطني للترجمة تونس، (١٩٩٥/ ٢٠١٠).
نوفو، فرانك: قاموس علوم اللغة، ترجمة صالح الماجري، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٤/ ٢٠١٢.

المراجع الأجنبية

Anctil, Dominic (2011) L’erreur lexicale au secondaire : analyse d’erreurs lexicales d’élèves de 3e secondaire et description du rapport à l’erreur lexicale d’enseignants de français, Ph D dissertation, Département de didactique de la Faculté des sciences de l’éducation, Université de Montréal http://olst.ling.umontreal.ca.

Gross, Gaston, «Classes d’objets et description des verbes », Langagesn.115, Paris, Larousse, p.15-31, 1994

Jakobson, Roman, Essais de linguistique générale, traduit de l’anglais par Nicolas Ruwet, Editions de Minuit, France, 1963.

Jousse, Anne Laure, Modèle de structuration des relations lexicales fondé sur le formalisme des fonctions lexicales, Thèse de doctorat effectuée en co-tutelle et présentée à l’université de Montréal et Paris Diderot , 2010

Mel’čuk, Igor et al, Dictionnaire explicative et combinatoire du français contemporain. Recherches lexico-sémantiques I. Montréal : Les presses universitaires de Montréal. 172p, 1984.

Mel’čuk, Igor et al, Dictionnaire explicative et combinatoire du français contemporain. Recherches lexico-sémantiques II. Montréal : Les presses universitaires de Montréal.332p, 1988

Mel’čuk, Igor et al, Dictionnaire explicative et combinatoire du français contemporain. Recherches lexico-sémantiques III. Montréal : Les presses universitaires de Montréal.323p, 1992.

Mel’čuk, Igor, 1993, Cours de morphologie générale, introduction et première partie: le mot. Volume I, Presses de l’Université de Montréal. Canada.

Mel’čuk, Igor (1997), Vers une linguistique Sens-Texte. Leçon inaugurale (given on Friday January 10th 1997), Collège de France, Chaire Internationale, 43 pages.

http://olst.ling.umontreal.ca/?page_id= 395

Mel’čuk, Igor, Verbes supports sans peine: Lingvisticae Investigationes, 27: 2, 203-217,http://olst.ling.umontreal.ca,2004.

Mel’čuk, Igor. & A. Polguère Lexique actif du français. L’apprentissage du vocabulaire fondé sur 20 000 dérivations sémantiques et collocations du français. Louvain-la-Neuve: De Boeck.528 pages (2007).

Miličevič, Jasmina, A Short Guide of Meaning-Text Theory, Journal of Koralex, vol. 8: 187-233, http://olst.ling.umontreal.ca. 2006.

Polguère, A. Collocations et fonctions lexicales : pour un modèle d’apprentissage. In F. Grossmann & A. Tutin (dir.) : Les Collocations. Analyse et traitement, coll. “Travaux et Recherches en Linguistique Appliquée”, E:1, Amsterdam : De Werelt, 117-133, http://olst.ling.umontreal.ca (2003).

الهوامش

(١) ألان بولغار: نظرية معنى– نص، ترجمة د.توفيق العلوي، إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، مجلدان ، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، ٧٨٧–٨٢١. تنسيق وإشراف عز الدين المجدوب (٢٠١٢).

(٢) ملتشوك إيغور، أندري كلاس و ألان بولغار: مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفية، ترجمة هلال بن حسين، المركز الوطني للترجمة تونس(١٩٩٥/ ٢٠١٠)

(٣) يترجم هذا المصطلح أيضا بنموذج. ونفضل مصطلح المنوال لأسباب علمية موضحة في (عزالدين المجدوب، ١٩٩٨،٥٥–٦٠) وزادها توضيحا ايغور ملشوك في الدرس الافتتاحي في الكرسي العالمي للكوليج دي فرانس الذي كرّم به في ١٠ يناير ١٩٩٧.

(٤) يحمل ملتشوك كلمة نص محملا خاصا يأخذه عن لويس هيلمسليف (عزالدين المجدوب، ١٩٩٨،٩٣) ويوضحه في التعريف التالي:« لا يعني لفظ النص عندنا خطابا منظما بالمعنى الذي تطلقه عليه النظريات السردية أو نحو النص، و إنما نطلق مصطلح نص على الجانب الخارجي الفيزيائي لكلّ تجلّ من تجليات النشاط اللغوي؛ وبناء عليه نطلق مصطلح النص على الدالّ الخاص ببدائل اللفظم من قبيل الضمائر المنفصلة والمتصلة، وعلى الصيغ المختلفة المتصرفة عن اسم أو فعل، وعلى الجمل وعلى بداية الفقرة، كما نطلقه على القصّة والرواية» (بالفرنسيّة، ملشوك ١٩٩٣، مجلد١، ٤٢).

(٥) انظر بحثه: نوعان من الكلام ، نوعان من الحبسة، بالفرنسية (Roman Jakobson, Essais de linguistique générale, 1963)

(٦) أبو العباس المبرد ، الكامل ، ١/ ٤٦، حققه وعلق عليه محمّد أحمد الدّالي، مؤسسة الرسالة، ط. الثالثة، ١٤١٨ه– ١٩٩٧م.

(٧) أبو عثمان عمرو الجاحظ،البيان والتبيين، باب اللحن ٢/ ٢١٠، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ط. السابعة، ١٤١٨ه–١٩٩٨م.

(٨) انظر الثعالبي. فقه اللغة. ص٣٦–٤١.

(٩) انظر الثعالبي. فقه اللغة. ص٥٦.

(١٠) انظر الثعالبي. فقه اللغة. ص ٧٠

(١١) Gross Gaston, «Classes d'objets et description des verbes», Langages n.115,p.15-31, Larousse, Paris.1994

(١٢) علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعاجم ،ط٢، ص ٨٣،جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.١٤١١ هـ، ١٩٩١

(١٣): الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل الكشاف، ٢/ ٦٥٧.

(١٤) وقد اخترنا ترجمة فعل عماد وفضلناها على غيرها لأنها قاست الظاهرة على ضمير العماد عند الكوفيين.

(١٥) انظر إيغور ملتشوك – أندري كلاس و ألان بولغار: مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفية، ص٣١، ترجمة هلال بن حسين، المركز الوطني للترجمة تونس (١٩٩٥/ ٢٠١٠).

(١٦) يمكن أن نقيس ذلك على علم النحو الذي يعتبر الجملة الوحدة الكبرى للتحليل، والكلمة الوحدة الصغرى له. وليس لهذا المفهوم مصطلح سابق في البحث المعجمي بل هو توليد اصطلاحي يراد به تسمية الموضوع الجديد للمعجمية الذي لم يعد الكلمة بل أصبح موضوعه الحقيقي كل استعمال مخصوص من استعمالات ما يسمى كلمة عند الجمهور. ووضع له مصطلح مبتكر في الفرنسية هو lexie، وترجمه هلال بن حسين وصالح الماجري ٢٠١٢ (فرانك نوفو، ترجمة صالح الماجري ٢٠٠٤/ ٢٠١٢)، بهذه

الترجمة وعنهما أخذنا.

(١٧) في الحقيقة ، لايدلّ فعل ضرب بمفرده على هذا المعنى وإنما هو فعل لا يستغني بمرفوعه عن منصوبه وهو من منظور هذه النظرية وحدة تحليلية مركبة من جهة اللفظ. ويتضح ذلك في بقية البحث.

(١٨) يخضع تعريف الوحدات المعجمية إلى ضوابط صارمة تقوم على مفهوم المحمول والموضوع، ولكنه استخدام لمنطق المحمولات حسب شروط علم اللغة وهو يناظر التعريف المعجمي عند أبي هلال العسكري، انظر ضوابط التعريف الدلاي في إيغور ملشوك و آخرون ١٩٩٥ / هلال بن حسين ١٤٧،٢٠١٠-٢٠٢ .

(١٩) رضي الدين الاستراباذي. شرح الكافية في النحو ٤/ ١٨٣ .

(٢٠) جوس آن لور Jousse A.L، منوال تنظيم العلاقات المعجمية على أساس شكلنة الوظائف المعجمية، بالفرنسية، باريس ٢٠١٠، ص ١٣٥.

(٢١) جوسآن لور، ٢٠١٠ ص ١٣٥. ونمثّل لها بغاية التوضيح لا غير "بالمكوّن" «است» في صيغة استفعل في العربية.

(٢٢) جوس آن لور، ٢٠١٠ ص ١٣٤.

(٢٣) إيغور ملتشوك – أندري كلاس و ألان بولغار(١٩٩٥/ ٢٠١٠) مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفية ، ترجمة هلال بن حسين، المركز الوطني للترجمة تونسص٢٥٠– ٢٥١

(٢٤) جوس آن لور٢٠١٠ ص ١٣١

(٢٥) فقه اللغة للثعالبي. ص٢٥.

(٢٦) إيغور ملتشوك – أندري كلاس وألان بولغار. مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفية، ترجمة هلال بن حسيناً ص ٢٦١، المركز الوطني للترجمة تونس (١٩٩٥/ ٢٠١٠).

(٢٧) الثعالبي فقه اللغة ص٢٩ .

(٢٨) أي يزفر عند السؤال .

(٢٩) الثعالبي فقه اللغة ص٤١ .

(٣٠) الثعالبي فقه اللغة ص٢١

(٣١) قاموس الشرح والتأليفية للفرنسية المعاصرة بالفرنسية

Igor Mel'čuk et al, Dictionnaire explicative et combinatoire du français contemporain. Recherches lexico-sémantiques, I, II, III, Montréal, 1984, 1988, 1992.

(٣٢) انظر موقع http://olst.ling.umontreal.ca/ في خانة الموارد

(33) Mel'čuk, Igor. & A. Polguère (2007) Lexique actif du français. L'apprentissage du vocabulaire fondé sur 20 000 dérivations sémantiques et collocations du français. Louvain-la-Neuve: De Boeck. 528 pages

(٣٣) انظر أنكتيل دومينيك ٢٠١١ الخطأ المعجمي في التعليم الثانوي بالفرنسية

Anctil, Dominic (2011) L'erreur lexicale au secondaire : analyse d'erreurs lexicales d'élèves de 3e secondaire et description du rapport à l'erreur lexicale d'enseignants de français, Ph D dissertation, Département de didactique de la Faculté des sciences de l'éducation, Université de Montréal.

http://olst.ling.umontreal.ca/

(٣٤) بنية التعريف المعجمي في قاموس تعليمي للشرح والتأليفية:

Milićević J. (2008), Structure de la définition lexicographique dans un dictionnaire d'apprentissage explicatif et combinatoire. In E. Bernal & J. De Cesaris (dir.): Proceedings of the XIII EURALEX International Congress, Barcelone, 15-19 juillet 2008. Barcelone: Institut Universitaire de Linguistique.

قراءة في كتاب «نحو معجم تاريخي للغة العربية»

مجموعة مؤلفين - تقديم: عزمي بشارة - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

* د. عبدالعزيز بن عبدالله المهيوبي،



استطاعت اللسانيات الحديثة (النظرية والتطبيقية) أن تحقق إنجازات عظيمة، وتعالقت مع علوم أخرى، فنتج عن ذلك فروع لسانية كثيرة، كاللسانيات النفسية، والاجتماعية،، والتربوية، والحاسوبية، ولسانيات المدونات وغيرها.

ولعل لسانيات المدونات من أحدث فروع اللسانيات الحديثة، وأهمها في عصرنا هذا. ويظهرُ جلياً أن هذا الفرع البينيّ ينتمي نصفه إلى اللسانيات وموضوعها دراسة اللغات الطبيعية، ونصفه الآخر إلى الحاسوب وموضوعه دراسة اللغة في ضوء نصوص لغوية مخزنة حاسوبياً. ومن أهم تطبيقات المدونات اللغوية المحوسبة الإسهام في إنجاز المعاجم اللغوية – وفي مقدمتها المعجم التاريخي – وذلك بدراسة ملايين الكلمات وتتبع تطورها تاريخياً، فتكون ثمرة هذه الدراسة معلومات ذات قيمة لغوية عظيمة.

وعلى الرغم من التراث المعجمي الضخم الذي خلفه علماء اللغة العرب القدامى والمحدثون، فإن لغتنا العربية ما تزال تعاني قصوراً معجميا واضح المعالم مقارنة باللغات العالمية الحيّة. ولا يكمن هذا القصور في لغتنا العريقة والغنية بل في أبنائها الذين يستخدمونها، فإذا نهضوا نهضت معهم. ومن أهم ملامحه غياب معجم تاريخي يواكب تطور لغتنا والتحولات التي مرت بها في مختلف مراحلها التاريخية. ويعد مشروع الكتاب الذي بين أيدينا (نحو معجم تاريخي للغة العربية) محاولة لسد هذه الثغرة، والتمهيد لإنشاء مدونة لغوية واحدة تستوعب ألفاظ اللغة العربية، وترتقي بها إلى مصاف اللغات العالمية التي لها معاجم تاريخية متجددة، كالإنجليزية والفرنسية

أستاذ اللغويات التطبيقية المساعد، معهد تعليم اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)

والألمانية والإسبانية وغيرها. ولعله من غير الممكن تطوير اللغة العربية دون إنجاز مثل هذا المشروع الضخم.

و«تتعدد أوجه الجدوى من إنجاز المعجم التاريخي للغة العربية، ومنها تمكين الأمة من فهم لغتها في تطوراتها الدلاليّة على مدى أكثر من ثمانية عشر قرناً على الأقل. وتوفير عدد من المعاجم الفرعية التي تفتقر إليها المكتبة العربية، كمعجم شامل لألفاظ الحضارة، ومعاجم مصطلحات العلوم، ومعجم شامل للغة العربية المعاصرة، والمعاجم اللغوية التعليمية، وغيرها. وكذلك تمكين الباحثين من إعداد دراسات وأبحاث متعلقة بتقويم تراثنا الفكري والعلمي في ضوء ما ينتجه المعجم التاريخي من معطيات جديدة، واستثمار البرامج الحاسوبية الخادمة لمشروع المعجم التاريخي، كالمفهرس الآلي، والمحلل الصرفي، والدلالي، والنحوي، والمشكّل الآلي في تطوير المعالجة الآلية للغة العربية»[١].

في هذا الإطار سعى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات إلى إطلاق مشروع المعجم التاريخي للغة العربية، مستهلاًّ جهوده بعقد ندوة الخبراء الأولى، يومي ١٠و١١ سبتمبر ٢٠١٢، التي شارك فيها نخبة من اللغويين والحاسوبيين العرب المميزين، وتدارسوا قضايا المعجم التاريخي للغة العربية، والمدونة اللغوية الخاصة به، وسبل الاستفادة من التقنيات والبرامج الحاسوبية اللازمة لإنجازه.

ويوثق هذا الكتاب الأوراق التي قدمت في تلك الندوة. والجدير بالذكر أن الغرض من الكتاب كان الوقوف على قضيّة مهمة من قضايا حوسبة اللغة العربية، وهي الإفادة من المدونات اللغوية المحوسبة لبناء معجم تاريخي للغة العربية، ولكي لا يكون العمل باهتاً، كان الكتاب متآلفاً بين المعجم والحاسوب.

واقتضت طبيعة الكتاب أن يكون في ثلاثة عشر فصلاً، عرض الباحثون «عز الدين البوشيخي، ورشيد بلحبيب، ومحمد العبيدي» في الفصل الأول منها للإطار التصوري والمنهجي لمشروع المعجم التاريخي للغة العربية، دون التطرق إلى تفاصيله. وقدّم الباحثون عرضا واسعا للتجارب الأجنبية والعربية، الناجحة والمتعثرة، وخلاصات للدراسات والأبحاث المقدمة في المؤتمرات ذات الصلة بهذه القضية وغيرها. ويذكر الباحثون أنَّ تقويم تلك التجارب والدراسات يُعَدُّ ضروريّا لإنجاز المعجم التاريخي للغة العربية، وجعله قابلاً للتنفيذ، ومحققاً للهدف، ومتسماً بالمرونة اللازمة.

وعرض «عبدالعلي الودغيري» في الفصل الثاني خطة لإنجاز القاموس العربي التاريخي في ضوء التجربة الفرنسية. ويؤكد الباحث أنه لا توجد طريقة استعمال واحدة صالحة في كل حال لإنجاز قاموس تاريخي لأي لغة من اللغات. والسبب في ذلك بسيط وواضح -كما يذكر الباحث- «وهو أنه لا يوجد هناك نوع واحد من القواميس التاريخية أو صيغة موحدة لها، وإنما هي أنواع يختلف بعضها عن بعض في أمور كثيرة: في حجم مدونتها، وكيفية تكوينها، ومصادرها، وعدد مداخلها، وفي نوعية الألفاظ والمداخل المؤرَّخ لها، وفي الفترة الزمنية المُراد التأريخ لألفاظها، وفي طريقة التأريخ لهذه الألفاظ، وتعريفها وترتيبها، ونوع المعلومات المطلوبة وقدرها وطريقة صياغتها وتنسيقها»[٢].

والحقيقة أن جميع ما ذكره المؤلف عن اختلاف القواميس التاريخية لا يعني أنّ القواميس الموجودة كلها لا تجمع بينها إلا سمة الاختلاف؛ بل الحقيقة هي أنَّ كلّ القواميس التاريخية كي تدخل تحت هذا الوصف لا بدَّ أن تكون لها أيضا أوجه التقاء على أرضية مشتركة. فالمختلَف فيه عبارة عن تجارب واجتهادات تختلف في درجات نضجها واكتمالها باختلاف نظر أصحابها من مؤرخي معاجم اللغات.

وقد وقف الباحث عند التجربة الفرنسية، فلاحظ أنَّ النماذج التي يمكن إدراجها تحت عنوان القاموس التاريخي كثيرة لكنها غير متساوية، ولا متكافئة في قيمتها، ودرجة نضجها، وتطورها. وفي نهاية الفصل تحدث الباحث عن مواصفات القاموس التاريخي العربي وخطة إنجازه.

وفي الفصل الثالث تحدث «الدكتور عبدالعزيز بن حميد الحميد» عن منهج «أوغست فيشر» في المعجم التاريخي، فأشار في بداية حديثه إلى أهم إسهامات «أوغست فيشر» في القضايا اللغوية يوم كان عضوا في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومنها: المعجم اللغوي التاريخي (معجم فيشر). وتحدث الباحث عن المنهج التاريخي الذي اعتمده «فيشر» في صناعة معجمه، ونظريته في صناعة المعجم التاريخي، وأسس المعجم عنده. كما تحدث عن قضايا مهمَّة في الجزء المطبوع من ذلك المعجم، ومنها إشارة «فيشر» إلى أصول الكلمات واللغات، ومصادره في ذلك، واختياراته وترجيحاته، والعلاقة بين معجمه والمعجم الكبير. كما تطرق الباحث إلى أثر «فيشر» في المعجميين العرب ودعواتهم إلى صناعة معجم تاريخي. واختتم الفصل بالحديث عن المآخذ على «فيشر» في معجمه.

وتطرق «الدكتور عبد الرزاق بنور» في الفصل الرابع إلى الحديث عن «التلازم الدلالي والترسيس[٣]»، حيث يقول:» إذا كانت وظيفة المعجم التاريخي الأساسية ضبط التطور الدلالي للوحدات المعجمية وإبرازها، فإن أشد العقبات في طريق إنجاز مثل هذه المعاجم يتمثل في الاشتراك اللفظي والدلالي»[٤]. ويتساءل الباحث عن كيفية تخليص الحرير من الشوك في مادة مثل «ح م م» التي تحمل أكثر من خمسين استعمالاً في القاموس المحيط وحده، أو في مادة «ر ع ب» التي تبدو شائعة الاستعمال، ولا أثر فيها للغرابة، لكنّها تستعمل في معانٍ متنافرة جداً، ويضيف تساؤلا آخر: كيف نثبت تدرج المعاني، وأسبقية بعضها بالنسبة إلى بعضها الآخر، إذا لم يتسنّ لنا ضبط العلاقات الدلالية المنطقية أو السياقية التي تربط المعاني الواحد بالآخر؟

ويؤكد الباحث في نهاية الفصل أن اللغة العربية تزخر بمادة ثرية جداً تعكس قروناً من الاستعمال في مرحلة ما قبل التدوين، ولا نملك إلا القليل النادر من الشواهد التي يستعصي التأريخ لها. ونتيجة لذلك، كما يقرر الباحث، «يمكن القول إنّ العرب ينطلقون في مشروع المعجم التاريخي مثقلين بعوائق من الصعب استدراكها»[٥].

وتحدث «الدكتور بسام بركة» في الفصل الخامس عن المدخل المعجمي وتصميم الجذاذة، فحاول تقديم تصوّرٍ لنموذج الجذاذة التي يمكن اعتمادها لوضع معجم تاريخي للغة العربية، انطلاقاً من المفاهيم الأساسية التي تقدمها اللسانيات والمعاجم، وأشار إلى أهمية أن يضع الباحثون العاملون في تأسيس المعجم التاريخي دراسة الأهداف نصب أعينهم لدى صوغ مواده.

وتحدث الباحث عن مضامين الجذاذة، كالمعلومات الصرفية والاشتقاقية والنحوية، والمعلومات الإحصائية، والدلالية...إلخ، وحرص في نهاية بحثه على التذكير بأنَّ هناك عملاً يسبق تنفيذ الجذاذات التي يتألف منها المعجم، «ويقع في اتجاهين اثنين: أولاً، من الضروري أن يعمل اختصاصيو الحاسوبيات والترجمة على وضع نموذج حاسوبي يتألف من مستويات متعددة (سياقي، لغوي ...إلخ) مع محرك يتيح البحث في كل هذه الجذاذات، وعن أي عنصر من عناصرها. وثانياً، يجب العمل على المدونة، وتحليلها لغوياً وحاسوبياً؛ بحيث يستطيع العاملون على المعجم استعمالها استعمالاً حاسوبياً مجدياً»[٦].

وفي الفصل السادس، تحدث «حسن حمزة» عن أهمية بناء مدونة لغوية محوسبة لإعداد معجم تاريخي للغة العربية، تلك المدونة التي ينبغي أن تغاير قليلاً أو كثيراً مدونة غيره من المعاجم. وحاول رسم الخطوط العامة لإعداد مدونة المعجم التاريخي للغة العربية، وهي الخطوط العريضة المتعلقة بالمسائل النظرية التي يرى الباحث أنَّ من الملائم اتباعها في تأسيس مدونة المعجم التاريخي، فتحدث عن الأصول العامة للمدونة، كالأصالة، والشمول، والحوسبة، والوسم، وصحة التمثيل.

ثم انتقل إلى النظر في الأصول الخاصة التي تحكُمُ مدونة المعجم التاريخي. ومنها أنها ليست مفتوحة الزمان، بل لا بدَّ أن تكون مقفلة تبدأ من تاريخ محدد، وتنتهي في تاريخ محدد. وختم الفصل بالحديث عن المدونة ومستويات العربية التي تخلو المعاجم العربية من أي إشارة إليها.

وقام «عودة خليل أبوعودة» في الفصل السابع بدراسة مسحية للمدونة اللغوية، فبدأ بتعريف المدونة في المعاجم اللغوية العربية، واكتفى بمعجمين أساسيين في العصر الحديث، وهما: المعجم العربي الأساسي، والمعجم الكبير. ثم عرض لتعريف «هارتمان» و»ستورك» للمدونة في كتابهما «معجم اللغة واللغويات». وانتقل بعد ذلك إلى الحديث عن خصائص المدونة اللغوية: كالواقعية، والتمثيل الحقيقي للغة، والشمول، وإمكانية إخضاعها للتحليل الإحصائي ... إلخ.

وذكر في آخر دراسته بعض الأمثلة عن المدونات اللغوية، جمعها من عدد من البحوث المتخصصة، ومن بعض المراجع في صناعة المعاجم، ومنها مدونة صخر، والمدونة اللغوية العربية لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ومدونة العربية المعاصرة، ومدونة العربية الفصحى. أمّا المدونات غير العربية، فذكر منها: مدونة أكسفورد، ومدونة كامبريدج العالمية، ومدونة كنكود للغة المنطوقة.

واشتمل الفصل الثامن على دراسة مسحية أخرى للمدونات العربية المحوسبة، قام بها «عبدالمجيد بن حمادو» محاولاً إلقاء الضوء على التطور الذي شهدته منهجية بناء المعاجم، حيث أصبحت تعتمد كثيراً على المدونات الحاسوبية لإنجاز مرحلة تجميع المعلومات التي سيحتويها المعجم. وبدأ الباحث بتعريف المدونة، ثم تحدث عن فوائد استعمالها في بناء المعاجم عامة، والمعاجم التاريخية خاصة، ثم عرض أهم المدونات العربية المتاحة، في تكرار واضح لما جاء في الفصل السابق.

ويحاول «عبدالمحسن بن عبيد الثبيتي» في الفصل التاسع وضع إطار عام لمدونة لغوية للمعجم التاريخي للغة العربية، فيبدأ كسابقَيه بتعريفات متفاوتة للمدونات اللغوية، ينتقل بعدها إلى الحديث عن أنواع المدونات اللغوية ومنها: المدونات المتوازية، والمتخصصة، والمقارنة، والتاريخية، ومدونات المتعلمين. ويقترح في نهاية بحثه تصميما للمدونة العربية، ثم يختم قائلاً: «إنَّ العمل على المدونات يتطلب إعادة النظر فيها باستمرار حتى يستقيم بناؤها، ومحتواها مع الغرض الذي وُضعت لأجله»[٧].

وتسعى الدراسة التي قدّمها «حامد السحلي» في الفصل العاشر والموسومة بـ «نحو آلية لتطوير المدونات لتوليد جذاذات المعاجم العربية» إلى «إيجاد آلية تقنية تحقق استفادة مشاريع حوسبة اللغة بعضها من بعض، وزيادة تواصلها، وفي الوقت نفسه إيجاد حلول حاسوبية ملائمة للغة العربية من حيث كونها لغة اشتقاقية تتبع ميزاناً صرفياً، وخصوصيتها الثقافية من حيث كونها لغة حية مستمرة منذ ألفي عام على الأقل»[٨]. وقارن الباحث في نهاية دراسته بين الآلية التي اقترحها والآلية التقليدية المتبعة في اللغات الأوروبية.

وفي دراسة لا تختلف كثيرا عن الدراسات السابقة، تحدث «المعتز بالله السعيد طه» في الفصل الحادي عشر عن «تقنيات الإفادة من المدونات المحوسبة في إنجاز المعجم التاريخي للغة العربية»، فسعى إلى الوقوف على منهج لبناء مدونة لغوية محوسبة لمعجم تاريخي للغة العربية. واقترحت الدراسة منهجاً لبناء مدونة لغوية محوسبة للمعجم التاريخي للغة العربية، وعرض الباحث أربع خطوات منهجية لذلك، تمثلت في الجمع، والتصنيف، والتحرير، والترميز. وأبانت الدراسة عن ثلاث طرائق مستخدمة في بناء المدونات اللغوية المحوسبة: (الاستبيان، والحصر، واستخدام العينات)، واقترح الباحث الإفادة من الطريقة الثالثة في جمع مادة المدونة اللغوية اللازمة لإنجاز معجم تاريخي للغة العربية.

وفي تكرار آخر لما جاء عن التصميم الحاسوبي للجذاذة، تطرّق «عبدالحق لخواجه» في الفصل الثاني عشر لتصميم حاسوبي لنموذج أولي للمعجم التاريخي للغة العربية، حيث صمم قاعدة بيانات خاصة بالمعجم التاريخي باعتماد لغة العرض الموحدة، كما صمم قاعدة بيانات خاصة بالمدونة التي يستند إليها المعجم، وربطها بقاعدة بيانات المعجم.

واشتمل الفصل الأخير على دراسة تقويمية للبرامج الحاسوبية المستخدمة في بناء المدونات المعجمية، حيث عرض الباحث «عزالدين مزروعي» لمجموعة من البرامج الحاسوبية «التي تسمح بمواكبة عملية جمع المادة اللغوية للمدونة المعجمية، وتصحيحها، ووسمها بالمعلومات الصرفية والنحوية، إضافة إلى فهرستها، وهي مهمات حيوية في إعداد المدونة، تمكن البرامج الحاسوبية من إنجازها في وقت قياسي يوفر كثيرا من الجهد اليدوي»[٩].

وختاماً فإنَّ هذا الكتاب ليس إلا محاولة قد تصيب وقد تخطئ. ولكنها تبقى محاولة من المؤلفين للإسهام في حقلٍ بيْني ما يزال يتلمَّسُ خطاه في لغتنا العربية، أملاها عليهم الواجب بوصفهم ورثة هذه اللغة بمجدها وشرفها وجمالها. ولعل في هذا العرض الموجز لفصول الكتاب ما يحفز القارئ المهتمّ على اقتنائه للاطلاع بشكل أعمق على ما جاء فيه من أفكار وأطروحات. والله الهادي إلى سواء السبيل.

(Endnotes)

١ يُنظر: مجموعة مؤلفين، نحو معجم تاريخي للغة العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤م، ص١٥.

٢ المرجع السابق، ص٣٥.

٣ استعمل المؤلف مصطلح "ترسيس" مقابلاً لمصطلح reconstruction في اللسانيات.

٤ المرجع السابق، ص١٦٥.

٥ المرجع السابق ص١٦٦.

٦ المرجع السابق، ص١٩٤.

٧ المرجع السابق، ص٣١٢.

٨ المرجع السابق، ص٣١٧.

٩ المرجع السابق، ص٤٢٧.



مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الملك
عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية
العدد ٢ ذو القعدة ١٤٣٦هـ سبتمبر ٢٠١٥م

Allisaniyat Al Arabiyah